

شرح هبة ابن ماجه

المقدمة

مُرْشِدَ ذَوِي الْحِجَاوِ الْحَاجَّةِ إِلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَه
وَالْقَوْلِ الْمُكْتَفَى عَلَى سُنَنِ الْمُصْطَفَى

جَمَعَ وَتَأَلَّفَ

مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ حَسَنِ الْأُرْمِيِّ
الْعَلَوِيِّ الْأَثِيُوبِيِّ الْهَرَرِيِّ الْكِرِّي الْبُؤَيْطِيِّ

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والدِّرس في دار الحديث لجزيرة

مراجعة لجنة من العلماء
برئاسة

الأستاذ الدكتور هاشم محمد علي حسين مهدي

المستشار برابطة العالم الإسلامي سابقاً - مكة المكرمة

المجلد الخامس عشر

كتاب الحدود - كتاب الديات - كتاب الوصايا

دار طوق النجاة

دار المنهاج

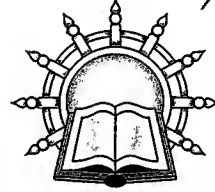


بشرح ہذا ابن قدامہ



دار المنهج

المملكة العربية السعودية - جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢



دار الحقائق

لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص. ب: ٥٥٧٤ / ١٣ بيروت

الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م
جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، وبأي شكل من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاعتباس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقاً.



الرقم المعياري الدولي

ISBN: 978 - 9933 - 503 - 20 - 8

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

قال المتنبي :

فلا تقنع بما دون النجوم
كطعم الموت في أمرٍ عظيمٍ
وتلك خديعة الطبع اللئيم
ولا مثلُ الشجاعة في الحكيم
وآفئُهُ من الفهم السقيم
على قدر القرائح والعلوم

إذا غامرت في شرف مَرُومٍ
فطعمُ الموتِ في أمرٍ صغيرٍ
يرى الجبناء أن العجز عقل
وكلُّ شجاعة في المرء تُغني
وكم من عائب قولاً صحيحاً
ولكن تأخذ الأذان منه

آخر :

فليتَّخذْ ليله في دزكِها جَمَلاً
إن شئت يا صاحبي أن تَبْلُغَ الكَمَلاً
فأفضلُّنا فتِيلاً ما يُسَاوي

من شاء أن يحتوي آماله جُمَلاً
أقلُّ طعامك كي تحظى به سَهراً
تَسَاوى الكلُّ مناً في المَسَاوي

کتابُ الحدود

الخطبة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فإني لما فرغت من تبليض المجلد الرابع عشر من شرح هذا السنن المبارك . . تفرغت لتعليق المجلد الخامس عشر بعون الله سبحانه وتعالى وتوفيقه ، فقلت :



قال المؤلف رحمه الله تعالى ، ونفعنا بعلمه ؛ آمين :

(١٩) - كِتَابُ الْحُدُودِ

(١) - (٨٦١) - بَابُ : لَا يَحِلُّ دَمُ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ

.....

(١٩) - (كِتَابُ الْحُدُودِ)

(١) - (٨٦١) - (بَابُ : لَا يَحِلُّ دَمُ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ)

والحدودُ جمعُ حدٍ ، وإنما جَمَعَهَا ؛ لاختلاف أنواعها ، والحدُّ لغةٌ : المنع ، سميت الحدود الشرعية بذلك ؛ لمنعها من ارتكاب الفواحش ، وذلك لأن من علم أنه إذا زنى .. حُد ، امتنع من الزنا ، وهكذا فقد منعه الحد من ارتكاب الزنا ونحوه ، وقيل : لأن لها نهايات مضبوطةً ، فتكون مأخوذةً من الحد بمعنى النهاية ، وقيل : مأخوذة من حدٍّ بمعنى قَدَرٍ ؛ لأن الشارع قدرها بما لا يزيد ولا ينقص .

وأما شرعاً : فهي عقوبة مقدرة وجبت على من ارتكب ما يوجبها .

فإن الشارع قدرها ، فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها .

وخرج بذلك التعزير ؛ فإنه عقوبة غير مقدرة ، بل موكولةٌ إلى رأي الإمام ، وشرعت الحدود زواجر عن ارتكاب ما يوجبها من المعاصي ، وقيل : جبراً لذلك ، والأول مبني على القول بأن الحدود زواجر ، والثاني مبني على القول بأنها جوابر ، والراجح أنها في حق الكافر زواجر ، وفي حق المسلم جوابر ، فإذا استوفيت في الدنيا .. فلا يعاقب على المعاصي التي اقتضتها في الآخرة ؛ لأن الله عز وجل أكرم من أن يعاقب على الذنب مرتين . انتهى من « ب ج على الغزّي » .



(١) - ٢٤٩٢ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ ، أَنبَأَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ
يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ
أَشْرَفَ عَلَيْهِمْ فَسَمِعَهُمْ وَهُمْ يَذْكُرُونَ الْقَتْلَ
.....

(١) - ٢٤٩٢ - (١) (حدثنا أحمد بن عبدة) بن موسى الضبي أبو عبد الله
البصري ، ثقة رمي بالنصب ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

قوله : (بالنصب) النصب - بفتح النون وسكون الصاد المهملة - : هو مذهب
تديننت به الناصبة من الخوارج ؛ وهو نصب العدا للخليفة علي رضي الله تعالى
عنه .

(أنبأنا حماد بن زيد) بن درهم الأزدي الجهضمي البصري ، ثقة ثبت فقيه ،
من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري المدني أبي سعيد القاضي ، ثقة
ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي
عنه : (ع) .

(عن أبي أمامة) أسعد ، وقيل : سعد (بن سهل بن حنيف) - مصغراً -
الأنصاري ، معروف بكنيته ، معدود في الصحابة ، له رؤية ولم يسمع من النبي
صلى الله عليه وسلم ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أن عثمان بن عفان) ذا النورين الأموي المدني أحد الخلفاء الراشدين
رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أشرف) واطلع (عليهم) أي : على أبي أمامة ومن معه (فسمعهم) عثمان
(وهم) أي : والحال أن أبا أمامة ومن معه (يذكرون القتل) أي : قتل عثمان

فَقَالَ : إِنَّهُمْ لَيَتَوَاعَدُونِي بِالْقَتْلِ ، فَلِمَ يَقْتُلُونِي ؟

ويتشاورون عليه (فقال) لهم : (إنهم) أي : إن هؤلاء النفر (ليتواعدوني بالقتل) أي : ليتشاورون على قتلي (فلم يقتلوني ؟) أي : لأي سبب يقتلوني ؟ قوله : (فلم تقتلوني) ، وفي رواية الترمذي : (فبم تقتلوني) بتشديد النون ، وفي « المشكاة » : (تقتلونني) قال القاري : بنونين ، وفي نسخة من « المشكاة » بنون مشددة ، وفي نسخة بتخفيفها ؛ أي : فبأي سبب تريدون قتلي ؟ والخطاب للتغليب . انتهى .

قال الحافظ : قال شيخنا - يعني : الحافظ العراقي في « شرح الترمذي » - : استثنى بعضهم من الثلاثة الصائل ونحوه ، فيباح قتله في الدفع ، وقد يجاب عنه : بأنه داخل في المفارق للجماعة ، أو يكون المراد : لا يباح تعمد قتله ؛ بمعنى أنه لا يحل قتله إلا مدافعةً ، بخلاف الثلاثة .

قال الحافظ : والجواب الثاني هو المعتمد ، وحكى ابن التين عن الداودي أن هذا الحديث منسوخ بآية المحاربة ؛ يعني : قوله عز وجل : ﴿ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(١) ، قال : فأباح القتل بمجرد الفساد في الأرض ، قال : فقد ورد القتل بغير الثلاث أشياء ؛ منها : قوله تعالى : ﴿ فَاقْتُلُوا آلَ بَنِي ﴾ ^(٢) ، وحديث : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط . . فاقتلوه » ، وحديث : « من أتى بهيمة . . فاقتلوه » ، وحديث : « من خرج وأمرُ الناسِ جَمْعٌ يريد تفرقهم . . فاقتلوه » .

وقول جماعة من الأئمة : إن تاب أهل القَدَر ؛ يعني القدرية ، وإلا . . قتلوا ، وقول جماعة من الأئمة : يضرب المبتدع حتى يرجع أو يموت ، وقول جماعة

(١) سورة المائدة : (٣٢) .

(٢) سورة الحجرات : (٩) .

وَقَدْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا فِي إِحْدَى ثَلَاثٍ ؛ رَجُلٌ زَنَى وَهُوَ مُحْصَنٌ »

من الأئمة : يقتل تارك الصلاة ، قال : وهذا كله زائد على الثلاث ، قال الحافظ : وزاد غيره قتل من طلب أخذ مال إنسان أو حريمه بغير حق ، ومن ارتد ولم يفارق الجماعة ، ومن خالف الإجماع وأظهر الشقاق والخلاف ، والزنديق إذا تاب على رأي ، والساحر .

والجواب عن ذلك كله : أن الأكثر في المحاربة أنه إن قتل . . قتل ، وبأن حكم الآية في الباغي أن يقاتل لا أن يقصد إلى قتله ، وبأن الخبرين في اللواط وإتيان البهيمة لم يصح ، وعلى تقدير الصحة . . فهما داخلان في الزنا .

وحديث الخارج على المسلمين تقدم تأويله بأن المراد بقتله : حبسه ومنعه من الخروج ، والقول في القدرية وسائر المبتدعة مفرع على القول بتكفيرهم ، وبأن قتل تارك الصلاة عند مَنْ لَا يُكْفَرُهُ مختلف فيه ؛ كما تقدم ، وأما من طلب المال أو الحريم . . فمن حكم دفع الصائل ، ومخالف الإجماع داخل في مفارق الجماعة ، وقتل الزنديق ؛ لاستصحاب حكم كفره ، وكذا الساحر ، وقد حكى ابن العربي عن بعض أشياخه أن أسباب القتل عشرة ، قال ابن العربي : ولا تخرج عن هذه الثلاثة بحال ؛ فإن من سحر أو سب نبي الله . . كفر داخل في التارك لدينه . انتهى كلام الحافظ باختصار ، انتهى من « التحفة » .

(وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يحل (إراقة) دم امرئ مسلم) هو صفة مقيدة لامرئ ؛ أي : لا يحل إراقة دمه كُله ، وهو كناية عن قَتْلِهِ ، ولو لم يُرَقْ دمه ؛ كَالخَنْقِ والسَّحْرِ والسُّمِّ (إلا في إحدى ثلاث) من الخصال ، وفي رواية الترمذي : (إلا بإحدى ثلاث) - بالباء - إحداها : خصلة (رجل زنى وهو محصن) أي : متعفف من الزنا بالوطء في نكاح صحيح .

فَرُجِمَ ، أَوْ رَجُلٌ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ ، أَوْ رَجُلٌ أَرْتَدَّ بَعْدَ إِسْلَامِهِ ، فَوَ اللَّهِ ؛ مَا زَنَيْتُ فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا فِي إِسْلَامٍ ، وَلَا قَتَلْتُ نَفْسًا مُسْلِمَةً ، وَلَا أَرْتَدَّدْتُ مِنْذُ أَسْلَمْتُ .

قوله : (فَرُجِمَ) أي : قتل برجمه بالحجارة معطوف على (زنى) ولفظ الترمذي : (رجل زنى بعد إحصان) قال في « النهاية » : أصل الإحصان : المنع ، والمرأة تكون محصنة بالإسلام وبالعفاف والحرية وبالتزويج ، يقال : أَحْصَنَتِ المرأةُ ، فهي محصنة ومحصنة - بكسر الصاد وفتحها - وكذلك الرجل . انتهى .

قوله : (فرجم) تقريرٌ ومزيد توضيح للمعنى ، وكلمة (أو) في قوله : (أو رجل قتل نفساً) محترمة بإيمان (بغير نفس) أي : بغير مقابلة نفس قتلها ذلك المقتول .. بمعنى الواو ، وكذا فيما بعدها ؛ أي : وثانيها : خصلة رجل قتل نفساً محترمة (أو رجل) أي : وثالثها خصلة رجل (ارتدَّ) ورجع عن دينه (بعد إسلامه) إلى دين الشرك ، ثم قال عثمان (فوالله ؛ ما زنيت في جاهلية ولا في إسلام ، ولا قتلت نفساً مسلمة ، ولا ارتددت منذ أسلمت) فبم تقتلونني ؟! أي : فبأي سبب تقتلونني ؟!

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم ، والترمذي في كتاب الفتن ، باب لا يحل دم امرئ مسلم ، والنسائي في كتاب تحريم الدم ، باب ذكر ما يحل دم المسلم .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عثمان بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢) - ٢٤٩٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ
قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ ؛ وَهُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ

(٢) - ٢٤٩٣ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين
ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(وأبو بكر) محمد (بن خلاد) بن كثير (الباهلي) البصري ، ثقة ، من
العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .
(قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، إمام مشهور ثقة ،
من التاسعة مات آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه :
(ع) .

(عن الأعمش) سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ،
مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن مرة) الهمداني الخارفي - بمعجمة وراء وفاء - الكوفي ،
ثقة ، من الثالثة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن مسروق) بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي أبو عائشة الكوفي ،
ثقة فقيه عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين ، ويقال : ثلاث وستين
(٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله ؛ وهو ابن مسعود) الهذلي الكوفي الصحابي المشهور رضي الله
تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

وقوله : (النفس بالنفس) قال القرطبي : موافق لقوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ ^(١) ، ويعني به : النفوس المتكافئة في الإسلام والحرية ؛ بدليل قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يقتل مسلم بكافر » رواه البخاري عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، في رقم (٦٩٠٣) ، وهو حجة للجمهور من الصحابة والتابعين على من خالفهم ، وقال : يقتل المسلم بالذمي ؛ وهم أصحاب الرأي والشعبي والنخعي ، ولا يصح لهم ما رووه من حديث ربيعة : (أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل يوم خيبر مسلماً بكافر) وهو منقطع ، ومن حديث ابن البيلماني وهو ضعيف ، ولا يصح في الباب إلا حديث البخاري المتقدم آنفاً .

وأما الحرية . . فشرط في التكافؤ ، فلا يقتل حر بعبد عند مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور ، وهو قول الحسن وعطاء وعمرو بن دينار وعمر بن عبد العزيز ، محتجين في ذلك بأن العبد لما كان مالاً متقوماً . . كان كسائر الأموال إذا أتلفت ، فإنما يكون فيها قيمة المتلف بالغة ما بلغت ، والحر ليس بمال بالاتفاق ، فلا يكون كفؤاً للعبد ، فلا يقتل به ، ويغرم قيمته ولو فاقت على دية الحر ، ويجلد القاتل مئة جلدة ، ويحبس عاماً عند مالك .

وذهب طائفة أخرى إلى أنه يقتل به ، وإليه ذهب سعيد بن المسيب والنخعي والشعبي وقتادة والثوري وأصحاب الرأي ، محتجين بقوله صلى الله عليه وسلم : « المسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسعئ بذمتهم أدناهم » رواه أبو داود ، رقم (٢٧٥١) ، وابن ماجه ، رقم (١٦٨٣) .

وذهب النخعي والثوري في أحد قوليه إلى أنه يقتل به وإن كان عبده ، محتجين في ذلك بما رواه النسائي من حديث الحسن عن سمرة أن رسول الله

(١) سورة المائدة : (٤٥) .

.....

صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل عبده .. قتلناه ، ومن جدعه .. جدعناه ، ومن أخصاه .. خصيناه » رواه النسائي (٢٠ / ٨ - ٢١) ، قال البخاري عن علي بن المديني : سماع الحسن من سمرة صحيح ، وأخذ بهذا الحديث ، قال البخاري : وأنا أذهب إليه ، وقال غيره : لم يسمع الحسن من سمرة إلا حديث العقيقة .

قوله : « الثيب الزاني » قال القرطبي أيضاً : الثيب هنا : المحصن ، وهو اسم جنس يدخل فيه الذكر والأنثى ، وهو حجة على ما اتفق عليه المسلمون من أن حكم الزاني المحصن الرجم ، وسيأتي شروط الإحصان وبيان أحكام الرجم .

فائدة

وفي أصل النووي : (الثيب الزان) بحذف الياء للتخفيف ، فتقول في إعرابه على رفع (الثيب) : الزان صفة للثيب ، والصفة تتبع الموصوف ، تبعه بالرفع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، أو تقول على جر (الثيب) : الزان صفة للثيب ، تبعه بالجر ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف ، منع من ظهورها الثقل ؛ لأنه اسم منقوص ، وإنما قدرنا الضمة أو الكسرة على الياء المحذوفة ؛ لأن المحذوف للعللة كالثابت ، ولما حذفوا الياء من (الزان) للتخفيف إجراء لآل مجرى التنوين المعاقب لها .. قالوا : فكما تحذف الياء مع التنوين .. تحذف مع آل . انتهى من « الأهدل » .

فهو نظير قوله تعالى : ﴿ مُهْطِعِينَ إِلَى الدَّاعِ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُكْرٍ ﴾ ^(٢) .

(١) سورة القمر : (٨) .

(٢) سورة القمر : (٦) .

.....
وقوله : (والتارك لدينه) يعني به : المرتد الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه . . فاقتلوه » رواه أحمد (٢٨٢/١) ، والبخاري (٦٩٢٢) .

وهذا الحديث يدل على أن المرتد الذي يقتل هو الذي يبذل بدين الإسلام دين الكفر ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم استثناه من قوله : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث » ثم ذكرهم ، وذكر منهم (التارك لدينه) ، وقد تقدم الكلام في الردة .

وقوله : « المفارق للجماعة » ظاهره أنه أتى به نعتاً جارياً على التارك لدينه ؛ لأنه إذا ارتد عن دين الإسلام . . فقد خرج عن جماعتهم ، غير أنه يلحق بهم في هذا الوصف كل من خرج عن جماعة المسلمين وإن لم يكن مرتداً ؛ كالخوارج ، وأهل البدع إذا منعوا أنفسهم من إقامة الحد عليهم وقتلوا عليه ، وأهل البغي ، والمحاربون ، ومن أشبههم ، ويتناولهم لفظ : (المفارق للجماعة) بحكم العموم ، وإن لم يكن كذلك . . لم يصح ؛ لحصر المذكور في أول الحديث ؛ حيث قال : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث » فلو كان المفارق للجماعة إنما يُعنى به المفارقة بالردة فقط . . لبقى من ذكرناه من المفارقين للجماعة بغير الردة لم يدخلوا في الحديث ودماؤهم حلال بالاتفاق ، وحينئذ لا يصح الحصر ولا يصدق ، وكلام الشارع منزّه عن ذلك ، فدل على أن ذلك الوصف يعم جميع ذلك النوع ، والله سبحانه أعلم .

وتحقيقه : أن كل من فارق الجماعة . . يصدق عليه أنه بدل دينه ، غير أن المرتد بدل كل الدين ، وغيره من المفارقين بَدَلَ بَعْضَهُ . انتهى من « المفهم » .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الديات ، باب قوله تعالى : (أن النفس بالنفس) ، ومسلم في كتاب القسامة ، باب ما يباح به دم المسلم ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب الحكم فيمن ارتد ، والترمذي في كتاب الديات ، باب لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث عن ابن مسعود ، قال أبو عيسى : حديث ابن مسعود حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب تحريم الدم ، باب ذكر ما يحل به دم .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول منهما للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢) - (٨٦٢) - بَابُ الْمُرْتَدِّ عَنْ دِينِهِ

(٣) - ٢٤٩٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، أَنبَأَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ . . فَأَقْتُلُوهُ » .

(٢) - (٨٦٢) - (بَابُ الْمُرْتَدِّ عَنْ دِينِهِ)

(٣) - ٢٤٩٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ (بن سفيان الجرجاني صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .)
(أنبأنا سفيان بن عيينة ، عن أيوب) بن أبي تميمة كيسان السخثياني أبي بكر البصري ، ثقة ثبت حجة ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله المكي الهاشمي مولا هم ؛ مولى ابن عباس ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من بدل دينه)
دين الإسلام بدين الكفر . . (فاقتلوه) أي : اجعلوا جزاء تبديله الدين إعدامه وقتله .

قال السندي : قوله : « من بدل » المراد بـ (من) المسلم ، وبـ (دينه) الدين الحق ، وهذا ظاهر من السياق ، فلا يشمل عموميه من أسلم من الكفرة ، ولا يحتاج إلى القول بتخصيص العموم ، فتأمل ، والجمهور أخذوا بعمومه ، وخصه

.....
بعضهم بالرجل ، ويوافقه رواية : (لا يحل دم رجل) . انتهى منه .

قال الحافظ : قوله : (مَنْ) عام يخص منه من بدّله في الباطن ولم يثبت عليه ذلك في الظاهر ؛ فإنه تجري عليه أحكام الظاهر ، ويستثنى منه من بدل دينه في الظاهر مع الإكراه .

وقال الحافظ أيضاً في « الفتح » : استدل بقوله صلى الله عليه وسلم : « من بدل دينه .. فاقتلوه » على قتل المرتدة ؛ كالمرتد ، وخصه الحنفية بالذكر ، وتمسكوا بحديث النهي عن قتل النساء ، وحمل الجمهور النهي على الكافرة الأصلية إذا لم تبأشر القتالَ ولا القتلَ ؛ لقوله في بعض طرق حديث النهي عن قتل النساء لما رأى المرأة مقتولة : « ما كانت هذه لتقاتل » ، ثم نهى عن قتل النساء ، واحتجوا أيضاً بأن (من) الشرطية لا تعم المؤنث ، وقتل أبو بكر في خلافته امرأة ارتدت والصحابة متوافرون ، فلم ينكر ذلك عليه أحد ، وقد أخرج ذلك كله ابن المنذر ، وأخرج الدارقطني أثر أبي بكر من وجه حسن ، وأخرج مثله مرفوعاً في قتل المرتدة ، ولكنه سنده ضعيف ، وقد وقع في حديث معاذ : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أرسله إلى اليمن .. قال له : « أيما رجل ارتد عن الإسلام .. فادعه ، فإن عاد ، وإلا .. فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام .. فادعها ، فإن عادت ، وإلا .. فاضرب عنقها » ، وسنده صحيح ، وهو نص في موضع النزاع ، فيجب المصير إليه ، ويؤيده اشتراك الرجال والنساء في الحدود كلها ؛ الزنا والسرقه والقذف ، ومن صور الزنا : رجم المحصن ، فاستثني ذلك من قتل النساء ، وكذلك يستثنى قتل المرتدة . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » ، والله أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الجهاد ، باب

(٤) - ٢٤٩٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ،
عَنْ بَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ
.....

لا يعذب بعذاب الله ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب الحكم فيمن ارتد ،
والترمذي في كتاب الحدود ، باب ما جاء في المرتد ، وقال أبو عيسى : هذا
حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب التحريم ، باب الحكم في المرتد .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث معاوية بن حَيْدَةَ رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٤) - ٢٤٩٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ (
حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين
(٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن بهز بن حكيم) بن معاوية بن حيدة القشيري أبي عبد الملك ، صدوق ،
من السادسة ، مات قبل ستين ومئة . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) حكيم بن معاوية بن حَيْدَةَ الْقُشَيْرِيِّ والد بهز ، صدوق ، من
الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) معاوية بن حيدة بن معاوية بن كعب القشيري الصحابي الفاضل
رضي الله تعالى عنه ، نزل البصرة ، ومات بخراسان ، وهو جد بهز بن حكيم .
يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لقلة المشاركة فيه مع كون
بعض رجاله صدوقاً .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ أَشْرَكَ بَعْدَمَا أَسْلَمَ عَمَلًا حَتَّى يُفَارِقَ الْمُشْرِكِينَ إِلَى الْمُسْلِمِينَ » .

(قال) معاوية : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يقبل الله من مشرك أشرك) وارتد (بعدما أسلم عملاً) عمله من الأعمال الصالحة (حتى يفارق المشركين) الذين كان بينهم مهاجراً (إلى المسلمين) خوفاً من فتنهم وارتداده ثانياً .

قال السندي : قوله : « أشرك بعدما أسلم » تخصيصه بالمذكور تقبيح حاله ، وإلا . . فكل مشرك كذلك ، وظاهر الغاية أنه إذا أسلم بعد ذلك . . يقبل منه ما عمله حال الشرك من الحسنات ، ومن لا يقول به . . يقول : إنه يقبل له الأعمال المتأخرة عن الإسلام إذا أسلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الزكاة ، باب وجوب الزكاة ، باب من سأل بوجه الله عز وجل ، والطبراني ، وأحمد في « المسند » ، وابن المبارك في « الزهد » .

فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عباس .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣) - (٨٦٣) - بَابُ إِقَامَةِ الْحُدُودِ

(٥) - ٢٤٩٦ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ،
حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سِنَانٍ ، عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ ، عَنْ أَبِي شَجَرَةَ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ
أَبْنِ عُمَرَ

(٣) - (٨٦٣) - (بَابُ إِقَامَةِ الْحُدُودِ)

(٥) - ٢٤٩٦ - (١) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير السلمي الدمشقي ،
صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي
عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ) القرشي مولا هم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، لكنه
كثير التدليس والتسوية ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس
وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سِنَانٍ) الحنفي أو الكندي أبو مهدي الحمصي ، متروك ،
ورماه الدارقطني وغيره بالوضع ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث أو ثمان وستين
ومئة (١٦٨ هـ) . يروي عنه : (ق) ، وضعفه ابن معين وأبو حاتم والبخاري
والنسائي ، وقال ابن عدي في « الكامل » : عامة ما يرويه وخاصة عن أبي الزاهرية
غير محفوظ .

(عَنْ أَبِي الزَّاهِرِيَّةِ) حُدَيْرِ بْنِ كُرَيْبٍ الحَضْرَمِيِّ الحمصي ، صدوق ، من
الثالثة ، مات على رأس المئة . يروي عنه : (م د س ق) .

(عَنْ أَبِي شَجَرَةَ كَثِيرِ بْنِ مُرَّةَ) الحَضْرَمِيِّ الحمصي ، ثقة ، من الثانية ، ووهم
من عده في الصحابة . يروي عنه : (عم) .

(عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رضي الله تعالى عنهما .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِقَامَةُ حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنْ مَطَرٍ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً فِي بِلَادِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » .

(٦) - ٢٤٩٧ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ،

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه سعيد بن سنان ، وقد ضعفه الجمهور ، أو الحسن ؛ لأن أبا مسهر قال فيه : حدثنا صدقة بن خالد ، حدثنا أبو مهدي سعيد بن سنان ، وكان ثقةً مرضياً ، فهو مختلف فيه ، فحكم السند : الحسن .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إقامة حد) واحد (من حدود الله) على من استحقه رجلاً كان أو امرأة (خير) عند الله (من مطر أربعين ليلة في بلاد) أهل (الله عز وجل) يعني : المسلمين ، قيل : وذلك لأن في إقامتها زجراً للخلق عن المعاصي والذنوب ، وسبباً لفتح أبواب السماء بالمطر ، وفي القعود عنها والتهاون بها انهماكاتهم في المعاصي ، وذلك سبب لأخذهم بالسنين والجذب وإهلاك الخلق بسبب الجذب والقحط .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث أبي هريرة رواه النسائي وابن ماجه ، وهو الحديث اللاحق بعد هذا .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن أو صحيح بما بعده ، وإن كان سنده مختلفاً فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٦) - ٢٤٩٧ - (٢) (حدثنا عمرو بن رافع) بن الفرات القزويني البجلي

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، أَنبَأَنَا عِيسَى بْنُ يَزِيدَ ، أَظْنُهُ عَنْ جَرِيرِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « حَدُّ يُعْمَلُ بِهِ فِي الْأَرْضِ .. خَيْرٌ لِأَهْلِ الْأَرْضِ مِنْ أَنْ يُمْطَرُوا أَرْبَعِينَ صَبَاحاً » .

أبو حجر - بضم المهملة وسكون الجيم - ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الله بن المبارك) المروزي مولى بني حنظلة ، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد ، جمعت فيه خصال الخير ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومئة (١٨١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا عيسى بن يزيد) الأزرق أبو معاذ المروزي النحوي ، مقبول ، من السابعة ، وكان على قضاء سرخس . يروي عنه : (س ق) .

قال ابن المبارك : (أظنه) أي : أظن عيسى أنه روى لي (عن جرير بن يزيد) بن جرير بن عبد الله البجلي الصحابي المشهور ، ضعيف ، من السابعة ، وفي « التهذيب » : ذكره ابن حبان في « الثقات » . يروي عنه : (س ق) .

(عن أبي زرعة) هرم (بن عمرو بن جرير) بن عبد الله البجلي الكوفي ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه جرير بن يزيد ، وهو مختلف فيه ، وثقه ابن حبان .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : حد) واحد من حدود الله تعالى (يعمل به) أي : يقام به (في الأرض) على مستحقه .. (خير) أي : أكثر بركة (لأهل الأرض من أن يمطروا أربعين صباحاً) أي : يوماً .

(٧) - ٢٤٩٨ - (٣) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب السارق ، باب الترغيب في إقامة الحد موقوفاً .

فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عمر بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٧) - ٢٤٩٨ - (٣) (حدثنا نصر بن علي) بن نصر بن علي بن صهبان (الجهضمي) البصري ، ثقة ثبت ، طلب للقضاء فامتنع ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا حفص بن عمر) بن ميمون العدني الصنعاني أبو إسماعيل ، لقبه الفرخ ، ضعيف ، من التاسعة . يروي عنه : (ق) ، وفي « التهذيب » : روى عن : الحكم بن أبان ، وشعبة ، ومالك ، ويروي عنه : نصر بن علي الجهضمي ، قال ابن أبي حاتم : أخبرنا أبو عبد الله الطُّهْرَانِيُّ ، حدثنا حفص بن عمر العدني ، وكان ثقة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال أبو حاتم : لين الحديث ، وقال النسائي : ليس بثقة ، وقال ابن عدي : عامة أحاديثه غير محفوظة ، له عند ابن ماجه حديث واحد : (من جحد آية من القرآن . . فقد حل ضرب عنقه) ، وقال الدارقطني : ليس بقوي في الحديث . انتهى منه باختصار .

(حدثنا الحكم بن أبان) العدني أبو عيسى ، صدوق عابد وله أوهام ، من

عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ جَحَدَ آيَةً مِنَ الْقُرْآنِ .. فَقَدْ حَلَّ ضَرْبُ عُنُقِهِ ، وَمَنْ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ .. فَلَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُصِيبَ حَدًّا فَيُقَامَ عَلَيْهِ » .

السادسة . يروي عنه : (عم) ، وقال ابن معين والنسائي : ثقة ، وقال أبو زرعة : صالح ، وقال العجلي : ثقة صاحب سنة ، وقال أحمد : مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

(عن عكرمة) أبي عبد الله الهاشمي مولاهم ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

فهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه حفص بن عمر العدني ، وهو مختلف فيه .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من جحد) وأنكر (آية من القرآن) ولو أقصر آية أو أقل كلمة .. (فقد حلَّ) أي : جاز ، بل وجب إن لم يثب عن ذلك (ضَرْبُ عُنُقِهِ) بالسيف ؛ لارتداده عن دينه بإنكار كتاب الله تعالى (ومن قال : لا إله إلا الله وحده) في ذاته وصفاته (لا شريك له) في أفعاله (وأن محمداً عبده ورسوله) إلى كافة المكلفين ، لدعوتهم إلى العقائد الصحيحة والشريعة الحنيفية .. (فلا سبيل) ولا تسلط (لأحد) من ولاية المسلمين (عليه) أي : على قتلِهِ ؛ لأنه معصومٌ الدم بهذه الكلمة المشرفة (إلا أن يصيب) ذلك القائل ويفعل (حداً) أي : مُوجِب حد عليه ؛ كقتل النفس المسلمة المكافئة ، أو زناً بعد إحصان ، أو ردة بعد إيمان (فيقام عليه) ذلك الحد من جهة ولاية الأمور .

(٨) - ٢٤٩٩ - (٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَالِمٍ الْمَفْلُوجُ ، حَدَّثَنَا
عُبَيْدَةُ بْنُ الْأَسْوَدِ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْوَلِيدِ ، عَنْ أَبِي صَادِقٍ ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ
نَاجِدٍ ،
.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛
كما مر آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث ابن عمر بحديث عبادة بن الصامت
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٨) - ٢٤٩٩ - (٤) (حدثنا عبد الله بن سالم) أو ابن محمد بن سالم
الزُّبَيْدِي - مصغراً - أبو محمد الكوفي القَرَاز (الْمَفْلُوج) - بالجيم آخره - ثقة ربما
خالف ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) .
يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا عُبيدة بن الأسود) بن سعيد الهمداني الكوفي ، صدوق ربما دلس ،
من الثامنة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن القاسم بن الوليد) الهمداني أبي عبد الرحمن الكوفي القاضي ،
صدوق يُغَرَّبُ ، من السابعة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئة (١٤١ هـ) . يروي
عنه : (ق) .

(عن أبي صادق) الأزدي الكوفي ، قيل : اسمه مسلم بن يزيد ، وقيل :
عبد الله بن ناجد ، صدوق ، وحديثه عن علي مرسل ، من الرابعة . يروي عنه :
(س ق) .

(عن ربعة بن ناجد) الأزدي الكوفي ، يقال : هو أخو أبي صادق الراوي
عنه ، ثقة ، من الثانية . يروي عنه : (س ق) .

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَقِيمُوا حُدُودَ اللَّهِ فِي الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ » .

(عن عبادة بن الصامت) بن قيس الأنصاري الخزرجي أبي الوليد المدني ، أحد النقباء ، بدري مشهور رضي الله تعالى عنه ، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين (٣٤ هـ) ، وقيل : عاش إلى خلافة معاوية . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ، وفي « الزوائد » : هذا إسناد صحيح على شرط ابن حبان ؛ فقد ذكر جميع رواته في « ثقاته » ، والله أعلم .
(قال) عبادة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أقيموا حدود الله) تعالى على من وجبت عليه بالبينه أو بالإقرار (في القريب) إليكم في النسب (والبعيد) عنكم فيه ، أو المعنى : في القوي والضعيف ، وهو أنسب (ولا تأخذكم في الله) أي : في إقامتها عطف على (أقيموا) ، وهو نهى تأكيد للأمر ، ويجوز أن يكون خبراً بمعنى النهي ؛ أي : ولا تمنعكم من إقامتها مخافة (لومة لائم) لكم ؛ لأجل قرابته لكم ، أو لكونه قوياً ذا جاه ومنزلة عندكم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح أو حسن ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد ، وكلها حسان .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤) - (٨٦٤) - بَابُ مَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ

(٩) - ٢٥٠٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ : سَمِعْتُ عَطِيَّةَ الْقُرْظِيِّ يَقُولُ : عَرَضْنَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ قُرَيْظَةَ ،

(٤) - (٨٦٤) - (بَابُ مَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ)

(٩) - ٢٥٠٠ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بن الجراح الرُّؤَاسِي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن سُفْيَانَ) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الملك بن عمير) - مصغراً - ابن سويد اللخمي الكوفي ، ويقال له : الفرسى ، ثقة فصيح عالم تغير في آخره ، من الرابعة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال : سمعت عطية القرظي) - بضم القاف وفتح الراء بعدها ظاء مشالة - صحابي صغير رضي الله تعالى عنه ، له حديث واحد . يروي عنه : (عم) .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

حالة كون عطية (يقول : عَرَضْنَا) أي : جُمِعْنَا معاشر سَبِي بني قريظة (على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم) غزوة بني (قريظة) قبيلة من اليهود

فَكَانَ مَنْ أَنْبَتَ .. قُتِلَ ، وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ .. خُلِّيَ سَبِيلُهُ ، فَكَُنْتُ فِيمَنْ لَمْ
يُنْبِتْ ، فَخُلِّيَ سَبِيلِي .

(فكان من أنبت) شعُرُ العانة .. (قتل) لأنه من الرجال ؛ فإن إنبات شعر
العانة من علامات البلوغ ، فيكون من المقاتلة ؛ لأن إنباتها في الظاهر علامة
البلوغ ، فاعتمدوا عليها وما اكتفوا بقولهم في البلوغ وعدمه ؛ لأنه لا عبرة به .
(وَمَنْ لَمْ يُنْبِتْ) شعُرُ العانة .. (خُلِّيَ سَبِيلُهُ) بالبناء للمجهول ؛ أي : لم
يُقْتَل ؛ لأنه من الذرية يشبه أن يكون المعنى عند مَنْ فرق بين أهل الإسلام وبين
أهل الكفر ؛ حيثُ جَعَلَ الإنبات في الكفار بلوغاً ، ولم يعتبره في المسلمين
هو أن أهل الكفر لا يُوقَفُ على بلوغهم من جهة السِّنِّ ، ولا يمكن الرجوعُ إلى
قولهم ؛ لأنهم مُتَّهِمُونَ في ذلك ؛ لدفع القتل عن أنفسهم ، ولأن أخبارهم غير
مقبولة ، فأما المسلمون وأولادهم .. فقد يمكن الوقوفُ على مقادير أسنانهم ؛
لأن أسنانهم محفوظة ، وأوقات مواليدهم مؤرَّخة معلومة ، وأخبارهم في ذلك
مقبولة ؛ فلذا اعتبر في المشركين الإنبات ، والله أعلم ، قاله الخطابي .

وقال التوربشتي : وإنما اعتبر الإنبات في حقهم ؛ لمكان الضرورة ؛ إذ لو
سُئِلُوا عن الاحتلام أو مَبْلَغِ سنهم .. لم يكونوا يتحدَّثُونَ بالصدق إذا رأوا فيه
الهلاك . انتهى ، انتهى من « العون » .

قال عطية : (فكنْتُ) أنا (فيمن لم ينبت) شعُرُ العانة ، (فخلِّي سبيلي)
أي : فكوني ولم أقتل .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الحدود ، باب
في الغلام يصيب الحد ، والترمذي في كتاب السير ، باب ما جاء في النزول
على الحكم ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب متى يقع طلاق الصبي ، قال
أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند بعض أهل

(٩) - ٢٥٠٠ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، أَنبَأَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ : سَمِعْتُ عَطِيَّةَ الْقُرْظِيِّ يَقُولُ : فَهَذَا أَنَا ذَا بَيْنَ أَظْهَرِكُمْ .

العلم ؛ أنهم يرون الإنبات بلوغاً إن لم يعرف احتلامه ولا سنه ، وهو قول أحمد وإسحاق ، والدارمي في كتاب السير ، باب حد الصبي متى يقتل .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث عطية القرظي رضي الله عنه ، فقال :
(٩) - ٢٥٠٠ - (م) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان التاجر الجرجرائي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(أنبأنا سفيان بن عيينة ، عن عبد الملك بن عمير) اللخمي الكوفي .
(قال) عبد الملك : (سمعت عطية القرظي يقول : فها) أي : فانتبهوا (أنا) هـ (ذا) الحاضر موجود (بين أظهركم) أي : بين وسطكم ، فخذوا مني هذا الحديث .

وهذا السند من رباعياته ، غرضه : بيان متابعة ابن عيينة للثوري .
فالحديث سبق تخريجه ، فلا عود ولا إعادة .
ودرجته ؛ كدرجة سابقه ؛ أي : فإنه صحيح ؛ لصحة سنده .



ثم استشهد المؤلف لحديث عطية القرظي بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٠) - ٢٥٠١ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَأَبُو أُسَامَةَ قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : عَرِضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ أُحُدٍ وَأَنَا

(١٠) - ٢٥٠١ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وأبو معاوية) محمد بن خازم الضرير ، لقبه فأفا ، الكوفي ، أحفظ الناس لحديث الأعمش ، يهمل في حديث غيره ، من كبار التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وأبو أسامة) حماد بن أسامة الهاشمي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قالوا : حدثنا عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم العمري المدني ، من الخامسة ، ثقة ثبت ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (عرضت) بالبناء للمجهول ؛ أي : أدخلت (على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في مجلسه ومركزه (يوم) غزوة (أحد) ليجيزني ويأذن لي في الجهاد ؛ مأخوذ من قولهم : (عرض الأمير الجند) إذا اختبر أحوالهم ، ونظر في هيئتهم وترتيب منازلهم قبل مباشرة القتال (وأنا) أي : والحال

أَبْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةِ سَنَةٍ فَلَمْ يُجْزَنِي ، وَعُرِضْتُ عَلَيْهِ يَوْمَ الْخَنْدَقِ وَأَنَا أَبْنُ خَمْسِ عَشْرَةِ سَنَةٍ فَأَجَازَنِي ، قَالَ نَافِعٌ : فَحَدَّثْتُ بِهِ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي خِلَافَتِهِ فَقَالَ : هَذَا فَضْلٌ بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ .

أني (ابن أربع عشرة سنة ، فلم يجزني) في القتال ؛ أي : لم يأذن لي فيه ؛ فالمراد بالإجازة : إعطاء الإذن له في القتال ؛ والمعنى : أنه صلى الله عليه وسلم استصغره ؛ كما صرح به في بعض رواية مسلم ، فلم يدخله في المقاتلة ، ولم يجز عليه حكم الرجال (وعرضت عليه) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أدخلت عليه وقربت إليه (يوم) غزوة (الخندق) وأنا ابن خمس عشرة سنة ، فأجازني (أي : أذن لي في القتال ؛ أي : جعله رجلاً له حكم الرجال المقاتلين .

(قال نافع) بالسند السابق : (فحدثت به) أي : بهذا الحديث لعمر بن عبد العزيز ؛ أي : فقدمت على (عمر بن عبد العزيز) الأموي المدني (في خلافته) فحدثت به هذا الحديث ؛ يعني : حديث ابن عمر ، وهو يومئذ خليفة المسلمين وأمير المؤمنين (فقال) لي عمر بن عبد العزيز : إن (هذا) السن ؛ يعني : سن خمس عشرة سنة ، ل (فصل) أي : لوقت وسن فاصل ؛ أي : مُمَيِّزٌ (بَيْنَ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ) أي : بين الصبي والبالغ .

وفي رواية مسلم زيادة : (فكتب) عمر بن عبد العزيز (إلى عماله) أي : إلى ولاته ووزرائه في الآفاق رسالة ب (أن يفرضوا) ويقدرُوا ويقرروا رزقاً وراتباً في ديوان الجند والعسكر (لمن كان ابن خمس عشرة سنة) وكمَّلَهَا (ومن كان دون ذلك) السن . . (فاجعلوه في العيال) أي : فاكتبوا اسمه في الديوان الذي يكتب فيه أسماء العيال ، وكانوا يفرقون بين المقاتلة وغيرهم في العطاء ؛ وهو الرزق الذي يجمع في بيت المال ويفرق على مستحقه . انتهى من « الكوكب » . وقوله : (وعرضني يوم الخندق ، وأنا ابن خمس عشرة سنة) استشكله

.....

يزيدُ بن هارون ؛ بأن بين أحد والخندق سنتين ، فينبغي أن يكون في الخندق ابن ست عشرة سنة ، لهذا الإشكال مبني على ما ذكره ابن إسحاق ؛ من أن غزوة الخندق وقعت سنة خمس ، واتفقوا على أن أحداً كانت في شوال سنة : ثلاث ؟ فالجواب الصحيح عنه : ما ذكره البيهقي وغيره ؛ من أن قول ابن عمر : (عرضت يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة) أي : دَخَلْتُ فيها ، وأن قوله : (وعرضت يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة) أي : تَجَاوَزْتُهَا ، فَأَلْغَى الكسْرَ في الأولى ، وَجَبَرَهُ في الثانية ، وهو شائع مسموع في كلامهم ؛ أي : من « فتح الباري » في (٢٧٨/٥) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الشهادات ، باب بلوغ الصبيان وشهادتهم ، ومسلم في كتاب الإمارة ، باب بيان سن البلوغ ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب الغلام يصيب الحد ، والترمذي في كتاب الجهاد ، باب حد بلوغ الرجل .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لما قبله .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥) - (٨٦٥) - بَابُ السَّتْرِ عَلَى الْمُؤْمِنِ وَدَفْعِ الْحُدُودِ بِالشُّبُهَاتِ

(١١) - (٢٥٠٢) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا . . سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ » .

(٥) - (٨٦٥) - (باب الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات)

(١١) - (٢٥٠٢) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ، من كبار التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن الأعمش) سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي صالح) السمان ذكوان الزييات القيسي مولا هم المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ستر مسلماً) عيبه . . (ستره الله) عز وجل عيبه (في الدنيا والآخرة) .
قال السندي : قوله : « من ستر مسلماً » أي : ستر ذنبه ولم يظهره ، أو ستر عورته ؛ بأن أعطاه ثوباً .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(١٢) - ٢٥٠٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْجَرَّاحِ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْفَضْلِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَذْفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدْتُمْ لَهُ مَدْفَعًا » .

ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث أبي هريرة الأول بحديث آخر
له رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٢) - ٢٥٠٣ - (٢) (حدثنا عبد الله بن الجراح) بن سعيد التميمي
أبو محمد القُهْشَتَانِيّ نزيل نيسابور ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة
اثنيتين أو سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرُّوَاسِي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات آخر
سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم بن الفضل) المخزومي المدني أبي إسحاق ، متروك ، من
الثامنة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن سعيد بن أبي سعيد) كيسان المقبري أبي سعد المدني ، ثقة ، من
الثالثة ، تغير قبل موته بأربع سنين ، مات في حدود العشرين ومئة (١٢٠ هـ) ،
وقيل قبلها ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إبراهيم بن الفضل ،
وهو متروك .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذفعوا الحدود)
أي : مُوجِبَهَا (ما وجدتم له مدفعاً) أي : سبباً دافعاً له ؛ أي : ينبغي السعي في
دفعه قبل إثباته بالبينة .

نعم ؛ بعد ثبوته لا ينبغي التسامح في إجرائه . انتهى « سندي » .

(١٣) - ٢٥٠٤ - (٣) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْجُمَحِيُّ ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ،

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وسنده ضعيف ؛ لما تقدم آنفاً ، ولكن له شاهد من حديث عائشة رواه الترمذي في « الجامع » مرفوعاً وموقوفاً بلفظ : ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم) .

فدرجة الحديث : أنه صحيح بغيره ، وسنده ضعيف ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة الأول بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٣) - ٢٥٠٤ - (٣) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ (المدني نزيل مكة ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ) بن صفوان بن أمية بن خلف (الجمحي) المكي ، ضعيف ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) . انتهى من « التقريب » ، وفي « التهذيب » : قال أبو حاتم : منكر الحديث ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، فهو مختلف فيه ، وباقي رجال الإسناد ثقات .

(حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ أَبَانَ) العدني أبو عيسى ، صدوق عابد وله أوهام ، من السادسة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله الهاشمي مولاهم ؛ مولى ابن عباس ، ثقة عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ سَتَرَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ .. سَتَرَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ كَشَفَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ .. كَشَفَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ حَتَّى يَفْضَحَهُ بِهَا فِي بَيْتِهِ » .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه راوياً مختلفاً فيه ؛ وهو محمد بن عثمان .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من ستر عورة أخيه المسلم) أي : عيبه في الدنيا .. (ستر الله عورته) وعيبه (يوم القيامة ، ومن كشف) وأظهر بين الناس (عورة أخيه المسلم .. كشف الله عورته) أي : عيبه في الدنيا (حتى يفضحه) - بفتح الياء والضاد - من باب فتح (بها) أي : بتلك العورة التي فضح بها أخاه (في) أهل (بيته) في الدنيا .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث أبي هريرة ، رواه مسلم في « صحيحه » وأصحاب السنن ، ورواه الترمذي أيضاً من حديث ابن عمر .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ، وإن كان سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب من الأحاديث : ثلاثة :
الأول منها للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦) - (٨٦٦) - بَابُ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ

(١٤) - (٢٥٠٥) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ الْمِصْرِيُّ ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ قُرَيْشاً أَهَمَّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ

(٦) - (٨٦٦) - (بَابُ الشَّفَاعَةِ فِي الْحُدُودِ)

(١٤) - (٢٥٠٥) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ (بن المهاجر التجيبي مولا هم) (المصري) ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أخبرنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور ، من السابعة ، مات في شعبان سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني ، ثقة متقن إمام حافظ مشهور متفق على جلالته وإتقانه وثبته ، أبي بكر المدني ، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة (١٢٥ هـ) ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن عروة) بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي أبي عبد الله المدني ، ثقة فقيه مشهور ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) على الصحيح ، ومولده في أوائل خلافة عثمان . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن قریشاً أهمهم) أي : أقلقهم وأزعجهم وأحزنهم وشوشهم (شأن المرأة

الْمَخْزُومِيَّةِ الَّتِي سَرَقَتْ فَقَالُوا : مَنْ يُكَلِّمُ فِيهَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ قَالُوا : وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلَّا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ حُبُّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟ فَكَلَّمَهُ أُسَامَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

(المخزومية) أي : المنسوبة إلى بني مخزوم ، اسمها فاطمة بنت الأسود (التي سرقت) أي : أخذت أموال الناس خفية في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة الفتح ؛ كما هو مصرح به في رواية مسلم (فقالوا) أي : فقال أهلها وأقاربها : (من يكلم) لنا (فيها) أي : في العفو عن حدها وإسقاطه عنها ؛ أي : يكلم (رسول الله صلى الله عليه وسلم) لنا ويشفع لنا إليه ؟ والاستفهام هنا استخباري .

ف (قالوا) أي : قال غير أهلها ممن يعرف خواص رسول الله صلى الله عليه وسلم مجيبين لأهلها : (ومن يجترئ) ويتشجع (عليه) أي : على تكليم رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلب المحابة عنها منه (إلا أسامة بن زيد) بن حارثة الكلبي مولاه صلى الله عليه وسلم ؟! والاستفهام هنا إنكارى بمعنى النفي ؛ أي : لا يجترئ عليه أحد لهيبته إلا أسامة (حب رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي هذا تلميح بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛ إني أحبه فأحبه » كذا في « فتح الباري » فأتى بها ؛ أي : أتى بتلك السارقة أهلها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ليقيم عليها الحد ؛ كما هو مصرح به في رواية مسلم .

(فكلمه) أي : فكلم رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها ؛ أي : في إسقاط الحد عنها (أسامة) بن زيد مولئ رسول الله صلى الله عليه وسلم ووجهه ، فتلون ؛ أي : تغير وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : تغير لونه من البياض إلى الحمرة ؛ لشدة غضبه لله تعالى (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم)

« أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ ؟! » ، ثُمَّ قَامَ فَأَخْتَطَبَ

لأسامة : (أتشفع) إلي يا أسامة (في) إسقاط (حد من حدود الله) تعالى ؟! والاستفهام للإنكار على أسامة ، يفهم منه تحريم الشفاعة في الحدود إذا بلغت الإمام ، فيحرم على الشافع وعلى المشفع قبولها ، وهذا مما لا يختلف فيه ، واستدل به العلماء على أن الشفاعة في الحدود غير جائزة ، وقيده أكثرهم بما إذا رفعت القضية إلى الإمام .

فأما قبل رفعها إلى السلطان . . فلا بأس بالشفاعة فيها ، واستدلوا على ذلك بمرسل لحبيب بن أبي ثابت ، وفيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لأسامة : « لا تشفع في حد ؛ فإن الحدود إذا انتهت إلي . . فليس لها مترك » ، ذكره الحافظ في « الفتح » (٨٧/١٢) ، وله شاهد عند أبي داود والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رفعه بلفظ : « تعافوا الحدود فيما بينكم ؛ فما بلغني من حد . . فقد وجب » .

وذكر الخطابي وغيره عن مالك أنه فرق بين من عُرفَ بأذى الناس ومن لم يُعرف منه ذلك ، فقال : لا يشفع للأول مطلقاً ، سواء بلغ الإمام أو لا ، وأما من لم يعرف بذلك . . فلا بأس أن يشفع له ما لم يبلغ الإمام .

وأما الشفاعة فيما ليس فيه حد ، وليس فيه حق لآدمي ، وإنما فيه التعزير . . فجائزة عند العلماء بلغ الإمام أم لا . انتهى من « المفهم » .

وفي رواية مسلم زيادة : (فقال له) أي : لرسول الله صلى الله عليه وسلم (أسامة) بن زيد : (استغفر لي يا رسول الله) ذنب تشفعي فيما لا علم لي به (ثم) لما جاء العشي ؛ أي : آخر النهار (قام) رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر (فاخطب) أي : خطب الناس ووعظهم ، والتاء فيه لمبالغة معنى الثلاثي ، بعدما أثنى على الله تعالى بما هو أهله ؛ أي : لائق به تعالى من الكمالات .

فَقَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ؛ إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ . . تَرَكَوهُ ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضَّعِيفُ . . أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ ، وَأَيْمُ اللَّهِ ؛ لَوْ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ سَرَقَتْ . . لَقَطَعْتُ يَدَهَا » ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ : سَمِعْتُ اللَّيْثَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ : قَدْ أَعَاذَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَسْرِقَ ، وَكُلُّ مُسْلِمٍ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ هَذَا .

(فقال) : أما بعد ؛ ذ (يا أيها الناس ؛ إنما هلك الذين من قبلكم) مفعول مقدم على الفاعل ؛ أي : فإنما أهلك الأمم الذين كانوا من قبلكم ، وجملة (أن) من قوله : (أنهم كانوا) في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية ؛ أي : أهلكهم كونهم (إذا سرق فيهم الشريف) أي : ذو الشرف والقدر بينهم . . (تركوه) أي : سامحوه من إقامة الحد عليه (وإذا سرق فيهم الضعيف) أي : الوضع . . (أقاموا عليه الحد) وفي هذا تهديد ووعد شديد على ترك القيام بالحدود وعلى ترك التسوية فيما بين الدنيا والشريف والقوي والضعيف ، ولا خلاف في وجوب ذلك ، وفيه حجة لمن قال : إن شرع من قبلنا شرع لنا . انتهى من « المفهم » .

(وايم الله) أي : اسم الله قسمي (لو أن فاطمة بنت محمد سرقت) على سبيل الفرض وتقدير المحال . . (لقطعت يدها) ، ولذا زاد المؤلف فيما سيأتي آنفاً نقلاً عن شيخه محمد بن رُمح (قال محمد بن رُمح : سمعت الليث بن سعد يقول : قد أعادها الله عز وجل) وحفظها (أن تسرق ، وكل مسلم ينبغي له أن يقول هذا) الدعاء لفاطمة .

وجواب لو الشرطية قوله : (لقطعت يدها) إخبار عن مقدر يفيد القطع بأمر محقق ؛ وهو وجوب إقامة الحد على القريب والبعيد والبغيض والحبيب ، لا ينفع في درئه شفاعته ، ولا تحول دونه قرابة ولا جماعة . انتهى من « المفهم » .

(١٥) - ٢٥٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،

وفي قوله صلى الله عليه وسلم : « وايم الله لو أن فاطمة » فضيلة ظاهرة لفاطمة رضي الله تعالى عنها ؛ لأن المعتاد في مثل هذا أن يذكر من هو أحب إلى القائل من غيره ، ثم فيه حسن المماثلة أيضاً ؛ لموافقة اسم السارقة اسمها رضي الله تعالى عنها ، فناسب أن يضرب المثل ، فلا يدل الحديث على أفضليتها على عائشة رضي الله عنهما .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء ، باب بينا امرأة ترضع ابنها إذ مر بها راكب . . . إلى آخره ، ومسلم في كتاب الحدود ، باب قطع السارق الشريف وغيره والنهي عن الشفاعة في الحدود ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب كراهية الشفاعة في الحد ، والترمذي في كتاب الحدود ، باب كراهية أن يشفع في الحدود ، قال : وفي الباب عن مسعود بن العجماء وابن عمر وجابر ، قال أبو عيسى : حديث عائشة حديث حسن صحيح ، ويقال : مسعود بن الأعجم ، وله هذا الحديث ، والنسائي في كتاب قطع السارق ، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث مسعود بن الأسود رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥) - ٢٥٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (العباسي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ ابْنِ
رُكَانَةَ ،

(حدثنا عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة
تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن إسحاق) بن يسار أبو بكر المطلبي مولا هم المدني
نزيل العراق إمام المغازي ، صدوق يدلّس ورمي بالتشيع والقدر ، من صغار
الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م
عم) .

وفي « التهذيب » : وقال أبو زرعة الدمشقي : قلت لابن معين وذكرت له
الحجة : محمد بن إسحاق منهم ؟ فقال : كان ثقة ، وقال النسائي : ليس بالقوي ،
وقال العجلي : مدني ثقة ، وقال ابن عيينة : سمعت شعبة يقول : محمد بن
إسحاق أمير المؤمنين في الحديث ، وفي رواية عن شعبة : فليل له : لم ؟ قال :
لحفظه ، وفي رواية عنه : لو سود أحد في الحديث . . لسود محمد بن إسحاق ،
وقال ابن سعد : كان ثقة ، ومن الناس من يتكلم فيه .

قلت : وذكره النسائي في الطبقة الخامسة من أصحاب الزهري ، وقال
ابن المديني : ثقة ، وقال ابن حبان : ولم يكن بالمدينة أحد يقارب ابن إسحاق
في علمه ، ولا يوازيه في جمعه أحد ، وهو من أحسن الناس سياقا للأخبار ؛ وقال
أبو يعلى الخليلي : محمد بن إسحاق عالم كبير ، وهو عالم واسع الرواية والعلم
ثقة ، وقال ابن البرقي : لم أر أهل الحديث يختلفون في ثقته وحسن حديثه
وروايته . انتهى من « التهذيب » باختصار .

قلت : فهو ثقة ثقة واسع العلم والرواية .

(عن محمد بن طلحة) بن يزيد (بن ركانة) المطلبي المكي ، ثقة ، من

عَنْ أُمِّهِ عَائِشَةَ بِنْتِ مَسْعُودِ بْنِ الْأَسْوَدِ ، عَنْ أَبِيهَا قَالَ : لَمَّا سَرَقَتِ الْمَرْأَةُ تِلْكَ
الْقُطِيفَةَ مِنْ بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . . . أَعْظَمْنَا ذَلِكَ وَكَانَتْ
أُمْرَاءَ مِنْ قُرَيْشٍ ، فَجِئْنَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُكَلِّمُهُ وَقُلْنَا : نَحْنُ
نُقَدِّمُهَا بِأَرْبَعِينَ أُوقِيَّةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تُطَهَّرُ خَيْرٌ
لَهَا » ، فَلَمَّا سَمِعْنَا لَيْنَ قَوْلٍ

السادسة ، مات في أول خلافة هشام بالمدينة . يروي عنه : (د ق) .

(عن أمه عائشة بنت مسعود بن الأسود) ويقال لأبيها: مسعود بن العجماء،

لها رؤية ؛ لأن أباها استشهد بمؤتة . يروي عنها : (ق) .

(عن أبيها) مسعود بن الأسود بن حارثة العدوي عدي قريش ، يعرف بابن

العجماء ، صحابي شهد بيعة الرضوان ، واستشهد بمؤتة رضى الله تعالى عنه .

یروی عنه : (ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) مسعود بن الأسود : (لما سرقَت المرأة) المخزومية (تلك القطيفة)

وہی دثار لہ خمل ، والجمع قطائف . انتہی « م خ » .

(من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم .. أعظمنا ذلك) أي : جعلنا

ذلك الأخذ وعددها امرأة عظيماً وذنوباً كبيراً (وكانت) تلك المرأة (امرأة من

قريش ، فجئنا) نحن معاشر أهلها (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) حال

كوننا (نكلمه) صلى الله عليه وسلم في شأنها (وقلنا نحن) له صلى الله

عليه وسلم : (نَفَدِيهَا) ونفكها ونبرئها من القطع (ب) إعطاء (أربعين أوقية)

والأوقية الواحدة أربعون درهماً .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) : أن (تُطَهَّر) بالبناء للمجهول من

ذنبها بإقامة الحد عليها (خير لها) عند ربها من الفداء (فلما سمعنا لين قول

رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. أَتَيْنَا أُسَامَةَ فَقُلْنَا : كَلِّمْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ .. قَامَ خَطِيبًا فَقَالَ : « مَا إِكْثَارُكُمْ عَلَيَّ فِي حَدِّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَقَعَ عَلَى أُمَّةٍ مِنْ إِمَاءِ اللَّهِ ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ؛ لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ ابْنَةُ رَسُولِ اللَّهِ نَزَلَتْ بِالَّذِي نَزَلْتُ بِهِ .. لَقَطَعَ مُحَمَّدٌ يَدَهَا » .

رسول الله صلى الله عليه وسلم) وانخفاضه وعدم ارتفاعه .. (أتينا أسامة) بن زيد بن حارثة ؛ ليشفع لنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقلنا) لأسامة : (كلم رسول الله صلى الله عليه وسلم) وتشفع لنا في إسقاط الحد عنها (فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك) الذي طلبنا منه من إسقاط الحد عنها وعلمه .. (قام) في عشي ذلك اليوم على المنبر (خطيباً) أي : واعظاً للناس .

(فقال) في خطبته : (ما إكثاركُم) الكلام (علي في) إسقاط (حد من حدود الله عز وجل وقع) ذلك الحد ووجب (على أمة من إماء الله !؟) تعالى (و) أقسمت لكم بالإله (الذي نفس محمد) وروحه (بيده) المقدسة (لو كانت فاطمة ابنة رسول الله نزلت) أي : فعلت وسرقت (بالذي) أي : بمثل المال الذي (نزلت) وسرقت هذه القرشية (به) الضمير عائد إلى الموصول ، الذي هو واقع على المسروق الذي سرقت القرشية ، والمراد بالمماثلة : كونه ربع دينار .. (لقطع محمد) رسول الله صلى الله عليه وسلم (يدها) أي : يد فاطمة ؛ لأن حدود الله تعالى لا محاباة ولا مسامحة فيها إذا ثبتت بالبينة أو الإقرار عند السلطان .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولا يضر فيه طعن من طعن في ابن إسحاق ؛ لأن جمهورهم وثقوه ، وقد رواه الحاكم

.....

في « المستدرک » ، وقال : هذا حديث صحيح ولم يخرجاه بهذا السياق ، وله شاهد من حديث عائشة المذكور قبله ، رواه الأئمة الستة ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث عائشة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧) - (٨٦٧) - بَابُ حَدِّ الزَّانَا

(١٦) - (٢٥٠٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشِبْلٍ
.....

(٧) - (٨٦٧) - (بَابُ حَدِّ الزَّانَا)

(١٦) - (٢٥٠٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَهَشَامُ بْنُ عَمَّارٍ بَنِ
نَصِيرِ السَّلْمِيِّ الدَّمَشْقِيِّ ، صَدُوقُ مَقْرئِ خَطِيبٍ ، مِنَ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ
وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٤٥ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (خ عَم) .
(وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) بَنِ سَفْيَانَ الْجَرَجَرَايَ أَبُو جَعْفَرٍ التَّاجِرِ ، صَدُوقٌ ، مِنْ
الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٤٠ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (د ق) .
(قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَدَنِيُّ إِمَامٌ
مَشْهُورٌ ، مِنَ الرَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً ، وَقِيلَ : قَبْلَ ذَلِكَ بِسَنَةِ أَوْ
سَنَتَيْنِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بَنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ الْهَذَلِيِّ الْمَدَنِيِّ ، ثِقَةٌ ثَبَتَ ،
مِنْ الثَّلَاثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتِسْعِينَ ، وَقِيلَ : ثَمَانٍ وَتِسْعِينَ ، وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ ، مِنْ
فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ) الْجَهَنِيُّ الْمَدَنِيُّ الصَّحَابِيُّ الْمَشْهُورُ رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُمَا (وَشِبْلٍ) - بِكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ - ابْنُ حَامِدٍ ، وَيُقَالُ :
ابْنُ خَالِدٍ ، وَيُقَالُ : ابْنُ خُلَيْدٍ ، وَيُقَالُ : ابْنُ مَعْبِدِ الْمَزْنِيِّ ، رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ
مَالِكٍ الْأَوْسِيِّ حَدِيثَ : (الْوَلِيدَةُ إِذَا زَنَتْ . . فَاجْلِدُوهَا) وَعَنْهُ بِهِ ؛ أَيِ : وَرَوَى عَنْ
شِبْلٍ بِهِذَا الْحَدِيثِ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ .

قَالُوا : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ : أُنْشِدُكَ اللَّهَ

كذا رواه أصحاب الزهري عنه ، وخالفهم ابن عيينة ، فروى عن الزهري عن عبيد الله عن أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل جميعاً ، عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث العسيف ، ولم يُتابع على ذلك ، رواه النسائي والترمذي وابن ماجه ، وهذا هو الموافق لما في « ابن ماجه » ، قال النسائي : الصواب : الأول ، قال : وحديث ابن عيينة خطأ ، وروى البخاري حديث ابن عيينة فأسقط عنه شبلاً ، ورواه الترمذي والنسائي وابن ماجه فذكروه فيه ؛ أي : شبل ، وأهل مصر يقولون : شبل بن حامد عن عبد الله بن مالك الأوسي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا عندي أشبه . انتهى من « التهذيب » .

وفي « التقريب » : شبل بن حامد ، أو ابن خلیل المزني ، مقبول ، من الثالثة ، وأخطأ من قال : هو شبل بن معبد . يروي عنه : (س) . انتهى منه .

وقال العسكري : ولا يصح سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال أبو علي بن السكن : يقال : له صحبة ، وقال ابن عبد البر : لا ذكر له في الصحابة إلا في رواية ابن عيينة ، وقال الدارقطني : يعد في التابعين ، وعلى كل فهو لا يضر السند ؛ لأنه ذكر على وجه المقارنة .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالوا) أي : قال أبو هريرة ومن معه : (كنا) حاضرين (عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فاتاه) صلى الله عليه وسلم (رجل) من الأعراب ؛ كما في رواية مسلم ، ولم أر من ذكر اسمه ، ولا اسم بقية المبهمة الذي في هذا الحديث . انتهى من « تنبيه المعلم على مبهمات مسلم » .

(فقال) ذلك الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (أنشدك الله) أي : أقسم لك بالله ، فلفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض الذي هو حرف القسم ؛

لَمَّا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، فَقَالَ خَصْمُهُ وَكَانَ أَفْقَهُ مِنْهُ : أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ ، وَأُذِّنْ لِي حَتَّى أَقُولَ قَالَ : « قُل » ، قَالَ : إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفاً عَلَى هَذَا وَإِنَّهُ زَنَى بِأَمْرَأَتِهِ ، فَأَفْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِئَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ ،

أي : أسألك بالله رافعاً نشيدي ؛ أي : صوتي (لما قضيت) أي : إلا قضيت (بيننا بكتاب الله) تعالى ؛ أي : بيني وبين خصمي بحكم كتاب الله تعالى ، و (لما) هنا بمعنى : إلا ؛ كما هو مصرح به في رواية مسلم ، (فقال خصمه وكان) خصمه (أفقه منه) أي : من هذا القائل ؛ أي : أكثر فقهاً وفهماً وأحسن أدباً من الرجل الأول ؛ لأنه التزم بأدب الكلام مع النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يكن في كلامه من الجفوة ما كان في كلام الأول : (اقض بيننا) يا رسول الله (بكتاب الله) وحكمه (و) لكن (ائذن لي) يا رسول الله في الكلام (حتى أقول) شيئاً من مهماتي .

ف (قال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (« قل ») ما شئت ؛ فقد أذنت لك ، ف (قال) ذلك الرجل الذي استأذن في الكلام : (إن ابني كان عسيفاً) أي : أجيراً (على هذا) أي : عند خصمي هذا المتكلم (وإنه) أي : وإن ابني (زنى بامرأته) أي : بزوجته ، وأخبرت بأن على ابني الرجم (فافتديت) ابني (منه) أي : من الرجم (بمئة شاة وخادم) .

ولفظ « مسلم » مع « الكوكب » : (قالوا : كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأتاه رجل من الأعراب ، فقال : يا رسول الله ؛ أنشدك الله إلا قضيت بيننا بكتاب الله) أي : إلا قضيت بما تضمنه كتاب الله ؛ أي : لا أسألك إلا بالتشاغل بالقضاء بيننا بحكم الله تعالى ، ولا أترك السؤال إلا إذا قضيت به بالفصل بيننا بالحكم الصرف لا بالتصالح والترغيب فيما هو الأرفق ؛ إذ للحكم أن يفعل ذلك ، ولكن برضى الخصمين ، وفي قوله : (إلا قضيت لي بكتاب الله) فيه

.....

استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويله بمصدر ، وإن لم يكن فيه حرف مصدري ؛
لضرورة افتقار المعنى إليه ، وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موضع الاسم ،
ويراد به النفي المحصور فيه المفعول .

والمعنى هنا : لا أسألك إلا القضاء بكتاب الله تعالى ، ويحتمل أن تكون
إلا جواب القسم ؛ لما فيها من معنى الحصر ، والمعنى على هذا : أسألك بالله
لا تفعل شيئاً إلا القضاء بكتاب الله تعالى ، كذا في « فتح الباري » (١٣٨/١٢)
باب الاعتراف بالزنا .

وفي مخاطبة النبي صلى الله عليه وسلم بمثل هذا الكلام شيء من الجفوة ؛
لأن النبي صلى الله عليه وسلم لا يتصور منه إلا القضاء بحق موافق لكتاب الله ،
فنشده على ذلك بما لا داعي إليه ، ولكن الرجل كان من الأعراب ، وهم يُعذَرُونَ
في مثل هذا الكلام ، ولذلك لم يعاتبه النبي صلى الله عليه وسلم ولا لومه ،
وفيه حسن خلق رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلمه على من يخاطبه بما لا
يليق به .

ثم المراد بكتاب الله ها هنا : ما كتبه الله على عباده ، سواء كان مذكوراً في
القرآن الكريم أو في السنة ؛ لأن الرجم والتغريب ليس لهما ذكر صريح في القرآن
إلا بواسطة أمر الله تعالى باتباع رسوله .

وقيل المراد بكتاب الله : ما فيه من النهي عن أكل المال بالباطل ؛ لأنه كان
أخذ منه الغنم والوليدة بغير حق ، فلذلك قال : « الغنم والوليدة رد عليك » ،
ولكن رجح الحافظ ابن حجر في « الفتح » أن المراد بكتاب الله : ما يتعلق
بجميع القصة مما وقع فيه الجواب الآتي ذكره ، والله تعالى أعلم .

فقال الخصم الآخر له غير الرجل المذكور أولاً (وهو) أي : وهذا الآخر

.....

(أفقه) أي : أكثر فقهاً وفهماً وأحسن أدباً (منه) أي : من الرجل الأول ؛ لأنه التزم بأدب الكلام مع النبي صلى الله عليه وسلم ؛ حيث استأذنه ، ولم يكن في كلامه من الجفوة ما كان في كلام الأول ، ودلت هذه الكلمة على أن الفقه ليس مجرد علم بالمسائل الفقهية ، وإنما هو أدب وخلق ووضع كل شيء في محله المناسب عملياً .

ويحتمل أيضاً أن يكون الراوي عارفاً بهما قبل أن يتحاكما ، فوصف الثاني بأنه أفقه من الأول إما مطلقاً ، وإما في هذه القصة الخاصة ، قاله ابن سيد الناس في « شرح الترمذي » كما في « فتح الباري » .

قال القرطبي : إنما فضل الراوي الثاني على الأول ؛ لأن هذه الجملة مدرجة من كلام الراوي ؛ أي : وإنما فضله عليه بالفقه ؛ لأن الثاني ترفق ولم يستعجل ، ثم تلتطف بالاستئذان في القول ، بخلاف الأول ؛ فإنه استعجل ، وأقسم على النبي صلى الله عليه وسلم في شيء كان يفعله بغير يمين ، ولم يستأذن ، وهذا كله من جفاء الأعراب ، فكان للثاني عليه مزية في الفهم والفقه ، ويحتمل أن يكون ذلك ؛ لأن الثاني وصف القضية بكمالها ، وأجاد سياقها ؛ حيث قال : نعم (اقض بيننا) ومن هنا رجعنا إلى لفظ ابن ماجه ؛ أي : (اقض بيننا) يا رسول الله (بكتاب الله) تعالى وحكمه ، والجملة الجوابية مقول قال ، وما قبلها معترض مدرج من كلام الراوي ؛ كما مر آنفاً ، وفي رواية مسلم : الجمع بين نعم وما نابت عنه .

(و) لكن (ائذن لي يا رسول الله) في الكلام (حتى أقول) وأذكر لك ما جرى بيني وبين خصمي (فقال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (قل) ما شئت من حاجتك ؛ فقد أذنت لك ، ف (قال) هذا الرجل الثاني ؛ كما هو

.....

ظاهر سياق الكلام ، خلافاً للكرماني ، ولكن رد عليه الحافظ في « الفتح » (١٣٩/١٣) بما وقع في كتاب الشروط من « صحيح البخاري » عن عاصم بن علي عن ابن أبي ذئب بلفظ : (فقال : صدق ، أقض له يا رسول الله بكتاب الله ، إن ابني هذا ...) إلى آخره ؛ فإنه كالصریح في أن المتكلم هو الثاني لا الرجل الأول .

أي : فقال هذا الخصم الثاني : (إن ابني) ووقع في رواية عند البخاري في المحاربين : (إن ابني هذا) فهذا مما يدل على أن ذلك الابن كان حاضراً عند هذا الكلام (كان عسيفاً) أي : أجيراً ، وجمعه عسفاء ؛ كأجير وأجراء ، وفقهه وفقهاء (على هذا) إشارة إلى خصم المتكلم ؛ وهو زوج المرأة المزنیه لابنه ، وكان الرجل الأول استخدمه فيما تحتاج إليه امرأته من الأمور ، فكان ذلك سبباً لما وقع له معها ، فعلى هنا بمعنى عند ؛ أي : عند هذا الرجل الأول .

ووقع في رواية عمرو بن شعيب عند النسائي في « الكبرى » : (كان ابني أجيراً لامرأته) وهو يعني معنى العسيف يطلق على الأجير وعلى الخادم وعلى العبد وعلى السائل وعلى من يستهان به ، وسمي الأجير عسيفاً ؛ لأن المستأجر يعسفه في العمل ، والعسف : الجور .

(وإنه) أي : وإن ابني (زنى بامرأته) أي : بزوجته ، ولم يكن هذا من الأب قذفاً لابنه ولا للمرأة ؛ لاعترافهما بالزنا على أنفسهما . انتهى من « المفهم » .

وإنما وقع له ذلك الزنا ؛ لطول الملازمة المقتضية لمزيد التأنيس والإدلال ، فيستفاد منه : الحث على إبعاد الأجنبي من الأجنبية مهما أمكن ؛ لأن العشرة قد تفضي إلى الفساد ، ويشور بها الشيطان إلى الفساد .

فَسَأَلْتُ رَجُلًا مِّنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فَأَخْبَرْتُ أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِئَةٍ وَتَغْرِيبَ
 عَامٍ ، وَأَنَّ عَلَى امْرَأَةِ هَذَا الرَّجْمِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ؛ لَا أَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ : الْمِئَةُ الشَّاةُ وَالْخَادِمُ رَدٌّ
 عَلَيْكَ ، »

(فسألت رجلاً من أهل العلم) بالحكم من الصحابة (فأخبرت) بالبناء
 للمجهول (أن على ابني جلد مئة وتغريب عام) إلى مسافة القصر حداً عند
 الشافعية ، وتعزيراً عند الحنفية (وأن على امرأة هذا) الرجل المخاصم لي
 (الرجم) أي : الرمي إليها بالحجارة حتى تموت .

قال الحافظ : لم أقف على أسماء هؤلاء الذين أخبروه من أهل العلم ، ولا
 على عددهم ، ولا على اسم الخصمين ، ولا على اسم الابن ولا على اسم المرأة .
 ودل الحديث على أن رجم المحصن كان معروفاً عند أهل العلم في ذلك
 الزمان ، ودل أيضاً على أن الصحابة كانوا يفتون في عهد النبي صلى الله
 عليه وسلم ؛ أي : وقد سألت من يعلم أحكام الزنا من الصحابة ، فأخبروني
 أنما على ابني جلد مئة وتغريب ، وأن على امرأة هذا الخصم الرجم (فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : والذي نفسي بيده ؛ لأقضي بينكما) أيها
 الخصمان (بكتاب الله) تعالى ، دل هذا الحديث على أن سنة النبي صلى الله
 عليه وسلم إذا ثبتت بطريق قطعي . . فإنها مساوية لكتاب الله في وجوب
 العمل بها ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر أن قضاءه مبني على كتاب الله
 مع أنه كان مشتملاً على رجم المرأة ، ولم يثبت الرجم صريحاً في كتاب الله ،
 ولكنه نسبته إلى كتاب الله ؛ لما فيه من الأمر باتباع سنة النبي صلى الله عليه
 وسلم .

(المئة الشاة والخادم رد عليك) أي : مردودتان عليك ، فخذهما منه ،

وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ ، وَاغْدُ يَا أَنَيْسُ عَلَى أُمْرَأَةٍ هَذَا

قال النووي : معناه : يجب ردهما عليه ، وفي هذا أن الصلح الفاسد يرد ، وأن أخذ المال فيه باطل يجب رده ، وأن الحدود لا تقبل الفداء . انتهى .

يعني : أن زوج المزنية يجب عليه أن يردهما إليك ؛ لأنه لم يقبضها بحق (وعلى ابنك جلد مئة ، وتغريب عام) إلى مسافة القصر ؛ أي : إذا ثبت الزنا بوجهه لا بمجرد قول الأب (واغد) أمر من الغدو ؛ وهو هنا بمعنى : الذهاب المطلق من غير تقييد بوقت الغدوة ، ويحتمل أن يكون هذا الحديث في آخر وقت النهار ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بالذهاب غدوة اليوم التالي ، والله أعلم ؛ والمعنى : وامض وسر ، وليس معناه : سر بكرة إليها ؛ كما هو موضوع الغداة .

(يا أنيس) - بضم الهمزة مصغراً - قال ابن عبد البر في « الاستيعاب » (٣٧/١) عن بعض العلماء : هو أنيس بن الضحاك الأسلمي رضي الله تعالى عنه ، ويشهد لهذا ما وقع في رواية شعيب وابن أبي ذئب من قوله : (وأما أنت يا أنيس) لرجل من أسلم . . (فاغد) وفي بعض النسخ : (اغد يا أنيس) وهو أمر بالذهاب إليها ، وأنيس صحابي أسلمي ، والمرأة أيضاً أسلمية ، وهذا الأمر - كما قال النووي - محمول على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قذفها بابنه ؛ ليعرفها بأن لها عنده حقاً ؛ وهو حد القذف أخذت أو تركت ، إلا أن تعترف بالزنا ، فلا يجب عليه الحد ، بل يجب عليها حد الزنا ، وهو الرجم ؛ لكونها محصنة (على امرأة هذا) الإشارة فيه إلى خصم المتكلم أخيراً الذي زعم أن ابنه زنى بامرأة الآخر ، وزاد في رواية محمد بن يوسف : (فاسألها) كما في « الفتح » .

وقد دل فعله صلى الله عليه وسلم في إرسال أنيس رضي الله عنه أن المخدرة التي لا تعتاد البروز لا تكلف الحضور لمجلس الحكم ، بل يجوز أن يرسل إليها من يحكم لها وعليها ، كذا في « فتح الباري » .

فَإِنْ أَعْتَرَفَتْ . . فَأَرْجُمَهَا » ، قَالَ هِشَامٌ : فَغَدَا عَلَيْهَا فَأَعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا .

(فَإِنْ اعْتَرَفَتْ) بالزنا على نفسها (فارجمها) .

(قال هشام) بن عروة المتابع للزهري في روايته عن عبيد الله بن عبد الله : (فغدا عليها) أنيس ؛ أي : مشى إليها وسار نحوها ، فسألها (فاعترفت) بالزنا ، فأخبر باعترافها لرسول الله صلى الله عليه وسلم (فرجمها) رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أمر بـرجمها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجموا ؛ كما هو مصرح به في رواية « مسلم » .

قال النووي : ولا بد من التأويل ؛ لأن ظاهره أنه بعث لإقامة الحد ، وهذا غير مراد ؛ لأن حد الزنا لا يحتاط له بالتجسس والتفتيش عنه ، بل لو أقر به الزاني . . استحسب أن يلحق الرجوع ، وفي هذا دليل على جواز استنابة الحاكم في القضاء وإقامة الحدود ، واستدل الشافعي ومالك بهذا الحديث أن الإقرار بالزنا يوجب الحد وإن كان مرة واحدة ، ولا يجب أن يكون أربع مرات .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في مواضع كثيرة ؛ منها : كتاب الحدود ، باب الوكالة في الحدود ، وكتاب الصلح ، وكتاب الشروط ، وكتاب الأحكام ، ومسلم في كتاب الحدود ، باب من اعترف على نفسه بالزنا ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب المرأة التي أمر النبي صلى الله عليه وسلم بـرجمها من جهينة ، والترمذي في كتاب الحدود ، باب ما جاء في الرجم على الثيب ، والنسائي في كتاب القضاء ، قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة وزيد بن خالد حديث حسن صحيح .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قال القرطبي : وفي هذا الحديث أبواب من الفقه ؛ فمنها : أن كل صلح

.....

خالف السنة . . فهو باطل ومردود ، وأن الحدود التي هي محضة لحق الله تعالى لا يصح الصلح فيها ، واختلف في حد القذف ؛ هل يصح الصلح فيه أم لا ؟ ولم يختلف في كراهته ؛ لأنه ثمنٌ عَرَضٍ ، ولا خلاف في أنه يجوز قبل رفعه إلى الإمام .

وأما حقوق الأبدان من الجراح وحقوق الأموال . . فلا خلاف في جوازه مع الإقرار ، واختلف في الصلح على الإنكار : فأجازه مالك ، ومنعه الشافعي . وفيه أيضاً جواز استنابة الحاكم في بعض القضايا من يحكم فيها مع تمكنه من مباشرته ، وفيه أن الإقرار بالزنا لا يشترط فيه تكرار أربع مرات ، وأن المرجوم لا يجلد قبل الرجم ، وقد تقدم الخلاف فيهما .

وفيه أن ما كان معلوماً من الشروط والأسباب التي تترتب عليها الأحكام لا يحتاج إلى السؤال عنها ؛ فإن إحصان المرأة كان معلوماً عندهم ؛ فإنها كانت ذات زوج معروف الدخول عليها ، وعلى هذا يحمل حديث الغامدية ؛ إذ لو لم تكن محصنة . . لما جاز رجمها بالإجماع .

وفيه إقامة الحاكم الحد بمجرد إقرار المحدود وسماعه منه من غير شهادة عليه ، وهو أحد قولي الشافعي وأبي ثور ، ولا يجوز ذلك عند مالك إلا بعد ضبط الشهادة عليه ، وانفصل عن ذلك بأنه ليس في الحديث ما ينص على أنه لم يسمع إقرارها إلا أنيس خاصة ، بل العادة قاضية بأن مثل هذه القضية لا تكون في خلوة ولا ينفردها الآحاد .

وفيه دليل على الاستفتاء والفتيا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم مع إمكان الوصول إليه ، وجواز استفتاء المفضل مع وجود الأفضل ، ولو كان ذلك غير جائز . . لأنكره النبي صلى الله عليه وسلم .

(١٧) - ٢٥٠٨ - (٢) حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ أَبُو بَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

سَعِيدٍ ،

وفيه دليل على جواز اليمين بالله تعالى وإن لم يستحلف ، وعلى أن ما يفهم منه اسم الله يمين جائزة ، وإن لم يكن من أسمائه تعالى ؛ فإن قوله : « والذي نفسي بيده » ليس من أسماء الله تعالى ، ولكنه تنزل منزلة الأسماء في الدلالة ، فيلحق به كل ما كان في معناه ؛ كقوله : « والذي خلق الخلق وبسط الرزق » وما أشبه ذلك .

وفيه ما يدل على أن زنا المرأة تحت زوجها لا يفسخ نكاحها ، ولا يوجب الزنا تفرقة بينها وبين زوجها ؛ إذ لو كان كذلك .. لُفِرَقَ بينهما قبل الرجم ، ولفسخ النكاح ، ولم ينقل شيء من ذلك ، ولو كان .. لُنُقِلَ ؛ كما نُقلت القصة وكثيرٌ من تفاصيلها .

وفيه دليل على صحة الإجارة للمرأة ، إلى غير ذلك من المستنبطات منه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني وشبلٍ بحديث عبادة بن الصامت رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٧) - ٢٥٠٨ - (٢) حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ (البصري ختن المقرئ

(أبو بشر) صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا يحيى بن سعيد) بن فروخ التميمي القطان البصري ، ثقة حافظ

إمام ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خُذُوا عَنِّي ، قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا : »

(عن سعيد بن أبي عروبة) مهراڻ اليشكري البصري ، من السادسة ، ولكنه مدلس ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن يونس بن جبير) الباهلي أبي غلاب البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات قبل المئة بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن حطان بن عبد الله) الرقاشي البصري ، ثقة ، من الثانية ، مات في ولاية بشر على العراق بعد السبعين . يروي عنه : (م عم) .

(عن عبادة بن الصامت) بن قيس الأنصاري الخزرجي أبي الوليد المدني ، بدري مشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة أربع وثلاثين ، وقيل : عاش إلى خلافة معاوية . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عبادة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خذوا عني) حدودهن (قد جعل الله لهن سبيلاً) وهذا إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفُجْشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ ^(١) .

فكان حكم الآية أن تحبس الزانية في البيوت إلى الموت ، أو إلى أن ينزل الله

(١) سورة النساء : (١٥) .

أَلْبَكْرُ بِالْبَكْرِ جَلْدُ مِئَةٍ وَتَغْرِيبُ سَنَةٍ ،

حكماً آخر ؛ وهو المراد بالسبيل في الآية ، فبين رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ذلك الحكم الجديد قد نزل ، وهو قوله : (البكر بالبكر) أي : حد البكر الذي زنى بالبكر أو بالثيب . (جلد مئة) مرة ؛ أي : ضرب مئة مرة ، وسمي الضرب في الزنا وغيره من موجبات الحد جَلْدًا - بفتح الجيم - لاتصاله بالجلد - بكسر الجيم - أي : لإيصاله الألم إليه .

(وتغريب سنة) أي : نفي سنة من بلد الزنا إلى مسافة القصر .

وقوله : « بالبكر » قال النووي : ليس هذا على سبيل الاشتراط ، بل حد البكر الجلد والتغريب ، سواء زنى ببكر أم بثيب ، وكذا حد الثيب الرجم ، سواء زنى بثيب أم ببكر ، فهو شبيهه بالتقييد الذي خرج مخرج الغالب . انتهى .

وقوله : « وتغريب سنة » استدل به الشافعية والحنابلة على أن النفي والتغريب من حد الزاني البكر .

وفي المسألة ثلاثة مذاهب :

الأول : حد الزاني البكر مجموع الجلد والتغريب مطلقاً ، رجلاً كان أو امرأة ، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وابن أبي ليلى وسفيان الثوري وعطاء وطاووس ، رحمهم الله تعالى .

الثاني : يغرب الرجل دون المرأة ؛ لأن المرأة تحتاج إلى حفظ وصيانة ، وهو قول مالك والأوزاعي .

والثالث : ليس التغريب جزءاً من حد الزنا ، وإنما هو تعزير فيه ، يخير فيه الحاكم إن رأى فيه مصلحة . . غربه ، وإلا . . فلا ، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله تعالى ، لهذا ملخص ما في « المغني » لابن قدامة . (١٢٣/١) .

وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِئَةٍ وَالرَّجْمُ » .

قوله : (والثيب) أي : وحد الثيب الذي زنى (بالثيب جلد مئة) والجلد منسوخ فيه بحديث ماعز بن مالك وبحديث الغامدية ؛ كما سيأتي (والرجم) أي : الرمي بحجارة معتدلة ؛ بحيث تكون قدر ملء الكف حتى يموت ، لا بحجارة صغيرة ؛ لئلا يطول عليه الأمر ، ولا بحجارة كبيرة ؛ لئلا يموت حالاً ، فيفوت التنكيل .

والتقييد بالثيب خرج مخرج الغالب - كما مر آنفاً - فالمراد بالثيب ، ويسمى بالمحصن : هو الشخص البالغ العاقل الحر الذي غيب حشفته أو قدرها من مقطوعها في قبل في نكاح صحيح ، فإذا زنى بعد ذلك . . فحده الرجم والقتل بالحجارة ، والبكر ويسمى بغير المحصن ضد الثيب ؛ وهو الذي لم يغيب حشفته في قبل في نكاح صحيح ، والزنا بالقصر لغة حجازية ، وبالمدة لغة تميم .

وفي « المصباح » : زنى يزني زناً بالقصر ، وزانها مزانة وزناً بالمد ، ومنهم من يجعل المقصور والممدود لغتين في الثلاثي ، ويقول : المقصور لغة الحجاز ، والممدود لغة نجد . انتهى .

والى هذا مال ابن الهمام ، فقال : الزنا مقصور في اللغة الفصحى ، لغة أهل الحجاز التي نزل بها القرآن ، قال تعالى : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَ ﴾ ^(١) ، ويمد في لغة نجد ، وعليها قال الفرزدق :

أبا طاهر مَن يَزْنِ يُعْرِفِ زِنَاؤُهُ وَمَن يَشْرِبِ الْخُرْطُومَ يُصْبِحُ مُسَكَّرًا
بفتح الكاف وتشديدها ؛ من السكر ، والخرطوم من أسماء الخمر . انتهى من بغض الهوامش .

(١) سورة الإسراء : (٣٢) .

.....

وهو إيلاج المكلف الواضح حشفته الأصلية المتصلة أو قدرها عند فقدها في فرج واضح محرم لعينه في نفس الأمر مشتهى طبعاً مع الخلو عن الشبهة . وهو من أفحش الكبائر بعد القتل ، واتفق أهل الملل كلها على تحريمه ؛ لأنه لم يحل في ملة قط من لدن آدم إلى هذه الملة المحمدية . انتهى « ب ج » بتصرف .

قال النووي : واعلم : أن المراد بالبكر من الرجال والنساء : من لم يجامع في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل ، سواء كان جامع بوطء شبهة أو نكاح فاسد أو غيرهما ، أم لا .

والمراد بالثيب : من جامع في دهره مرة في نكاح صحيح وهو بالغ عاقل حر ، والرجل والمرأة في هذا سواء ، وسواء في كل هذا المسلم والكافر والرشيذ والمحجور عليه لسفه ، والله أعلم .

والحكمة في جعل حد الزنا الجلد دون قطع الذكر ؛ كما جعل حد السرقة قطع اليد ؛ لأنها آلة السرقة . . إبقاءً للتناسل بين البشر ؛ كما بينته في تفسيرنا « الحقائق » بأبسط مما هنا في آية السرقة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحدود ، باب حد الزنى ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب في الرجم ، والترمذي في كتاب الحدود ، باب ما جاء في الرجم على الثيب ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨) - (٨٦٨) - بَابُ مَنْ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ أَمْرَاتِهِ

(١٨) - ٢٥٠٩ - (١) حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ
الْحَارِثِ ، أَنْبَأَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ : أَتَيْتُ النُّعْمَانَ بْنَ
بَشِيرٍ

(٨) - (٨٦٨) - (بَابُ مَنْ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةِ أَمْرَاتِهِ)

(١٨) - ٢٥٠٩ - (١) حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ (بن المبارك السامي -
بالمهملة - الباهلي البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين
ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ) بن عبيد بن سليم الهجيمي أبو عثمان البصري ،
ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة ست وثمانين ومئة (١٨٦ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(أَنْبَأَنَا سَعِيدٌ) بن أبي عروبة مهران اليشكري البصري ، ثقة ، من السادسة ،
مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة السدوسي ، ثقة مدلس ، من الرابعة ، مات سنة بضع
عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ) الأنصاري مولا هم ؛ مولى النعمان بن بشير وكاتبه ، لا
بأس به ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) . انتهى « تقريب » ، وفي « التهذيب » :
قال أبو حاتم : ثقة ، وقال البخاري : فيه نظر ، وقال الآجري عن أبي داود : ثقة ،
وذكره ابن حبان في « الثقات » .

(قَالَ) حبيب : (أتى) بالبناء للمجهول (النعمان بن بشير) بن سعد بن
ثعلبة الأنصاري الخزرجي ، له ولأبويه صحبة رضي الله تعالى عنهم ، ثم سكن

بِرَجُلٍ غَشِي جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ فَقَالَ : لَا أَقْضِي فِيهَا إِلَّا بِقَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : إِنْ كَانَتْ أَحَلَّتْهَا لَهُ . . جَلَدْتُهُ مِئَةً ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَذْنَتْ لَهُ

الشام ، ثم ولي إمرة الكوفة ، ثم قتل بحمص سنة خمس وستين (٦٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لانقطاع سنده على ما قيل .

أي : جيء إلى النعمان بن بشير (برجل) يقال له : عبد الرحمن بن حنين - مصغراً - ليحكم عليه ؛ لأنه كان أمير الكوفة (غشي) من باب رضي ؛ أي : ركب وجامع ذلك الرجل (جارية امرأته) أي : أمة زوجته (فقال) النعمان للناس : (لا أقضي) ولا أحكم (فيها) أي : في هذه الجارية (إلا بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) وفي رواية أبي داود : (لأقضين فيك) أيها الرجل ؛ خطاباً لذلك الرجل الذي وقع على جارية امرأته ، ثم (قال) النعمان : (إِنْ كَانَتْ) امرأته (أحلتها) أي : أحلت هذه الجارية (له) أي : جعلت جاريته حلالاً له وأذنت له فيها . . (جلدته مئة) جلده ، قال ابن العربي : يعني : أدبته تعزيراً ، وأبلغ به الحد تنكيلاً ، لا أنه رأى حدّه بالحدِّ حدّاً له .

قال السندي بعد ذكر كلام ابن العربي : هذا لأن المحصن حده الرجم لا الجلد ، ولعل سبب ذلك أن المرأة إذا أحللت جاريته لزوجها . . فهو إعاره الفروج ، فلا يصح ، لكن العارية تصير شبهة ضعيفة ، فيعزر صاحبها .

قال الخطابي : هذا الحديث غير متصل وليس العمل عليه . انتهى ، انتهى من « العون » .

(وإن لم تكن) امرأته (أذنت) وأحللت (له) أي : لذلك الرجل الواطئ

للجارية .. (رجمته) أي : حكمت عليه الرجم فرجم ؛ لأنه محصن ، وحد المحصن الرجم .

وفي رواية أبي داود زيادة : (فجلده) أي : جلد النعمان ذلك الرجل (مئة) جلدة تعزيراً ؛ لشبهة إذن امرأته له .

وفي أبي داود أيضاً زيادة : (قال قتادة : كتبت إلى حبيب بن سالم) بعدما حدثني هذا الحديث خالد بن عرفطة عنه ، فكتب حبيب بن سالم إليّ - بتشديد الياء - بهذا الحديث ، فصار الحديث عنده من حبيب بن سالم حينئذ بغير واسطة ، فصار الحديث موصولاً لا منقطعاً . انتهى من « العون » .

وقد اختلف أهل العلم في الرجل يقع على جارية امرأته : فقال الترمذي : روي عن غير واحد من الصحابة ؛ منهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وابن عمر أن عليه الرجم ، وقال ابن مسعود : ليس عليه حد ، ولكن يعزر ، وذهب أحمد وإسحاق إلى ما رواه النعمان بن بشير . انتهى .

قال الشوكاني : وهذا هو الراجح ؛ لأن الحديث وإن كان المقال فيه ، فأقل أحواله أن يكون شبهة يدرأ بها الحد .

والحاصل : أن النعمان ما حد الرجل الواقع على جارية امرأته ؛ لأن حده الرجم ، فدفع الحد بشبهة إذن امرأته في وطئها ، ففعل النعمان التعزير بجلده مئة مرة ، فالحديث من باب درء الحدود بالشبهات ، وله شاهد من حديث عائشة رواه الترمذي في « الجامع » مرفوعاً وموقوفاً بلفظ : (ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الحدود ، باب الرجل يزني بجارية امرأته ، والترمذي في كتاب الحدود ، باب الرجل يقع على

(١٩) - ٢٥١٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ

جارية امرأته ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب إحلال الفرج .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف ؛ لانقطاع سنده ؛ لأن قتادة لم يسمع من حبيب بن سالم ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، فالحديث : ضعيف السند والمتن (١) (٢٧٠) ، كذا قيل .



ثم استأنس المؤلف ثانياً للترجمة بحديث سلمة بن المحبّق رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٩) - ٢٥١٠ - (٢) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ) بن سلم النهدي - بالنون - الملائي - بضم الميم وتخفيف اللام - أبو بكر الكوفي ، ثقة حافظ له مناكير ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن حسان) الأزدي القردوسي - بالقاف وضم الدال - أبي عبد الله البصري ، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين ، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال ؛ لأنه قيل : كان يرسل عنهما ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الحسن) بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم ، ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سلمة بن المحبّق) - بضم الميم وفتح الحاء المهملة وبعدها باء

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُفِعَ إِلَيْهِ رَجُلٌ وَطِئَ جَارِيَةَ امْرَأَتِهِ فَلَمْ يَحُدَّهُ .

موحدة مشددة مفتوحة ، ومن أهل اللغة من يكسرهما - والمحبق لقب له ، واسمه صخر بن عبيد ، قاله في « النيل » ، وقيل : هو ابن ربيعة بن صخر الهذلي أبو سنان الصحابي المعروف ، سكن البصرة رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (د س ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن الحسن لم يسمع من سلمة بن المحبق ؛ لأنه سمع من قبيصة بن حريث ، وقبيصة بن حريث غير معروف ، لا يحدث عنه غير الحسن ، والحجة لا تقوم بمثله ، وكان الحسن لا يبالي أن يروي هذا الحديث ممن سمع ، وقال الخطابي : هذا حديث منكر ، وقال ابن المنذر : لا يثبت حديث سلمة بن المحبق ، فلا يحتاج به .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع إليه رجل وطئ جارية امرأته ، فلم يحده) .

قال السندي : قوله : (فلم يحده) كأنه ما حده ؛ لوجود الشبهة المسقطة للحد ، ولا يلزم منه ترك التعزير . انتهى .

قال الخطابي : لا أعلم أحداً من الفقهاء يقول به ، وخليق أن يكون منسوخاً ، وقال البيهقي في « سننه » : حصول الإجماع من فقهاء الأمصار بعد التابعين على ترك القول به دليل على أنه إن ثبت . . صار منسوخاً بما ورد من الأخبار الواردة في الحدود ، ثم أخرج عن أشعث قال : قد بلغني أن هذا الحديث كان قبل مشروعية الحدود ، والله أعلم ، كذا في « فتح الودود » .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف متناً وسنداً (٢) (٢٧١) ؛ لمخالفته
الأحاديث الواردة ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ؛ كسابقه .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين ضعيفين ، غرضه من ذكرهما :
الاستئناس للترجمة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٩) - (٨٦٩) - بَابُ الرِّجْمِ

(٢٠) - ٢٥١١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَطُولَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ حَتَّى يَقُولَ قَائِلٌ :

(٩) - (٨٦٩) - (بَابُ الرِّجْمِ)

(٢٠) - ٢٥١١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ (بن سفيان الجرجاني ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(قالوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ (بن مسعود الهذلي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، وقيل : ثمان ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

(قال) (ابن عباس : (قال عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، وفيه رواية صحابي عن صحابي .

أي : قال عمر وهو واقف على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم خطيباً : والله (لقد خشيت) وخفت (أن يطول بالناس زمان) ويتطاول عليهم دهور (حتى يقول قائل) منهم ؛ أي : من الملاحدة ، وقد وقع ما خشيته عمر بعده لقوم من الخوارج والنظام من المعتزلة ؛ فإنهم أنكروا الرجم ، فهم ضالون بشهادة عمر رضي الله عنه ، ولهذا من الحق الذي أجرى الله تعالى على لسان عمر وقلبه ،

مَا أَجْدُ الرَّجْمِ فِي كِتَابِ اللَّهِ ، فَيُضَلُّوا بِتَرْكِ فَرِيضَةٍ مِنْ فَرَائِضِ اللَّهِ ، أَلَا
وَإِنَّ الرَّجْمَ حَقٌّ إِذَا أَحْصَنَ الرَّجُلُ وَقَامَتِ الْبَيِّنَةُ ، أَوْ كَانَ حَمْلٌ

ومما يدل على أنه كان محدثاً بكثير مما غاب عنه بشهادة الرسول صلى الله عليه وسلم له بذلك ؛ كما ورد في « الصحيحين » .

أي : حتى يقول ذلك القائل : (ما أجد) أنا (الرجم) أي : فريضته (في كتاب الله) تعالى وما أنزل في القرآن (فيضلوا) أي : فيترك الناس الرجم اقتداءً بذلك القائل ، فيضلوا عن الحق (بترك فريضة من فرائض الله) تعالى فرضها عليهم (ألا) أي : انتبهوا واستمعوا ما أقول لكم أيها الناس (وإن الرجم) أي : وإن قتل الزاني المحصن بالحجارة (حق) أي : ثابت يعمل به إلى يوم القيامة واجب على من زنى (إذا أحصن الرجل) وعف من الزنا بالوطء في نكاح صحيح ولو مرة ، وكذا المرأة إذا أحصنت (وقامت البينة) على زناهما بإخبار أربعة شهود على زناهما من الرجال العدول المؤدّين للشهادة في فور واحد ، الذين يصفون رؤية فرجه في فرجها ؛ كالمروء في المكحلة ، المقيمين على شهادتهم إلى أن يقام الحد على ما هو معروف في كتب الفقه .

(أو كان) ووجد (حمل) في خصوص المرأة ؛ يعني به : أن يظهر الحمل بامرأة لا زوج لها ولا سيد .

قال النووي : وجوب الحد بمجرد الحمل مذهب عمر رضي الله تعالى عنه ، وتابعه مالك وأصحابه ، فقالوا : إذا حبلت ولم يعلم لها زوج ولا سيد ولا عرفنا إكراهها لزمها الحد ، إلا أن تكون غريبة طارئة وتدعي أنه من زوج أو سيد ، قالوا : ولا تقبل دعواها الإكراه إذا لم تقم بذلك مستغيثة عند الإكراه قبل ظهور الحمل .

وقال الشافعي وأبو حنيفة وجماهير العلماء : لا حد عليها بمجرد الحبل ،

أَوْ اعْتِرَافٌ ، وَقَدْ قَرَأْتُهَا : (الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا .. فَأَرْجُمُوهُمَا أَلْبَتَّةَ)
رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَجَمْنَا بَعْدَهُ .

سواء كان لها زوج أو سيد أو لا ، وسواء الغريبة وغيرها ، وسواء ادعت الإكراه أم
سكتت ، فلا حد عليها مطلقاً ، إلا ببينة أو اعتراف ؛ لأن الحدود تسقط بالشبهات .
(أو) كان (اعتراف) أي : إقرار من الزاني بالزنا على نَفْسِهِ ، واختلفوا
فيه ؛ هل يكفي فيه مرة واحدة أم لا ؟ فقال أبو حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد
وموافقهما : إن الإقرار بالزنا لا يثبت حتى يقر أربع مرات ، واحتجوا بحديث
ماعز ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أعرض عنه حتى أقر أربع مرات ، وقال
مالك والشافعي وآخرون : يثبت الإقرار به بمرة واحدة ويرجم ، واحتجوا بقوله
صلى الله عليه وسلم : « واغد يا أنيس إلى امرأة هذا ، فإن اعترفت .. فارجمها »
ولم يشترط عدداً ، وحديث الغامدية ليس فيه أيضاً إقرارها أربع مرات ، واشترط
ابن أبي ليلى وغيره من العلماء إقراره أربع مرات في أربع مجالس . انتهى
« نووي » بتصرف .

وقال عمر في خطبته : (إن الله قد بعث محمداً صلى الله عليه وسلم بـ)
الدين (الحق) المستقيم (وأنزل عليه الكتاب) العزيز والقرآن الكريم (فكان
مما أنزل عليه) صلى الله عليه وسلم (آية الرجم) .

(وقد قرأتها) أي : قد قرأت ألفاظ تلك الآية بلساني ، ووعيتها ؛ أي :
حفظت ألفاظها عن ظهر قلبي ، وعقلتها ؛ أي : عرفت معناها وحققته ؛ يعني بها
قوله تعالى : (الشيخ والشيخة إذا زنيا .. فارجموهما ألبتة) أي : رجماً ألبتة ؛
أي : قطعياً لا هوادة فيه ، فهذه الآية مما نسخ لفظه وبقي حكمه ، ف (رجم) بها
(رسول الله صلى الله عليه وسلم) المحصن والمحصنة في حياته (ورجمنا)
نحن بها معاشر الخلفاء (بعده) أي : بعد وفاته صلى الله عليه وسلم ؛ يعني :

.....

نفسه وأبا بكر رضي الله تعالى عنهما ، وهذا نص من عمر رضي الله تعالى عنه أن هذا كان قرآنًا يتلى ، وفي آخره ما يدل على أنه نسخ كونها من القرآن وبقي حكمها معمولاً به ؛ وهو الرجم .

وقال ذلك عمر بمحضر من الصحابة رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، وفي مركز الوحي ، وشاعت هذه الخطبة في المسلمين ، وتناقلها الرُّكبان ، ولم يسمع في الصحابة ولا فيمن بعدهم من أنكر شيئاً مما قاله عمر ، ولا راجعه لا في حياته ولا بعد وفاته ، فكان ذلك إجماعاً منهم على صحة هذا النوع من النسخ ؛ وهو نسخ التلاوة مع بقاء المعنى ، ولا يلتفت إلى خلاف من تأخر زمانه ، وقُلَّ علمه ، وكثر جداله في ذلك .

وقد بينا في الأصول أن النسخ على ثلاثة أضرب :

١ - نسخ التلاوة والحكم ؛ كآية عشر رضعات يحرم من .

٢ - نسخ التلاوة مع بقاء الحكم ؛ كما هنا .

٣ - ونسخ الحكم مع بقاء التلاوة ؛ كآية الحول في العدة . انتهى من

« المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المظالم ، باب ما جاء في السقائف ، ومسلم في كتاب الحدود ، باب رجم الثيب في الزنا ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب في الرجم ، والترمذي في كتاب الحدود ، باب في تحقيق الرجم ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :

الاستدلال به على الترجمة .



(٢١) - ٢٥١٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ
الْعَوَّامِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : جَاءَ
مَاعِزُ بْنُ مَالِكٍ

ثم استشهد المؤلف لحديث عمر بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ،
فقال :

(٢١) - ٢٥١٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ
الْعَوَّامِ (بن عمر الكلابي مولا هم ، أبو سهل الواسطي ، ثقة ، من الثامنة ، مات
سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) أو بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عن محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص الليثي المدني ، صدوق له
أوهام ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ،
من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (جاء ماعز بن مالك) الأسلمي رضي الله عنه .

وكان في قصته ما أخرجه أحمد في « مسنده » (٢١٧/٥) عن نعيم بن هزال
قال : إن هزالاً كان استأجر ماعز بن مالك ، وكانت له جارية يقال لها : فاطمة ، قد
أملكته - بالبناء للمجهول - أي : أملكته أمراً ؛ يعني : طلقته من زوجها - كذا
في « الفتح الرباني » - وكانت ترعى غنماً لهم ، وإن ماعزاً وقع عليها ، فأخبر
هزالاً ، فخدعه ، فقال : انطلق إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره ،
عسى أن ينزل فيك قرآن ... إلى آخره ؛ وسنده جيد .

إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنِّي زَنَيْتُ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، ثُمَّ قَالَ :
إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، ثُمَّ قَالَ : إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ ، ثُمَّ
قَالَ : قَدْ زَنَيْتُ ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى أَقَرَّ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ ،

وأخرج ابن سعد في « طبقاته » (٣٢٤/٤) من طريق الواقدي عن هزال قال :
كان أبو ماعز قد أوصى إلى ابنه ماعزاً ، وكان في حجري أكفله بأحسن ما يكفل
به أحدٌ أحداً ، فجاءني يوماً ، فقال لي : إني كنت أطلبُ مُهَيَّرَةً امرأةً كنتُ أعْرِفُها
حتى نلت منها الآن ما كنت أريد ، ثم ندمت على ما أتيت ، فما رأيك ؟ فأمره
أن يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فيخبره ... إلى آخره .

أي : فجاء ماعز (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) فناداه (فقال) له : (إني
زَنَيْتُ) يا رسول الله ؛ أي : وطئتُ فرجاً محرماً عليّ بلا شبهة (فأعرض عنه)
النبي صلى الله عليه وسلم بوجهه الشريف من جانب إلى الجانب الآخر (ثم)
تنحى ماعز بن مالك ؛ أي : تحول تلقاء وجهه صلى الله عليه وسلم ؛ أي : تحول
من الجانب الذي أعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم إلى الجانب الذي أقبل
إليه النبي صلى الله عليه وسلم ، ف (قال) له : (إني قد زَنَيْتُ) يا رسول الله .

(فأعرض عنه) النبي صلى الله عليه وسلم إلى الجانب الأول (ثم) تحول
ماعز إلى الجانب الثاني ، ف (قال) مرة ثالثة : (إني قد زَنَيْتُ ، فأعرض عنه)
النبي صلى الله عليه وسلم إلى الجانب الأول (ثم) تحول ماعز إلى ذلك
الجانب ، ف (قال) ماعز مرة رابعة : (قد زَنَيْتُ ، فأعرض عنه) النبي صلى الله
عليه وسلم ، فقال ماعز للنبي صلى الله عليه وسلم : إني زَنَيْتُ (حتى) كرر
عليه هذا القول و (أقر أربع مرات) .

قال السندي : ظاهره دليل لمن يشترط في الإقرار التكرير أربع مرات ؛ كما
قاله علماؤنا الحنفية ، كل مرة يعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، ففيه

فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ ، فَلَمَّا أَصَابَتْهُ الْحِجَارَةُ . . أَذْبَرَ يَشْتَدُّ ، فَلَقِيَهُ رَجُلٌ بِيَدِهِ
لَحْيٌ جَمَلٍ فَضْرَبَهُ فَصَرَعَهُ ، فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِرَاؤُهُ حِينَ
مَسَّتْهُ الْحِجَارَةُ قَالَ : « فَهَلَّا تَرَكَتُمُوهُ » .

تعريض للمُقرّر بالزنا أن يرجع من إقراره ، ويُقبَلُ رجوعه بلا خلاف .

(ف) لما أقر بأربع مرات (أمر) النبي صلى الله عليه وسلم (به) أي : برجمه .
وقوله : (أن يرجم) بدل من ضمير (به) ، بدل كل من كل بتأويله بمصدر ،
فقال : النبي صلى الله عليه وسلم لمن عنده : « اذهبوا به فارجموه » كما في
رواية مسلم ؛ أي : فارجموه حتى يموت ، وفي هذا جواز استنابة الإمام مَنْ يُقِيمُ
الحدَّ ، قال العلماء : لا يستوفي الحدَّ إلا الإمامُ أو مَنْ فَوَّضَ ذَلِكَ إِلَيْهِ ، وفيه دليل
على أنه يكفي الرجم ولا يجلد معه . انتهى « نووي » .

(فلما) ذهبوا به فرجموه و(أصابته الحجارة) التي يرمى بها وأضعفته . .
(أدبر) الجماعة الذين يرمونه وجعل دبره وظهره إليهم وهرب عنهم حالة كونه
(يشتد) في هربه ؛ أي : يعدو ويسرع في الفرار عنهم (فلقية) أي : لقي ماعزاً
في قُبَالَتِهِ حين هروبه من القوم ؛ أي : استقبله (رجل بيده لحي جمل) أي :
عَظْمُ جمل ؛ واللحي - بفتح اللام وسكون الحاء المهملة - : عظمه الذي ينبت
عليه الأسنان السفلى ، والجمل ذكر الإبل (فضربه) أي : فضرب ماعزاً ذلك
الرجل باللحي (فصرعه) أي : فصرع ماعزاً ، فأسقطه على الأرض .

(فذكر) وأخبر (للنبي صلى الله عليه وسلم فراره) وهروبه (حين مسته
الحجارة) وآلمته ف (قال) النبي صلى الله عليه وسلم لمن رجموه : (« فهلا
تركتموه ») أي : لولا تركتموه فلم تقتلوه حين شرد ، (وهلا) هنا : للعرض ؛
وهو الطلب برفق ولين ، وفي هذا دليل : لمن يقول إن من ثبت عليه الحد
بالإقرار إذا هرب . . يُتْرَكَ .

(٢٢) - ٢٥١٣ - (٣) حَدَّثَنَا أَلْعَبَّاسُ بْنُ عُثْمَانَ الدِّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا
أَلْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحدود ، باب لا
يرجم المجنون والمجنونة ، ومسلم في كتاب الحدود ، باب من اعترف على نفسه
بالزنا ، والترمذي في كتاب الحدود ، باب ما جاء في درء الحد عن المعترف ،
والنسائي في كتاب الجنائز ، باب ترك الصلاة على المرجوم .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عمر بن الخطاب بحديث عمران بن
حصين رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٢٢) - ٢٥١٣ - (٣) (حدثنا العباس بن عثمان) بن محمد البجلي
أبو الفضل (الدمشقي) المعلم ، صدوق يخطئ ، من كبار الحادية عشرة ، مات
سنة تسع وثلاثين ومئتين (٢٣٩ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي أبو العباس الدمشقي ، ثقة ولكنه كثير
التدليس والتسوية ، من الثامنة مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين
ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو عمرو) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي أبو عمرو
الفقيه ، ثقة جليل ، من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

قال : (حدثني يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي مولاهم
أبو نصر اليمامي ، ثقة ثبت ولكنه يدلّس ويرسل ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين

عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي الْمُهَاجِرِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّ أُمَّرَأَةً

وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي قلابة) عبد الله بن زيد بن عمرو أو عامر البصري ، ثقة فاضل كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات بالشام هارباً من القضاء سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل : بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي المهاجر) عن عمران بن حصين ، هذا وهم من الأوزاعي ، صوابه : (عن أبي المهلب) الجرمي البصري عم أبي قلابة ، اسمه عمرو أو عبد الرحمن بن معاوية ، أو ابن عمرو ، وقيل : النضر ، وقيل : معاوية ، ثقة ، من الثانية . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمران بن الحصين) بن عُبيد بن خَلَف الخزاعي أبي نُجيد - بنون وجيم مصغراً - أسلم عام خيبر وصحب ، وكان فاضلاً ، وقضى بالكوفة ، مات سنة اثنتين وخمسين (٥٢ هـ) بالبصرة ، رضي الله تعالى عنهما . يروي عنه : (ع) .
وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن امرأة) من جهينة - مصغراً - اسمها سبيعة ، وقيل : أُبَيَّة بنت فرج ، اختلف العلماء في هذه المرأة ؛ هل هي الغامدية أو هي غيرها ؟ فالذي يظهر من صنيع أبي داود رحمه الله تعالى أنها هي الغامدية ؛ لأنه ترجم على أحاديث الغامدية بقوله : (باب المرأة التي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجمها من جهينة) ، ثم أتى فيه بأحاديث الجهينة والغامدية جميعاً ، وقال : قال الغساني : جهينة وغامد وبارق واحد ، وبه صرح صاحب « البذل » حيث قال : الجهينة هي المرأة التي تقدم ذكرها في الحديث المتقدم ، وغامد بطن من جهينة . انتهى .

ولكن يظهر من كلام الحافظ في رجم الحبلى من « فتح الباري » (١٤٦/١٢)

أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَعْتَرَفَتْ بِالزَّنا ، فَأَمَرَ بِهَا فَشَكَّتْ عَلَيْهَا
ثِيَابُهَا

أنه مائل إلى تعدد المرأتين ؛ حيث يقول : وجمع بين حديثي عمران وبريدة أن
الجهنية كان لولدها من يرضعه ، بخلاف الغامدية .

والظاهر هو القول الأول ؛ يعني : اتحاد المرأتين ؛ لأن قصة الحديثين واحدة ،
وأما ما ذكره الحافظ من الاختلاف بين حديثي عمران وبريدة . . فيمكن الجمع
بينهما بأن بريدة ذكر الإرضاع ، ولم يذكره عمران بن حصين اختصاراً ، وبأن ذكر
الإرضاع في حديث بريدة جاء من طريق بشير بن مهاجر ، وقد قدمنا أنه ضعيف ،
فيحتمل أن يكون قد وهم في ذكر الإرضاع ، والله أعلم . انتهى من « الكوكب » .
(أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فاعترفت) وأقرت (بالزنا) على نفسها ،
فقالت : يا نبي الله ؛ إني أصبت حداً فأقمه (فأمر) رسول الله صلى الله عليه
وسلم (بها) أي : بشد ثيابها عليها (فشكت) أي : شدت ولفت وجمعت (عليها
ثيابها) لئلا تنكشف في قلبها عند الرجم ، قال القرطبي : قوله (فشكت عليها
ثيابها) أي : جمع بعضها إلى بعض بشوك أو خيوط ، ومنه المِشْكُ ؛ وهي الإبرة
الكبيرة ، وشككت الصيد بالرمح ؛ أي : نفذته بالرمح .

وقوله : (فشكت) بالبناء للمجهول ؛ والشك : اللزوم واللصوق ، وشك
عليه الثوب ؛ أي : جمع وزر بشوكة أو خلالة أو أرسل عليه ، كذا في « تاج
العروس » (١٥١/٧) ، وقيل : معناه : أرسلت عليها ثيابها ، قال النووي : هكذا
في معظم النسخ : (فشكت) ، وفي بعضها (فشدت) وهو بمعنى الأول ؛ أي :
ربطت عليها رباطاً قوياً ، وفي هذا استحباب جمع ثيابها عليها وشدها بحيث لا
تنكشف عورتها في قلبها وتكرار اضطرابها . انتهى .

واتفق العلماء على أنها لا ترجم إلا قاعدة ، وأما الرجل . . فجمهورهم على

ثُمَّ رَجَمَهَا ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا .

أنه يرحم قائماً ، وقال مالك : قاعداً ، وقال غيره : يخير الإمام بينهما .
(ثم رجمها) رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أمر برجمها ، فرجمت
(ثم) بعد رجمها وغسلها وتكفينها (صلى عليها) رسول الله صلى الله عليه
وسلم صلاة الجنازة ، وروى المؤلف هذا الحديث مختصراً ، وغيره مطولاً .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحدود ، باب إقامة
الحد على من اعترف بالزنا ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب في المرأة التي
أمر النبي صلى الله عليه وسلم برجمها من جهينة ، والترمذي في كتاب الحدود ،
باب منه ، والنسائي في كتاب الجنائز ، باب ترك الصلاة على المرجوم .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب من الأحاديث : ثلاثة :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٠) - (٨٧٠) - بَابُ رَجْمِ الْيَهُودِيِّ وَالْيَهُودِيَّةِ

(٢٣) - (٢٥١٤) - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجَمَ يَهُودِيَيْنِ
.....

(١٠) - (٨٧٠) - (بَابُ رَجْمِ الْيَهُودِيِّ وَالْيَهُودِيَّةِ)

(٢٣) - (٢٥١٤) - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .
(حدثنا عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم العمري المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين) الرجل والمرأة ؛ أي : أمر المؤمنين برجمهما ، ولم أر من ذكر اسم الرجل .
والمرأة اسمها : سَبْرَةُ ، فيما حكاه السهيلي في « الروض الأتف » (٤٢/٣)
عن بعض أهل العلم ، وكانا من أهل فذك ، فيما أخرجه الحميدي عن جابر رضي الله تعالى عنه قال : زنى رجل من أهل فذك ، فكتب بعض أهله إلى أناس من اليهود بالمدينة : أن سلوا محمداً عن ذلك ، فإن أمركم بالجلد . . فخذوه عنه ، وإن أمركم بالرجم . . فلا تأخذوه .

أَنَا فِيمَنْ رَجَمَهُمَا ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ وَإِنَّهُ يَسْتُرُهَا مِنَ الْحِجَارَةِ .

قوله : (قد زنيا) صفة لليهوديين ؛ أي : أمر الناس برجمهما .

قال ابن عمر : (أنا فيمن رجمهما) أي : اليهوديين ؛ أي : كنت في جملة من رجمهما يومئذ (ف) والله (لقد رأيته) أي : رأيت الرجل (و) الحال (إنه) أي : الرجل الزاني (يسترها) أي : يستر المرأة المزنية وَيَقِيهَا (من الحجارة) التي تُرْمَى إليهما من جميع الجهات ؛ لكمال مودته لها ، وهذا يشعر أيضاً بعدم الحفر في الرجم ؛ إذ لو كان محفوراً . . لما كان متمكناً من ذلك ؛ أي : من وقايتها من الحجارة .

قوله : (أنه صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين) أي : بعد إقرارهما ، وبه قد تمسك من لم يشترط الإسلام في الإحصان .

وأجاب من اشترطه فيه بأن رجم اليهوديين إنما كان بحكم التوراة ، وليس هو من حكم الإسلام في شيء ، وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهم بما في كتابهم ، وأن في التوراة الرجم على الزاني المحصن وغير المحصن ، ذكره في « الفتاح » .

وظاهر الحديث رجم الكفرة ، ومن لا يقول به . . يعتذر بأن حكمه صلى الله عليه وسلم عليهم كان بالتوراة .

قلت : فيجب علينا اتباعه صلى الله عليه وسلم في الحكم عليهم بالتوراة بالرجم ، على أن هذا مستبعد ، بل ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ ﴾ ^(١) . . ﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ ﴾ . . الآية ^(٢) يقتضي أنه يجب عليه الحكم بينهم بشريعته صلى الله عليه وسلم ، وأما أمرهم بإحضار

(١) سورة المائدة : (٤٢) .

(٢) سورة المائدة : (٤٨) .

(٢٤) - ٢٥١٥ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ

سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ،
.....

التوراة .. فكان إلزاماً لهم ، وقيل : ذلك في أول الأمر قبل نزول الحدود ، ثم
نزلت الحدود فنسخ ، وهذا غير بعيد بالنظر إلى الأحاديث . انتهى « سندي » .
فقد أخرج المؤلف هذا الحديث مختصراً .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحدود ، ومسلم
كذلك وأبو داود كذلك ، والترمذي كذلك .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث جابر بن سمرة رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٢٤) - ٢٥١٥ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى (الفزاري أبو محمد

الكوفي ، نسيب السدي أو ابن بنته ، أو ابن أخته ، صدوق يخطئ رمي بالرفض ،
من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (د ت
ق) ، قال في « التهذيب » : وثقه ابن حبان ، ولكنه يخطئ ، وقال الآجري عن
أبي داود : صدوق في الحديث ، وإنما أنكروا عليه الغلو في التشيع ، فحديثه
صحيح .

(حدثنا شريك) بن عبد الله النخعي الكوفي ، صدوق يخطئ كثيراً ، من
الثامنة ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(عن سمالك بن حرب) بن أوس بن خالد الذهلي الكوفي ، صدوق ، من
الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ رَجَمَ يَهُودِيًّا وَيَهُودِيَّةً .

(٢٥) - ٢٥١٦ - (٣) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ،

(عن جابر بن سمرة) بن جنادة السوائي الصحابي ابن الصحابي رضي الله تعالى عنهما ، مات بالكوفة بعد سنة سبعين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الحسن أو الصحة .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهودياً ويهودية) زنيا ؛ أي : حكم عليهما بالرجم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الحدود ، باب رجم أهل الكتاب ، قال : وفي الباب عن ابن عمر والبراء وجابر بن عبد الله وابن أبي أوفى وعبد الله بن الحارث بن جزء وابن عباس .

قال أبو عيسى : حديث جابر بن سمرة حديث حسن غريب ، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم ؛ قالوا : إذا اختصم أهل الكتاب وترافعوا إلى حكام المسلمين .. حكموا بينهم بالكتاب والسنة وبأحكام المسلمين ، وهو قول أحمد وإسحاق ، وقال بعضهم : لا يقام عليهم الحد في الزنا ، والقول الأول هو الأصح . فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله ، وله شواهد ؛ كما بينها آنفاً ، وإن كان سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عمر .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عمر بحديث البراء بن عازب رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٢٥) - ٢٥١٦ - (٣) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي

الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَهُودِيٍّ مُحَمَّمٍ مَجْلُودٍ ، فَدَعَاهُمْ فَقَالَ : « هَكَذَا »

(حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ثبت ، من كبار التاسعة ، أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهمل في غيره ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) سليمان بن مهران (الأعمش) ثقة ، من الخامسة ، ولكنه يدللس ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن مرة) الهمداني الخارفي - بمعجمة وراء وفاء - الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) ، وقيل قبلها . روى عن : البراء ، وابن عمر ، ومسروق ، ويروي عنه : (ع) ، والأعمش ، ومنصور .

(عن البراء بن عازب) بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي الصحابي ابن الصحابي رضي الله تعالى عنهما ، نزل الكوفة ، استصغر يوم بدر ، وكان هو وابن عمر لدةً ، مات سنة اثنتين وسبعين (٧٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) البراء : (مرَّ النبي صلى الله عليه وسلم) - بضم الميم على البناء للمجهول - أي : مرت اليهود على النبي صلى الله عليه وسلم (بيهودي) زنى (محمم) أي : ملطخ مسود وجهه بالحُمَم ؛ أي : بالفحم ؛ من الحميم ؛ وهو التسويد بالحمم - بضم الحاء وفتح الميم - ومن العلماء من فسره بصب الماء الحار على وجهه .

(مجلود) أي : مضروب جلد الحد (فدعاهم) أي : دعا اليهود رسول الله صلى الله عليه وسلم (فقال) لهم : (هَكَذَا) أي : مثل هذا الذي فعلتموه

تَجِدُونَ فِي كِتَابِكُمْ حَدَّ الزَّانِي ؟! » ، قَالُوا : نَعَمْ ، فَدَعَا رَجُلًا مِنْ عُلَمَائِهِمْ فَقَالَ : « أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ التَّوْرَةَ عَلَى مُوسَى ؛ أَهَكَذَا تَجِدُونَ حَدَّ الزَّانِي ؟ » ، قَالَ : لَا ، وَلَوْلَا أَنَّكَ نَشَدْتَنِي . . لَمْ أُخْبِرْكَ ، نَجِدُ حَدَّ الزَّانِي فِي كِتَابِنَا الرِّجْمَ ، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي أَشْرَافِنَا الرِّجْمُ ، فَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا

بصاحبكم (تجدون في كتابكم) التوراة (حد الزاني ؟! قالوا) أي : قالت اليهود في جواب سؤال النبي صلى الله عليه وسلم : (نعم) هكذا وجدناه في كتابنا (فدعا) رسول الله صلى الله عليه وسلم (رجلاً من علمائهم) وهو عبد الله بن سوريا .

(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لذلك الرجل : (أنشدك) أي : أسألك (بالله الذي أنزل التوراة على موسى ؛ أهكذا) أي : أمثل ما فعلتموه بصاحبكم هذا (تجدون حد الزاني) في التوراة ؟! الهمزة فيه للاستفهام الإنكاري داخله على محذوف ؛ أي : أتجدون حد الزنا هكذا ؛ أي : مثل ما فعلتم بصاحبكم من التحميم والجلد في كتابكم .

قال النووي : قال العلماء : هذا السؤال ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم منهم ، وإنما هو لإلزامهم بما يعتقدونه في كتبهم ، ولعله صلى الله عليه وسلم قد أوحى إليه أن الرجم في التوراة الموجودة في أيديهم لم يغيروه ، أو أخبره من أسلم منهم .

(قال) الرجل في جواب سؤال النبي صلى الله عليه وسلم : (لا) نجد حد الزنا في التوراة هكذا (ولولا أنك) يا محمد (نشدتني) بهذا الاسم ؛ أي : لولا سؤالك إياي بالإله الذي أنزل التوراة على موسى . . (لم أخبرك) بما في التوراة من حد الزنا ، بلئى (نجد حد الزاني في كتابنا الرجم ، ولكنه) أي : ولكن الشأن (كثر في أشرفنا) بسبب زناهم (الرجم) لهم (فكنا إذا أخذنا

الشَّرِيفَ . . تَرَكْنَاهُ ، وَكُنَّا إِذَا أَخَذْنَا الضَّعِيفَ . . أَقَمْنَا عَلَيْهِ الْحَدَّ ، فَقُلْنَا :
تَعَالَوْا فَلْنَجْتَمِعَ عَلَى شَيْءٍ نَقِيمُهُ عَلَى الشَّرِيفِ وَالْوَضِيعِ ، فَاجْتَمَعْنَا عَلَى
التَّحْمِيمِ وَالْجَلْدِ مَكَانَ الرَّجْمِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اللَّهُمَّ ؛
إِنِّي أَوَّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ »

(الشريف) منا بالزنا . . (تركناه) أي : تركنا إقامة الحد عليه (وإذا أخذنا
الضعيف) منا بالزنا وهو ضد الشريف . . (أقمنا عليه الحد) أي : حد الزنا ؛
وهو الرجم .

(فقلنا) فيما بيننا ؛ أي : قال بعضنا لبعض : (تعالوا) أي : أقبلوا واحضروا
(فلنجتمع على شيء نقيمه) أي : فلنتفق على شيء نقيمه في حد الزنا (على)
كل من (الشريف) منا (والوضيع) منا ؛ وهو ضد الشريف (فاجتمعنا على
التحميم والجلد) أي : اتفقنا عليهما ، وجعلنا التحميم ؛ أي : تسويد الوجه
بالفحم ؛ أي : فاتفقنا على جعل التحميم والجلد (مكان الرجم) الذي أنزل في
التوراة .

(فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم) أصله : يا الله ، حذفت يا النداء
وعوض عنها الميم المشددة (إني أول من أحيا) وسن (أمرك) أي : شرعك ؛
أي : أول من عمل العمل الذي أمرتنا به (إذ أَمَاتُوهُ) أي : إذ أَمَاتَ اليهود أمرك
وشرعك وتركوا العمل به ؛ أي : في الوقت الذي أَمَاتَت اليهود فيه أمرك وأسقطوه
عن العمل به .

وفي هذا دلالة على أمرين ؛ الأول : أن رجم اليهوديين أول واقعات الرجم
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد صرح به أبو هريرة فيما أخرجه
عبد الرزاق في « مصنفه » (٣١٦/٧) قال : أول مرجوم رجمه رسول الله صلى الله
عليه وسلم من اليهود .

والثاني : أن النبي صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين بحكم شريعته لا بحكم التوراة المنسوخ . انتهى من « التكملة » .

(وأمر) رسول الله صلى الله عليه وسلم (به) أي : برجم اليهودي وقتله بالحجارة (فرجم) اليهودي مع مزنيته ؛ كما صرح به في حديث ابن عمر السابق ، وفي هذا الحديث اختصار في رواية ابن ماجه ، وقد رواه مسلم مبسوطاً بتمامه ، فراجعه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحدود ، باب وجوب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب في رجم اليهوديين ، والنسائي في « الكبرى » .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عمر .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١١) - (٨٧١) - بَابُ مَنْ أَظْهَرَ الْفَاحِشَةَ

(٢٦) - ٢٥١٧ - (١) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ الدِّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ ،

(١١) - (٨٧١) - (بَابُ مَنْ أَظْهَرَ الْفَاحِشَةَ)

(٢٦) - ٢٥١٧ - (١) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ (بن صبح - بضم المهملة وسكون الموحدة - الخلال - بالمعجمة وتشديد اللام - (الدمشقي) السلمي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ عُبَيْدٍ) الْخَزَاعِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الدِّمَشْقِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَمِئَتَيْنِ (٢٠٧ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ) بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْفَهْمِيِّ الْمِصْرِيِّ ، ثِقَةٌ عَالِمٌ مَشْهُورٌ ، مِنْ السَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَةً (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ) الْمِصْرِيِّ أَبِي بَكْرٍ مَوْلَى بَنِي كِنَانَةَ أَوْ أُمِّيَّةَ ، قِيلَ : اسْمُ أَبِيهِ يَسَارٌ - بِتَحْتَانِيَّةٍ وَمَهْمَلَةٍ - ثِقَةٌ ، وَقِيلَ عَنْ أَحْمَدَ : إِنَّهُ لِيَنَّهُ ، وَكَانَ فُقَيْهًا عَابِدًا ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : هُوَ مِثْلُ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، مِنْ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ ، وَقِيلَ : أَرْبَعٌ ، وَقِيلَ : خَمْسٌ ، وَقِيلَ : سِتٌّ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزَى الْأَسَدِيِّ الْمَدَنِيِّ ، يَتِيمٌ عُرُوَّةُ بْنُ الزَّبِيرِ ، ثِقَةٌ ، مِنْ السَّادِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ بَضْعٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً (١٣٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ . . لَرَجَمْتُ فُلَانَةً ؛ فَقَدْ ظَهَرَ مِنْهَا الرِّيبَةُ فِي مَنْطِقِهَا وَهَيْئَتِهَا وَمَنْ يَدْخُلُ عَلَيْهَا » .

(عن عروة) بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو كنت راجماً أحداً) أي : قاتلاً بالحجارة ؛ أي : لو أمكن وجوز لي قتل أحد من الناس (بغير بينة) تشهد على زناها ولا إقرار منها بالزنا على نفسها ؛ أي : لو شرع لي الرجم بسوء الظن بها ؛ لوجود أمارات السوء فيها . . (لرجمت فلانة) لم أر من ذكر اسمها ؛ أي : لحكمت عليها بالرجم ؛ لوجود أمارات السوء فيها ؛ (فقد ظهر) أي : لأنه قد ظهر (منها الريبة) أي : أمارات الشك والظن بالسوء بها (في منطقتها) أي : كلامها وتحدثها مع الرجال ؛ لأنها حلو اللسان (و) في (هيئتها) وصفاتها من التزين والخضاب والبروز .

وقوله : (ومن يدخل عليها) معطوف على فلانة ؛ أي : لرجمت فلانة ومن يدخل عليها في حال خلوتها ؛ لوجود أماراة السوء فيه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد في « الصحيحين » وغيرهما .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً ؛ وهو فيما بعده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٢٧) - ٢٥١٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ : ذَكَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ الْمُتَلَاعِنِينَ فَقَالَ لَهُ ابْنُ شَدَّادٍ : أَهِيَ الَّتِي قَالَ لَهَا
.....

ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس هذا بحديث آخر له رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٧) - ٢٥١٨ - (٢) (حدثنا أبو بكر) محمد (بن خلاد) بن كثير (الباهلي) البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(حدثنا سفیان) بن عيينة ، ثقة فقيه ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان القرشي مولاهم أبي عبد الرحمن المدني ، ثقة فقيه ، من الخامسة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن القاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق التيمي ، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة ، قال أيوب : ما رأيت أفضل منه ، من كبار الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) القاسم : (ذكر ابن عباس) شأن (المتلاعنين) الرجل والمرأة اللذين تلاعنا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : ذكر قصتهما وخبرهما لمن عنده في ذلك المجلس ، ولم أر من ذكر اسم المتلاعنين (فقال له) أي : لابن عباس عبد الله (بن شداد) بن الهاد ، وهو فاعل قال ؛ أي : قال ابن شداد لابن عباس في ذلك المجلس : (أهى) أي : هل هذه المرأة التي ذكرت لعانها مع زوجها هي المرأة (التي قال لها) أي : في شأنها أو لأجلها

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَوْ كُنْتُ رَاجِمًا أَحَدًا بِغَيْرِ بَيِّنَةٍ . .
لَرَجَمْتُهَا » ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : تِلْكَ أَمْرَاءُ أُعْلِنْتُ .

(رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو كنت راجماً أحداً بغير بينة) تشهد عليها
ولا بغير إقرار منها على نفسها . . (لرجمتها) أي : لرجمت هذه المرأة ؟ ولا
يخفى أن إشارته صلى الله عليه وسلم كانت إلى امرأة معينة يعرفها الجميع ،
ولم أر من ذكر اسمها .

(فقال ابن عباس) للرجل السائل له عن المرأة التي قال فيها الرسول صلى الله
عليه وسلم ذلك : لا ؛ أي : ليست هذه التي ذكرتها لكم هي التي قال فيها
الرسول صلى الله عليه وسلم : لو رجمت أحداً بغير بينة . . لرجمتها ، بل (تلك)
أي : بل التي قال فيها الرسول ذلك الكلام (امرأة أعلنت) وأظهرت الزنا .

وفي رواية « مسلم » مع « شرحه » زيادة : « بل » (تلك) التي قال فيها الرسول
صلى الله عليه وسلم ذلك (امرأة كانت تظهر) وتعلن (في الإسلام السوء) أي :
الفاحشة ، لكن لم تعترف ولا أقيمت عليها بينة تشهد عليها بالسوء والفاحشة
فيقام عليها الحد .

قال النووي : قوله : « لو رجمت أحداً . . . » إلى آخره ، معنى هذا الحديث :
أنه اشتهر وشاع عنها الفاحشة ، ولكن لم تثبت بينة تشهد عليها ، ولم يوجد
اعتراف منها بالزنا فيقام عليها الحد ؛ ففيه أنه لا يقام الحد بمجرد الشيوخ
والقرائن ، بل لا بد من بينة أو اعتراف . انتهى منه .

قوله : (تلك امرأة كانت تظهر في الإسلام السوء) أي : تظهر عليها قرائن
تدل على أنها بغية تتعاطى الفاحشة ، ولكن لم يثبت عليها سبب شرعي من
إقرار أو بينة أو حمل يوجب عليها الحد ، وقطع الأنساب لا يعتبر فيه إلا اليقين .
انتهى من « الأبى » .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحدود ، باب
من أظهر الفاحشة ، ومسلم في كتاب اللعان ، وأحمد في « المسند » ، والطبراني
والحميدي والنسائي وسعيد بن منصور .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :
الأول للاستدلال ، والآخر للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٢) - (٨٧٢) - بَابُ مَنْ عَمِلَ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ

(٢٨) - ٢٥١٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ
قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو ، عَنْ عِكْرَمَةَ ،
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ
.....

(١٢) - (٨٧٢) - (بَابُ مَنْ عَمِلَ عَمَلِ قَوْمِ لُوطِ)

(٢٨) - ٢٥١٩ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) بن سفيان الجرجرائي
أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروى عنه : (د ق) .

(وأبو بكر) محمد (بن خلاد) بن كثير الباهلي البصري ، ثقة ، من العاشرة ،
مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(قالوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن عبيد الدراوردي الجهني مولاهم
المدني صدوق ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(عن عمرو بن أبي عمرو) ميسرة مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب
المخزومي المدني أبي عثمان المدني ، ثقة ربما وهم ، من الخامسة ، مات بعد
الخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) الهاشمي مولاهم ؛ مولى ابن عباس أبي عبد الله البربري
المكي ، ثقة ثبت عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد
ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَعْمَلْ عَمَلَ قَوْمٍ لُوطٍ . . فَأَقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ » .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من وجدتموه) وعلمتموه أنه (يعمل عمل قوم لوط) وهو اللواط ، سواء كان في دبر الرجال أو النساء . . (فاقتلوا الفاعل) الواطئ (والمفعول به) أي : الموطوء ، والمراد من عمل قوم لوط : اللواط .

وفي « شرح السنة » : اختلفوا في حد اللوطي : فذهب الشافعي في أظهر قولييه وأبو يوسف ومحمد إلى أن حد الفاعل حد الزنا ؛ أي : إن كان محصناً يرجم ، وإن لم يكن محصناً يجلد مئة ، وعلى المفعول به عند الشافعي على هذا القول جلد مئة وتغريب عام رجلاً كان أو امرأة ، محصناً أو غير محصن ، وبه قال مالك وأحمد ، والقول الآخر للشافعي أنه يقتل الفاعل والمفعول به ؛ كما هو ظاهر الحديث ، وقد قيل في كيفية قتلهما : هدم بناء عليهما ، وقيل : رميها من شاهق ؛ كما فُعلَ بِقَوْمِ لُوطٍ ، وعند أبي حنيفة يعزر ولا يحد . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الحدود ، باب من عمل عمل قوم لوط ، والترمذي في كتاب الحدود ، باب ما جاء في حد اللواط ، والنسائي في الحدود ، ولفظه : « لعن الله من عمل عمل قوم لوط » أخرجه بلفظ اللعنة من حديث عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن عمرو بن أبي عمرو ، وقال : عَمَّرُو لَيْسَ بِالْقَوِي ، هذا آخر كلامه .

وقد احتج به البخاري ومسلم ، وروى عنه الإمام مالك ، وتكلم فيه غير واحد ، وقال يحيى بن معين : عمرو بن أبي عمرو مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي المدني ، ثقة .

(٢٩) - ٢٥٢٠ - (٢) حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، أَخْبَرَنِي
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ ، أَخْبَرَنِي عَاصِمُ بْنُ عُمَرَ ،
.....

وأخرجه الحاكم في « المستدرک » عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن
ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من وجدتموه يعمل عمل قوم
لوط . . فاقتلوا الفاعل والمفعول به ، ومن وجدتموه يأتي بهيمة . . فاقتلوه واقتلوا
البهيمة معه » وقال : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وله شاهد في ذكر البهيمة .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٢٩) - ٢٥٢٠ - (٢) (حدثنا يونس بن عبد الأعلى) بن ميسرة الصدفي
أبو موسى المصري ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة أربع وستين ومئتين
(٢٦٤ هـ) . يروي عنه : (م س ق) .

(أخبرني عبد الله بن نافع) ابن أبي نافع الصائغ المخزومي مولاهم
أبو محمد المدني ، ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين ، من كبار العاشرة ، مات
سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(أخبرني عاصم بن عمر) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب
العمري أبو عمر المدني ، قال أحمد وابن معين وأبو حاتم : ضعيف ، وقال في
« التقريب » : ضعيف ، من السابعة ، وهو أخو عبيد الله العمري . يروي عنه :
(ت ق) . وذكره ابن حبان في « الثقات » وقال : يخطئ ويخالف ، وذكره أيضاً
في « الضعفاء » فقال : منكر الحديث جداً . يروي عن الثقات ما لا يشبه حديث

عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلٌ قَوْمٍ لَوْطٍ : « قَالَ أَرْجُمُوا الْأَعْلَى وَالْأَسْفَلَ ، أَرْجُمُوهُمَا
جَمِيعاً » .

الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق فيه الأثبات ، وقال ابن شاهين
في « الثقات » : قال أحمد بن صالح - يعني : المصري - : أربعة إخوة ثقات ؛
عبد الله ، وعبيد الله ، وعاصم ، وأبو بكر بن عمر بن حفص بن عاصم ، وقال
ابن عدي بعد أن أورد له عدة أحاديث : أحاديثه حسان ، ومع ضعفه يكتب
حديثه ، فتحصل لنا مما ذكرناه أن عاصم بن عمر مختلف فيه ، فحديثه
حسن .

(عن سهيل) بن أبي صالح ذكران السمان أبي يزيد المدني ، صدوق تغير
حفظه بأخرة ، من السادسة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (ع) .
(عن أبيه ، عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عاصم بن عمر ، فهو
مختلف فيه .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم في الذي يعمل عمل قوم لوط) يعني :
اللوطة (قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (ارجموا الأعلى) أي : الواطئ
(والأسفل) أي : الموطوء ، وقوله : (ارجموا جميعاً) توكيد لفظي لما
قبله .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في « سننه » في كتاب
النكاح ، باب في جامع النكاح من حديث أبي هريرة بلفظ : (ملعون من أتى
امراته في دبرها) ، وله شاهد من حديث ابن عباس المذكور قبله ، رواه أبو داود
والترمذي وابن ماجه ، ورواه الحاكم في « المستدرک » .

(٣٠) - ٢٥٢١ - (٣) حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، ولأن له شاهداً من الحديث المذكور قبله ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عباس .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس بحديث جابر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣٠) - ٢٥٢١ - (٣) (حدثنا أزهر بن مروان) الرقاشي - بتخفيف القاف والشين المعجمة - النواء - بنون وواو مشددة - لقبه فريخ - بالخاء المعجمة مصغراً - صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(حدثنا عبد الوارث) الكبير (بن سعيد) بن ذكوان العنبري مولاهم أبو عبيدة التنوري - بفتح المثناة وتشديد النون - البصري ، ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه ، من الثامنة ، مات سنة ثمانين ومئة (١٨٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا القاسم بن عبد الواحد) بن أيمن المكي مولى بني مخزوم ، مقبول ، من السابعة . يروي عنه : (ت س ق) .

(عن عبد الله بن محمد بن عقال) بن أبي طالب الهاشمي أبي محمد المدني ، أمه زينب بنت علي ، صدوق في حديثه لين ، ويقال : تغير بأخرة ، من الرابعة ، مات بعد الأربعين ومئة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري الخزرجي رضي الله تعالى عنهما .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ أَخَوْفَ مَا أَخَافُ عَلَى أُمَّتِي عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ » .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الله بن محمد بن عقيل ، وهو لين الحديث .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أخوف ما أخاف على أمتي) أي : أشد ما أخافه على أمتي عقوبة عملهم (عمل قوم لوط) وهو اللواط ، وأخوف أفعل تفضيل بمعنى المفعول .

قال الطيبي : أضاف (أفعل) إلى (ما) وهي نكرة موصوفة ؛ ليدل على أنه إذا استقصي الأشياء المخوف منها شيئاً بعد شيء . . لم يوجد أخوف من فعل قوم لوط . انتهى من « التحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الحدود ، باب ما جاء في حد اللواط ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ؛ إنما نعرفه من هذا الوجه عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب .

فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٣) - (٨٧٣) - بَابُ مَنْ أَتَى ذَاتَ مَحْرَمٍ وَمَنْ أَتَى بِهِمَةً

(٣١) - ٢٥٢٢ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ،
حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدْيِكٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ ،

(١٣) - (٨٧٣) - (بَابُ مَنْ أَتَى ذَاتَ مَحْرَمٍ وَمَنْ أَتَى بِهِمَةً)

(٣١) - ٢٥٢٢ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن عمرو
العثماني مولاهم (الدمشقي) أبو سعيد ، لقبه دحيم - مصغراً - ثقة حافظ متقن ،
من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د
س ق) .

(حدثنا) محمد بن إسماعيل بن مسلم (بن أبي فديك) - مصغراً - الديلي
مولاهم المدني ، صدوق ، من صغار الثامنة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) على
الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم بن إسماعيل) بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي مولاهم
أبو إسماعيل المدني ، قال في « التقريب » : ضعيف ، من السابعة ، مات سنة
خمس وستين ومئة (١٦٥ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

وفي « التهذيب » : قال أحمد : ثقة ، وقال العجلي : حجازي ثقة ، وقال
أبو حاتم : شيخ ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال الحربي : شيخ
مدني صالح له فضل ، وقال محمد بن سعد : كان مصلياً عابداً ، صام ستين
سنة ، وكان قليل الحديث .

قلت : هو مختلف فيه ، يروي : عن داود بن الحصين ، ويروي عنه :
ابن أبي فديك .

(عن داود بن الحصين) الأموي مولاهم أبي سليمان المدني ، ثقة إلا في

عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ وَقَعَ عَلَى ذَاتِ مُحَرَّمٍ .. فَأَقْتُلُوهُ ، وَمَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمَةٍ .. فَأَقْتُلُوهُ وَأَقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ » .

عكرمة ، ورمي برأي الخوارج ، من السادسة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئة (١٣٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله الهاشمي مولاهم ؛ مولى ابن عباس ، ثقة متقن ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه إبراهيم بن إسماعيل ، وهو مختلف فيه .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من وقع) وركب (على) أنثى (ذات محرم) له ؛ أي : صاحبة قرابة تحرمها عليه ؛ أي : جامع بها .. (فاقتلوه) حداً (ومن وقع على بهيمة) أيأ كانت ؛ أي : ركبها وجامعها .. (فاقتلوه) أيأ كان ذلك الحيوان حداً إن لم يستحل (واقتلوا) تلك (البهيمة) لثلا يذكر بها .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه أبو داود من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة دون قوله : « من وقع على ذات محرم .. فاقتلوه » ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة في « مسنده » من طريق عبيد الله بن إبراهيم بن إسماعيل عن داود بإسناده ومثله ، ورواه البيهقي في « سننه الكبرى » من طريق ابن أبي فديك فذكره بالإسناد والمتن ؛ كما ذكره ابن ماجه .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ كما مر آنفاً ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٤) - (٨٧٤) - بَابُ إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى الْإِمَاءِ

(٣٢) - ٢٥٢٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ وَشِبْلٍ قَالُوا : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ الْأَمَةِ تَزْنِي قَبْلَ أَنْ

(١٤) - (٨٧٤) - بَابُ إِقَامَةِ الْحُدُودِ عَلَى الْإِمَاءِ

(٣٢) - ٢٥٢٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ (بن سفيان الجرجرائي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(قالوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (بن عتبة بن مسعود الهذلي أبي عبد الله المدني الأعشى الفقيه ، أحد السبعة في المدينة ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل : ثمان وتسعين ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة وزيد بن خالد) الجهني رضي الله تعالى عنهما (وشبل) بن حامد ، ويقال : ابن خالد ، ويقال : ابن خليل . وفي « التقريب » : شبل بن حامد ، أو ابن خليل المزني ، مقبول ، من الثالثة ، وأخطأ من قال : هو شبل بن معبد . يروي عنه (س) . انتهى .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات أثبات . (قالوا) أي : قال كل من الثلاثة المذكورة ؛ أعني : أبا هريرة وزيداً وشبلاً (كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم ، فسأله رجل) من المسلمين ، لم أر من ذكر اسم السائل (عن) حكم (الأمة) التي (تزني) من باب رمي (قبل أن

تُحْصَنَ فَقَالَ : « أَجْلِدْهَا ؛ فَإِنْ زَنْتُ . . فَأَجْلِدْهَا - ثُمَّ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ أَوْ فِي الرَّابِعَةِ - : فَبِعَهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعْرِ » .

تحصن (بصيغة المجهول ؛ أي : قبل أن تتزوج (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم في جواب سؤال الرجل : (اجلدها) حداً خمسين جلدة على النصف من حد الحرة .

قال السندي : ظاهره أن السيد يفعل ذلك بلا مرافعة إلى القاضي ، ومن لا يقول بذلك . . يؤوله بأن السيد يرفع أمرها إلى الحاكم ؛ ليقيم عليها الحد .
(فإن زنت) ثانياً . . (فاجلدها) مرةً ثانية (ثم قال) له النبي صلى الله عليه وسلم (في) المرة (الثالثة أو في الرابعة) بالشك من الراوي : (فبيعها ولو) بيعتها (بحبل من شعر) قيل : هذا البيع مستحب عند الجمهور ، ويلزم البائع أن يبين حالها للمشتري ؛ لأنه عيب .

فإن قيل : كيف يكره شيئاً لنفسه ويرتضيه لأخيه المسلم ؟
فالجواب : لعلها تستعف عند المشتري بأن يعفها بنفسه ، أو يصونها لهيبته بالإحسان إليها والتوسعة عليها ، أو يزوجها غيره . انتهى منه .
والحكم في زنا العبد كالأمة ، عرف ذلك بدلالة النص .

قال القرطبي : قوله : « اجلدها » أمر للسيد بجلد أمتة الزانية وعبده الزاني ، وبه قال الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء خلا أهل الرأي ؛ أي : أبا حنيفة وأصحابه ؛ فإنهم قالوا : لا يقيم الحد إلا السلطان ، وهذه الأحاديث النصوص الصحيحة حجة عليهم ، وفي معنى حد الزنا عند الجمهور سائر الحدود ، غير أنهم اختلفوا في حد السرقة وقصاص الأعضاء : فمنع مالك وغيره إقامة السيد ذلك ؛ مخافة أن يمثل بعبد ويدعي أنه سرق وأقام الحد عليه فيسقط العتق الواجب بالمثلثة ، وعلى هذا لو قامت بينة توجب السرقة . . أقامه ، قاله بعض

أصحابنا إذا قامت البينة على السرقة ، وقال الشافعي : يقطع السيد عبده إذا سرق .
قلت : وعلى هذا ، فله أن يقتل عبده إذا قتل ، لكن إذا قامت البينة .

قوله : « فبيعها » أي : مع بيان حالها للمشتري ؛ لأنه عيب ، والإخبار بالعيب واجب ، وهذا الأمر للاستحباب عند الجمهور ، خلافاً لأبي ثور وداوود الظاهري ؛ فإنهما يحملانه على الوجوب .

« ولو » كان بيعها « بحبل من شعر » أي : وإن كان ثمنها قليلاً ، فوصف الحبل بكونه من شعر ؛ لأنه أكثر حبالهم ، وهذا خرج مخرج التقليل والتزهيد في الجارية الزانية ، فكأنه قال : لا تمسكها ، بيعها بما تيسر ، ففيه دليل على إبعاد أهل المعاصي واحتقارهم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحدود ، باب إذا زنت الأمة ، ومسلم في كتاب الحدود ، باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب في الأمة تزني ولم تحصن ، والترمذي في كتاب الحدود ، باب الرجم على الثيب .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، ولصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة وزيد بن خالد وشبل بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣٣) - ٢٥٢٤ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ (بن المهاجر التجيبي

المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) .
يروي عنه : (م ق) .

قَالَ : أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ ،
أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمٍ حَدَّثَهُ ، أَنَّ عُرْوَةَ حَدَّثَهُ ، أَنَّ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
حَدَّثَتْهُ ، أَنَّ عَائِشَةَ حَدَّثَتْهَا
.....

(قال) ابن رُمح : (أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي
المصري ، ثقة ، عالم مصر وفقيهها ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين
ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يزيد بن أبي حبيب) المصري أبي رجاء ، اسم أبيه سويد ، ثقة فقيه وكان
يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عمار بن أبي فروة) الأموي مولاهم ؛ مولى عثمان أبي عمرو المدني . روى
عن الزهري ، مقبول ، من السادسة . يروي عنه : (س ق) ، ويزيد بن أبي حبيب ،
وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن عدي : ما أقل ما له من الحديث ومقدار
ما يرويه لا أعرف له شيئاً منكراً ، له عندهما حديث : « إذا زنت الأمة » .

قلت : وذكره العقيلي وابن الجارود في « الضعفاء » .

(أن محمد بن مسلم) الزهري المدني إمام الأئمة ، ثقة ، من الرابعة ، مات
سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع)
(حدثه) أي : حدث لعمار .

(أن عروة) بن الزبير (حدثه) أي : حدث لمحمد بن مسلم .

(أن عمرة بنت عبد الرحمن) بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية ، أكثر
الرواية عن عائشة ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت قبل المئة ، ويقال بعدها . يروي
عنها : (ع) .

(حدثه) أي : حدث عروة (أن عائشة) رضي الله تعالى عنها (حدثها)
أي : حدثت لعمرة .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا زَنَتِ الْأُمَةُ .. فَأَجْلِدُوهَا ، فَإِنْ زَنَتْ .. فَأَجْلِدُوهَا ، فَإِنْ زَنَتْ .. فَأَجْلِدُوهَا ، فَإِنْ زَنَتْ .. فَأَجْلِدُوهَا ثُمَّ بَيْعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ » ، وَالضَّفِيرُ : الْحَبْلُ .

وهذا السند من ثمانياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عمارة بن أبي فروة ، وهو مختلف فيه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا زنت الأمة .. فاجلدوها) خمسين جلدة ، على النصف من الحرة (فإن زنت) ثانية .. (فاجلدوها) ثانياً (فإن زنت) ثالثاً .. (فاجلدوها) ثالثاً (فإن زنت) رابعة .. (فاجلدوها) رابعاً (ثم) إن زنت خامسة .. ف (بيعوها ولو) كان بيعها (ب) ثمن تافه ؛ ك (ضفير ؛ والضفير : الحبل) من الشعر ، وهو تفسير من بعض الرواة ؛ والضفير فعيل بمعنى مفعول ؛ أي : مفتول .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه النسائي في الرجم عن الربيع بن سليمان عن شعيب بن الليث عن أبيه ، وليس هو في رواية ابن السني ، وله شاهد من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد وغيرهما ، رواه الشيخان وغيرهما ، وهو المذكور قبل هذا الحديث .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله وإن كان سنده حسناً ؛ كما مر آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .

فرع

إذا باعها .. عرّف بزناها ؛ فإنه عيب ، فلا يحل أن يكتم .

فإن قيل : إذا كان مقصود هذا الحديث إبعاد الزانية ، ووجب على بائعها التعريف بزناها ، فلا ينبغي لأحد أن يشتريها ؛ لأنها مما قد أمرنا بإبعادها ؟
فالجواب : أنها مال ولا يضاع ؛ للنهي عن إضاعة المال ، ولا تسبب ولا

.....
تحبس دائماً ؛ إذ كل ذلك إضاعة مال ، ولو سيبت . . لكان ذلك إغراءً لها على الزنا وتمكيناً لها منه ، فلم يبق إلا بيعها ، ولعل السيد الثاني يعفها بالوطء ، أو يبالغ في التحرز بها ، فيمنعها من ذلك .

وعلى الجملة : فعند تبدل الأملاك تختلف عليها الأحوال ، وجمهور العلماء حملوا الأمر ببيع الأمة الزانية على الندب والإرشاد للأصلح ، ما خلا داوود ومن وافقه من أهل الظاهر ؛ فإنهم حملوه على الوجوب ؛ تمسكاً بظاهر الأمر .

والجمهور صرفوه عن ظاهره ؛ تمسكاً بالأصل الشرعي ؛ وهو أنه لا يجبر أحد على إخراج ملكه لملك آخر بغير الشفعة ؛ فلو وجب عليه ذلك . . لأُجبر عليه ، ولم يجبر عليه أحد ، فلا يجب .

وقد استنبط بعض العلماء من هذا الحديث جواز البيع بالغبن ، قال : لأنه بيع خطير بضمن يسير ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأن الغبن المختلف فيه إنما هو مع الجهالة من المغبون ، وأما مع علم البائع بقدر ما باع ويقدر ما قبض . . فلا يختلف فيه ؛ لأنه من علم منه ورضا ، فهو إسقاط لبعض الثمن وإرفاق بالمشتري ، لا سيما وقد بينا أن الحديث خرج على جهة التزهيد وترك الغبطة . انتهى من « المفهم » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٥) - (٨٧٥) - بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ

(٣٤) - ٢٥٢٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ ،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ

(١٥) - (٨٧٥) - (بَابُ حَدِّ الْقَذْفِ)

وهو : الرمي بالزنا والافتهام به ، وحده ثمانون جلدة .



(٣٤) - ٢٥٢٥ - (١) (حدثنا محمد بن بشار) العبدى البصرى ، ثقة ثبت ،
من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا) محمد بن إبراهيم (بن أبي عدي) السلمى البصرى ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) على الصحيح . يروي عنه :
(ع) .

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبى المدنى ، صدوق ، وفي
« التهذيب » : أنه ثقة مشهور ، من الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة ، وقيل
بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى المدنى ،
ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئة (١٣٥ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن عمرة) بنت عبد الرحمن بن سعد الأنصارى المدنية ، ثقة ، من
الثالثة ، ماتت قبل المئة ، ويقال بعدها . يروي عنها : (ع) .

(عن عائشة) أم المؤمنين رضى الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَتْ : لَمَّا نَزَلَ عُذْرِي . . قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ وَتَلَا الْقُرْآنَ ، فَلَمَّا نَزَلَ . . أَمَرَ بِرَجُلَيْنِ وَأَمْرَأَةٍ فَضَرَبُوا حَدَّهُمْ .

(قالت) عائشة : (لما نزل عذري) أي : الآيات الدالة على براءتي مما افتراه علي أصحاب الإفك ، شبهت تلك الآيات بالعذر الذي يبرئ المعذور من الجرم ، ذكره القاضي وغيره . . (قام رسول الله صلى الله عليه وسلم على المنبر ، فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم (ذلك) أي : عذري (وتلا) رسول الله صلى الله عليه وسلم وقرأ (القرآن) بالنصب مفعول تلا ؛ أي : الآيات التي نزلت في عذري ؛ تعني : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ . . . ﴾ إلى آخر الآيات (١) .

(فلما نزل) من المنبر . . (أمر) رسول الله صلى الله عليه وسلم (برجلين) أي : بحدّهما أو بإحضارهما ؛ وهما : حسان بن ثابت ، ومسطح بن أثانة (و) بإحضار (امرأة) وهي : حمنة بنت جحش (فضربوا) أي : ضرب كل من الثلاثة - بالبناء للمجهول - (حدّهم) أي : حدّ المفترين ، وهو مفعول مطلق ؛ أي : فحدوا حدّهم ؛ وهو ثمانون جلدة لكل واحد من الثلاثة .

أما (حسان) - بفتح الحاء والسين المشددة - فهو الصحابي المشهور من الأنصار ، شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في شأنه : إن روح القدس مع حسان ما دام ينافع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و (مسطح) بن أثانة - بكسر الميم وسكون السين المهملة ، وبضم الهمزة في أثانة - والمرأة هي (حمنة) بنت جحش ؛ أي : أخت زينب بنت جحش .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الحدود ، باب في حد القذف ، والترمذي في كتاب تفسير القرآن ، باب ومن سورة

(١) سورة النور : (١١) .

(٣٥) - ٢٥٢٦ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا
أَبْنُ أَبِي فُدَيْكٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو أَبِي حَبِيبَةَ ،
.....

النور ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث
محمد بن إسحاق وليس كذلك ؛ لأن محمد بن إسحاق ثقة إمام المغازي ،
راجع ترجمته في « التهذيب » ، والنسائي في « الكبرى » في كتاب الرجم ،
باب حد القذف .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ،
فقال :

(٣٥) - ٢٥٢٦ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن عمرو
العثماني مولاهم الدمشقي ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
ومتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حدثنا) محمد بن إسماعيل بن مسلم (بن أبي فديك) الديلي مولاهم
المدني ، صدوق ، من صغار الثامنة ، مات سنة متين (٢٠٠ هـ) على الصحيح .
يروي عنه : (ع) .

(حدثني) إبراهيم بن إسماعيل (بن أبي حبيبة) الأنصاري الأشلهي مولاهم
أبي إسماعيل المدني . روى عن : داود بن الحصين ، ويروي عنه : (ت ق) ،
وابن أبي فديك . قال في « التقريب » : ضعيف ، من السابعة ، مات سنة خمس
وستين ومئة (١٦٥ هـ) ، وفي « التهذيب » : قال أحمد ابن حنبل : ثقة ، وقال
ابن معين : ليس بشيء ، وقال مرة : يكتب حديثه ولا يحتج به ، وقال البخاري :
منكر الحديث ، وقال النسائي : ضعيف ، وقال ابن عدي : هو صالح في باب

عَنْ دَاوُودَ بْنِ الْحُصَيْنِ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : يَا مُخَنَّثٌ . . فَأَجْلِدُوهُ عَشْرِينَ ،

الرواية ؛ كما حكى عن يحيى بن معين يكتب حديثه مع ضعفه ، وقال محمد بن سعد : كان عابداً ، وكان قليل الحديث .

قلت : وقال العجلي : حجازي ثقة ، وقال الحربي : شيخ مدني صالح له فضل ولا أحسبه حافظاً ، ويستفاد مما ذكرنا أنه مختلف فيه .

(عن داوود بن الحصين) الأموي مولاهم أبي سليمان المدني ، ثقة إلا في عكرمة ، من السادسة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئة (١٣٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله الهاشمي مولاهم المكي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه ابن أبي حبيبة ، فهو مختلف فيه ، وفيه داوود بن الحصين ، وهو ضعيف فيما روى عن عكرمة .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا قال الرجل للرجل : يا مخنث . . فاجلدوه عشرين) جلدةً حداً ؛ لأنه كذب صاحبه ؛ حيث وصفه بأوصاف النساء .

قال السندي : المخنث بفتح النون المشددة : من يؤتى ويوطأ في دبره ، ويكسرهما : من فيه تسكين وتكسير خِلْقَةً ؛ كالنساء ، وقيل : بفتح النون وكسرهما : من يتشبه بالنساء في كلامه وحركاته ، سمي به ؛ لانكسار كلامه ورقة صوته ، وقيل : قياسه الكسر ، والمشهور على الألسنة فتحه ، والتشبه قد يكون خلقياً ، وقد يكون كسبياً ، وهو محل اللعن الوارد فيه .

وَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : يَا لُوطِي .. فَأَجْلِدُوهُ عَشْرِينَ » .

(وإذا قال الرجل للرجل : يا لوطي) - بضم اللام وكسر الطاء والياء المشددة - وهو من يفعل فعل قوم لوط ؛ وهو الإتيان في الدبر .. (فاجلدوه عشرين) جلدة . فدرجة لهذا الحديث : أنه ضعيف (٣) (٢٧٢) ؛ لضعف سنده ؛ لما مر آنفاً ، وغرضه بذكره : الاستئناس به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٦) - (٨٧٦) - بَابُ حَدِّ السَّكَرَانِ

(٣٦) - ٢٥٢٧ - (١) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ أَبِي حُصَيْنٍ ، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ

(١٦) - (٨٧٦) - (باب حد السكران)

والسكران : من زال عقله بشرب الخمر أو غيرها من المسكرات .



(٣٦) - ٢٥٢٧ - (١) (حدثنا إسماعيل بن موسى) الفزارى أبو محمد الكوفى ، نسيب السدى أو ابن بنته أو ابن أخته ، صدوق يخطئ رمي بالرفض ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .

(حدثنا شريك) بن عبد الله النخعي الكوفى القاضى بواسط ثم بالكوفة ، صدوق يخطئ تغير حفظه منذ ولي القضاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي حصين) - بفتح الحاء المهملة - عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي الكوفى ، ثقة ثبت سني وربما دلس ، من الرابعة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) ، ويقال بعدها ، ويقال : إن عاصم ابن بهدلة أكبر منه بسنة . يروي عنه : (ع) .

(عن عمير بن سعيد) النخعي الصهباني - بضم المهملة وسكون الهاء بعدها موحدة - يكنى أبا يحيى ، كوفى ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) ، ويقال : خمس عشرة . يروي عنه : (خ م د ق) .

(ح وحدثنا عبد الله بن محمد) بن عبد الرحمن بن المسور بن مخزومة

الزُّهْرِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ سَمِعْتُهُ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ : قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ : مَا كُنْتُ أَدِي مَنْ أَقَمْتُ عَلَيْهِ الْحَدَّ إِلَّا شَارِبَ الْخَمْرِ ؛ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْنَ فِيهِ شَيْئاً ؛ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ جَعَلْنَاهُ نَحْنُ .

(الزهري) المخرمي البصري ، صدوق ، من صغار العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا سفيان بن عيينة) الهلالي الكوفي ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا مطرف) - بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد الراء المكسورة - ابن طريف الكوفي أبو بكر ، ثقة فاضل ، من صغار السادسة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئة (١٤١ هـ) ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

قال سفيان : (سمعته) أي : سمعت مطرفاً يحدث (عن عمير بن سعيد ، قال) عمير : (قال علي بن أبي طالب) رضي الله تعالى عنه .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

أي : قال علي بن أبي طالب : (ما كنت أدري) أي : أضمن دية (من أقمت عليه الحد) أي : حداً من حدود الله تعالى ؛ كحد الزنا والقذف والشرب ، إذا مات بسبب إقامة الحد عليه (إلا) دية (شارب الخمر) إذا مات بسبب إقامة الحد عليه ، وإنما أضمن ديته (فإن) أي : لأن (رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسن) أي : لم يشرع (فيه) أي : في حد شارب الخمر (شيئاً) زائداً على الأربعين ؛ كما زاد في الزنا إلى مئة ، وفي القذف إلى ثمانين (إنما هو) أي : إنما الزائد على الأربعين (شيء جعلناه) وزدناه (نحن) معاشر الخلفاء ؛ أي :

.....

فعلناه نحن باجتهادنا ، إنما جلد النبي صلى الله عليه وسلم أربعين بلا زيادة عليها ، وجلد أبو بكر أربعين ، وجلد عمر ثمانين ، وجلدت أنا ثمانين ، وكل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم سنة شرعية .

قال السندي : قوله : (ما أدي) من الدية ؛ كالعدة من الوعد ؛ لأنه مثال واوي مع كونه ناقصاً يائياً (أقمت عليه الحد) فمات بذلك الحد (إلا شارب الخمر) كأنه أراد إذا مات بما زاد على أربعين . . ينبغي للإمام إعطاء ديته (لم يسن فيه شيئاً) أي : فوق الأربعين ، وليس المراد : أنه لم يسن فيه حداً أصلاً ، بل معناه : أنه لم يعين فيه بعد أربعين إلى ثمانين ، فحين شاور عمر الصحابة اتفق رأيهم على تقدير أقصى المراتب ، قيل : سببه أنه حين كتب إليه خالد بن الوليد أن الناس قد انهمكوا في المشرب وتحاقروا العقوبة ، فاندفع توهم أنه كيف زادوا في حد من حدود الله ، مع عدم جواز الزيادة في الحد . انتهى .

قلت : فإذا زاد على الأربعين واحدة فمات . . يضمن من الدية الكاملة - وهي مئة إبل - جزءاً واحداً من إحدى وأربعين جزءاً من الدية ؛ وكذا إذا زاد عشرة فيضمن عشرة أجزاء من خمسين جزءاً من الدية إلى غير ذلك ؛ كما هو مبين في كتب الفروع .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحدود ، باب الضرب بالجريد والنعال ، ومسلم في كتاب الحدود ، باب إذا تتابع في شرب الخمر ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب إذا تتابع في شرب الخمر .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٣٧) - ٢٥٢٨ - (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ جَمِيعاً ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ
.....

ثم استشهد المؤلف لحديث علي بحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(٣٧) - ٢٥٢٨ - (٢) (حدثنا نصر بن علي) بن نصر بن علي
(الجهضمي) البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين ، أو
بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا يزيد بن زريع) التيمي البصري ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة
اثنين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سعيد) بن أبي عروبة مهران اليشكري البصري ، ثقة ، من السادسة ،
مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ،
من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه :
(ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة من التاسعة ، مات في آخر
سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام) بن أبي عبد الله سنبر (الدستوائي) البصري ، ثقة ، من
السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(جميعاً) أي : كل من سعيد وهشام روى (عن قتادة) بن دعامة ، ثقة ، من
الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالنَّعَالِ وَالْجَرِيدِ .
(٣٨) - ٢٥٢٩ - (٣) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ ،

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات
أثبت .

(قال) أنس : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضرب) الشارب
(في) حد (الخمر بالنعال والجريد) : وهو غصن النخل جرد منه الورق ؛
أي : يجلد بسعف النخل المجرد عن الخوص وبالنعال أربعين ؛ كما في بعض
الروايات .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم ، أخرجه مسلم مطولاً ،
واختصر المؤلف منه قطعة بسند مسلم .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث علي بحديث آخر له رضي الله تعالى عنه ،
فقال :

(٣٨) - ٢٥٢٩ - (٣) (حدثنا عثمان ابن أبي شيبة) أي : عثمان بن
محمد بن إبراهيم بن عثمان أبو الحسن ابن أبي شيبة العبسي الكوفي ، أخو
أبي بكر ابن أبي شيبة ، أسن منه بسنتين ، ثقة حافظ شهير ، من العاشرة ، وله
أوهام ، قيل : ولم يحفظ القرآن ، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين (٢٣٩ هـ) .
يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولا هم أبو بشر البصري
المعروف بـ (ابن علي) اسم أمه ، ثقة حافظ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث
وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّانَاجِ ، سَمِعْتُ حُضَيْنَ بْنَ
الْمُنْذِرِ الرِّقَاشِيَّ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ ، حَدَّثَنَا
عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ ،
.....

(عن سعيد بن أبي عروبة) مهران اليشكري مولا هم أبي النضر البصري ، ثقة
حافظ له تصانيف ، ولكنه كثير التدليس واختلط ، وكان أثبت الناس في قتادة ،
من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن) فيروز الملقب بـ (الداناج) لقب أبيه - بنون خفيفة
وجيم - معناه : العالم بالفارسية ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (خ م د س
ق) .

قال عبد الله : (سمعت حضين) بالضاد المعجمة مصغراً (ابن المنذر) بن
الحارث (الرقاشي) - بتخفيف القاف وبالشين المعجمة - أبا ساسان
- بمهملتين - وهو لقب له ، وكنيته أبو محمد ، كان من أمراء علي بصفين ، ثم
ولاه علي إصطخر ، وهو ثقة ، من الثانية ، مات على رأس المئة (١٠٠ هـ) .
يروي عنه : (م د س ق) .

وهذا السند من سداسياته مع عثمان ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات
أثبتات .

(ح وحدَّثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب) الأموي البصري ،
واسم أبي الشوارب محمد بن عبد الرحمن بن أبي عثمان ، صدوق ، من كبار
العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .
(حدثنا عبد العزيز بن المختار) الدباغ البصري مولى حفصة بنت سيرين ،
ثقة ، من السابعة . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَيْرُوزَ الدَّانَاجِ قَالَ : حَدَّثَنِي حُضَيْنُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ : لَمَّا جِيءَ بِالْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ إِلَى عُثْمَانَ قَدْ شَهِدُوا عَلَيْهِ . . قَالَ لِعَلِيِّ : دُونَكَ ابْنُ عَمِّكَ فَأَقِمَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ ، فَجَلَدَهُ عَلِيٌّ وَقَالَ : جَلَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْبَعِينَ ، وَجَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ ، وَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانِينَ وَكُلُّ سَنَةٍ .

(حدثنا عبد الله بن فيروز) بمنع الصرف للعلمية والعجمة (الداناج) بالجر لقب لفيروز ؛ كما يدل على ذلك قوله في السند الأول : (عبد الله بن الداناج) .
(حدثني حضين بن المنذر) بن الحارث الرقاشي ، مر في السند الأول .
وهذا السند من خماسياته مع عثمان ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) حضين : (لما جيء بالوليد بن عقبة) بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية القرشي الأموي أخى عثمان بن عفان لأمه له صحبة وعاش إلى خلافة معاوية (إلى عثمان بن عفان) رضي الله تعالى عنه ، حين شرب الخمر ، (وقد شهدوا) أي : وقد شهد الناس (عليه) بشرب الخمر .

(قال) عثمان (لعلني) بن أبي طالب : (دونك) اسم فعل أمر بمعنى خذ ؛ أي : خذ يا علي (ابن عمك) الوليد بن عقبة ؛ يعني : العم البعيد من النسب ؛ لأن أجدادهما من أولاد عبد مناف (فأقم) يا علي (عليه) أي : على ابن عمك الوليد بن عقبة (الحد) أي : حد شرب الخمر (فجلده) أي : جلد (علي) الوليد بن عقبة (وقال) علي بن أبي طالب بعدما جلد الوليد : (جلد رسول الله صلى الله عليه وسلم) الشارب في عهده (أربعين) جلدة (ووجد أبو بكر) الصديق في خلافته الشارب (أربعين) جلدة (ووجد عمر) في خلافته الشارب (ثمانين) ثم قال علي : (وكل) ما فعله العمران (سنة) .

قال السندي في « حواشي ابن ماجه » : قوله : (وكل سنة) مطلق السنة عند

.....

الصحابة تنصرف إلى سنة النبي صلى الله عليه وسلم ، ففيه أن نبي الله صلى الله عليه وسلم أحياناً كان يجلد ثمانين أيضاً ، وزاد في رواية ما قال علي : (وهذا أحب إلي) والإشارة فيه إلى ثمانين ؛ بدليل أن الذي أشار على عمر بإقامة الحد ثمانين هو علي ؛ كما في « الموطأ » . انتهى .

قوله : (لما جيء بالوليد بن عقبة إلى عثمان) أي : لما أتى بالوليد من الكوفة ؛ لأنه كان والياً بها ، وكان شارباً سيئ السيرة ؛ فقد صلى بالناس الصبح في الكوفة ركعتين وهو سكران ، ثم التفت إليهم ، فقال لهم : أزيدكم في الصلاة ؟ بتقدير همزة الاستفهام ، فقال بعض أهل الصف الأول : ما زلنا في زيادة منذ وليتنا ، وما تزيدنا ، لا زادك الله من الخير ؟ ! وحصب الناس الوليد بحصباء المسجد ، فشاغ ذلك في الكوفة ، وجرى من الأحوال ما اضطر به عثمان إلى استحضاره إلى المدينة ، وكان الوليد أخاه لأمه ، وكان شجاعاً شاعراً جواداً .

وقد ذكر ابن عبد البر في « الاستيعاب » (٥٩٨/٣) من نفس طريق عبد العزيز بن المختار أنه صلى أربعاً ، ولكنه لم يذكر الرواية قبل عبد العزيز ، والصحيح المعروف في حديث مسلم أنه صلى ركعتين ، وأما أبو داود وابن ماجه . . فلم يذكرا قصة صلاة الصبح ، ولا شك أن رواية مسلم راجحة على رواية « الاستيعاب » على أنه يستبعد أن يصلي الرجل في الفجر أربع ركعات ، وفي القوم أمثال ابن مسعود ؛ كما صرح به ابن عبد البر ، ولا ينبهونه عليه . انتهى .

قوله : (أزيدكم) حمله الطاعنون فيه على أنه كان سكران ، فقال ذلك ؛ لأجل سكره ، ومن اعتذر له قال : إنه نسي العدد ولم يكن سكران ، والله أعلم . انتهى من « التكملة » ، وفي رواية مسلم : (فشهد عليه) أي : على الوليد (رجلان ؛ أحدهما : حمران) بن أبان مولى عثمان فشهد عليه حمران (أنه) قد (شرب الخمر ، وشهد) عليه رجل (آخر أنه يتقياً) خمرأ ؛ أي : يخرج من

جوفه قيء الخمر ، ولم أر من ذكر اسم هذا الرجل الآخر ، ولكن شهد عليه جماعة ؛ منهم : أبو زينب الأسدي ، وأبو مروع ، وجندب الأسدي ، وسعد بن مالك الأشعري ، انظر في أخبار المدينة لابن شبة . انتهى من « مبهمات مسلم » .
 (فقال عثمان) بن عفان : (إنه لم يتقيأ) الخمر (حتى شربها) أي : إلا إن شربها ؛ أراد دفع ما يتوهم من تدافع الشهادتين ؛ يعني : أن قيء الخمر يستلزم شربها ، فلا منافاة في الشهادة ، وفي هذا حجة للإمام مالك في أن الشهادة بتقيؤ الخمر مثبتة للشرب وموجبة للحد ؛ كما في « شرح الأبي » في (٤٧٤/٤) ، وهو رواية عن أحمد قواها ابن قدامة في « المغني » بالدلائل (٣٣٢/١٠) .

وقال أبو حنيفة والشافعي : إن الشهادة بتقيؤ الخمر غير كافية لإثبات الحد ؛ لاحتمال أن يكون مكرهاً في الشرب مضطراً ، فلا يثبت الحد عندهما إلا إذا شهد بمعاينته حالة الشرب (فقال) عثمان : (لعلي دونك . . .) إلى آخره ، هذا لفظ رواية مسلم مع شرحه « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الحدود ، باب حد الخمر ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب الحد في الخمر ، والدارمي في كتاب الحدود .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
 الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٧) - (٨٧٧) - بَابُ مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ مَرَارًا

(٣٩) - ٢٥٣٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ، عَنْ ابْنِ أَبِي ذُئْبٍ ، عَنِ الْحَارِثِ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا سَكَرَ »

(١٧) - (٨٧٧) - (باب من شرب الخمر مراراً)

(٣٩) - ٢٥٣٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ (بن سوار المدائني ، أصله من خراسان ، كان اسمه مروان ، مولى بني فزارة ، ثقة حافظ رمي بالإرجاء ، من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث (بن أبي ذئب) اسمه هشام بن سعيد القرشي العامري أبي الحارث المدني ، ثقة فقيه فاضل ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) ، وقيل : سنة تسع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن) خاله (الحارث) بن عبد الرحمن القرشي العامري ، خال ابن أبي ذئب ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة (١٢٩ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا سكر)

فَأَجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ . . فَأَجْلِدُوهُ ، فَإِنْ عَادَ . . فَأَجْلِدُوهُ ، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ :
فَإِنْ عَادَ . . فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ . .

الشارب . . (فاجلدوه ، فإن عاد) إلى الشرب ثانياً . . (فاجلدوه) مرة ثانية
(فإن عاد) إلى شربها مرة ثالثة . . (فاجلدوه) مرة ثالثة (ثم قال) رسول الله
صلى الله عليه وسلم : (في) المرة (الرابعة فإن عاد) إلى شربها . . (فاضربوا
عنقه) بالسيف .

وهذا المعنى المذكور في الحديث هو المراد بقوله : (من شرب الخمر
مراراً) أي : ليس المراد : أنه شرب الخمر مراراً كثيرة بلا فصل بعد كل مرة بالحد
والجلد ، بل مقصوده : أنه إذا شرب رجل الخمر مرة فجلد ، ثم شرب فجلد ،
وهكذا فعل مراراً ، فما حكمه ؛ هل يجلد كل مرة أم له حكم آخر ؟ انتهى من
« العون » .

قال السندي : قوله : « فاضربوا عنقه » قال الترمذي في كتاب « العلل » : أجمع
الناس على تركه ؛ أي : على أنه منسوخ ، وقيل : مؤول بالضرب الشديد ، وبسط
السيوطي الكلام في « حاشية الترمذي » على هذا الحديث ؛ كما سنذكره قريباً ،
وقصد به : إثبات أنه كان ينبغي العمل به . انتهى .

وقال الزيلعي : قال ابن حبان في « صحيحه » : معناه : إذا استحل ولم يقبل
التحريم . انتهى .

قلت : قال السيوطي فيها بعد الإشارة إلى عدة أحاديث هكذا : فهذه بضعة
عشر حديثاً كلها صحيحة صريحة في قتله بالرابعة ، وليس لها معارض صريح ،
وقول من قال بالنسخ لا يعضده دليل ، وقولهم : إنه صلى الله عليه وسلم قد
أتي برجل قد شرب بالرابعة فضربه ، ولم يقتله . . لا يصلح لرد هذه الأحاديث ؛
لوجوه :

.....

الأول : أنه مرسل ؛ إذ راويه قبيصة ولد يوم الفتح ، فكان عمره عند موته صلى الله عليه وسلم سنتين وأشهرًا ، فلم يدرك شيئاً يرويه .

الثاني : أنه لو كان متصلاً صحيحاً .. لكانت تلك الأحاديث مقدمة عليه ؛ لأنها أصح وأكثر .

الثالث : أن هذه واقعة عين لا عموم لها .

الرابع : أن هذا فعل ، والقول مقدم عليه ؛ لأن القول تشريع عام ، والفعل قد يكون خاصاً .

الخامس : أن الصحابة خصوا في ترك الحدود بما لم يخص به غيرهم ، فلأجل ذلك لا يفسقون بما يفسق به غيرهم خصوصية لهم ، وقد ورد بقصة نعمان لما قال عمر : أخزاه الله ما أكثر ما يؤتى به ؛ يعني : في الخمر ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تطعنه ؛ فإنه يحب الله ورسوله » ، فعلم النبي صلى الله عليه وسلم من باطنه صدق محبته لله ورسوله ، فأكرمه بترك القتل ، فله صلى الله عليه وسلم أن يخص من شاء بما شاء من الأحكام ، فلا أقبل هذا الحديث إلا بنص صريح من قوله صلى الله عليه وسلم ، وهو لا يوجد .

وقد ترك عمر إقامة حد الخمر على فلان ؛ لأنه من أهل بدر ، وقد ورد فيهم : « اعملوا ما شئتم ؛ فقد غفرت لكم » .

وترك سعد بن أبي وقاص إقامة على أبي محجن ؛ لحسن بلائه في قتال الكفار ، فالصحابة رضي الله تعالى عنهم جميعاً جديرون بالرخصة إذا بدت من أحدهم زلة ، وأما هؤلاء المدمنون للخمر الفسقة ، المعروفون بأنواع الفساد ، وظلم العباد ، وترك الصلاة ومجاوزة الأحكام الشرعية ، وإطلاق أنفسهم في

(٤٠) - ٢٥٣١ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ ،
.....

حال سكرهم في الكفريات وما قاربها .. فإنهم يقتلون بالرابعة ، لا شك فيه ولا ترتيب ، وقول المصنف - لعله الترمذي - : (لا نعلم اختلافاً رده العراقي) حق بأن الخلاف ثابت محكي عن طائفة ؛ فروى أحمد عن عبد الله بن عمرو بن العاص ، فقال : ائتوني برجل أقيم عليه حد الخمر ، فإن لم أقتله .. فأنا كذاب . ومن وجه آخر عنه : ائتوني بمن شرب خمراً في الرابعة ولكم علي أن أقتله . انتهى كلام السيوطي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود ، باب تتابع شرب الخمر ، والنسائي في كتاب الأشربة ، باب ذكر الروايات المغلطات في شرب الخمر . فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، ولكنه منسوخ ؛ كما قاله الترمذي ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث معاوية رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٠) - ٢٥٣١ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا شعيب بن إسحاق) بن عبد الرحمن الأموي مولا هم البصري ثم الدمشقي ، ثقة رمي بالإرجاء ، وسماعه من ابن أبي عروبة بأخرة ، من كبار التاسعة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ ، عَنْ ذَكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ ،
عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا
شَرِبُوا الْخَمْرَ . . فَاجْلِدُوهُمْ ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوا . . فَاجْلِدُوهُمْ ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوا . .
فَاقْتُلُوهُمْ ، ثُمَّ إِذَا شَرِبُوا . . فَاقْتُلُوهُمْ » .

(حدثنا سعيد بن أبي عروبة) مهران اليشكري البصري ، ثقة ، من السادسة ،
مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن عاصم بن بهدلة) اسم أمه ؛ وهو ابن أبي النجود - بنون وجيم -
الأسدي مولاهم الكوفي المقرئ ، صدوق له أوهام حجة في القراءة ، وحديثه في
« الصحيحين » ، من السادسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن ذكوان) الزيات (أبي صالح) السمان القيسي المدني ، ثقة ، من
الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن معاوية بن أبي سفيان) صخر بن حرب القرشي الأموي رضي الله عنهما .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا شربوا الخمر . . فاجلدوهم ،
ثم إذا شربوا . . فاجلدوهم ، ثم إذا شربوا . . فاجلدوهم ، ثم إذا شربوا . .
فاقتلوهم ») .

قال القاري : المراد : الضرب الشديد ، أو الأمر للوعيد ؛ فإنه لم يذهب أحد
قديمًا وحديثاً إلى أن شارب الخمر يقتل ، وقيل : كان ذلك في ابتداء الإسلام ،
ثم نسخ . انتهى .

قلت : إلى هذا القول الأخير ذهب الترمذي واختاره ، وأما قول القاري : « بأنه
لم يذهب أحد . . . » إلى آخره . . ففيه نظر ؛ فإنه قد ذهب إليه شذمة قليلة ؛

كما نقله القاري نفسه عن القاضي عياض . انتهى « تحفة الأحوذى » .
قلت : والحق : أن قتل الشارب كان في أول الإسلام تغليظاً عليهم حين
كثرت الشربة ؛ لما ألفوا في الجاهلية ، ثم نسخ القتل آخرأ رخصة لهم .
وناسخه ما رواه البزار في « مسنده » عن ابن إسحاق بسنده أن النبي صلى الله
عليه وسلم أتى بالنعمان ، وقد شرب الخمر ثلاثاً ، فأمر بضربه ، فلما كان في
الرابعة . . أمر به فجلد الحد ، فكان نسخاً لما قبله من القتل .
قال الترمذي في « جامعه » : والعمل على هذا عند عامة أهل العلم ، لا
نعلم بينهم اختلافاً في ذلك في القديم والحديث ، ومما يقوي هذا ما روي عن
النبي صلى الله عليه وسلم من أوجه كثيرة صحيحة أنه قال : « لا يحل دم امرئ
مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث : النفس بالنفس ،
والثيب الزاني ، والتارك لدينه » . انتهى منه .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الحدود ، باب
إذا تتابع في شرب الخمر ، والترمذي في كتاب الحدود ، باب ما جاء من شرب
الخمر . . فاجلدوه ، ومن عاد في الرابعة . . فاقتلوه .
ودرجته : أنه حسن صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، ولكنه منسوخ ؛
كسابقه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٨) - (٨٧٨) - بَابُ الْكَبِيرِ وَالْمَرِيضِ يَجِبُ عَلَيْهِ الْحَدُّ

(٤١) - ٢٥٣٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ
.....

(١٨) - (٨٧٨) - (باب الكبير والمريض يجب عليه الحد)

(٤١) - ٢٥٣٢ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة) العباسي الكوفي .
(حدثنا عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولا هم ، ثقة ؛ كما في « التهذيب » ، من الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج) أبي يوسف المدني قرشي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وعشرين ومئة (١٢٢ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .
(عن أبي أمامة) أسعد أو سعد (بن سهل بن حنيف) - مصغراً - الأنصاري ، معروف بكنيته ، معدود في الصحابة ، له رؤية ، ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) ، وله اثنتان وتسعون سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن سعد بن عبادة) الأنصاري الخزرجي صحابي صغير رضي الله تعالى عنه ، وقد ولي بعض اليمن لعلي . يروي عنه : (س ق) .
فهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن محمد بن إسحاق ثقة ؛ كما مر .

قَالَ : كَانَ بَيْنَ أَبْيَاتِنَا رَجُلٌ مُخْدَجٌ ضَعِيفٌ ، فَلَمْ يُرْعَ إِلَّا وَهُوَ عَلَى أَمَةٍ مِنْ إِمَاءِ الدَّارِ يَخْبُثُ بِهَا ، فَرَفَعَ شَأْنَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « أَجْلِدُوهُ ضَرْبَ مِئَةِ سَوْطٍ » ، قَالُوا : يَا نَبِيَّ اللَّهِ ؛ هُوَ أضعفُ مِنْ ذَلِكَ ، لَوْ ضَرَبْنَاهُ مِئَةَ سَوْطٍ . . . مَاتَ قَالَ : « فَخُذُوا لَهُ عِثْكَالاً . . . »

(قال) سعيد : (كان بين أبياتنا) ودورنا معاشر آل سعد بن عباد (رجل مخدج) - بضم الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة - أي : ناقص الخلق ؛ مأخوذ من أخذجت الناقة ؛ إذا جاءت بولدها ناقص الخلق ، وإن كانت أيامه تامة . . فهي مُخْدَجٌ ، والولد مخدج - بفتح الدال - أي : ناقص الخلق . انتهى « مختار » .

(ضعيف) أي : عديم القوة (فلم يُرْعَ) ذلك الرجل - بالبناء للمفعول - أي : لم يفجأ ولم يُزْعَجْ ؛ من الروع ؛ وهو الفزع (إلا وهو) واقع (على أمة من إماء الدار) والجار ، حالة كونه (يَخْبُثُ) أي : يَفْعَلُ الخبثَ وَيَزْنِي (بها) أي : بتلك الأمة (فرفع شأنه) وفعله الخبيث (سعد بن عباد) الخزرجي (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه لسعد : (اجلدوه) أي : اضربوا ذلك الرجل (ضرب مئة سوط) أي : اضربوه مئة جلدة بسوط ، فهو من إضافة المصدر إلى آله .

(قالوا) أي : قال أهل دارنا الذاهبون مع سعد إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا نبي الله ؛ هو) أي : ذلك الرجل (أضعف من ذلك) الحد الذي ذكرته ؛ أي : من جلده مئة ، فلا يقدر عليها ، بل يخاف منها موته ؛ كما قالوا : (لو ضربناه مئة سوط) أي : مئة جلدة بسوط . . (مات) منها .

(قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فخذوا له) أي : لجلده (عثكالاً)

فِيهِ مِئَةُ شِمْرَاخٍ فَأَضْرِبُوهُ ضَرْبَةً وَاحِدَةً .

(٤١) - ٢٥٣٢ - (م) حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ ، ...

من النخل (فيه) أي : في ذلك العثكال (مئة شمراخ ، فاضربوه) أي : فاضربوا ذلك الرجل الضعيف بذلك العثكال (ضربة واحدة) أي : مرة واحدة ؛ فإنه يقوم كل شمراخ من الشماريخ المئة مقام ضربة ؛ فإن ذلك يسقط عنه الحد ؛ لضرورة ضعفه .

والعثكال - بكسر العين وسكون المثلثة - هو العذق ؛ من أعذاق النخلة ؛ وهو ؛ أي : ذلك العذق على كل غصن من أغصانه شمراخ - بكسر الشين المعجمة وسكون الميم - وهو الذي عليه البسر ، فلكل بسر خيط رقيق يسمى شمراخاً ، وظاهره أن الحد لا يؤخر ، بل يراعى فيه حال المحدود وطاقته ، وقد جاء في بعض الطرق ما يفيد تأخير .

فالجمع بينهما بأن يقال : من يرجئ برؤه .. يؤخر ، ومن لا يرجئ برؤه .. لا يؤخر .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف رحمه الله تعالى المتابعة في حديث سعيد رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٤١) - ٢٥٣٢ - (م) (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ) بن الجراح أبو محمد الرؤاسي الكوفي ، كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوراقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنصح فلم يقبل ، فسقط حديثه ، من العاشرة . يروي عنه : (ت ق) .
(حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ) عبد الرحمن بن محمد بن زياد أبو محمد الكوفي ، لا

عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ ،
عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ .

بأس به ، وكان يدلس ، قاله أحمد ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة
(١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولا هم المدني ، ثقة ، من
الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن يعقوب بن عبد الله) بن الأشج .

(عن أبي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه سفيان بن وكيع ،
وهو متفق على ضعفه ، غرضه : بيان متابعة المحاربي لعبد الله بن نمير .

وساق المحاربي (نحوه) أي : نحو حديث عبد الله بن نمير .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٩) - (٨٧٩) - بَابُ مَنْ شَهَرَ السِّلَاحَ

(٤٢) - (٢٥٣٣) - (١) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : وَحَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،

(١٩) - (٨٧٩) - (باب من شهر السلاح)

(٤٢) - (٢٥٣٣) - (١) (حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب) المدني نزيل مكة ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين أو إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم) سلمة بن دينار المدني ، صدوق فقيه ، من الثامنة ، مات سنة أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن سهيل بن أبي صالح) السمان أبي يزيد المدني ، صدوق تغير حفظه في آخره ، من السادسة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) ذكوان السمان الزيات المدني ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة .

(قال) يعقوب بن حميد : (وحدثنا) معطوف على حدثنا عبد العزيز (المغيرة بن عبد الرحمن) بن الحارث بن عبد الله بن عياش - بتحتانية ومعجمة - ابن أبي ربيعة المخزومي المدني ، صدوق فقيه بهم ، من الثامنة ، مات سنة ست أو ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ . قَالَ : وَحَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ ،
عَنْ أَبِي مَعْشَرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ وَمُوسَى بْنِ يَسَارٍ ،
.....

(عن) محمد (بن عجلان) المدني ، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث
أبي هريرة ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه :
(م عم) .

(عن أبيه) عجلان مولى فاطمة بنت عتبة المدني ، لا بأس به ، من الرابعة .
يروى عنه : (م عم) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته أيضاً ، وحكمه : الصحة .

(قال) يعقوب بن حميد : (وحدَّثنا أنس بن عياض) بن ضمرة ، أو أنس بن
عياض بن عبد الرحمن أبو ضمرة الليثي المدني ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة
مئتين (٢٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي معشر) نجيح بن عبد الرحمن السندي - بكسر المهملة وسكون
النون - ضعيف ، من السادسة ، وهو مولى بني هاشم ، مشهور بكنيته ، أَسَنٌ
واخْتَلَطَ ، مات سنة سبعين ومئة (١٧٠ هـ) ، ويقال : كان اسمه عبد الرحمن بن
الوليد بن هلال . يروي عنه : (عم) .

(عن محمد بن كعب) بن سليم بن أسد أبي حمزة القرظي المدني ، وكان
قد نزل الكوفة مدة ، ثقة عالم ، من الثالثة ، ولد سنة أربعين على الصحيح ،
ووهم من قال : ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، مات سنة عشرين ومئة
(١٢٠ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(وموسى بن يسار) المطلبي مولاهم المدني ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه :
(م د س ق) .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا
السِّلَاحَ . . فَلَيْسَ مِنَّا » .

كلاهما رويا (عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أبا معشر ، وفائدة
ذكره : بيان كثرة طرقه ، ولذلك أخره .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من حمل) ورفع وشهر (علينا) أي :
لأجل قتالنا وحرينا معاشر المسلمين (السلاح) أي : سلاح القتل والحرب ؛
كالسيف والرمح والقوس . . (فليس) ذلك الحامل (منا) معاشر المسلمين ؛
أي : من أهل ديننا إن استحل ذلك ؛ فهو كافر ، وإلا . . فالمعنى : فليس هو على
هدينا وعملنا ؛ فهو عاص مذنب ليس بكافر .

قال الأبي : وكان هذا جواباً ؛ لأن هديه أخص من مطلق اتباعه ، فلا يلزم من
كونه ليس على هديه ألا يكون من أمته ؛ إذ لا يلزم من نفي الأخص نفي الأعم .
ويعني بحمل السلاح : حملها لا بحق وإن لم يقاتل ؛ كالمحاربين ، يحملها
ولم يقاتل ، فلا يتناول حملها لنصرة من تجب نصرته من المسلمين .
قال النووي : كان ابن عيينة يكره تأويل هذا الحديث ؛ لأن ترك التأويل أزجر
وأردع . انتهى .

قال القرطبي : أي : من حمل علينا مقاتلاً ؛ كما في الرواية الأخرى : « من
سل علينا السيف . . فليس منا » ويعني بذلك النبي صلى الله عليه وسلم
نفسه وغيره من المسلمين ، ولا شك في كفر من حارب النبي صلى الله عليه
وسلم ، وعلى هذا فيكون قوله عليه الصلاة والسلام : « فليس منا » أي : ليس
بمسلم ، بل هو كافر ، وأما من حارب غيره من المسلمين متعمداً مستحلاً
من غير تأويل . . فهو أيضاً كافر ؛ كالأول ، وأما من لم يكن كذلك . . فهو

.....
صاحب كبيرة إن لم يكن متأولاً تأولاً مسوغاً .

واعلم : أن مذهب أهل الحق ألا يكفر أحد من المسلمين بارتكاب كبيرة ما عدا الشرك ، وعلى هذا فيحمل قوله صلى الله عليه وسلم : « ليس منا » في حق مثل هذا على معنى ليس على طريقتنا ولا على شريعتنا ؛ إذ سنة المسلمين وشريعتهم التواصل والتراحم لا التقاتل ولا التقاطع ، ويجري هذا مجرى قوله صلى الله عليه وسلم : « من غشنا . . فليس منا » ونظائره ، وتكون فائدته : الردع والزجر عن الوقوع في مثل ذلك ؛ كما يقول الوالد لولده إذا سلك غير سبيله : « لست منك ، ولست مني » .

وكما قال الشاعر :

إذا حاولت في أسد فُجُوراً فإنني لست منك ولست مني
وفي « المازري » : (في أمر) بدل (في أسد) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم : في كتاب الإيمان ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من حمل علينا السلاح . . فليس منا » ، قال السندي : وحديث يعقوب بن حميد بن كاسب عن المغيرة بن عبد الرحمن انفرد به ابن ماجه ، وحديث يعقوب بن حميد بن كاسب عن أنس بن عياض انفرد به ابن ماجه .

فدرجة هذا الحديث : الصحة ؛ لصحة سنده إلا الأخير ؛ كما مر ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٤٣) - ٢٥٣٤ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ الْبَرَادِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ
بُرَيْدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ
عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : « مَنْ حَمَلَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ . . فَلَيْسَ مِنَّا » .

(٤٣) - ٢٥٣٤ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ بْنِ الْبَرَادِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ
بُرَيْدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ (أَبُو عَامِرٍ الْكُوفِيُّ ، مُقْبُولٌ ، مِنْ
الْحَادِيَةِ عَشْرَةٍ . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .
(قَالَ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ : (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حَمَادُ بْنُ أُسَامَةَ الْهَاشِمِيُّ
الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَمِائَتَيْنِ (٢٠١ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ :
(ع) .

(عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بْنُ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمِ الْعُمَرِيِّ الْمَدَنِيِّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ
الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ بَضْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
(قَالَ) ابْنُ عُمَرَ : (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَنْ حَمَلَ) وَرَفَعَ
وَشَهَرَ وَأَظْهَرَ (عَلَيْنَا) أَي : لِأَجْلِ قِتَالِنَا وَحَرْبِنَا مَعَاشِرَ الْمُسْلِمِينَ (السِّلَاحَ) أَي :
آلَةَ الْحَرْبِ وَالْقِتَالِ . . (فَلَيْسَ مِنَّا) أَي : مِنْ أَهْلِ مِلَّتِنَا ؛ فَهُوَ كَافِرٌ إِنْ اسْتَحْلَ
ذَلِكَ الْحَمْلَ ، وَإِلَّا . . فَهُوَ عَاصٍ صَاحِبُ كَبِيرَةٍ يَطَالِبُ بِالتَّوْبَةِ .

ومعنى الحديث : ليس على سيرتنا الكاملة وعملنا الفاضل ؛ من التواصل
والتوادد والتراحم ؛ لأنه عمل التقاطع والتباغض .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الإيمان ، باب قول
النبي صلى الله عليه وسلم من حمل علينا السلاح . . فليس منا .

(٤٤) - ٢٥٣٥ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ وَأَبُو كَرِيمٍ وَيُوسُفُ بْنُ مُوسَى وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الْبَرَادِ قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ بُرَيْدٍ ، عَنْ أَبِي بُزْدَةَ ،

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٤) - ٢٥٣٥ - (٣) (حدثنا محمود بن غيلان) العدوي مولاهم أبو أحمد المروزي نزيل بغداد ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين (٢٣٩ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(وأبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ويوسف بن موسى) بن راشد القطان أبو يعقوب الكوفي ، نزيل الري ثم بغداد ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئتين (٢٥٣ هـ) . يروي عنه : (خ د ت ق) .

(وعبد الله) بن عامر (بن البراد) بن يوسف بن بريد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أبو عامر الكوفي ، وقد ينسب إلى جده ، مقبول ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (ق) .

(قالوا) أي : قال كل من الأربعة : (حدثنا أبو أسامة) حماد بن أسامة الكوفي . (عن بريد) بن عبد الله بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أبو بردة الصغير الكوفي ، ثقة يخطئ قليلاً ، من السادسة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بردة) عامر بن أبي موسى الأشعري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ شَهَرَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ . . فَلَيْسَ مِنَّا » .

(عن أبي موسى الأشعري) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو موسى : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من شهر) من باب منع ؛ أي : أظهر (علينا) أي : لأجل قتالنا (السلاح) أي : آلة الحرب ؛ أي : أخرجه من غمده وحمله على الناس . . (فليس منا) أي : من أهل ملتنا ؛ لأنه كافر إن استحل ذلك ، وإلا . . فهو عاص ذو كبيرة يطالب بالتوبة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الفتن ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من حمل علينا السلاح . . فليس منا » ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من حمل علينا السلاح . . فليس منا » ، والترمذي في كتاب الحدود ، باب ما جاء فيمن شهر السلاح .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٠) - (٨٨٠) - بَابُ مَنْ حَارَبَ وَسَعَى فِي الْأَرْضِ فَسَاداً

(٤٥) - (٢٥٣٦) - (١) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَاساً مِنْ عُرَيْنَةَ

(٢٠) - (٨٨٠) - (بَابُ مَنْ حَارَبَ وَسَعَى فِي الْأَرْضِ فَسَاداً)

(٤٥) - (٢٥٣٦) - (١) (حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ) بن نصر بن علي (الجهضمي) البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي أبو محمد البصري ، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين ، من الثامنة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا حَمِيدٌ) بن أبي حميد الطويل أبو عبيدة الخزاعي مولاهم البصري ، اختلف في اسم أبيه على عشرة أقوال : قيل : اسمه : تير ، وقيل : تيرويه ، وقيل : زاذويه ، وقيل : طرخان ، وقيل : مهران ، وقيل : عبد الرحمن ، وقيل : مخلد ، وقيل : غير ذلك ، ثقة مدلس ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين ، ويقال : ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أَنَّ نَاساً مِنْ عُرَيْنَةَ) - مصغراً بوزن جهيئة - وهي من قضاة ، وحي من بجيلة ، وحي من قحطان ؛ والمراد هنا : هو الثاني ، كذا ذكره موسى بن عقبة في « المغازي » ، وقد وقع في بعض الروايات : أنهم كانوا من عكل - بضم العين وسكون الكاف - وهي قبيلة من تيم الرباب .

قَدِمُوا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَجْتَوُوا الْمَدِينَةَ

وجمع بعض الرواة بينهما ، فقال : (من عكل أو عرينة) بالشك ؛ كما في « البخاري » في الوضوء ، أو (من عكل وعرينة) بلا شك ؛ كما في « البخاري » في المغازي ، ويؤيده ما رواه أبو عوانة والطبري من طريق سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال : (كانوا أربعة من عرينة ، وثلاثة من عكل) ، ولا يخالف هذا ما رواه البخاري في الجهاد والديات : (أن رهطاً من عكل ثمانية) لاحتمال أن يكون الثامن من غير القبيلتين ، وكان من أتباعهم ، فلم ينسب . هذا ملخص ما في « فتح الباري » (١ / ٣٣٧) ، فراجعهُ للتفصيل .

(قدموا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) المدينة ، وذكر ابن أسحاق في المغازي أن قدومهم كان بعد غزوة ذي قرد ، وكانت غزوة ذي قرد ، في جمادى الآخرة سنة ست .

وذكرها البخاري في المغازي بعد الحديبية ، وكانت في ذي القعدة سنة ست ، وذكرها الواقدي في « مغازيه » أنها كانت في شوال منها ، وتبعه ابن سعد وابن حبان وغيرهما ، كذا في « الفتح » .

قوله : (قدموا المدينة) أخرج البخاري في المحاربين عن أنس قال : قدم رهط من عكل على النبي صلى الله عليه وسلم كانوا في الصفة ، وهذا يدل على أنهم أقاموا في الصفة قبل خروجهم إلى إبل الصدقة .

وزاد في رواية يحيى بن أبي كثير : (فأسلموا) ، وفي رواية أبي رجاء : (فبايعوه) على الإسلام .

(فاجتووا المدينة) أي : كرهوا هواء المدينة ومرضوا فيها .

قال ابن فارس : يقال : اجتويت البلد ؛ إذا كرهت المقام فيه ، وإن كنت في نعمة ، وقيده الخطابي بما إذا تضرر بالإقامة فيه ، وهو المناسب لهذه القصة ،

فَقَالَ : « لَوْ خَرَجْتُمْ إِلَى ذُوْدٍ لَنَا فَشَرِبْتُمْ مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا » ، فَفَعَلُوا ،
فَأَزْتَدُوا

وقال القزاز : (اجتوا) أي : لم يوافقهم طعامها ، وقال القرطبي : (اجتواها)
أي : لم توافقهم صحتهم ، يقال : اجتوى البلد واستوبله واستوخمه ؛ إذا سقم
فيه عند دخوله . انتهى « أبي » .

استوخموا المدينة وكرهوا الإقامة بها ، لم يوافقهم هواؤها .

وحاصل ما ذكر : أنهم كانوا في هُزالٍ شديد من الجهد والجوع ، فأواهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأطعمهم حتى صحت أجسامهم ، ثم ابتلوا
بالاستسقاء : وهو انتفاخ البطن لمرض فانتفخت بطونهم ، فزعموا أن مرضهم
هذا من استيخامهم وكرهيتهم هواء المدينة ، والله أعلم .

وهو مشتق من الجوى : وهو داء في الجوف .

(فقال) لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لو خرجتم إلى) محل
(ذود) وإبل (لنا) في خارج المدينة (فشربتم من ألبانها وأبوالها)
أقرب لكم إلى حصول صحتكم ، فجواب لو محذوف ، كما قدرناه ، دل عليه
ما بعده .

وفي الحديث : دلالة على جواز الخروج من البلد ، الذي لا يوافق الرجل هواه
تداوياً وعلاجاً ، وكانت إبل الصدقة تزعى بذي الجدر ناحية قباء قريباً من غير
على ستة أميال من المدينة ، ذكره ابن سعد في « طبقاته » .

(ففعلوا) ما أشار إليهم النبي صلى الله عليه وسلم من الخروج إلى إبل
الصدقة وشرب ألبانها وأبوالها (فصَحُّوا) من مرضهم ؛ كما في رواية مسلم ؛
أي : فحصلت لهم الصحة والعافية من مرضهم ، وإنما جاز لهم شرب ألبان إبل
الصدقة ؛ لأنها للمحتاجين والفقراء ، وهم منهم (فارتدوا) وفي رواية مسلم :

عَنِ الْإِسْلَامِ وَقَتَلُوا رَاعِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَسْتَأْفُوا ذَوْدَهُ ،
فَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ فِي طَلَبِهِمْ فَجِيءَ بِهِمْ ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَرَ
أَعْيُنَهُمْ ،

(ثم ارتدوا) بثم بدل الفاء هنا ؛ أي : ثم بعدما صحوا من مرضهم ارتدوا ورجعوا
(عن) دين (الإسلام) إلى كفرهم (وقتلوا راعي) إبل (رسول الله صلى الله
عليه وسلم) وهو يسار النوبي ، ذكره العيني (واستاقوا) أي : ساقوا (ذوده) أي :
إبله ؛ أي : أخذوا إبله وقَدَّمُوها أمامهم سائقين لها مطاردين إلى جهة بلادهم .
وفي رواية مسلم : (فبلغ ذلك) أي : ذلك الأمر الذي فعلوه من قتل الراعي
وسوق الإبل (النبي صلى الله عليه وسلم) بعدما ارتفع النهار (فَبَعَثَ) أي :
وأرسل (رسولُ الله صلى الله عليه وسلم) ناساً من المسلمين نحو : عشرين
فارساً (إِثْرَهُمْ) أي : وراءهم (في طلبهم) وأخذهم فأخذوا (فجيء بهم) أي :
فأتي بهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أَتَتْ سِرِيَّةُ الطلَب بالعرنيين إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأخرج الواقدي (٥٧٠/٢) عن يزيد بن رومان قال : حدثني أنس بن مالك
قال : فخرَجْتُ أَسْعَى في آثارهم مع الغِلْمَانِ حتَّى لَقِيَ بِهِم النبي صلى الله عليه
وسلم بالغابة بمجمع الشُّيُول ، فَأَمَرَ بِهِمْ ، فَقَطَعَتْ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ ، وَسَمِلَتْ
أَعْيُنُهُمْ ، وَصُلِبُوا هُنَاكَ .

قال أنس : وإني لواقِفٌ أَنْظُرُ إِلَيْهِمْ (فَقَطَعَ) النبي صلى الله عليه وسلم
أي : أَمَرَ بِقَطْعِ (أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ) على الخلاف ؛ أي : قَطَعُوا أَيْدِي الْيَمْنَى
وأرجل اليسرى ؛ لحد المحاربة وللقصاص (وسمر) النبي صلى الله عليه وسلم
(أَعْيَنَهُمْ) أي : أَمَرَ بِسَمْرِ أَعْيُنِهِمْ .

ومعنى سَمَرِهَا : كَحَلِّهَا بمسامير مُحَمَّمةٍ ؛ ليذهب بصرها .

وفي بعض الرواية : (سمل أعينهم) ومعنى سَمَلِهَا : شَذَخَ حَدَقَتِهَا بِأَيِّ شَيْءٍ كان أو بحديدة مُحْمَاةٍ ، وقيل : سَمَرَ وسَمَلَ بمعنَى واحد ؛ أي : فقاً وأذهب ما فيها ؛ أي : أَمَرَ بِسَمَلِهَا (وتركهم) رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أمر بتركهم (بالحررة حتى ماتوا) والحررة : أرض ذات حجارة سود معروفة بالمدينة .

وإنما ألقوا فيها ؛ لأنها قرب المكان الذي فعلوا فيه ما فعلوا ، كذا في « فتح الباري » ، وإنما تركهم حتى ماتوا ؛ لأنهم استحقوا عقوبة الإعدام بجنايتين : الحرابة والارتداد عن دين الإسلام ؛ فأما قطع الأيدي والأرجل . . فكان حداً للمحاربة ، أو قصاصاً لما فعلوه بيسار النبي مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأما سمل الأعين . . فالجمهور على أنه كان قصاصاً ، واستدلوا به على وجوب المماثلة في قصاص كل جناية .

والحنفية على أنه لا قود إلا بالسيف ، فيحملون حديث الباب على التعزير والسياسة ، أو على أنه منسوخ بأحاديث النهي عن المثلة .

ويدل على النسخ ما ذكره الترمذي في « جامع » : عن ابن سيرين أنه قال : إنما فعل النبي صلى الله عليه وسلم هذا قبل أن تُنْزَلَ الحدود .

وربما يعترض بعض ملاحدة عصرنا على هذه القصة بأن العقوبة التي عاقبهم النبي صلى الله عليه وسلم قاسية جداً ، ولكُنَّا نَرَى أن ما فعله العرنيون أَقْسَى منه كثيراً وأبعد عن المروءة والإنسانية ؛ فإنهم لم يرتدوا عن الإسلام فحَسَبُ ، وإنما جازوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه على مننهم الجَسِيمَةِ مُجَازَاةً لا تتصوَّرُ مِن إنسان يَحْمِلُ قَدْرًا أَدْنَى مِنَ المروءة والإنسانية ؛ إنهم أَتَوْا رسول الله صلى الله عليه وسلم في حالة الجُوع والهُزال والمرضِ

والسقام ، فأواهم النبي صلى الله عليه وسلم وأطعمهم ، ثُمَّ مَنْ عَلَيْهِمْ بِإِرسالِهِمْ إِلَى إِبْلِ الصدقة ، وأباح لهم ألبانَ لِقَاحِهِ ، وهَيَّأَ لَهُمْ كُلَّ ما يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ غِذَاءٍ صَحِيٍّ وَهَوَاءٍ لَطِيفٍ وَدَوَاءٍ مُفِيدٍ وَاتَّخَمَتْهُمْ عَلَى رُعاتِهِ وَأَمْوالِهِ ، وَلَكِنْهُمْ ارْتَدُّوا عَنِ الإِسْلامِ ، وَانْتَهَبُوا الإِبِلَ ، وَقَتَلُوا راعِي رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم دونِ أَيِّ ذَنْبٍ مِنْهُ أَوْ تَقْصِيرٍ ، وَقَطَعُوا يَدَهُ وَرَجُلَهُ وَسَمَلُوا عَيْنَهُ بِأَشْواكٍ .

وَالْحَقُّ أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْتَحِقُّونَ أَقْسَى ما يَكُونُ مِنْ عَذابٍ ، وَلَكِنْ رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم لم يَفْعَلْ بِهِمْ إِلَّا مِثْلَ ما فَعَلُوهُ بِراعِي رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم المعصوم المظلوم ، فلا يَقْدَحُ فِي إقامَةِ مِثْلِ هَذِهِ العَقوبةِ عَلَى مِثْلِ هَؤُلَاءِ الظُّلْمَةِ الطُّغَاةِ ، إِلَّا مَنْ أَعَمَّتْهُ عداوَةُ الإِسْلامِ والمُسْلِمِينَ .

قوله : فِي أولِ الحديثِ : (إن أناساً مِنْ عرينة . . .) إِلَى آخره ، اختلفت الروايات عن البخاري : ففي بعضها : (مِنْ عكلٍ أَوْ عرينة) ، وفي بعضها : (مِنْ عكلٍ) ، وفي بعضها : (مِنْ عرينة) كما عند المؤلف ، وفي بعضها : (مِنْ عكلٍ وعرينة) بواو العطف ، وهو الصواب ، ويؤيده : ما رواه أبو عوانة والطبري عن أنس أَنَّهُمْ كَانُوا أَرْبَعَةَ مِنْ عرينة ، وَثَلَاثَةَ مِنْ عكلٍ ، ولا يخالِفُ هَذَا رواية : (ثمانية) لاحتمال أن يَكُونَ الثامِنُ مِنْ غيرِ القبيلَتَيْنِ ، وكان مِنْ أَتباعِهِمْ فلم يَنْسَبَ . انتهى مختصراً ، وقد سبق مِنَّا ذِكْرُ هَذَا الجَمْعِ فِي أولِ الحديثِ ، وَلَكِنْ أَعَدَّنَاهُ هُنَا ؛ لِثَلَا يَغْفَلَ عَنْهُ القارئُ .

قوله : « لو خَرَجْتُمْ إِلَى ذُودٍ لَنَا فَشَرِبْتُمْ مِنْ ألبانِها وَأَبوالِها » ، وأخرج البخاري مِنْ رواية وهيب عن أيوب : (أَنَّهُمْ قالُوا : يا رسولَ اللهِ ؛ أَبْغِنَا رِشْلاً) أَي : اطْلُبْ لَنَا لَبْناً (فقال صلى الله عليه وسلم : « ما أَجِدُ لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَلْحَقُوا بِالذُودِ » ثم ظاهر هذه الرواية : أن العَرَنِيِّينَ خَرَجُوا إِلَى إِبْلِ الصدقة ، ويعارضه رواية

.....

أبي رجاء عند البخاري ، وفيها : (هَذِهِ نَعْمٌ لَنَا تَخْرُجُ فَاخْرَجُوا فِيهَا) ، وروايةُ
أيوب في الوضوء : (فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِلِقَاحٍ) ، وروايةُ وهيب
في المحاربين : (إِلَّا أَنْ يَلْحَقُوا بِإِبْلِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وظاهرُ هذه الروايات : أَنَّ اللِّقَاحَ كانت للنبي صلى الله عليه وسلم ، فَجَمَعَ
بينهما الحافظُ في « الفتح » (٣٣٨/١) بأنَّ إِبِلَ الصدقة كانت تَزْعَى خارجَ
المدينة ، وصادَفَ بَعَثُ النبي صلى الله عليه وسلم بلقاحه إلى المرعى طلبَ
هؤلاءِ النفرِ الخروجَ إلى الصحراءِ ؛ لشربِ ألبانِ الإبل ، فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا مع
راعيه ، فخرَجوا معه إلى الإبل ، ففعلوا ما فعلوا ؛ مِنْ قَتْلِ رِعاءِ إِبِلِ الصدقة ،
وقَتْلِ راعي لِقَاحِ النبي صلى الله عليه وسلم ، وسوقِ إِبِلِ الصدقة ولِقَاحِ النبي
صلى الله عليه وسلم .

ويجمع أيضاً بينَ روايةٍ : (فَقَتَلُوا الرِّعاءَ) بالجمع ، وبين روايةٍ : (فقتلوا
الراعيَّ) بالإنفراد ؛ بأنَّ المراد بالرِّعاء : رِعاءُ إِبِلِ الصدقة ، وبالراعي : راعي لِقَاحِ
النبي صلى الله عليه وسلم ؛ وهو يسار النوبي ؛ كما مر ، فلا معارضة ؛ لأنهم
قتلوا وساقوا الكلَّ . انتهى بزيادة .

ويحتمل أن تكون إِبِلُ الصدقة نسبت إلى النبي صلى الله عليه وسلم من
جهة كونه صلى الله عليه وسلم متولياً لها .

ودل الحديث على جواز انتفاع مستحق الزكاة من إِبِلِ الصدقة بشرب لبنها ؛
لأن العربيين كانوا أبناء السبيل ، ولهذا أخرج البخاري في الزكاة ، وترجم
عليه : (بَابُ اسْتِعْمَالِ أَبْوَالِ إِبِلِ الصدقة وَأَلْبَانِهَا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ) .

قوله : « فشربتم من ألبانها وأبوالها » أما شرب لبن إِبِلِ الصدقة .. فَلِمَا ذَكَرْنَا
مِنْ أَنَّهُمْ كَانُوا أَبْنَاءَ السَّبِيلِ ، وَأما شرب لبن لِقَاحِ النبي صلى الله عليه وسلم ..

.....

فَلِتَحَقَّقِ الإِذْنَ مِنْهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَمَّا شَرْبُ أَبْوَالِ الْإِبِلِ .. فَفِيهِ مَسْأَلَتَانِ :
المسألة الأولى : مسألة بول ما يؤكل لحمه .

استدل مالك رحمه الله تعالى بهذا الحديث على طهارة بول ما يؤكل لحمه ،
أَمَّا بول الإبل .. فاستدلوا على طهارته بهذا الحديث ، وأما بول غيرها مما يؤكل
لحمه .. فبالقياس عليه ، وهو قول أحمد ابن حنبل ، ومحمد بن الحسن من
الحنفية ، والإِصْطِخْرِيَّ والرُّوْيَانِيَّ من الشافعية ، وبه قال الشعبي وعطاء والنخعي
والزهري وابن سيرين والحكم والثوري .

وقال أبو داود ابن علي : بول كل حيوان وإن كان لا يؤكل لحمه طاهر إلا
بول الآدمي .

وقال أبو حنيفة والشافعي وأبو يوسف وأبو ثور وجمْعٌ كثير من العلماء :
الأبوال كلها نجسة إلا ما عُفِيَ عنه من القدر القليل ، وهذه المذاهب مأخوذة
من « عمدة القاري » (٩١٩/١) .

وأجاب الحنفية والشافعية عن قصة العرنين بأجوبة :

الأول منها : أن شربهم للأبوال كان على سبيلِ التداوي للضرورة ؛ كما أُجِيزَ
لبس الحرير في الحرب أو للحكة ، وقد أصيبوا بمرض الاستسقاء ، ولأبوال الإبل
تأثير في ذلك ؛ فإنها كانت ترعى الشيح والقيصوم ، والإبل التي ترعى ذلك
تنفع ألبانها وأبوالها في بعض أنواع الاستسقاء ، وقد أخرج الطحاوي في « شرح
معاني الآثار » (٦٥/١) عن ابن عباس مرفوعاً : إن في أبوال الإبل وألبانها شفاءً
لِدَرَبَةِ بطونهم .

والثاني : أن قصة العرنين متقدمة نسخ حكمها أحاديث دالة على نجاسة
الأبوال ، والنسخ وإن كان لا يثبت بِمُجَرَّدِ الاحتمالِ عند عدم علم التاريخ ،

ولكن احتمال النسخ إذا تأيّد بقرائن قوية يكفي لإبطال الاستدلال بما جاء في الروايات مخالفاً للأصول الكلية والروايات المشهورة ، وتوجد ها هنا قرائن تُقوّي احتمال النسخ .

فمنها : أن قصة العرنين وقعت سنة ست ؛ كما قدمنا ، وحديث نجاسة البول مروى عن أبي هريرة ؛ كما سيأتي ، وأن أبا هريرة أسلم سنة سبع ، ثم من المعلوم المشاهد في الأحاديث أنّ الأحكام قد انتقلت في الأنجاس من السهولة إلى الصعوبة ، فهناك أشياء كثيرة اعتُبرت طاهرة غير مفسدة للصلاة في مبدأ الإسلام ، ثم جاء الحكم بنجاستها ؛ فمن جملة ما أخرجه البخاري في رقم (٢٤٠) عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه في قصة وضع أبي جهل سلا جزور على ظهر النبي صلى الله عليه وسلم وهو مُصل ساجدٌ ، وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لم يقطع صلاته ، بل استمرّ فيها ؛ كما ذكره الحافظ في « الفتح » (٣٥١/١) .

وإدعى ابن حزم أن هذا الحديث منسوخ بما روي في نجاسة النجس والدم ، فهذه القرائن مما يُقوّي احتمال النسخ ، وعند هذا الاحتمال القوي لا يتم الاستدلال بحديث الباب على طهارة البول الذي ورد في نجاسته أحاديث كثيرة . والوجه الثالث : في الاعتذار عن حديث الباب أنه يحتمل أن الأمر بشرب الألبان واستنشاق الأبول ، وإنما عطف الأبول على الألبان بطريق التضمن ، والتضمن أن يُعطف معمولٌ عامل محذوف على معمول عامل مذكور ؛ كقوله : (علفتها تبناً وماءً بارداً) ، والمراد علفتها تبناً وسقيتها ماء بارداً ، وقد أوضحه ابن هشام في « مغني اللبيب » في أوائل الباب الخامس من الجزء الثاني .

ويؤيده ما ورد في بعض طرق الحديث عند النسائي في « سننه » (١٦٧/٢)

.....

من غير ذكر الأبوال ، ولفظه : (فبعث بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى لقاحه ؛ ليشربوا من ألبانها ، وكانوا فيها ...) إلى آخره ، وكذلك لم يذكر لفظ الأبوال في حديث أنس عند الطحاوي من طريق عبد الله بن بكر عن حميد عن أنس ، ذكره البنوري في « معارف السنن » (٢٧٥/١) ، ثم قال : وعلى هذا يكاد أن يكون ذكر الأبوال مع الألبان في سياق أمره صلى الله عليه وسلم من تصرف الرواة ، فيكون صلى الله عليه وسلم أمر بشرب ألبانها واستنشاق أبوالها ، ولعلمهم شربوا أبوالها أيضاً ، فوقع التعبير بهما معاً في سياق الأمر ؛ نظراً إلى ما وقع ، لا أنه صلى الله عليه وسلم أمر بهما معاً .

وبالجملة : فلا يستقيم الاستدلال بحديث الباب على طهارة أبوال الإبل عند وجود هذه المحامل القوية .

وأما أدلة نجاسة الأبوال . . فكثيرة ؛ منها : ما أخرجه الترمذي في الأطعمة من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجلالة وألبانها ؛ والجلالة : التي تأكل الجلة ؛ وهي البعرة ؛ كما في « القاموس » وغيره ، فكان سبب النهي هو أكلها البعرة ، فعلم أنه نجس ؛ حيث سرت نجاستها إلى لحمها .

ومنها : حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً : « استنزهاوا من البول ؛ فإن عامة عذاب القبر منه » أخرجه ابن ماجه والدارقطني والحاكم في « المستدرک » (١٨٣/١) ، وقال الحاكم : صحيح على شرط الشيخين ، وأقره الذهبي ، ومنها غير ذلك .

المسألة الثانية : مسألة التداوي بالمُحرم .

واستدل بحديث الباب من أجاز التداوي بالمحرمات والأنجاس ، والمذاهب

.....

في هذا الباب مختلفة ؛ فمذهب الحنابلة عدم جواز التداوي بالمحرمات مطلقاً ، قال ابن قدامة : ولا يجوز التداوي بمحرم ، ولا يستثنى فيه محرمٌ ؛ مثل ألبان الأثْنِ ولحم شيء من المحرمات ، ولا شربُ الخمر للتداوي به ؛ لما ذكرنا من الخبر .

وأما الشافعية . . فيجوز التداوي عندهم بالمحرمات غير المسكر إلا إذا تعين الشفاء فيها ، فأما التداوي بالمسكر . . فلا يجوز عندهم أيضاً .

قال النووي في « المجموع شرح المذهب » (٥٢/٩) مذهبنَا : جواز التداوي بجميع النجاسات سوى المسكر ، ودليلنا حديث العرنيين ، وهو في « الصحيحين » كما سبق ، وهو محمول على شربهم الأبال للتداوي ؛ كما هو ظاهر الحديث ، وحديث : « لم يجعل الله شفاءكم » . . محمول على عدم الحاجة إليه ؛ بأن كان هناك ما يغني عنه ويقوم مقامه من الأدوية الطاهرة .

وقال البيهقي : هذان الحديثان إن صحا . . حملا على النهي عن التداوي بالمسكر وعن التداوي بالحرام من غير ضرورة ؛ للجمع بينهما وبين حديث العرنيين .

وأما المالكية . . فمذهبهم في هذا الباب كمذهب الحنابلة ؛ فإنهم لا يجوزون التداوي بالمحرم بحال .

ويقول القرطبي في « تفسيره » من سورة البقرة (٢١٣/٢) : وإن كانت الميتة قائمة بعينها . . فقد قال سحنون : لا يتداوى بها بحال ولا بخنزير ؛ لأن منها عوضاً حلالاً ، بخلاف المجاعة ، وكذلك الخمر لا يتداوى بها .

وأما الحنفية . . فقد اختلف أقوال علمائهم في المسألة : فالمشهور عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يجوز التداوي بالمحرم .

.....
وقال السرخسي في باب الوضوء والغسل من « المبسوط » (٥٤/١) : وعلى قول أبي حنيفة لا يجوز شربه ؛ يعني : بول ما يؤكل لحمه للتداوي وغيره ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « إن الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم » .
وعند محمد يجوز شربه للتداوي وغيره ؛ لأنه طاهر عنده ، وعند أبي يوسف يجوز شربه للتداوي لا غير ؛ عملاً بحديث العرنين .

واستدل من حرم التداوي بالمحرمات بأحاديث متعددة ؛ منها : ما أخرجه أبو داود في باب الأدوية المكروهة من كتاب الطب عن أبي الدرداء قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله أنزل الداء والدواء ، وجعل لكل داء دواء ، فتداوا ، ولا تتداوا بحرام » .

ومنها أيضاً : ما أخرجه عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدواء الخبيث .

ومنها : ما أخرجه عن وائل بن حجر ، ذكر طارق بن سويد أو سويد بن طارق سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه ، ثم سأله ، فنهاه عنه ، فقال له : يا نبي الله ؛ إنها دواء ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا ؛ لكنها داء » ، وأخرجه أيضاً ابن ماجه في الطب رقم (٣٥٠٠) .

ومنها أيضاً : عن عبد الرحمن بن عثمان أن طبيباً سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن ضفدع يجعلها في دواء ، فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن قتلها .
ومنها : ما أخرجه الطحاوي عن عطاء قال : قالت عائشة رضي الله تعالى عنها : (اللهم ؛ لا تشف من استشفى بالخمرة) ، إلى غير ذلك .

ومن رأى جواز التداوي بالحرام . . أجاب عن هذه الأحاديث بأنها محمولة على حالة الاختيار ؛ يعني : إذا علم أن للمرض دواء آخر ، وهذا الجواب قد اختاره العيني في عمدة القاري (٢٩٠/١) .

(٤٦) - ٢٥٣٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَا :
حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي الْوَزِيرِ ، حَدَّثَنَا الدَّرَاوَزْدِيُّ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحدود وغيره ،
ومسلم في كتاب الحدود ، باب حد المحاربين ، وأبو داود في كتاب الحدود ،
والترمذي في كتاب الحدود ، والنسائي في كتاب الحدود ، وأحمد في « مسنده » .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أنس بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ،
فقال :

(٤٦) - ٢٥٣٧ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدي البصري ،
ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(ومحمد بن المثنى) العنزي البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين
 وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) وهما كفرسي رهان .

(قالا) أي : كل منهما : (حدثنا إبراهيم) بن عمر بن مطرف الهاشمي
مولاهم أبو إسحاق (بن أبي الوزير) المكي ، نزيل البصرة ، صدوق ، من
التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا الدراوردي) عبد العزيز بن محمد بن عبيد أبو محمد الجهني
مولاهم المدني ، صدوق ، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، قال النسائي :
حديثه عن عبيد الله العمري منكر ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين
ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ قَوْمًا أَغَارُوا عَلَى لِقَاحِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَطَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَلَ أَعْيُنَهُمْ .

(عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
(أن قوماً) من العرنيين (أغاروا) أي : هجموا (على لِقَاحِ رسول الله صلى الله عليه وسلم) وإبله ونهبوها من ذي الجَدَرِ ؛ موضع قريب إلى قباء ، وأرسل النبي صلى الله عليه وسلم وراءهم طلباً عشرين فارساً ، فأخذوا وأتي بهم النبي صلى الله عليه وسلم (فقطع النبي صلى الله عليه وسلم) أي : أمر بقطع (أيديهم وأرجلهم) على خلاف ، (وسمل أعينهم) أي : أمر بسملها وفقئها وكحلها بمسامير محمية .

قال السندي : (لقاح) - بكسر اللام - : هي ذات اللبن من النوق (وسمل) - بميم مفتوحة - : فقأها ، وفي بعض الرواية : (سمر) .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب التحريم ، باب ذكر اختلاف طلحة بن مصرف ومعاوية بن صالح على يحيى بن سعيد .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أنس بن مالك .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢١) - (٨٨١) - بَابُ : مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ .. فَهُوَ شَهِيدٌ

(٤٧) - (٢٥٣٨) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « قَالَ مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ .. فَهُوَ شَهِيدٌ » .

(٢١) - (٨٨١) - (بَابُ : مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ .. فَهُوَ شَهِيدٌ)

(٤٧) - (٢٥٣٨) - (١) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) (بِنُصَيْرٍ - مُصَغَّرًا - السَّلْمِيِّ الدَّمَشْقِيِّ ، صَدُوقٌ مَقْرَأٌ خَطِيبٌ ، مِنْ كِبَارِ الْعَاثِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٤٥ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (خ عَم) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) (بِنِ عَيْنَةَ ، (عَنْ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَدَنِيُّ .
(عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ) الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ الْقَاضِي ، ابْنُ أَخِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، يُلقَّبُ طَلْحَةَ النَّدَى ، ثِقَةٌ مَكْثَرٌ فَقِيهٌ ، مِنْ الثَّالِثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَتِسْعِينَ (٩٧ هـ) ، وَهُوَ ابْنُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ . يَرْوِي عَنْهُ : (خ عَم) .
(عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ) الْعَدَوِيُّ أَبِي الْأَعْوَرِ أَحَدُ الْعَشْرَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسِينَ أَوْ إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ (٥٢ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ قَتَلَ دُونَ مَالِهِ) أَوْ حَرِيمَهُ ؛ أَيْ :
لَأَجْلِ الدَّفْعِ عَنْهُ .. (فَهُوَ شَهِيدٌ) أَيْ : يَثَابُ ثَوَابُ شَهِيدِ الْمَعْرَكَةِ فِي الْآخِرَةِ .
(وَدُونَ) فِي أَصْلِهَا ظَرْفُ مَكَانٍ ؛ بِمَعْنَى أَسْفَلَ وَتَحْتَ ؛ وَهُوَ نَقِيضُ فَوْقَ ،
وَقَدْ اسْتَعْمَلَتْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَى اللَّامِ التَّعْلِيلِيَّةِ أَوْ الْبَاءِ السَّبَبِيَّةِ ؛ أَيْ :

.....

لأجل الدفع عن ماله أو بسبب الدفع عن ماله ، ففيه مجاز وتوسع .
ووجهه : أن الذي يقاتل لأجل ماله إنما يجعله خلفه أو تحته ، ثم يقاتل
عليه . انتهى من « المفهم » .

وفي « القاموس » : (دون) - بالضم - نقيض فوق ، ويكون ظرفاً ، وبمعنى
فوق ووراء وأمام ضد ، وبمعنى غيّر ، قيل : ومنه حديث : « ليس فيما دون خمس
أواق صدقة » أي : في غير خمس أواق ، قيل : ومنه أيضاً الحديث : « جاز الخلع
دون عقاص رأسها » أي : بما سوى عقاص رأسها ، أو معناه : بكل شيء حتى
بعقاص رأسها . انتهى منه .

وفي الحديث : جواز قتل القاصد لأخذ المال بغير حق ، سواء كان المال قليلاً
أو كثيراً ؛ لعموم الحديث ، وهذا قول جماهير العلماء .
وقال بعض المالكية : لا يجوز قتله إذا طلب شيئاً يسيراً ؛ كالثوب والطعام ،
وهذا ليس بشيء ، والصواب ما قاله الجمهور .

وأما المدافعة عن الحریم . . فواجبة بلا خلاف ، وفي المدافعة عن النفس
بالقتل خلاف في مذهبنا ومذهب غيرنا ، والمدافعة عن المال جائزة غير واجبة .
انتهى « نووي » .

قوله : « فهو شهيد » ورد في سبب تسميته شهيداً أقوال :
الأول : سمي الشهيد شهيداً ؛ لأنه حي ، فكأنه يشاهد الأشياء ، قيل : لأن
أرواحهم شهدت دار السلام ، وأرواح غيرهم لا تشهدا إلا يوم القيامة ، قاله
النضر بن شميل : فهو فعيل بمعنى فاعل .
الثاني : وقال ابن الأنباري : سمي شهيداً ؛ لأن الله تعالى وملائكته عليهم
السلام شهدوا له بالجنة ، فهو شهيد بمعنى مشهود له .

.....
الثالث : وقيل : سمي شهيداً ؛ لأنه يشهد عند خروج روحه ما أعد له من الثواب والكرامة .

الرابع : وقيل : لأن ملائكة الرحمة يشهدونه فيأخذون روحه .

الخامس : وقيل : لأنه شَهِدَ له بالإيمان وخاتمة الخير بظاهر حاله .

السادس : وقيل : لأن عليه شاهداً يَشْهَدُ بكونه شهيداً ؛ وهو دمه ؛ فإنه يبعث وجرحه يَتَغَبُّ دماً .

السابع : وقال الأزهري وغيره : سمي شهيداً ؛ لأنه يشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم يوم القيامة على الأمم السابقة ، قال تعالى : ﴿ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَطَعَنُوكُم بِخُلَفَاءِهِمْ بِالْأَعْيُنِ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ ﴾ (١) ، وعلى هذا القول لا اختصاص له بهذا السبب ؛ لأنه قد جاء هذا في جماعة من المسلمين .

واعلم : أن الشهيد ثلاثة أقسام :

الأول : شهيد الدنيا والآخرة ؛ وهو المقتول في حرب الكفار بسبب القتال ، فهو شهيد في الآخرة ؛ لأنه ينال فيها ثواب الشهداء وكرامتهم ، وشهيد في الدنيا ؛ لأنه لا يغسل ولا يصلّى عليه .

والثاني : شهيد الآخرة فقط ؛ لأنه يثاب ثواب الشهداء في الآخرة ، دون أحكام الدنيا ؛ وهو المبطون والمطعون وصاحب الهدم ومن قتل دون ماله والغريق والحريق والتي ماتت في الطلق ، ولهذا يغسل ويصلّى عليه ، وله في الآخرة ثواب الشهداء ، ولا يلزم أن يكون ثوابه مثل ثواب الأول .

والثالث : شهيد الدنيا فقط ؛ كمن غلّ في الغنيمة ، والمقاتل للعصبة

(١) سورة البقرة : (١٤٣) .

(٤٨) - ٢٥٣٩ - (٢) حَدَّثَنَا الْخَلِيلُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ سِنَانٍ الْجَزْرِيُّ ،
.....

والوطنية والمَحَمَّدة وغيرها إذا قُتِل في حربِ الكفار ، فهذا له حكم الشهداء في الدنيا لا يغسل ولا يصلّى عليه ، وليس له ثوابها الكامل في الآخرة . انتهى « نوي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المظالم ، باب إثم من ظلم شيئاً من الأرض ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق ... إلى آخره ، وأبو داود في كتاب السنة ، باب في قتال اللصوص ، والترمذي في كتاب الديات ، باب من قتل دون ماله .. فهو شهيد ، والنسائي في كتاب تحريم الدم ، باب من قتل دون ماله ، وأحمد . وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث سعيد بن زيد بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٤٨) - ٢٥٣٩ - (٢) (حدثنا الخليل بن عمرو) الثقفي أبو عمرو البزاز البغوي نزيل بغداد ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا مروان بن معاوية) بن الحارث بن أسماء الفزاري أبو عبد الله الكوفي ، نزيل مكة ودمشق ، ثقة حافظ ، وكان يُدَلِّس أسماء الشيوخ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا يزيد بن سنان) بن يزيد التميمي (الجزري) أبو فروة الرَّهَآوي ،

عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أُتِيَ عِنْدَ مَالِهِ فُقُوتِلَ فَقَاتَلَ فَقُتِلَ .. فَهُوَ شَهِيدٌ » .

ضعيف ، من كبار السابعة ، مات سنة خمس وخمسين ومئة (١٥٥ هـ) . يروي عنه : (ث ق) .

(عن ميمون بن مهران) الجزري أبي أيوب ، أصله كوفي نزل الرقة ، ثقة فقيه ولي الجزيرة لعمر بن عبد العزيز ، وكان يرسل ، من الرابعة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه يزيد بن سنان ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ أُتِيَ) بالبناء للمفعول ؛ أي : من أتاه وجاءه ظالمٌ (عند ماله) أي : لأجل أخذ ماله (ففُوتِلَ) أي : قاتله الظالم (فَقَاتَلَ) الظالم لأجل دفعه (فَقُتِلَ) أي : فقتله الظالم لأجل أخذ ماله .. (فهو شهيد) لأنه قُتِلَ لأجل الدفع عن ماله .

وقوله : « عند ماله » أي : لأجل أخذ ماله ؛ فعند هنا بمعنى اللام التعليلية .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه مسدد في « مسنده » من طريق ميمون عن ابن عمر به ، ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة عن مروان بن معاوية ، حدثنا محمد بن بشار عن أبي عامر عن عبد العزيز بن المطلب عن عبد الله بن الحسن عن عبد الرحمن الأعرج ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أريد ماله ظلماً فقتل .. فهو شهيد » إسناده حسن ؛ لقصور درجة عبد العزيز عن درجة أهل الحفاظ ، وله شاهد من حديث سعيد بن زيد المذكور قبله ، رواه الستة ؛ كما مر آنفاً ، ورواه الترمذي في « الجامع » في كتاب

(٤٩) - ٢٥٤٠ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ،

الديات ، باب ما جاء فيمن قتل دون ماله . . فهو شهيد ، وقال أبو عيسى : حديث عبد الله بن عمرو حديث حسن صحيح .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله ، وإن كان سنده ضعيفاً ، وله شواهد أخر من حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمرو ، كما بينها آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث سعيد بن زيد ، فهذا الحديث : صحيح المتن ، ضعيف السند .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث سعيد بن زيد بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٩) - ٢٥٤٠ - (٣) (حدثنا محمد بن بشار) بن دار .

(حدثنا أبو عامر) العقدي عبد الملك بن عمرو القيسي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس ومئتين (٢٠٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد العزيز بن المطلب) بن عبد الله بن حنطب المخزومي أبو طالب المدني ، صدوق ، من السابعة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (م ت ق) .
(عن عبد الله بن الحسن) بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبي محمد المدني ، ثقة جليل القدر ، من الخامسة ، مات في أوائل سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن عبد الرحمن) بن هرمز (الأعرج) المدني الهاشمي مولاهم ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشر ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أُرِيدَ مَالُهُ ظُلْمًا فَقُتِلَ .. فَهُوَ شَهِيدٌ » .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لقصور درجة عبد العزيز بن المطلب عن درجة أهل الحفظ .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أريد) وقصد أخذ (ماله ظلماً فقتل) في الدفاع عنه .. (فهو شهيد) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح بحديث سعيد بن زيد المذكور أول الباب ، حسن السند ؛ لما مر آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٢) - (٨٨٢) - بَابُ حَدِّ السَّارِقِ

(٥٠) - (٢٥٤١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَعَنَ اللَّهُ السَّارِقَ يَسْرِقُ الْبَيْضَةَ »

(٢٢) - (٨٨٢) - (بَابُ حَدِّ السَّارِقِ)

والسرقة : أخذ المال المعلوم قدره خفية من حرز مثله .



(٥٠) - (٢٥٤١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ (الضرير محمد بن خازم التميمي الكوفي ، ثقة ثبت من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن) سليمان بن مهران (الأعمش) الكاهلي الكوفي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي صالح) السمان المدني القيسي مولاها ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات أثبات .
(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لعن الله السارق) أي : أبعد الله سبحانه وتعالى السارق وكذا السارقة من رحمته ، جملة خبرية اللفظ إنشائية المعنى ، فكأنه قال : اللهم ؛ العنه (يسرق البيضة) أي : بيضة الدجاجة أو بيضة الحديد ؛ وهي الخوذة التي يلبسها المجاهد في رأسه وقاية عن السيف ونحوه ، والأنسب هنا : بيضة الدجاجة ؛ كما حققه المحققون .

فَتُقَطَّعُ يَدُهُ ، وَيَسْرِقُ الْحَبْلَ فَتُقَطَّعُ يَدُهُ » .

(فتقطع يده) لسرقتها (ويسرق الحبل) أي : جنس الحبل ، وقيل : حبل السفينة (فتقطع يده) بسببه .

قال القرطبي : وهذا الحديث وإن احتمل أن يراد بالبيضة بيضة الحديد ، وبالحبل حبل السفن ؛ كما قد قيل فيه . . فالأظهر من مساقه أن يراد به التقليل ، لكن أقل ذلك القليل مقيد بقوله : « لا تقطع يد السارق إلا في ربع دينار » ، وهذا نص صريح ، وبقول عائشة رضي الله تعالى عنها : (لم تكن يد السارق تقطع في الشيء التافه) ، أخرجه البخاري وغيره ، وهذا منها إخبار عن عادة الشرع الجارية عندهم ، ومعلوم أن الواحدة من بيض الدجاج والحبل الذي يشد به المتاع والرحل . . تافه ، وإنما سلك النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث مسلك العرب فيما إذا أُغْيِثَ في تكثير شيء أو تحقيره ما لا يصح وجوده أو ما يندر وجوده إبلاغاً في ذلك ؛ فتقول : لأصعدن بفلان إلى السماء ، ولأهبطن به إلى تخوم الثرى ، وفلان مناظر الثريا ، وهو مني مقعد القابلة ، « ومن بنى لله مسجداً ولو مثل مِفْحَصَ قطاة . . بنى الله له بيتاً في الجنة » ، ولا يتصور مسجد مثل ذلك ؛ « وتصدقن ولو بظلف محرق » ، وهو مما لا يتصدق به ، ومثل هذا كثير في كلامهم ، وعادة لا تُسْتَنَكَّرُ في خطابهم .

وقيل في الحديث : إنه إذا سرق البيضة أو الحبل . . ربما حمل ذلك على أن يسرق ما يقطع فيه ؛ لأنه ربما يجترئ على سرقة غيرهما ، فيعتاد ذلك فتقطع يده . انتهى منه .

قوله : « لعن الله السارق » أي : أبعد الله ، وأصل اللعن : الطرد والبعد .

وفيه ما يدل على جواز لعن جنس العصاة ؛ لأنه لا بد أن يكون في ذلك

(٥١) - ٢٥٤٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ

الجنس من يستحق ذلك اللعن أو الذم أو الدعاء عليه ، وليس كذلك العاصي المعين ؛ لأنه قد لا يستحق ذلك ، فيعلم الله أنه يتوب من ذلك ، فلا يستحق ذلك اللعن بذلك ، وقد ذهب بعض الناس إلى أنه يجوز لعن المعين من أهل المعاصي ما لم يُحَدِّدْ ، فإذا حد . . لم يجز ؛ لأن الحدود كفارة ، وهذا فاسد ؛ لأن العاصي المؤمن لم يخرج بمعصيته عن اسم المؤمن .

وقد قال صلى الله عليه وسلم : « لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ » متفق عليه ، وقد نُهي عن اللعن وهو كثير ؛ فقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن لعن الملقَّب بحمار الذي كان يشرب الخمر كثيراً ، فلَعَنَهُ بعضهم ، فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن لعنه ، رواه البخاري (٦٧٨٠) ، وهو صحيحٌ نصٌّ في الباب ، وفُرِّقَ بين لعن الجنس والشخص ؛ لأنَّ لَعْنَ الجنس تحقيقٌ وتحذيرٌ ، وَلَعْنُ الشخص حُسْبَانٌ عَذَابٌ وبلاءٌ وتعييرٌ ، وأما الكافر الحربي . . فلا حرمة له ، ويجب الكفُّ عن أَدَى من له ذمة . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاريُّ في كتاب الحدود ، باب لعن السارق ، ومسلم في كتاب الحدود ، باب حد السرقة ، والنسائي في كتاب قطع السارق ، باب تعظيم السرقة ، وأحمد في « المسند » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٥١) - ٢٥٤٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ

مُسْهِرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَطَعَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَجْنٍ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ .

مسهر (بصيغة اسم الفاعل ؛ من أسهر الرباعي ، القرشي الكوفي قاضي الموصل ، ثقة له غرائب بعدما أضر ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله) بن عمر بن حفص بن عاصم العمري المدني ، ثقة فقيه ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (قطع النبي صلى الله عليه وسلم) يد السارق (في) سرقة ب (مجن) وترس (قيمته ثلاثة دراهم) وهذا إخبار عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم لا عن قوله ، وما ذكره من قيمة المجن هو تقدير منه ؛ كما أن ربع دينار تقدير من السيدة الصديقة ، وجاء عن ابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهما تقدير ثمنه بدينار ، وبعشرة دراهم أيضاً ، والأحوط في باب الحدود هو الأخذ بالأكثر ؛ لأن عضو آدمي له حرمة .

قال العيني في « شرح الكنز » : ولما اختلفوا في قيمة المجن مع اتفاقهم على أن النصاب مقدر به . . ذهبنا إلى الأكثر المتيقن به ؛ لأن أحداً لم يقل : إن العشرة لم يقطع فيها ، وما دونها مختلف فيه ، فلا يجب القطع للشك . انتهى من بعض الهوامش .

وما روي عن ابن عمر وابن عباس رواية ضعيفة تمسكت بها الأحناف ، فلا يعمل بها لو انفردت ، فكيف وهي مخالفة لصريح الأحاديث الصحيحة الصريحة في التقدير بربع دينار ، مع أنه يمكن حملها على أنه كانت قيمته عشرة دراهم

.....

اتفاقاً لا أنه شُرِّطَ ذلك في قطع السارق ، وليس في لفظها ما يدل على تقدير النصاب بذلك . انتهى من « الكوكب » .

فائدة

اختلف الفقهاء في نصاب السرقة على أحد عشر قولاً :
الأول : ليس للسرقة نصاب معين ؛ فيقطع السارق في كل قليل وكثير ، وهذا مذهب داوود الظاهري والخوارج .

الثاني : نصابها درهم ؛ فيقطع في درهم واحد فصاعداً ، وهو قول عثمان البستي ، كذا حكى عنه ابن عبد البر في « الاستذكار » كما في « عمدة القاري » (٨٣٧/١١) ، وهو قول ربيعة من أهل المدينة ؛ كما في « فتح الباري » (١٠٦/١٧) .
الثالث : نصابه درهمان ، حكاه قتادة عن الحسن البصري ؛ كما في « العمدة » .
الرابع : نصابها ثلاثة دراهم ، حكاه العيني عن الإمام مالك رحمه الله تعالى ، والصحيح من مذهبه أن نصابها الأكثر من ربع دينار وثلاثة دراهم ؛ فلا يقطع من سرق دون ذلك الأكثر منهما .

الخامس : نصابها من الذهب ربع دينار ، ومن الفضة ثلاثة دراهم ، ومن غيرهما قيمة ثلاثة دراهم ، وهو رواية الجوزجاني عن أحمد ، وروى عنه الأشرم أن غير الذهب والفضة يقوم بأقل الأمرين منهما ؛ من ربع دينار أو ثلاثة دراهم ، كذا في « المغني » لابن قدامة (٢٤٢/١٠) .

السادس : نصابها ثلاثة دراهم لا ربع دينار ؛ فالأصل هو الورق ، ويقوم به الذهب ؛ فإن نقص ربع عن ثلاثة دراهم . . لم يقطع سارقه ، ويحكى ذلك عن الليث بن سعد وأبي ثور ، وهو رواية عن أحمد ؛ كما في « المغني » .

السابع : نصابها ربع دينار لا ثلاثة دراهم ؛ فكل شيء يقوم بالذهب حتى

.....
الدراهم تقوم به ، وهو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى ؛ كما في « نهاية المحتاج » للرملي (٤١٩/٧) .

الثامن : نصابها أربعة دراهم ، وهو مروى عن أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله تعالى عنهما ؛ كما في « عمدة القاري » (١٣٧/١١) ، و« المغني » لابن قدامة (٢٤٢/١٠) .

التاسع : نصابها خمسة دراهم ، أخرجه عبد الرزاق في « مصنفه » (٢٣٧/١٠) عن أنس ، وابن أبي شيبه في « مصنفه » (٤٧٢/٩) ، والدارقطني في « سننه » (١٨٦/٣) عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ؛ كما في « فتح الباري » (١٠٧/١٢) .

العاشر : نصابها عشرة دراهم أو دينار واحد ، وهو مذهب أبي حنيفة وصاحبيه ؛ كما في « المغني » و« فتح الباري » .

الحادي عشر : نصابها أربعون درهماً أو أربعة دنانير ، روي ذلك عن إبراهيم النخعي ؛ كما في « العمدة » و« الفتح » و« المغني » .

فهذه أحد عشر قولاً ، زاد عليها الحافظ في « الفتح » أقوالاً آخر ، فبلغها إلى عشرين مذهباً .

قال القرطبي : وهذه كلها أقوال متكافئة خلية عن الأدلة الواضحة الشافية . انتهى « مفهوم » .

والحاصل : أن الأئمة الثلاثة الحجازيين اعتبروا ربع دينار أو ثلاثة دراهم نصاباً على خلاف بينهم في بعض التفاصيل ، وخالفهم الحنفية ، فاعتبروا عشرة دراهم أو ديناراً واحداً ، والله أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث ؛ أعني : حديث ابن عمر : البخاري في

(٥٢) - ٢٥٤٣ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ الْعُثْمَانِيُّ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّ عَمْرَةَ أَخْبَرَتْهُ ، عَنْ عَائِشَةَ
.....

كتاب الحدود ، باب قول الله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ ^(١) ،
ومسلم في كتاب الحدود ، باب حد السرقة ، ومالك في « الموطأ » في كتاب
الحدود ، باب ما يجب فيه القطع .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث عائشة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(٥٢) - ٢٥٤٣ - (٣) (حدثنا أبو مروان العثماني) محمد بن عثمان بن
خالد الأموي المدني ، نزيل مكة ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة إحدى
وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حدثنا إبراهيم بن سعد) بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري
المدني نزيل بغداد ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) إمام حجة ، من الرابعة ، مات سنة
خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(أن عمرة) بنت عبد الرحمن بن سعد الأنصارية ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت
قبل المئة ، ويقال بعدها . يروي عنها : (ع) .

(أخبرته) أي : أخبرت ابن شهاب ، (عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

(١) سورة المائدة : (٣٨) .

قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُقَطَّعُ الْيَدُ إِلَّا فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِداً » .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قالت) عائشة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقطع اليد) أي : يد السارق وكذا السارقة (إلا في) أخذ (ربع دينار ف) ما زاد عليه ، حالة كون ما زاد (صاعداً) قدره إلى فوق ؛ أي : إلى ما لا نهاية له ؛ أي : لا تقطع يد السارق والسارقة إلا في سرقة ربع دينار أو ما قيمته ذلك ، وإلا فيما زاد على ربع دينار ، حالة كون ما زاد صاعداً إلى فوق .

والفاء في قوله : « فصاعداً » عاطفة لمحذوف على ربع دينار ، صاعداً حال من الضمير المستتر في عاملها المحذوف ؛ وهو زاد .

وقوله : « لا تقطع اليد » أي : يد السارق بقريئة المقام ؛ أي : يمينه ؛ والمراد بالسارق : جنسه ، فيشمل السارقة .

وفي « الفتح » : إن قطع السارق كان معلوماً عندهم قبل الإسلام ، فنزل القرآن بقطع السارق ، فاستمر الحال فيه ، وقد عقد ابن الكلبي باباً لمن قطع في الجاهلية بسبب السرقة .

وقولنا : والمراد بالسارق : جنسه ، فيشمل السارقة ، أو يقال : يعرف حكمها بنص الآية والمقايضة ؛ والمراد : يمينه ؛ لقراءة ابن مسعود : ﴿ فاقطعوا أيماهما ﴾^(١) ، والمراد بقطعهما : قطعها إلى الرسغ ، وقد أجمع المسلمون على أن اليمنى تقطع إذا وجدت ؛ لأنها الأصل في محاولة كل الأعمال .

والسرقة : هي أخذ مال خفية ليس للأخذ أخذه من حرز مثله لا شبهة له فيه ؛ فلا يقطع مختلس ولا منتهب وجاحد لنحو وديعة ، وعند الترمذي مما

(١) سورة المائدة : (٣٨) .

صححه : (ليس على المختلس والمنتهب والخائن قطع) .

قال القرطبي : وإنما خص الشرع القطع بالسارق ؛ لأن أخذ الشيء مجاهرةً يمكن أن يسترجع منه غالباً ، والخائن مكنه رب الشيء منه ، وكان ممكناً من الاستيثاق بالبينة ، وكذلك المعير ، ولا يمكن شيء من ذلك في السرقة ، فبالغ الشرع في الزجر عنها بما انفردت به عن غيرها من قطع اليد . انتهى .

والمنتهب : من يأخذ المال جهاراً اعتماداً على قوته ، والمختلس : من يأخذه اعتماداً على هربه .

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى : صان الله تعالى الأموال بإيجاب القطع على السارق ، ولم يجعل ذلك في غير السرقة ؛ كالاختلاس والانتهاب والغصب ؛ لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة ، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستعداد إلى ولاية الأمور وتسهيل إقامة البينة عليه ، بخلاف السرقة ؛ فإنه يتندر إقامة البينة عليها ، فعظم أمرها واشتدت عقوبتها ؛ ليكون أبلغ في الزجر عنها ، وقد أجمع المسلمون على قطع السارق في الجملة ، وإن اختلفوا في فروع منه . انتهى .

قوله : « في ربع دينار » بضم الباء وقد يسكن .

قوله : « فصاعداً » قال صاحب « المحكم » : يختص هذا العطف بالفاء ، وتَجَوَّزُ ثُمَّ بدلها ، ولا تجوز الواو .

وقال ابن جنبي : هو منصوب على الحال المؤكدة لعاملها ، وصاحبها محذوف وجوباً ؛ تقديره : ولو زاد العدد ، حالة كونه صاعداً ، ومن المعلوم أنه إذا زاد . . لم يكن إلا صاعداً ، ولقد بسطنا الكلام على هذه الحال في كتابنا « نزهة الألباب على ملحة الإعراب » ، فراجعه إن شئت الخوض فيما في هذا المقام . وتمسك الشافعي رحمه الله تعالى بهذا الحديث ؛ في أن نصاب السرقة

(٥٣) - ٢٥٤٤ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ
الْمَخْزُومِيُّ ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو وَقْدٍ ،
.....

ربع دينار ، والدينار قيمته اثنا عشر درهماً ، وربعه ثلاثة دراهم ، وقد تقدم لك
اختلاف الفقهاء في تحديد نصاب السرقة اختلافاً كثيراً .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحدود ،
ومسلم في كتاب الحدود ، باب السرقة ونصابها ، وأبو داود في كتاب الحدود ،
والترمذي في كتاب الحدود ، باب ما جاء في كم تقطع يد السارق ، والنسائي في
كتاب قطع السارق ، باب ما تقطع فيه اليد ، ومالك في « الموطأ » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه
أيضاً : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث أبي هريرة بحديث سعد بن أبي وقاص
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥٣) - ٢٥٤٤ - (٤) (حدثنا محمد بن بشار) العبدى البصري ، ثقة ، من
العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه (ع) .

(حدثنا أبو هشام) المغيرة بن سلمة (المخزومي) البصري ، ثقة ، من
صغار التاسعة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(حدثنا وهيب) - بالتصغير - ابن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم أبو بكر
البصري ، ثقة ثبت ، لكنه تغير قليلاً بأخرة ، من السابعة ، مات سنة خمس
وستين ومئة (١٦٥ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو واقد) صالح بن محمد بن زائدة الليثي المدني الصغير ،
ضعيف ، من الخامسة ، مات بعد الأربعين ومئة . يروي عنه : (عم) .

عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تُقَطَّعُ
يَدُ السَّارِقِ فِي ثَمَنِ الْمَجْنِّ » .

(عن عامر بن سعد) بن أبي وقاص الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه أبا واقد الليثي ، وهو
متفق على ضعفه .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « تقطع يد السارق في ثمن المجن »)
وقيمته ؛ والمراد بالثمن : القيمة ؛ إذ الشيء يحد ويعرف بالقيم لا بالأثمان ؛ ثم
المراد : مجن معين ؛ وهو ما قيمته ربع دينار ؛ والمجن عندهم غالباً : ما كان أقل
من ربع دينار ، وإلا . . فالمجن مختلف القيمة ، فلا يصلح للضبط .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الإمام أحمد في « مسنده » من
حديث سعد بن أبي وقاص ، وله شاهد في « الصحيحين » وغيرهما ، من حديث
أبي هريرة وابن عمر وعائشة ، وهي المذكورة للمؤلف في هذا الباب .

ودرجته : أنه صحيح المتن بما قبله من الأحاديث الثلاثة ، وسنده ضعيف ؛
لما تقدم آنفاً ، فهذا الحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٣) - (٨٨٣) - بَابُ تَعْلِيْقِ الْيَدِ فِي الْعُنُقِ

(٥٤) - ٢٥٤٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو بَشِيرٍ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو سَلَمَةَ الْجَوْبَارِيُّ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَطَاءٍ بْنِ مُقَدَّمٍ ، عَنْ حَجَّاجٍ ،

(٢٣) - (٨٨٣) - (بَابُ تَعْلِيْقِ الْيَدِ فِي الْعُنُقِ)

(٥٤) - ٢٥٤٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو بَشِيرٍ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ (البصري ختن المقرئ ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د ق) .

(ومحمد بن بشار) العبدى البصري .

(وأبو سلمة الجوباري) - بجيم مضمومة وواو ساكنة ثم موحدة - الباهلي البصري (يحيى بن خلف) صدوق ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(قالوا) أي : قال كل من هؤلاء الأربعة : (حدثنا عمر بن علي بن عطاء بن مقدم) - بقاف مفتوحة مشددة على وزن محمد - بصري أصله واسطي ، ثقة ، وكان يدلّس كثيراً ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن حجاج) ابن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي أبي أرطاة الكوفي القاضي أحد الفقهاء ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) ، وإنما عابوا عليه التدليس ، وهنا دلّس عن الثقات ، فلا يقدح في السند التدليس عن الثقات .

عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ قَالَ : سَأَلْتُ فَضَالََةَ بْنَ عُبَيْدٍ عَنْ تَعْلِيْقِ الْيَدِ فِي الْعُنُقِ فَقَالَ : أَلْسَنَةُ ؛ قَطَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدَ رَجُلٍ ثُمَّ عَلَّقَهَا
.....

(عن مكحول) الشامي أبي عبد الله ، ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور ، من الخامسة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن) عبد الرحمن (بن محيريز) الجمحي ، قيل : ولد على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . يروي عنه : (م عم) .
(قال) ابن محيريز : (سألت فضالة) بفتح الفاء وتخفيف الضاد المعجمة (ابن عبيد) بن نافذ بن قيس الأنصاري الأوسي ، أول ما شهد أحد ، ثم نزل دمشق وولي قضاءها ، ومات سنة ثمان وخمسين (٥٨ هـ) ، وقيل : قبلها . يروي عنه : (م عم) ، رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة وهو ضعيف ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال ابن عدي : إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري وغيره ، وربما أخطأ في بعض الروايات ، فأما أن يتعمد الكذب .. فلا ، وهو ممن يكتب حديثه .

قلت : أرخه ابن حبان في « الثقات » سنة (١٤٥ هـ) ، وقد رأيت له في « البخاري » رواية واحدة متبعة تعليقاً في كتاب العتق . انتهى من « التهذيب » .
أي : قال ابن محيريز : سألت فضالة بن عبيد رضي الله تعالى عنه (عن) حكم (تعليق اليد) المقطوعة (في العنق) أي : في عنق السارق (فقال) فضالة : هو ؛ أي : تعليق اليد في العنق (السنة) أي : هو السنة الشرعية ، فقول فضالة - وهو صحابي - : هو من السنة في حكم الرفع ؛ لأنه (قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم يد رجل) سارق (ثم علقها) أي : علق يده المقطوعة ؛

أي : أمر بتعليقها (في عنقه) أي : في عنق الرجل السارق ؛ ليكون عبرة وتنكيلاً لغيره .

قال ابن الهمام : المنقول عن الشافعي وأحمد أنه يسن تعليق يده في عنقه ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم أمر به ، وعندنا ذلك جائز للإمام إن رآه ، ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم في جميع قطعه ، فيكون سنة شرعية . انتهى .

وقال في « النيل » : وفي هذا الحديث دليل على مشروعية تعليق يد السارق في عنقه ؛ لأن في ذلك من الزجر ما لا مزيد عليه ؛ فإن السارق ينظر إليها مقطوعة معلقة في عنقه ، فيتذكر السبب في ذلك ، وما جرَّ إليه ذلك الأمر من الخسار ؛ بمفارقة ذلك العضو النفيس ، وكذلك الغير يحصل له بمشاهدة تلك اليد على تلك الصورة ما تنقطع به وساوسه الرديئة ، وأخرج البيهقي أن علياً رضي الله عنه قطع سارقاً ، فمروا به ويده معلقة في عنقه . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوزي » .

قال ابن العربي في « شرح الترمذي » : ولو ثبت هذا الحكم . . لكان حسناً صحيحاً ، لكنه لم يثبت بطريق صحيح ، ويرويه الحجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف .

قال السندي : والحديث قد حسنه الترمذي ، وسكت عليه أبو داود ، وإن تكلم فيه النسائي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الحدود ، باب في تعليق يد السارق في عنقه ، والترمذي في كتاب الحدود ، باب ما جاء في تعليق يد السارق في عنقه ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث عمر بن علي المقدمي عن الحجاج بن أرطاة ، والنسائي في

.....
كتاب قطع السارق ، باب تعليق يد السارق في عنقه ، وأحمد في « المسند »
(١٨١/٢) . انتهى من « تحفة الأشراف » ، فالحديث أخرجه الخمسة .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ، وإن حسنه الترمذي ،
وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، فهو ضعيف متناً وسنداً (٤) (٢٧٣) .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٤) - (٨٨٤) - بَابُ السَّارِقِ يَعْتَرِفُ

(٥٥) - ٢٥٤٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي مَرْيَمَ ،
أَنْبَأَنَا أَبُو لَهَيْعَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَعْلَبَةَ
الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ
.....

(٢٤) - (٨٨٤) - (باب السارق يعترف)

(٥٥) - ٢٥٤٦ - (١) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان
وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا) سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم (بن أبي مريم) الجمحي
مولا هم الحافظ الفقيه أبو محمد المصري ، ثقة حافظ ثبت فقيه ، من كبار
العاشرة ، مات سنة أربع وعشرين ومئتين (٢٢٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا) عبد الله (بن لهيعة) بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري
القاضي ، صدوق ، من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، مات سنة أربع وسبعين
ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(عن يزيد بن أبي حبيب) سويد الأزدي مولا هم مولى شريك بن الطفيل
أبو رجاء المصري عالمها ، ثقة فقيه ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين
ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن بن ثعلبة) بن عمرو بن عبيد (الأنصاري) المدني ،
مجهول ، من الثالثة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبيه) ثعلبة بن عمرو بن عبيد بن محصن الأنصاري ، صحابي شهد
بدرًا رضي الله تعالى عنه ، واستشهد بجسر أبي عبيد . يروي عنه : (ق) .

أَنَّ عَمْرَو بْنَ سَمُرَةَ بْنَ حَبِيبِ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي سَرَقْتُ جَمَلًا لِبَنِي فَلَانَ فَطَهَّرَنِي ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : إِنَّا أَفْتَقَدْنَا جَمَلًا لَنَا ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُطِعَتْ يَدُهُ قَالَ ثَعْلَبَةُ : أَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ حِينَ وَقَعَتْ يَدُهُ وَهُوَ يَقُولُ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي طَهَّرَنِي مِنْكَ ،

(أن عمرو بن سمرة بن حبيب بن عبد شمس) القرشي العبدشمي الصحابي رضي الله تعالى عنه (جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الله بن لهيعة ، وهو ضعيف ، وفيه أيضاً عبد الرحمن بن ثعلبة ، وهو مجهول .

(فقال) عمرو بن سمرة : (يا رسول الله ؛ إنني سرقت جملًا) أي : ذكر إبل كان (لبني فلان) ولم أر من عينهم (فطهرني) من ذنب السرقة (فأرسل إليهم) أي : إلى بني فلان (النبي صلى الله عليه وسلم) وسألهم عما ضل عنهم من المواشي (فقالوا) أي : قال بنو فلان : (إنا افتقدنا) أي : فقدنا من بين المواشي ، وافتعل هنا بمعنى الثلاثي (جملًا) أي : فحلاً من الإبل مملوكاً (لنا) أي : فقدناه من بين النوق (فأمر به) أي : بقطع يد عمرو بن سمرة (النبي صلى الله عليه وسلم ، فقطعت يده) أي : يد عمرو بن سمرة في حد السرقة ؛ لثبوته عليه باعترافه .

(قال ثعلبة) بن عمرو : وقطعت يده و (أنا أنظر إليه) أي : إلى عمرو بن سمرة (حين وقعت) وسقطت (يده) المقطوعة على الأرض (وهو) أي : والحال أن عمرو بن سمرة (يقول) ليده المقطوعة : (الحمد لله الذي طهرني من) ذنب (ك) أي : من ذنب سرقتك بإقامة الحد عليّ ، والحال أنك يا يدي

أَرَدْتُ أَنْ تُدْخِلِي جَسَدِي النَّارَ .

قد (أردت) وقصدت (أن تدخلي) وقوله : (جسدي) بدل من ياء المتكلم (النار) أي : عذابها .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولم يشاركه في روايته أحد من أصحاب الأمهات ولا غيرهم ، فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (٥) (٢٧٤) ؛ لضعف سنده ، ولا شاهد ولا مشارك له ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، والله أعلم . قال السندي : قوله : (فطهرني) من التطهير بإقامة الحد عليّ ، وقوله : (منك) خطاب لليد . انتهى .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٥) - (٨٨٥) - بَابُ الْعَبْدِ يَسْرِقُ

(٥٦) - (٢٥٤٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(٢٥) - (٨٨٥) - (بَابُ الْعَبْدِ يَسْرِقُ)

(٥٦) - (٢٥٤٧) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي عَوَانَةَ) الوضاح بن عبد الله اليشكري الواسطي البزاز ، مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة خمس أو ست وسبعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ) ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني قاضي المدينة ، روى عن أبيه ، ويروي عنه : أبو عوانة ، صدوق يخطئ ، من السادسة ، قتل بالشام مع بني أمية سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

قال ابن معين : ليس به بأس ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال ابن خزيمة : يحتج بحديثه ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن شاهين في « الثقات » : قال أحمد ابن حنبل : هو صالح ثقة ، وقال ابن عدي : حسن الحديث لا بأس به ، وأكثر أهل العلم يثبتونه .

(عَنْ أَبِيهِ) أبي سلمة عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا سَرَقَ الْعَبْدُ . . فَبِيعُوهُ وَلَوْ بِنَشٍ » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن عمر بن أبي مسلمة مختلف فيه ؛ كما ذكرنا آنفاً .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا سرق العبد) وكذا الأمة . . (فبيعه ، ولو) بِعَتْمُوهُ (بِنَشٍ) - بفتح النون وتشديد الشين - : وهو نصف الأوقية عشرون درهماً ، ويطلق على النصف من كل شيء ، والمعنى حينئذ : ولو بعتموه بنصف قيمته أو بنصف درهم .

وفي بعض الرواية : « ولو بشن » - بتقديم الشين على النون المشددة - والشن - بفتح الشين وتشديد النون - : القرية العتيقة ؛ والمراد : البيع مع بيان حاله للمشتري ؛ لئلا يكون غاشاً .

وأمره بالبيع مع أن المسلم ينبغي له أن يحب لأخيه المسلم ما يحب لنفسه ؛ لأن الإنسان قد لا يقدر على إصلاح حاله ، ويكون غيره قادراً عليه . انتهى « سندي » .

وفي « العون » : قوله : « ولو بنش » - بفتح نون وتشديد شين معجمة - أي : عشرين درهماً نصف أوقية ؛ والمعنى : بعه ولو بثمنٍ بخسٍ .

قال القاري : قال في « شرح السنة » : قالوا : العبد إذا سرق . . قطع ؛ أبقاً كان أو غير أبق ، يروى عن ابن عمر أن عبداً له سرق ، وكان أبقاً ، فأرسل به إلى سعيد بن العاص ؛ ليقطع يده ، فأبى سعيد ، وقال : لا تقطع يد الأبى إذا سرق ، فقال عبد الله : في أي كتاب وجدت هذا ؟ فأمر به عبد الله ، فقطعت يده ، وعن عمر بن عبد العزيز أنه أمر به ، وهو قول مالك والشافعي وعامة أهل العلم . انتهى .

(٥٧) - ٢٥٤٨ - (٢) حَدَّثَنَا جُبَارَةُ بْنُ الْمُغَلِّسِ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ

تَمِيمٍ ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ مِهْرَانَ ،
.....

قال المنذري : وأخرجه النسائي وابن ماجه ، وقال النسائي : عمر بن أبي سلمة ليس بالقوي في الحديث ، لهذا آخر كلامه .

وعمر بن أبي سلمة هو عمر بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري ، وقد ضعفه شعبة ويحيى بن معين ، وقال أبو حاتم الرازي : لا يحتج به . انتهى من « العون » ، وقد ذكرنا آنفاً أنه مختلف فيه نقلاً عن « التهذيب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في الحدود ، باب بيع المملوك إذا سرق ، والنسائي في كتاب قطع يد السارق ، باب القطع في السفر .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥٧) - ٢٥٤٨ - (٢) حَدَّثَنَا جُبَارَةُ (بضم الجيم وتخفيف الموحدة

(ابن المغلس) - بمعجمة بعدها لام مشددة مكسورة ثم مهملة - الجماني - بكسر المهملة وتشديد الميم - أبو محمد الكوفي ، ضعيف ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

قال : (حدثنا حجاج بن تميم) الجزري أو الواسطي ، ضعيف ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

(عن ميمون بن مهران) الجزري أبي أيوب ، أصله : كوفي نزل الرقة ، ثقة

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عَبْدًا مِنْ رَقِيقِ الْخُمْسِ سَرَقَ مِنَ الْخُمْسِ ، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يَقْطَعْهُ وَقَالَ : « مَا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ سَرَقَ بَعْضُهُ بَعْضًا » .

فقيه ولي الجزيرة لعمر بن عبد العزيز ، وكان يرسل ، من الرابعة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه جبارة بن المغلس وحجاج بن تميم ، وكلاهما ضعيفان .

(أن عبداً من رقيق الخمس) أي : خمس الغنيمة (سرق من الخمس) أي : من خمس الغنيمة (فرفع ذلك) العبد (إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فلم يقطعه) النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أي : لم يأمر بقطع يده للسرقة (وقال) النبي صلى الله عليه وسلم : (مال الله عز وجل) وهو الخمس (سرق بعضه بعضاً) .

وفي الحديث دلالة على أنه لا قطع في أخذ ما لا يملك الناس .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف ؛ لكون سنده ضعيفاً ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة ، فهو ضعيف متناً وسنداً (٦) (٢٧٥) .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٦) - (٨٨٦) - بَابُ الْخَائِنِ وَالْمُنْتَهَبِ وَالْمُخْتَلَسِ

(٥٨) - (٢٥٤٩) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ،
عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَقْطَعُ الْخَائِنُ »

(٢٦) - (٨٨٦) - (باب الخائن والمنتهب والمختلس)

(٥٨) - (٢٥٤٩) - (١) (حدثنا محمد بن بشار) العبدى البصرى ، ثقة
ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروى عنه :
(ع) .

(حدثنا أبو عاصم) النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني
البصرى ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) ، أو
بعدها . يروى عنه : (ع) .

(عن) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ، من
السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، أو بعدها . يروى عنه : (ع) .

(عن أبي الزبير) الأسدي مولاهم محمد بن مسلم بن تدرس المكي ،
صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروى عنه :
(ع) .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري الخزرجي المدني رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يقطع الخائن) أي : لا قطع
على الخائن ؛ أي : لا تقطع يده ؛ والخيانة : الأخذ مما في يده على وجه الأمانة ؛
كالوديعة والعارية .

قال في « القاموس » : الخون : أن يؤتمن الإنسان فلا ينصح ، يقال : خانه خوناً وخيانةً ومخانةً ، واختانه فهو خائن .

(ولا) يقطع (المنتهب) : وهو من يأخذ جهاراً وقهراً اعتماداً على قوته ؛ من الانتهاب ؛ وهو الأخذ جهاراً قهراً اعتماداً على القوة ، والنهب وإن كان أقبح من الأخذ سرّاً ، لكن ليس فيه قطع ؛ لعدم إطلاق اسم السرقة عليه .

(ولا) يقطع (المختلس) من الاختلاس ؛ وهو الأخذ جهاراً اعتماداً على الهرب ، والحديث دليل على أنه لا يقطع المنتهب والخائن والمختلس .

قال ابن الهمام من الحنفية في « شرح الهداية » : وهو مذهبنا ، وعليه باقي الأئمة الثلاثة ، وهو مذهب عمر وابن مسعود وعائشة ، ومن العلماء من حكى الإجماع على هذه الجملة ، لكن بمذهب إسحاق بن راهويه ورواية عن أحمد في جاحد العارية أنه يقطع . انتهى .

قال النووي : قال القاضي عياض : شرع الله تعالى إيجاب القطع على السارق ، ولم يجعل ذلك في غيرها ؛ كالاختلاس والانتهاب والغصب ؛ لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة ، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستغاثة إلى ولاية الأمور وتسهيل إقامة البيئة عليه ، بخلافها في السرقة ، فعظم أمرها واشتدت عقوبتها ؛ ليكون أبلغ في الزجر عنها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الحدود ، باب القطع في الخلسة والخيانة ، والترمذي في كتاب الحدود ، باب ما جاء في الخائن والمختلس والمنتهب ، والنسائي في كتاب السارق ، باب ما لا قطع فيه .

(٥٩) - ٢٥٥٠ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَاصِمٍ بْنِ جَعْفَرٍ الْمِصْرِيِّ ، حَدَّثَنَا الْمُفْضَلُ بْنُ فَضَالَةَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ،

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث جابر بن عبد الله بحديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٥٩) - ٢٥٥٠ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا محمد بن عاصم بن جعفر) المعافري (المصري) ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس عشرة ومئتين (٢١٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا المفضل بن فضالة) بن عبيد بن ثمامة القتباني - بكسر القاف وسكون المثناة بعدها موحدة - المصري أبو معاوية القاضي ، ثقة فاضل ، عابد أخطأ ابن سعد في تضعيفه ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومئة (١٨١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يونس بن يزيد) الأموي الأيلي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة تسع وخمسين ومئة (١٥٩ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني إمام متقن ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَيْسَ عَلَى الْمُخْتَلِسِ قَطْعٌ » .

(عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف) الزهري المدني ، قيل : له رؤية ، وسماعه من عمر أثبته يعقوب بن شيبه ، مات سنة خمس ، وقيل : سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن أبيه) عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني رضي الله تعالى عنه ، أحد العشرة المبشرة ، أسلم قديماً ومناقبه شهيرة ، مات سنة اثنتين وثلاثين (٣٢ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عبد الرحمن بن عوف : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ليس على المختلس قطع ») يده .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث جابر المذكور قبله ، رواه أصحاب السنن الأربعة في « سننهم » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٧) - (٨٨٧) - بَابُ : لَا يُقَطَّعُ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ

(٦٠) - ٢٥٥١ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
سُفْيَانَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ عَمِّهِ
وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ ،
.....

(٢٧) - (٨٨٧) - (بَابُ : لَا يَقْطَعُ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ)

(٦٠) - ٢٥٥١ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين
ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات آخر
سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن سفیان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة إحدى
وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري المدني أبي سعيد القاضي ، ثقة
ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي
عنه : (ع) .

(عن محمد بن يحيى بن حبان) - بفتح المهملة وتشديد الموحدة -
ابن منقذ الأنصاري المدني ، ثقة فقيه ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وعشرين
ومئة (١٢١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمه واسع بن حبان) - بفتح المهملة وتشديد الموحدة - ابن منقذ بن
عمرو الأنصاري المازني المدني الصحابي بن الصحابي رضي الله تعالى عنهما ،
وقيل : بل ثقة ، من الثانية . يروي عنه : (ع) .

عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ » .

(عن رافع بن خديج) بن عدي الأنصاري الأوسي الحارثي أبي عبد الله المدني الصحابي المشهور ، أول مشاهده أحد ثم الخندق ، مات سنة ثلاث أو أربع وسبعين (٧٤ هـ) ، وقيل : قبل ذلك رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ع) . وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) رافع بن خديج : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا قطع في ثمر) أي : في أخذ ثمر - بفتحيتين - وفسر بما كان معلقاً بالشجر قبل أن يجد ويحرز .

وقيل : المعنى : أنه لا يقطع بأخذ ما يتسارع إليه الفساد ، ولو بعد الإحراز ؛ كالبطيخ والتفاح (ولا) بأخذ (كثر) - بفتحيتين أيضاً - الجمار ؛ وهو شحم النخل الذي في وسطه وجوفه . انتهى « سندي » .

قال الخطابي : قال الشافعي : الكثر - بفتحيتين - : ما علق بالنخل قبل جذه وحرزه ، قال القاري : هو يطلق على الثمار كلها ، ويغلب عندهم على ثمر النخل ؛ وهو الرطب ما دام على رأس النخل .

وقال في « النهاية » : الثمر الرطب ما دام على رأس النخل ، فإذا قطع . . فهو الرطب ، فإذا كنز . . فهو التمر .

(ولا كثر) - بفتحيتين - الجمار - بضم الجيم وتشديد الميم في آخره راء مهملة - قال الجوهري : هو شحم النخل الذي في وسطه ، وهو يؤكل ، وقيل : هو الطلع أول ما يبدو ، وهو يؤكل أيضاً .

قال في « شرح السنة » : ذهب أبو حنيفة إلى ظاهر هذا الحديث ، فلم يوجب القطع في سرقة شيء من الفواكه الرطبة ، سواء كانت محرزة أو غير

(٦١) - ٢٥٥٢ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ
الْمَقْبَرِيُّ ،
.....

محرزة ، وقاس عليه اللحوم والألبان والأشربة .

وأوجب الآخرون القطع في جميعها إذا كان محرزاً ، وهو قول مالك
والشافعي ، وتأول الشافعي على الثمار المعلقة غير المحرزة ، وقال : نخيل
المدينة لا حوائط لأكثرها ، والدليل عليه حديث عمرو بن شعيب المذكور في
« أبي داود » ، وفيه دليل على أن ما كان منها محرزاً يجب القطع بسرقة .
انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الحدود ، باب ما
لا قطع فيه ، والترمذي في كتاب الحدود ، باب ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر ،
والنسائي في كتاب قطع يد السارق ، باب ما لا قطع فيه ، والدارقطني ومالك
كلاهما في كتاب الحدود .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث رافع بن خديج بحديث أبي هريرة رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٦١) - ٢٥٥٢ - (٢) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير السلمي الدمشقي ،
صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) .
يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ) بن أبي سعيد كيسان الليثي مولاهم (المقبري)
أبو سهل المدني ، لين الحديث ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

عَنْ أَخِيهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ » .

(عن أخيه) عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري أبي عباد الليثي مولا هم المدني ، متروك ، من السابعة . يروي عنه : (ت ق) ، ضعفه يحيى القطان وابن مهدي وأحمد وابن معين والفلاس والبخاري والنسائي وأبو داود وابن عدي ، وغيرهم .

(عن أبيه) سعيد بن أبي سعيد المقبري المدني أبي سعد الليثي مولا هم ، ثقة ، من الثالثة ، تغير قبل موته بأربع سنين ، مات في حدود العشرين ومئة (١٢٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا قطع في ثمر ولا كثر ») قد تقدم البحث عن معناه في الحديث الذي قبله .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح بما قبله من حديث رافع بن خديج ، وسنده ضعيف ؛ لما تقدم آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٨) - (٨٨٨) - بَابُ مَنْ سَرَقَ مِنَ الْحِرْزِ

(٦٢) - (٢٥٥٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ ، عَنْ أَبِيهِ

(٢٨) - (٨٨٨) - (بَابُ مَنْ سَرَقَ مِنَ الْحِرْزِ)

(٦٢) - (٢٥٥٣) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَبَابَةُ) بن سوار المدائني ، أصله من خراسان ، يقال : كان اسمه مروان مولى بني فزارة ، ثقة حافظ رمي بالإرجاء ، من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس أو ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مالك بن أنس) الأصبحي المدني إمام الفروع ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الزهري) محمد بن مسلم المدني الإمام ، ثقة من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن صفوان) بن أمية بن خلف الجمحي أبي صفوان المكي ، وُلِدَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبِيهِ صَحْبَةٌ مَشْهُورٌ ، وَقُتِلَ مَعَ ابْنِ الزَّبِيرِ ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِأَسْتَارِ الْكَعْبَةِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ (٧٣ هـ) ، ذَكَرَهُ ابْنُ سَعْدٍ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنَ التَّابِعِينَ . يروي عنه : (م س ق) .

(عن أبيه) صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن قدامة بن جُمَحٍ القرشي الجمحي المكي ، صحابي من المؤلفات رضي الله تعالى عنه ، مات أيام قتل عثمان بن عفان ، وقيل : سنة إحدى أو اثنتين وأربعين (٤٢ هـ) في أوائل خلافة معاوية . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أَنَّهُ نَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَسَّدَ رِدَاءَهُ ، فَأَخَذَ مِنْ تَحْتِ رَأْسِهِ ، فَجَاءَ بِسَارِقِهِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُقَطَّعَ ، فَقَالَ صَفْوَانُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ لَمْ أَرِدْ هَذَا ، رِدَائِي عَلَيْهِ صَدَقَةٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَهَلَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ ؟! » .

(أنه) أي : أن أباه صفوان بن أمية (نام في المسجد) النبوي (وتوسد رداءه) أي : جعل صفوان رداءه ؛ أي : جعله وسادة موضوعة تحت رأسه بعدما لَفَّهُ (فَأَخَذَ) بالبناء للمجهول ؛ أي : أخذ رداؤه (من تحت رأسه) وهو نائم ؛ أي : أخذه السارق خفية (فجاء) صفوان (بسارقه) أي : بسارق رداءه ، ولم أر من ذكر اسم ذلك السارق ؛ أي : جاء به (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) ليقيم عليه حد السرقة (فأمر به) أي : أمر وحكم على ذلك السارق (النبي صلى الله عليه وسلم أن يقطع) عضو يده للسرقة بعد إقراره بالسرقة أو ثبوتها بالبينة (فقال صفوان) بن أمية لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ لم أَرِدْ) ولم أَقْصِدْ برفعه إليك (هذا) أي : قَطَعُ يده يا رسول الله (رداي عليه صدقة) أي : تصدَّقْتُه عليه ، وَخَلَّ سَبِيلَهُ يا رسول الله ، فلا تَقَطَّعْ يده .
قوله : (لم أَرِدْ هذا) القطع ؛ أي : ما قصدتُ بإحضاره عندك أن تقطع يده ، إنما أردت إنذاره .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لِصفوان : (فهلا) تركَّته (قبل أن تأتيني به ؟!) أي : بهذا السارق ؛ أي : لو تركَّته قبل إحضاره عندي . . لنفَعَهُ ذلك ، وأما بعد إحضاره إلي . . فَالْحَقُّ لِلشَّرعِ لا لك ، فلا تنفعه شفاعتك فيه ؛ لأنها لا تُقبل منك ؛ لتحثُّمِ إقامة الحد عليه بإحضاره إِلَيَّ .

والمعنى : وأما الآن . . فَقَطَّعُهُ واجب ، ولا حقَّ لك فيه ، بل هو من الحقوق للشَّرع ، ولا سبيل فيها إلى الترك .

.....

وفيه أنَّ العفو جائز قبل أن يُرفع إلى الحاكم ، كذا ذكره الطيبي ، وتبعه ابن الملك ، وقال ابن الهمام : إذا قضى على رجل بالقطع في سرقة ، فوهبها له المالك وسلمها إليه أو باعها منه .. لا يُقَطَّع .

وقال زُفَرُ والشافعي وأحمد : يقطع ؛ وهو رواية عن أبي يوسف ؛ لأن السرقة قد تَمَّت انعقاداً بفعلها بلا شبهة وظهوراً عند الحاكم ، وقضى عليه بالقطع ، ويؤيده حديث صفوان . انتهى .

قال الشوكاني : وقد استدل بحديث صفوان هذا من قال بعدم اشتراط الحرز ، ويرد بأن المسجد حرز لِمَا دَاخَلَهُ من آتِه وغيَرِها ولا سيما بعد أن جعل صفوان رداءه تحت رأسه .

وأما جعل المسجد حرزاً فقط .. فخلاف الظاهر ، ولو سلم ذلك .. كان غايته تخصيص الحرز بمثل المسجد ونحوه ، مما يستوي الناس فيه ؛ لما في ترك القطع في ذلك من المفسدة ، قال : وأما التمسك بعموم آية السرقة ؛ أي : على عدم اشتراط الحرز .. فلا ينهض للاستدلال به ؛ لأنه عموم مخصوص بالأحاديث القاضية باعتبار الحرز . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الجود ، باب من سرق من حرز ، والنسائي في كتاب قطع يد السارق ، باب الرجل يتجاوز للسارق عن سرقة بعد أن يأتي به الإمام ، ومالك في « الموطأ » في كتاب الحدود ، باب ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٦٣) - ٢٥٥٤ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ
الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ
.....

ثم استشهد المؤلف لحديث صفوان بن أمية بحديث عبد الله بن عمرو بن
العاص رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٦٣) - ٢٥٥٤ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين
ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا أبو أسامة) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ثبت ، من
التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الوليد بن كثير) المخزومي أبي محمد المدني ثم الكوفي ، صدوق
عارف بالمغازي رمي برأي الخوارج ، من السادسة ، مات سنة إحدى وخمسين
ومئة (١٥١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ،
من الخامسة ، مات سنة ثمان عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ثبت
سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) أي : جد شعيب عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل ، أحد
السابقين المكثرين أبي محمد القرشي السهمي المدني رضي الله تعالى عنهما ،
مات في ذي الحجة ليالي الحرة على الأصح بالطائف على الراجح . يروي عنه :
(ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن في سماع شعيب من
جده عبد الله بن عمرو خلافاً ، ولأن رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده من
الكتاب لا من السماع فهي صحيحة .

أَنَّ رَجُلًا مِنْ مُزَيْنَةَ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الثَّمَارِ فَقَالَ : « مَا أَخَذَ فِي أَكْمَامِهِ فَأَخْتُمِلَ . . فَثَمْنُهُ وَمِثْلُهُ مَعَهُ ، وَمَا كَانَ مِنَ الْجَرِينَ . . فَفِيهِ الْقَطْعُ إِذَا بَلَغَ ذَلِكَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ ، وَإِنْ أَكَلَ وَلَمْ يَأْخُذْ . . فَلَيْسَ عَلَيْهِ » ،

(أن رجلاً) لم أر من ذكر اسمه (من مزينة) قبيلة مشهورة من العرب (سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن) حكم سرقة (الثمار) أي : ثمار الأشجار أيأ كان (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤال الرجل : (ما أخذ) بالبناء للمفعول ؛ أي : ثمر أخذ والحال أنه (في أكمامه) لم يقشر ؛ والأكمام : جمع كم ؛ وهو غلاف الثمر والحب قبل أن يظهر ويطلع من كمه ، لهذا معناه الأصلي ، وإلا . . فالمراد هنا قبل أن يقشر منه غلافه وغطاؤه .

(فاحتمل) بالبناء للمفعول معطوف على أخذ ؛ أي : قطع من الشجر فحمل إلى خارج الحائط مثلاً . . (فثمنه) أي : فعلى الآخذ ثمنه ؛ أي : قيمته (ومثله) أي : مثل ذلك الثمن (معه) أي : مع ذلك الثمن ؛ أي : فالواجب عليه ضمان ثمنه وقيمه ، والحال أن مع ذلك الثمن مثله ؛ أي : قدره ، قيل : أخذ مثله معه هو من باب التعزير بالمال ، وغالب العلماء أن التعزير بالمال منسوخ .

(وما كان) أخذ (من الجرين) وهو موضع يجمع فيه التمر ويجفف فيه وكذا البيدر ؛ وهو موضع دِيَاسَةِ الزرع ؛ أي : وما أخذ من الجرين . . (ففيه القطع) مع ضمان مثله إن تلف ، أو رده للمالك إن لم يتلف ؛ أي : فالواجب فيه قطع يد السارق مع ضمانه (إذا بلغ) ت قيمته (ثمن المِجَنِّ) أي : قيمة المِجَنِّ والترس ؛ وهو ثلاثة دراهم ؛ والمقصود : أنه لا بد من تحقق الحرز في القطع (وإن أكل) من الثمار المعلقة بالأشجار قبل جدادها (ولم يأخذ) ه في خبنة ؛ ليخرج به من الحيطان . . (فليس عليه) أي : على آكله شيء من القطع وضمان ما أكله تحت الشجر مثلاً ، ظاهره أنه حلال له .

قَالَ : أَلَشَّاءُ الْحَرِيسَةُ مِنْهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : « ثَمَنُهَا وَمِثْلُهُ مَعَهُ ، وَالنَّكَالُ وَمَا كَانَ فِي الْمُرَّاحِ فَفِيهِ الْقَطْعُ إِذَا كَانَ مَا يَأْخُذُ مِنْ ذَلِكَ ثَمَنَ الْمِجَنِّ » .

قال في « النهاية » : والخبنة - بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة بعدها نون - : معطف الإزار وطرف الثوب ؛ أي : لا يأخذ منه في ثوبه ، يقال : أخبن الرجل ؛ إذا أخبأ شيئاً في خُبنة ثوبه أو سراويله . انتهى ، انتهى من « العون » .

(قال) الرجل المزنى لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (الشاة الحريسة) أي : المحروسة في المرعى المحفوظة فيه مع الشياه المأخوذة (منهن) أي : من بينهن ؛ أراد بها : المسروقة من المرعى .

والاحتباس : أن يؤخذ الشيء من المرعى ، يقال : فلان يأكل الحريسات ؛ إذا كان يسرق أغنام الناس ليأكلها ، كذا نقل في « شرح السنة » أي : فالشاة المسروقة من المرعى ، ما الواجب فيها (يا رسول الله ؟) ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جوابه : الواجب فيها (ثمنها) أي : ضمان ثمنها وقيمتها (ومثله معه) أي : والحال أن مع ذلك الثمن مثله وقدره (والنكال) معطوف على ثمنها ؛ أي : والواجب فيها أيضاً النكال والعقوبة والتعزير لذلك السارق بما يراه الحاكم فيه من الضرب والحبس ، ولا قطع فيها (وما كان) منها محفوظاً (في المَرَّاحِ) - بفتح الميم - المحل الذي ترجع إليه وتثبت فيه للاستراحة ليلاً كان أو نهاراً ، كذا في « السندي » مع زيادة .

(ففيه) أي : ففي أخذه (القطع) أي : قطع يد السارق مع ضمان ما أخذه (إذا كان ما يأخذ) ه (من ذلك) المذكور من الشاة المحفوظة في المراح يساوي ثمنه (ثمن المجن) والترس ؛ وهو ربع دينار أو ثلاثة دراهم .

قال الطيبي : فإن قلت : كيف طابق هذا جواباً عن سؤاله عن التمر المعلق ؛

.....
فإنه سئل هل يقطع في سرقة التمر المعلق ، وكان ظاهر الجواب أن يقال : لا ، فلم أَطْنَبْ ذلك الإطناب ؟

قلت : ليجيب عنه مُعلِّلاً ؛ كأنه قيل : لا يقطع ؛ لأنه لم يسرق من الحرز ؛ وهو أن يؤويه الجرين ، ذكره القاري ، قال في « السبل » : وفي الحديث مسائل : الأولى : أنه إذا أخذ المحتاج بفيه ؛ لسد فاقتة . . فإنه مباح له .

والثانية : أنه يحرم عليه الخروج بشيء منه ؛ فإن خرج بشيء منه . . فلا يَخْلُو أن يكون قَبْلَ أن يُجَدَّ ويأويه الجرين أو بَعْدَهُ ، فإن كان قبل الجَدِّ . . فعليه الغرامة والعقوبة ، وإن كان بعد القطع وإيواء الجرين . . فعليه القطع مع بلوغ المأخوذ النصاب ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « فبلغ ثمن المجن » . . . إلى أن قال : والرابعة : أخذ منه اشتراطُ الحرز في وجوب القطع ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « بعد أن يأويه الجرين » . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الحدود ، باب ما لا قطع فيه .

فدرجته : أنه حسن ؛ لأن فيه شعيب بن محمد ، فهو مختلف في سماعه من جده ؛ كما مر آنفاً ، والأولى أن يعلل بأن رواية عمرو عن أبيه عن جده من الكتاب لا بالسمع ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٩) - (٨٨٩) - بَابُ تَلْقِينِ السَّارِقِ

(٦٤) - ٢٥٥٥ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا الْمُنْذِرِ مَوْلَى أَبِي ذَرٍّ

(٢٩) - (٨٨٩) - (بَابُ تَلْقِينِ السَّارِقِ)

يقال : لقنه الكلام ؛ فهمه إياه ، وقال له من فيه مشافهة . انتهى « عون » .



(٦٤) - ٢٥٥٥ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سعيد بن يحيى) بن صالح اللخمي أبو يحيى الكوفي نزيل دمشق ، لقبه سعدان ، صدوق ، من التاسعة ، مات قبل المئتين ، قال أبو داود : ثقة ، وقال الدارقطني : صدوق متوسط الحال ليس بالقوي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . يروي عنه : (خ س ق) .

(حدثنا حماد بن سلمة) بن دينار البصري ، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) . (عن إسحاق بن أبي طلحة) هو إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، نسب إلى جده ؛ لشهرته به ، الأنصاري المدني أبي يحيى ، ثقة حجة ، من الرابعة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(قال) إسحاق : (سمعت أبا المنذر مولى أبي ذر) الغفاري ، اسمه كنيته ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (د س ق) .

يَذْكُرُ أَنَّ أَبَا أُمَيَّةَ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُتِيَ بِبِلَصٍ فَأَعْتَرَفَ
أَعْتِرَافاً وَلَمْ يُوجَدْ مَعَهُ الْمَتَاعُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا
إِخَالُكَ سَرَقْتَ » ،
.....

(يذكر) أبو المنذر (أن أبا أمية) اسمه كنيته أيضاً ، المخزومي أو الأنصاري
الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه المدني ، له حديث واحد فقط . يروي
عنه : (د س ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه مقبولاً ؛ وهو أبو المنذر
مولي أبي ذر .

أي : أن أبا أمية (حدثه) أي : يحدث لأبي المنذر (أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم أتى) بالبناء للمجهول ؛ أي : أتاه آت (بلص) - بتشديد الصاد -
قال في « القاموس » : مثلث اللام ؛ أي : جيء بسارق (فاعترف) أي : أقر ذلك
السارق بسرقة (اعترافاً) وإقراراً صحيحاً (ولم يوجد معه) أي : مع ذلك السارق
(المتاع) الذي سرقه .

(فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما إخالك) بكسر الهمزة
وفتحها والكسر هو الأفضح ، وأصله : الفتح ، قلبت الفتحة بالكسرة على
خلاف القياس ، ولا يَفْتَحُ همزتها إلا بنو أسد ؛ فإنهم يُجْرُونَهَا على
القياس ، وهو من خال يَخَال ؛ من خال بمعنى ظن ، قيل : أراد صلى الله
عليه وسلم بذلك تلقيئه الرجوع عن الاعتراف ، ولإمام ذلك في السارق
إذا اعترف ، ومن لا يقول به .. لعلة ظن بالمعترف غفلة عن السرقة
وأحكامها ، أو لأنه استبعد اعترافه بذلك ؛ لأنه ما وجد معه متاع ، واستدل
به من يقول : لا بد في السرقة من تعدد الإقرار ؛ أي : ما أظنك (سَرَقْتَ)
قاله دَرءاً للقطع عنه .

قَالَ : بَلَى ، ثُمَّ قَالَ : « مَا إِخَالَكَ سَرَقْتَ » ، قَالَ : بَلَى ، فَأَمَرَ بِهِ فَقُطِعَ ،
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « قُلْ : أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ » ، قَالَ :
أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ وَأَتُوبُ إِلَيْهِ ، قَالَ : « أَلَلَّهِمْ ؛ تُبْ عَلَيْهِ » مَرَّتَيْنِ .

قال في « فتح الودود » : قيل : أراد صلى الله عليه وسلم بذلك تلقين الرجوع
عن الاعتراف . انتهى .

(قال) السارق لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (بللى) أي : ليس الأمر
كما ظننت من عدم سرقتي ، بللى أنا سرقت (ثم قال) رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثانياً للسارق : (« ما إخالك سرقت ») أي : ما أظنك سرقت ، (قال)
السارق ثانياً : (بللى) أي : ليس الأمر كما ظننت يا رسول الله من عدم سرقتي ،
بللى سرقت يا رسول الله ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك مرتين أو
ثلاثاً بالشك من الراوي ؛ كما في رواية أبي داود .

قال الراوي : (فأمر) رسول الله صلى الله عليه وسلم (به) أي : بقطع ذلك
السارق بعد اعترافه مرتين أو ثلاثاً (فَقُطِعَ) ذلك السارق لما أبى من الرجوع
عن الإقرار (وجيء به) كما في رواية أبي داود بعد قطعه إلى رسول الله
صلى الله عليه وسلم (فقال) له (النبي صلى الله عليه وسلم : قل) أيها
اللص (أستغفر الله) تعالى من جميع الذنوب ؛ أي : أطلب منه مغفرة جميع
ذنوبي (وأتوب) أي : أرجع (إليه) تعالى ؛ أي : إلى طاعته من ارتكاب
الذنوب .

(قال) السارق امتثالاً لأمره صلى الله عليه وسلم : (أستغفر الله) أي : أطلب
من الله تعالى مغفرة جميع ذنوبي (وأتوب إليه) بطاعتي إياه ، ثم (قال) النبي
صلى الله عليه وسلم : (« اللهم ؛ تب عليه » مرتين) أي : اقبل توبته إليك ، أو
ثَبِّتْهُ عَلَى تَوْبَتِهِ ، وَلَعَلَّهُ قَالَ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِيَعْزِمَ عَلَى عَدَمِ الْعُودِ إِلَى مِثْلِهِ ، فَلَا دَلِيلَ

.....
لمن قال : الحدودُ ليست كفارات لأهلها ، مع ثبوت كونها كفارات بالأحاديث
الصحيح التي تكادُ تبلغ حَدَّ التواتر . انتهى من « السندي » .

قال الشوكاني : في « النيل » : فيه دليل : على مشروعية أمر المحدود
بالاستغفار والدعاء له بالتوبة بعد استغفاره ، قال : وفيه دليل على أنه يُستحب
تلقيْنُ ما يُسْقِطُ الحدَّ .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الحدود ، باب
في التلقين في الحد ، والنسائي في كتاب قطع السارق ، باب تلقين السارق ،
والدارمي في كتاب الحدود ، باب المعترف بالسرقة ، وأحمد .

قال الخطابي : إن في إسناد هذا الحديث مقالاً ، والحديث إذا رواه رجل
مجهول .. لم يكن حجة ، ولم يجب الحكم به ، هذا آخر كلامه .

فكأنه يشير إلى أن أبا المنذر مولى أبي ذر لم يرو عنه إلا إسحاق بن
عبد الله بن أبي طلحة من رواية حماد بن سلمة عنه .

قلت : ليس هو مجهولاً ، بل كنيته اسمه ؛ كما هو كثير في أسماء الرواة ،
وحكموا بأنه مقبول حديثه ، فلا يقدح فيه جهالة الاسم ، بل كنيته اسمه .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه بسوقه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٠) - (٨٩٠) - بَابُ الْمُسْتَكْرَه

(٦٥) - ٢٥٥٦ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ الرَّقِّيُّ وَأَيُّوبُ بْنُ مُحَمَّدٍ
الْوَزَانُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا مُعَمَّرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، أَنْبَأَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ
أَرْطَاةَ ،
.....

(٣٠) - (٨٩٠) - (باب المستكره) على ما يوجب الحد



(٦٥) - ٢٥٥٦ - (١) (حدثنا علي بن ميمون الرقي) العطار ، ثقة ، من
العاشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (س ق) .
(وأيوب بن محمد) بن زياد (الوزان) أبو محمد الرقي مولى ابن عباس ،
ثقة ، من العاشرة ، مات سنة تسع وأربعين ومئتين (٢٤٩ هـ) . يروي عنه : (د
س ق) .

(وعبد الله بن سعيد) بن حصين الكندي أبو سعيد الأشج الكوفي ، ثقة ،
من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(قالوا) أي : قال كل من الثلاثة : (حدثنا مُعَمَّر) - بضم الميم الأولى
وتشديد الميم الثانية المفتوحة على صيغة اسم المفعول - من التعمير (ابنُ
سليمان) النخعي ، أبو عبد الله الرقي ، ثقة فاضل ، من التاسعة ، مات سنة
إحدى وتسعين ومئة (١٩١ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(أنبأنا الحجاج بن أرتاة) النخعي الكوفي القاضي ، صدوق كثير الخطأ
والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه :
(م عم) .

عَنْ عَبْدِ الْجَبَّارِ بْنِ وَائِلٍ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : اسْتُكْرِهَتْ أَمْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَرَأَ عَنْهَا الْحَدَّ ، وَأَقَامَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ جَعَلَ لَهَا مَهْرًا .

(عن عبد الجبار بن وائل) بن حُجْر - بضم الحاء وسكون الجيم - ثقة ، ولكنه أرسل عن أبيه ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) وائل بن حجر بن سعد بن مسروق الحضرمي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، وكان من ملوك اليمن ، ثم سكن الكوفة ، مات في ولاية معاوية بن أبي سفيان . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة ، وهو متفق على ضعفه ، ولأن عبد الجبار لم يسمع من أبيه ، يقال : إنه ولد بعد موت أبيه .

(قال) وائل بن حجر : (اسْتُكْرِهَتْ أَمْرَأَةٌ) من المسلمين على الزنا ، على صيغة المبني للمجهول (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فَذَرَأَ) أي : أسقط (عنها الحد) لكونها مكرهة على الزنا غير راضية به (وأقامه) أي : أقام الحد (على الذي أصابها) وجامعها (ولم يذكر) الراوي - يعني : وائل بن حجر - وهو من كلام عبد الجبار أو من دونه (أنه) صلى الله عليه وسلم (جعل) وأوجب (لها مهراً) على الذي زنى بها ، قال المظهر وكذا ابن الملك : لا يدل هذا على عدم وجوب المهر ؛ لأنه ثبت وجوبه لها بإيجابه صلى الله عليه وسلم في أحاديث أخرى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الحدود ، باب في المرأة إذا استكرهت على الزنا ، قال أبو عيسى : هذا حديث غريب ، وليس

.....

إسناده بمتصل ، وقد روي هذا الحديث من غير هذا الوجه ، قال : سمعت محمداً - يعني : البخاري - يقول : عبد الجبار بن وائل بن حجر لم يسمع من أبيه ولا أدركه ، يقال : إنه ولد بعد موت أبيه بأشهر ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم ؛ أنه ليس على المستكرهة حد .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف السند ؛ لما تقدم ، صحيح المتن بغيره ؛ لأنَّ له شاهداً ذكره الترمذي في « جامعہ » كما سنذكره ، فالحديث : ضعيف السند صحيح المتن بغيره ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

وذلك الشاهد ما ذكره الترمذي في « جامعہ » برقم (١٤٧٨) بقوله : حدثنا محمد بن يحيى ، حدثنا محمد بن يوسف عن إسرائيل ، حدثنا سماك بن حرب عن علقمة بن وائل الكندي عن أبيه : (أن امرأة خرجت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم تريد الصلاة ، فتلقاها رجل فتجللها) أي : غشيها بثوبه وجامعها ، فصار كالجل عليها (فقضى حاجته منها فصاحت ، فانطلق ومر بها رجل آخر ، فقالت : إن ذلك الرجل فعل بي كذا وكذا . . .) الحديث ، ذكره الترمذي في « جامعہ » بتمامه ، فقال : هذا حديث حسن صحيح غريب ، وعلقمة بن وائل بن حجر سمع من أبيه ، وهو أكبر من عبد الجبار ، وعبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه ؛ لأنه ولد بعد موت أبيه . انتهى من « الترمذي » .

وأما سماع علقمة من أبيه . . فيدل عليه روايات عديدة ؛ منها : ما أخرجه مسلم في « صحيحه » من حديث القصاص من طريق سماك بن حرب عن علقمة بن وائل حدثه أن أباه حدثه الحديث .

.....

ومنها : ما أخرجه النسائي في باب رفع اليدين عند الرفع من الركوع ، أخبرنا
سويد بن نصر ، أخبرنا عبد الله بن المبارك عن قيس بن سليم العنبري ، حدثني
علقمة بن وائل ، حدثني أبي ... فذكر الحديث .

ومنها : ما أخرجه البخاري في « جزء رفع اليدين » : حدثنا أبو نعيم الفضل بن
دكين ، أنبأنا قيس بن سليم العنبري ، قال : سمعت علقمة بن وائل بن حجر
حدثني أبي ... فذكر الحديث .

فقوله : (إن أباه حدثه) في رواية مسلم ، وكذا قوله : (حدثني أبي) في
رواية النسائي والبخاري .. دليل صريح على سماع علقمة من أبيه ، فالحق أن
علقمة سمع من أبيه ، وأنه أكبر من أخيه عبد الجبار . انتهى « تحفة الأحوذى » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣١) - (٨٩١) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ فِي الْمَسَاجِدِ

(٦٦) - ٢٥٥٧ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ح وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ الْأَبَارُ جَمِيعاً ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ،
.....

(٣١) - (٨٩١) - (باب النهي عن إقامة الحدود في المساجد)

(٦٦) - ٢٥٥٧ - (١) (حدثنا سويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل ، صدوق ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(حدثنا علي بن مسهر) القرشي الكوفي قاضي الموصل ، ثقة له غرائب بعدما أضر ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا الحسن بن عرفة) بن يزيد العبدي البغدادي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .
(حدثنا أبو حفص الأبار) - بتشديد الموحدة - عمر بن عبد الرحمن بن قيس الكوفي ، صدوق وكان يحفظ وقد عمي ، من صغار الثامنة . يروي عنه : (د س ق) .

(جميعاً) أي : كل من علي بن مسهر وأبي حفص روى (عن إسماعيل بن مسلم) المكي أبو إسحاق ، كان من البصرة ، ثم سكن مكة ، وكان فقيهاً ، ضعيف الحديث ، من الخامسة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تُقَامُ الْحُدُودُ فِي الْمَسَاجِدِ » .

(عن طاووس) بن كيسان اليماني أبي عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الضعف ؛ لأن فيهما إسماعيل بن مسلم ، وهو متفق على ضعفه ، وقال الحافظ : لكن تابعه الحسن بن عبد الله العنبري في الرواية عن عمرو بن دينار ، فيكون السند حسناً ؛ لوجود المتابعة فيه . (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تقام الحدود في المساجد ») فإنها تؤدي إلى الصياح في المسجد ، وإلى تلويثها بالدم ونحوه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه هل يُقَادُ به أم لا ؟ قال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعاً إلا من حديث إسماعيل بن مسلم المكي ، وقد تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه ، والدارمي في كتاب الديات ، باب القود بين الوالد والولد .

قلت : ولأجل المتابعة التي ذكرناها حصلت القوة للسند ، فيكون حسناً .
فدرجة الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٦٧) - ٢٥٥٨ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهِيْعَةَ ،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلَانَ أَنَّهُ سَمِعَ عَمْرَو بْنَ شُعَيْبٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ

(٦٧) - ٢٥٥٨ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ (بن المهاجر التجيبي
المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) .
يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا عبد الله بن لهيعة) بن عقبة الحضرمي المصري القاضي ، صدوق ،
من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) .
يروي عنه : (م د ت ق) .

(عن محمد بن عجلان) المدني ، صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث
أبي هريرة ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه :
(م عم) .

(أنه سمع عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ،
صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمان عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه :
(عم) .

حالة كون عمرو (يحدث) محمد بن عجلان (عن أبيه) شعيب بن
محمد بن عبد الله ، صدوق ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه :
(عم) .

(عن جده) أي : عن جد شعيب عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل
السهمي ، رضي الله تعالى عنهما ، من السابقين ، مات ليالي الحرة على الأصح .
يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الله بن لهيعة ،
وهو ضعيف ، ومحمد بن عجلان مدلس أيضاً .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ فِي الْمَسَاجِدِ .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن إقامة الحد في المساجد)
صوناً لها وحفظاً لحرماتها ، فيكره إقامة الحدود فيها .

قال في « التلخيص » : إسناده ضعيف ، وفيه اضطراب واختلاف على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، فقييل : عن عمرو ، قيل : عن سراقه ، قيل : بلا واسطة وهي عند أحمد ، وفيها ابن لهيعة ، وهو ضعيف .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فالسند ضعيف ، ولكن له شاهد من حديث ابن عباس المذكور قبله .

ودرجته : أنه حسن لغيره ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٢) - (٨٩٢) - بَابُ التَّعْزِيرِ

(٦٨) - ٢٥٥٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ،
عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ،
.....

(٣٢) - (٨٩٢) - (باب التعزير)

والتعزير : عقوبة لم تقدر الشريعة مقدارها وكيفيتها ، وإنما فوضت إلى
حاكم كل زمان ومكان ، فيختار ما بدا له من العقوبات المناسبة ؛ لجزره وردعه ،
وإن الزجر والردع في مثل هذه الجنايات يختلف باختلاف الجاني ، واختلاف
أحوال الجناية واختلاف البيئات التي ترتكب فيها الجنايات ، فكان من حكمة
التشريع الإسلامي ألا تقدر فيه عقوبة مستقرة لا تقبل أيَّ تَغْيِيرٍ ؛ لئلا يضيق الأمرُ
على الحاكم ولا يُلْجَأَ على التشديد في موضع التخفيف ، أو على التخفيف
في موضع التشديد ، ولذلك ذكر الفقهاء أنَّ التعزير لا يختصُّ بالضرب ، بل
قد يكون به ، وقد يكون بالصَّفْحِ وبفَرْكِ الأُذُنِ ، وقد يكون بالكلامِ العَنِيفِ دون
الضَّرْبِ ، وقد يكون بنظر القاضي إليه بِوَجْهِ عُبُوسٍ .
والفرق بين الحدود والتعزير أن الحدود تُدْرَأُ بالشبهات ؛ والتعزير يجوز
معها . انتهى من « الكوكب » .



(٦٨) - ٢٥٥٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ (بن المهاجر التجيبي
المصري .

(أنبأنا الليث بن سعد) الفهمي المصري عالمها ، ثقة ، من السابعة ، مات
سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يزيد بن أبي حبيب) المصري أبو رجاء ، واسم أبيه سويد واختلف في

عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ بْنِ نِيَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ : « لَا يَجْلَدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشْرِ جَلَدَاتٍ إِلَّا فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ » .

ولائه ، ثقة فقيه ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن بكير بن عبد الله بن الأشج) المخزومي مولا هم أبي عبد الله المدني نزيل مصر ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن سليمان بن يسار) الهلالي المدني مولى ميمونة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها ، ثقة فاضل أحد الفقهاء السبعة في المدينة ، من كبار الثالثة ، مات بعد المئة ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن بن جابر بن عبد الله) الأنصاري أبي عتيق المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بردة بن نيار) - بكسر النون بعدها تحتانية مخففة - البلوي حليف الأنصار الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه اسمه هانئ ، وقيل : الحارث بن عمرو ، وقيل : مالك بن هبيرة ، مات سنة إحدى وأربعين (٤١ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول : « لا يجلد أحدٌ فوقَ عشر جلداتٍ إلا في حد من حدود الله ») تعالى .

قوله : (لا يجلد) بالبناء للفاعل وبالنهي ؛ أي : لا يجلد (أحد) من

.....

الحكام في التعزير ، وبالبناء للمفعول وبالنفى ؛ أي : لا يجلد أحد ممن فعل المعاصي التي لا توجب الحد ، وبضم الدال على أنه صيغة نفي .

ويؤيد الأول ما أخرجه البخاري من طريق يحيى بن سليمان بلفظ : (لا تجلدوا) ، والثاني رواية ابن ماجه ؛ أي : (لا يُجلَد أحدٌ) ممن فعل المعاصي التي لا توجب الحد (فوق عشر جلدات) أي : مرات (إلا في حد من حدود الله) تعالى .

قال السندي : قوله : « إلا في حد من حدود الله » المتبادر منه الحدود المقدرة ؛ كحد الزنا والقذف .

وقيل المراد : القذف الفاحش الذي يشبه أن يكون فيه حد وإن لم يشرع ، وهذا تأويل بعيد لا يساعده لفظ الحديث .

وعلى الأول ؛ وهو الوجه لا يزداد فيما لا حد فيه على عشرة ، وبه قال أحمد في رواية ، والجمهور على أنه منسوخ لعمل الصحابة بخلافه ، أو مخصوص بوقته صلى الله عليه وسلم ، وكلاهما دعوى بلا حجة ، ولعل من عمل من الصحابة بخلافه .. كان عمله به ؛ لعدم بلوغ الحديث إليه .

وعلى الثاني ؛ صغار الذنوب لا يزداد فيها على العشرة ، وأما ما فحش من ذنب وقبح مما لم يرد فيه حد .. فله الزيادة على العشرة على حسب ما يراه بالاجتهاد ، ولحديث صحيح أخرجه مسلم وغيره . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحدود ، في باب كم التعزير والأدب ، ومسلم في كتاب الحدود ، باب قدر أسواط التعزير ، وأبو داود في كتاب الحدود ، باب رقم (٤٤٩) ، والترمذي في كتاب الحدود ، باب ما جاء في التعزير .

(٦٩) - ٢٥٦٠ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ
عِيَّاشٍ ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ كَثِيرٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، ...

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي بردة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(٦٩) - ٢٥٦٠ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير - مصغراً -
السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا إسماعيل بن عياش) بن سليم العنسي - بالنون - أبو عتبة الحمصي ،
صدوق في روايته عن أهل بلده مخلص في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى
أو اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(حدثنا عباد) بفتح المهملة وتشديد الموحدة (ابن كثير) الثقفي البصري ،
متروك ، قال أحمد : روى أحاديث كذب ، من السابعة ، مات بعد الأربعين ومئة .
يروي عنه : (د ق) .

(عن يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي مولاهم اليمامي ، ثقة ،
من الخامسة ، ولكنه يدللس ويرسل ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) ،
وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ،
من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُعْزِّرُوا فَوْقَ عَشْرَةِ أَسْوَاطٍ » .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عباد بن كثير ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تعزروا) أي : لا تضربوا أيها الحكماء في التعزير (فوق عشرة أسواط) أي : فوق عشر ضربات بالسط .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث أبي بردة بن نيار المذكور قبله ، رواه الأئمة الستة وأحمد والدارقطني .

فهذا الحديث درجته : أنه صحيح بغيره ، وسنده ضعيف ، وغرضه : الاستشهاد به .

تتمة

قال الحافظ : وقد اختلف السلف في مدلول هذين الحديثين : فأخذ بظاهرهما الليث وأحمد في المشهور عنه ، وإسحاق وبعض الشافعية .

وقال مالك والشافعي وصاحباً أبي حنيفة : تجوز الزيادة على العشر ، ثم اختلفوا : فقال الشافعي : لا يبلغ به أدنى الحدود ، وهل الاعتبار بحد الحر أو العبد ؟ قولان ، وفي قول أو وجه يستنبط كل تعزير من جنس حده ولا يجاوزه ، وهو مقتضى قول الأوزاعي : لا يبلغ به الحد ولم يفصل .

وقال الباقر : هو إلى رأي الإمام بالغاً ما بلغ ، وهو اختيار أبي ثور ، وعن عمر أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري : لا يجلد في التعزير أكثر من عشرين ، وعن عثمان ثلاثين ، وعن عمر أنه بلغ بالسوط مئة ، وكذا عن ابن مسعود وعن

.....
مالك وأبي ثور وعطاء : لا يعزر إلا من تكرر منه ، ومن وقع منه مرة واحدة
معصية لا حد فيها . . فلا يعزر .

وعن أبي حنيفة : لا يبلغ به أربعين ، وعن ابن أبي ليلى وأبي يوسف : لا يزداد
على خمس وتسعين جلدة ، وفي رواية عن مالك وأبي يوسف : لا يبلغ ثمانين ،
وأجابوا عن الحديث بأجوبة ذكرها مع الكلام عليها . انتهى .

وقال الشوكاني في « النيل » : والحق : العمل بما دل عليه الحديث الصحيح
المذكور في الباب ؛ يعني : حديث أبي بردة ، وليس لمن خالفه متمسك يصلح
للمعارضة ، وقد نقل عن الجمهور أنهم قالوا بما دل عليه حديث الباب ، وخالفه
النووي ، فنقل عن الجمهور عدم القول به ، ولكن إذا جاء نهر الله . . بطل نهر
معقل ، فلا ينبغي لمنصف التعويل على قول أحد عند قول رسول الله صلى الله
عليه وسلم .

دعوا كل قول عند قول محمد فما آمن في دينه كمخاطر
انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٣) - (٨٩٣) - بَابُ : أَلْحَدُ كَفَّارَةً

(٧٠) - (٢٥٦١) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَأَبْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ ،

(٣٣) - (٨٩٣) - (بَابُ : الْحَدُ كَفَّارَةً) لِلذُّنُوبِ



(٧٠) - (٢٥٦١) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) الْعَنْزِيُّ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٥٢ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ الصَّلْتِ الثَّقَفِيُّ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ تَغْيِيرُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثِ سِنِينَ ، مِنَ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٤ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(و) مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بْنُ أَبِي عَدِيٍّ) وَقَدْ يَنْسَبُ لَجَدِهِ ، وَقِيلَ : هُوَ إِبْرَاهِيمُ أَبُو عَمْرٍو الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ وَمِئَةً (١٩٤ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ خَالِدِ) بْنُ مِهْرَانَ أَبِي الْمَنَازِلِ - بَفَتْحِ الْمِيمِ ، وَقِيلَ : بَضْمُهَا وَكُسْرُ الزَّايِ - الْبَصْرِيُّ (الْحَذَاءِ) - بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الذَّالِ الْمَعْجَمَةِ - ثِقَةٌ يَرْسُلُ ، مِنَ الْخَامِسَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو أَوْ عَامِرُ الْجَرْمِيِّ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ فَاضِلٌ كَثِيرُ الْإِرْسَالِ ، مِنَ الثَّالِثَةِ ، مَاتَ بِالشَّامِ هَارِبًا مِنَ الْقَضَاءِ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِئَةً (١٠٤ هـ) ، وَقِيلَ بَعْدَهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ أَبِي الْأَشْعَثِ) شَرَاهِيلُ بْنُ آدَةَ - بِالْمَدِّ وَتَخْفِيفِ الدَّالِ - الصَّنْعَانِيُّ ،

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَصَابَ مِنْكُمْ حَدًّا فَعُجِّلَتْ لَهُ عُقُوبَتُهُ .. فَهُوَ كَفَّارَتُهُ ، وَإِلَّا .. فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ » .

صنعاء دمشق ، وقيل : صنعاء اليمن ، الجرمي ، ثقة ، من الثانية ، شهد فتح دمشق . يروي عنه : (م عم) .

(عن عبادة بن الصامت) بن قيس الأنصاري الخزرجي أبي الوليد المدني ، أحد النقباء ، بدري مشهور ، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين (٣٤ هـ) ، وله اثنتان وسبعون سنة ، وقيل : عاش إلى خلافة معاوية . يروي عنه : (ع) . قال سعيد بن عفير : كان طوله عشرة أشبار ، رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عبادة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أصاب) وارتكب (منكم) أيها المؤمنون (حداً) أي : موجب حد ؛ أي : شيئاً من موجبات الحد ؛ كالزنا والقذف والسرقة مثلاً (فعجلت له) في الدنيا (عقوبته) أي : عقوبة ذلك الموجب وحده ؛ أي : أقيم عليه حده ؛ أي : حد عليه فيما إذا قامت عليه البينة أو أقر .. (فهو) أي : ذلك العقاب الذي أقيم عليه وعوقب به عليه في الدنيا (كفارته) أي : ساترة لذلك المحرم الذي ارتكبه في الآخرة ، فلا يعاقب عليه في الآخرة .

(وإلا) أي : وإن لم يعاقب عليه في الدنيا ؛ بأن لم تقم عليه بينة ولا أقر به .. (فأمره) أي : فشأن العقوبة عليه في الآخرة والعفو عنه مفوض (إلى الله) تعالى ؛ إن شاء العفو عنه .. عفا عنه بفضله ، وإن شاء أن يعذبه عليه .. عذبه بعدله لا بظلمه ؛ يعني : إذا مات ولم يتب منه ، فأما لو تاب منه .. لكان كمن لم يذنب بنصوص القرآن والسنة ، وهذا تصريح بأن ارتكاب الكبائر ليس بكفر ؛ لأن الكفر لا يغفر لمن مات عليه بالنص والإجماع ، وهو حجة لأهل السنة على

الفرقة المكفرة بالكبائر ؛ وهم الخوارج وأهل البدعة . انتهى من « المفهم » .
ولفظ « مسلم مع شرحه » : (ومن أتى) وارتكب (منكم حداً) أي : موجب حد (فأقيم عليه) حده . . (فهو) أي : ذلك الحد (كفارته) أي : كفارة ما ارتكبه ، هذا حجة واضحة لجمهور العلماء ؛ على أن الحدود كفارات ، فمن قَتَلَ فاقْتَصَّ منه . . لم يبق عليه طلبَةٌ في الآخرة ؛ لأن الكفارات ماحية للذنوب ومُصِيرة لصاحبها كأن ذنبه لم يقع ، وقد ظهر ذلك في كفارة اليمين والظهار وغير ذلك ، فإن بقي مع الكفارات شيء من آثار الذنب . . لم يصدق عليه ذلك الاسم (ومن ستره الله عليه) أي : على ذلك الذنب ؛ بأن لم يَطْلَع عليه أحدٌ ولم يُقَرَّ على نفسه . . (فأمره) مفوض (إلى الله) تعالى (إن شاء . . عذبه) عليه بعدله (وإن شاء . . غفر له) بفضلِه ؛ يعني : إذا مات ولم يَتُبْ منه ، فأما لو تاب منه . . لكان كمن لم يُذنب بنصوص القرآن والسنة . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحدود ، ومسلم في كتاب الحدود ، باب الحدود كفارات لأهلها ، والترمذي والنسائي وأحمد .
فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبادة بن الصامت بحديث علي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧١) - ٢٥٦٢ - (٢) (حدثنا هارون بن عبد الله) بن مروان البغدادي أبو موسى (الحمالي) - بالمهملة البزاز - ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ،
عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ
أَصَابَ فِي الدُّنْيَا ذَنْبًا فَعُوقِبَ بِهِ .. فَأَلَّهُ أَعْدَلَ مِنْ أَنْ يُثَنِّي .. »

(حدثنا حجاج بن محمد) المصيصي الأعور أبو محمد ، ترمذي الأصل ،
نزل بغداد ثم المصيصة ، ثقة ثبت ، ولكنه اختلط في آخره لما قدم بغداد قبل
موته ، من التاسعة ، مات ببغداد سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا يونس بن أبي إسحاق) السبيعي أبو إسرائيل الكوفي ، صدوق يهم
قليلاً ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئة (١٥٢ هـ) على الصحيح .
يروي عنه : (م عم) .

(عن) والده (أبي إسحاق) عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني السبيعي
- بفتح المهملة وكسر الموحدة - ثقة مكثر عابد ، من الثالثة ، اختلط بأخرة ،
مات سنة تسع وعشرين ومئة (١٢٩ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي جحيفة) وهب بن عبد الله السوائي - بضم المهملة والمد - مشهور
بكنيته الصحابي المشهور ، وصحب علياً رضي الله تعالى عنهما ، مات سنة أربع
وسبعين (٧٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن علي) بن أبي طالب ، رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) علي : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أصاب) وارتكب
(في الدنيا) قِيْدًا ؛ لبيان ما هو المعلوم خارجاً ؛ لأن ارتكاب الذنب ليس في
الآخرة ؛ لأنها دار الجزاء لا دار الأعمال ؛ أي : ارتكب وفعل (ذنباً) كبيراً
يوجب الحد ؛ كالكبائر (فعوقب به) أي : بذلك الذنب ؛ بأن أقيم عليه الحد ..
(فالله) جل وعز (أعدل) أي : أجل وأرفع وأنزه وأكرم (من أن يشني) ويكرر

عُقُوبَتُهُ عَلَى عَبْدِهِ ، وَمَنْ أَذْنَبَ ذَنْباً فِي الدُّنْيَا فَسْتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ .. فَأَلَّهُ أَكْرَمُ
مَنْ أَنْ يَعُودَ فِي شَيْءٍ قَدْ عَفَا عَنْهُ » .

(عقوبته) وانتقامه (على عبده) الذي تاب وأقيم عليه الحد في الآخرة ؛ لأنه
أكرم الأكرمين وأرحم الراحمين .

(ومن أذنب) وارتكب (ذنباً في الدنيا فستره الله) تعالى (عليه) أي : على
ذلك الذنب ؛ بأن لم يطلع عليه أحد ولم يقره على نفسه .. (فالله) عز وجل
(أكرم) وأجود (من أن يعود في) عقوبة (شيء) وذنب (قد عفا عنه) في
الدنيا عليه ، قال السندي : مقتضى هذا الكلام أن الستر في الدنيا علامة المغفرة
في الآخرة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الإيمان ، باب ما
جاء : « لا يزني الزاني وهو مؤمن » ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح
غريب ، وهذا قول أهل العلم ؛ لا نعلم أحداً كفر بالزنا أو السرقة أو شرب
الخمير .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٤) - (٨٩٤) - بَابُ الرَّجُلِ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا

(٧٢) - (٢٥٦٣) - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ وَ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الْمَدِينِيِّ أَبُو عُبَيْدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَّازِيُّ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ

(٣٤) - (٨٩٤) - (باب الرجل يجد مع امرأته رجلاً)

(٧٢) - (٢٥٦٣) - (١) (حدثنا أحمد بن عبدة) بن موسى الضبي أبو عبد الله البصري ، ثقة رمي بالنصب ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(ومحمد بن عبيد) - مصغراً - ابن ميمون (المدني أبو عبيد) التَّبَّان - بفتح التاء المثناة من فوق وتشديد الموحدة - ويقال له : محمد بن عباد التيمي مولاهم ، صدوق يخطئ ، من العاشرة . يروي عنه : (خ ق) .

كلاهما (قالا : حدثنا عبد العزيز بن محمد) بن عبيد (الدراوردي) الجهني مولاهم المدني ، صدوق ، كان يحدث من كتب غيره ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سهيل بن أبي صالح) ذكوان السمان أبي يزيد المدني ، صدوق تغير حفظه بأخرة ، من السادسة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) أبي صالح ذكوان الزياد المدني ، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن سعد بن عبادة الأنصاري) الخزرجي الصحابي المشهور رضي الله

قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ الرَّجُلُ يَجِدُ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيَقْتُلُهُ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا » قَالَ سَعْدٌ : بَلَى وَالَّذِي أَكْرَمَكَ بِالْحَقِّ ،

تعالى عنه سيد بني خزرج ، وقد ذكر ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت له في المشاهد كلها رايتان ؛ راية المهاجرين مع علي ، وراية الأنصار مع سعد بن عباد ، وكان من الأسخياء المعروفين بسخائهم .

وعن محمد بن سيرين : كان سعد بن عباد يعشي كل ليلة ثمانين من أهل الصفة ، وروى الدارقطني في كتاب « الأسخياء » عن هشام بن عروة عن أبيه قال : كان منادي سعد ينادي على أطمه : من كان يريد شحماً ولحماً . . فليأت سعداً ، وقصته في تخلفه عن بيعة أبي بكر مشهورة ، وخرج إلى الشام ، فمات بحوران سنة خمس عشرة (١٥ هـ) كذا في « الإصابة » .

(قال : يا رسول الله) ؛ أرأيت كذا في « مسلم » أي : أخبرني (الرجل يجد مع امرأته رجلاً) يزني بها (أيقتله) أي : أيقتل ذلك الزاني على زوجته ، أم يتركه عليها ويطلب شاهداً عليه ؟

(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا ») يقتله (قال سعد) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (بللى) يقتله يا رسول الله (والذي أكرمك بالحق) أي : أقسمت لك بالإله الذي أكرمك وشرفك ببعثك بالدين الحق والشرعية القديمة .

قال الخطابي في « معالم السنن » (٣٣٢/٦) : ويمكن أن تكون مراجعة سعد للنبي صلى الله عليه وسلم طمعاً في الرخصة ، لا ردّاً لقوله صلى الله عليه وسلم ، فلما أبى ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنكر عليه . . سكت سعد وانقاد .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَسْمَعُوا مَا يَقُولُ سَيِّدُكُمْ » .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) للحاضرين عنده : (« اسمعوا ما يقول سيدكم ») ورئيسكم ؛ أي : انظروا إلى غيرته حيث حملته على ذلك ؛ أي : على قتل ذلك الزاني ؛ أي : اسمعوه مصغين إلى قوله ، ولعل أولئك الحاضرين كانوا خزارجة ، وكان سعد وجيهاً في الأنصار ذا رياسة وسيادة ؛ كما في « أسد الغابة » قال ملا علي : وفي ذكر السيد هنا إشارة إلى أن الغيرة من شيمة كرام الناس وساداتهم . انتهى .

وفيه أيضاً إشارة إلى أن سعد بن عباداة إنما يقول هذا من غيرته المحموده التي جبل عليها ، ولا يقصد بذلك مخالفة النبي صلى الله عليه وسلم ، ومعنى ذلك : تعجبوا من قول سيدكم . انتهى « نواوي » ، قال الأنباري : السيد : هو الذي يفوق قومه في الفخر .

قلت : ولذلك لا يكون حتى يجتمع له من خصال الشرف والفضائل والكمال ما يبرز بها عليهم ويتقدمهم بسببها ، وهو أيضاً الحليم الذي لا يستفزه الغضب ، وهو أيضاً الحسن الخلق ، وهو أيضاً الرئيس ؛ كما قال الشاعر :

فإن كنت سيدنا سدتنا وإن كنت للخال فاذهب فخل
وأشد ابن قتيبة :

نحن قتلنا سيد الـ خزرج سعد بن عبادة
ورميناه بسـهـ مـين فلم يخطئ فؤاده
انتهى من « الأبي » و« المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب اللعان ، وأبو داود في كتاب الديات ، باب فيمن وجد مع أهله رجلاً أيقته ؟

(٧٣) - ٢٥٦٤ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
أَلْفَضْلِ بْنِ دَلْهَمٍ ، عَنْ أَحْسَنِ ، عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ حُرَيْثٍ ،
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث سلمة بن المحبق رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٧٣) - ٢٥٦٤ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين
ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات آخر
سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن الفضل بن دلهم) - بوزن جعفر - الواسطي ثم البصري القصاب ، لين
رمي بالاعتزال ، من السابعة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن الحسن) بن أبي الحسن البصري اسمه يسار الأنصاري مولاهم ، ثقة
فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة
(١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قبيصة) بفتح القاف وكسر الموحدة (ابن حريث) - مصغراً - الأنصاري
البصري ، صدوق ، من الثالثة ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : مات في
طاعون الجارف سنة سبع وستين (٦٧ هـ) ، قال البخاري : في حديثه نظر ، وقال
النسائي : لا يصح حديثه ، وقال العجلي : قبيصة بن حريث تابعي ثقة ، وأفرط
ابن حزم فيه ، وقال : هو ضعيف . يروي عنه : (عم) ، فهو مختلف فيه فيكون
حديثه حسناً .

عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ قَالَ : قِيلَ لِأَبِي ثَابِتٍ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ حِينَ نَزَلَتْ آيَةُ
الْحُدُودِ وَكَانَ رَجُلًا غَيُورًا : أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّكَ وَجَدْتَ مَعَ امْرَأَتِكَ رَجُلًا أَيَّ شَيْءٍ
كُنْتَ تَصْنَعُ ؟ قَالَ : كُنْتُ ضَارِبَهُمَا بِالسَّيْفِ ، أَنْتَظِرُ حَتَّى أَجِيءَ بِأَرْبَعَةٍ

(عن سلمة بن المحبق) - بضم الميم وكسر الموحدة المشددة - وقيل :
ابن ربيعة بن صخر الهذلي أبي سنان البصري الصحابي الفاضل ، رضي الله
تعالى عنه . يروي عنه : (د س ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه قبيصة بن حريث ،
وهو مختلف فيه .

(قال) سلمة : (قيل : لأبي ثابت) كنية لـ (سعد بن عبادة) الأنصاري
الخرزجي ، قال له بعض قومه ، لم أر من عين اسم ذلك القاتل (حين نزلت آية
الحدود) في الزنا يعني : قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي . . . ﴾ الآية (١) ، (و) الحال
أن سعداً (كان رجلاً غيوراً) أي : شديد الغيرة على الحريم ، وذكر مقول قيل
بقوله : (أَرَأَيْتَ) أي : قال له قائل من قومه : أَرَأَيْتَ ؛ أي : أخبرنا عن شأنك
(لو أنك وجدت) ورأيت (مع امرأتك) وزوجتك (رجلاً) يزني بها (أي شيء
كنت تصنع) وتفعل به أقتله عليها ، أم تتركه عليها حتى تأتي بأربعة شهداء
يشهدون عليه ؟

(قال) سعد : (كنت ضاربهما) بالنصب خبر كان ؛ أي : أكون أنا أضربهما ؛
أي : أضرب الرجل والمرأة جميعاً (بالسيف) وأقتلهما .

وقوله : (أنتظر) بتقدير همزة الاستفهام الإنكاري ؛ أي : أنتظر وأمهلهما
(حتى) أذهب من عندهما (أجيء بأربعة) شهداء فأشهدهم عليهما ؟ ! لا

(١) سورة النور : (٢) .

إِلَى مَا ذَاكَ قَدْ قَضَى حَاجَتَهُ وَذَهَبَ ؟! أَوْ أَقُولُ : رَأَيْتُ كَذَا وَكَذَا فَتَضَرَّبُونِي
الْحَدَّ وَلَا تَقْبَلُوا لِي شَهَادَةً أَبَدًا ؟! قَالَ : فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فَقَالَ : « كَفَى بِالسَّيْفِ شَاهِدًا » ، ثُمَّ قَالَ : « لَا ، إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَتَابَعَ

أَنْتَظِرَهُمَا وَلَا أَمْهَلُهُمَا (إِلَى مَا) أَي : إِلَى زَمَنِ آتِي فِيهِ بِالشَّهَدَاءِ لِيُشْهَدُوا
عَلَيْهِمَا ، إِذَا ؛ أَي : إِذَا أَمْهَلْتُهُمَا إِلَى ذَلِكَ الزَّمَنِ (ذَاكَ) الزَّانِي بِهَا (قَدْ
قَضَى) وَأَدَّى وَكَمَّلَ (حَاجَتَهُ) مِنْهَا ؛ يَعْنِي : حَاجَةَ الْمَجَامَعَةِ (وَذَهَبَ) قَبْلَ
إِشْهَادِي عَلَيْهِمَا (أَوْ) هَلْ (أَقُولُ) لَكُمْ أَيُّهَا الْقَوْمُ (رَأَيْتُ كَذَا) أَي : رَجُلًا
زَانِيًا (وَكَذَا) أَي : وَامْرَأَةً زَانِيَةً يَتَجَامَعَانِ (فَتَضَرَّبُونِي) إِذَا قُلْتَ لَكُمْ ؛ أَي :
تَجْلِدُونِي (الْحَدَّ) أَي : حَدَّ الْقَذْفِ لَهُمَا (وَلَا تَقْبَلُوا لِي) بَعْدَ قَذْفِي إِيَّاهُمَا
وَجْلِدِكُمْ إِيَّاي لِقَذْفِهِمَا (شَهَادَةً) مِنْي عَلَى أَي : حَقٍّ مِنَ الْحَقِّقِ وَأَمْرٍ مِنَ
الْأُمُورِ ؛ وَهُوَ مَفْعُولٌ تَقْبَلُوا .

وقوله : (أَبَدًا) ظَرْفٌ مُسْتَعْرَقٌ لَمَّا يَسْتَقْبِلُ مِنَ الزَّمَانِ مُتَعَلِّقٌ بِـ (لَا تَقْبَلُوا)
أَيْضًا ؛ أَي : وَلَا تَقْبَلُوا بَعْدَ جُلْدِي لِأَجْلِهَا شَهَادَةً وَاقِعَةً مِنْي عَلَى أَيِّ شَيْءٍ كَانَ
حَقِيرًا أَوْ عَظِيمًا فِيمَا بَقِيَ مِنْ عَمْرِي ؛ أَي : لَا أَقُولُ لَكُمْ ؛ فَالْإِسْتِفْهَامُ الْمَقْدَرُ فِي
كُلِّ مِنَ الْمَوْضِعَيْنِ لِلْإِنْكَارِ بِمَعْنَى النَفْيِ .

(قَالَ) سَلَمَةُ بْنُ الْمُحَبِّقِ : (فَذَكَرَ ذَلِكَ) الَّذِي قَالَهُ سَعْدٌ (لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ) النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَتَعْجَبُونَ مِنْ غَيْرَةِ سَعْدٍ وَقَوْلِهِ
ذَلِكَ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ أَصَابَ فِيمَا قَالَ ؛ فَإِنَّهُ (« كَفَى بِالسَّيْفِ شَاهِدًا ») عَلَيْهِمَا حِينَ إِذَا
رَأَاهُمَا كَذَلِكَ ؛ أَي : أَغْنَى السَّيْفُ عَنْ طَلَبِ الشُّهُودِ عَلَيْهِمَا ؛ أَي : وَجُودِهِمَا مَعًا
مَقْتُولَيْنِ دَلِيلَ جُلْدِي أَنَّهُمَا كَانَا عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ الشَّنِيعَةِ فَقَتَلَا لَذَلِكَ .

(ثُمَّ قَالَ) النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : لَكِنْ (لَا) يَنْبَغِي قَتْلَهُمَا ؛ فـ (إِنِّي
أَخَافُ) إِنْ رَخِصْتَ فِي قَتْلِهِمَا كَذَلِكَ (أَنْ يَتَتَابَعَ) أَي : يَقَعَ فِي الشَّرِّ مِنْ غَيْرِ

فِي ذَلِكَ السَّكَرَانُ وَالْغَيْرَانُ » ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ ؛ يَعْنِي ابْنُ مَاجَهَ : (سَمِعْتُ
أَبَا زُرْعَةَ يَقُولُ : هَذَا حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الطَّنَافِسِيِّ وَفَاتَنِي مِنْهُ) .

فكر ولا روية وأن يتابع عليه (في ذلك) القتل (السكران والغيران) جمع غيور ؛
والغيور - بفتح الغين المعجمة وضم الياء المخففة - أي : شديد الغيرة .

قال تلميذ المؤلف أبو الحسن بن بحر : (قال) لنا (أبو عبد الله ؛ يعني)
أبو الحسن بأبي عبد الله : (ابن ماجه) شيخه ؛ أي : قال أبو عبد الله ابن ماجه :
(سمعت أبا زرعة) الرازي عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ ، إمام
حافظ ثقة مشهور ، من الحادية عشرة ، مات سنة أربع وستين ومئتين (٢٦٤ هـ) ،
وله أربع وستون سنة (٦٤) . يروي عنه : (م ت س ق) أي : قال ابن ماجه :
سمعت أبا زرعة الرازي (يقول) لنا : (هذا) الحديث ؛ يعني : حديث سلمة بن
المحبك (حديث علي بن محمد الطنافسي) الكوفي ؛ أي : حديث يرويه لنا
علي بن محمد عن وكيع بالسند المذكور (و) قد (فاتني) وسقط مني (منه)
أي : من هذا الحديث شيء لم أحفظه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته بالنظر إلى سنده : أنه حسن ؛ لما
تقدم آنفاً ، ولكن له شاهد من حديث أبي هريرة المذكور قبله في هذا الباب .
فهو صحيح بما قبله ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٥) - (٨٩٥) - بَابُ مَنْ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً أَبِيهِ مِنْ بَعْدِهِ

(٧٤) - (٢٥٦٥) - (١) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ح
وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ جَمِيعاً ، عَنْ أَشْعَثَ ،

(٣٥) - (٨٩٥) - (باب من تزوج امرأة أبيه من بعده)

أي : من بعد وفاة أبيه .



(٧٤) - (٢٥٦٥) - (١) (حدثنا إسماعيل بن موسى) الفزاري أبو محمد
الكوفي نسيب السدي أو ابن بنته أو ابن أخته ، صدوق يخطئ رمي بالرفض ، من
العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .
(حدثنا هشيم) بن بشير بن القاسم بن دينار السلمى أبو معاوية الواسطي ،
ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين
ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا سهل بن أبي سهل) زنجلة بن أبي الصغدي الرازي أبو عمرو
الخياط الحافظ ، صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين
(٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا حفص بن غياث) بن طلق بن معاوية النخعي الكوفي القاضي ، ثقة
فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين
ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(جميعاً) أي : كل من هشيم بن بشير وحفص بن غياث (عن أشعث) بن
سوار الكندي النجار صاحب التواييت قاضي الأهواز ، ضعيف ، من السادسة ،
مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ : مَرَّ بِي خَالِي - سَمَاءُ هُشَيْمٌ فِي حَدِيثِهِ . الْحَارِثُ بْنُ عَمْرٍو - وَقَدْ عَقَدَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِيَوَاءً ، فَقُلْتُ لَهُ : أَيْنَ تُرِيدُ ؟ فَقَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(عن عدي بن ثابت) الأنصاري الكوفي ، ثقة رمي بالتشيع ، من الرابعة ، مات سنة ست عشرة ومئة (١١٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن البراء بن عازب) بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي الصحابي ابن الصحابي نزيل الكوفة رضي الله تعالى عنهما ، مات سنة اثنتين وسبعين (٧٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الضعف ؛ لأن فيهما أشعث بن سوار ، وهو ضعيف ، ولكن لم ينفرد أشعث بالرواية عن عدي بن ثابت .

وقال الشوكاني : وللحديث أسانيد كثيرة ؛ منها : ما رجاله رجال الصحيح ، فالأسانيد بكثرتها ترقى إلى درجة الصحة ، فيكون الحديث صحيحاً ، وإن كان أشعث ضعيفاً في هذين السندين ؛ لأن له متابعين كثيرين في الرواية عن عدي بن ثابت ؛ كما بسط الشوكاني في بيان ذلك .

(قال) البراء : (مر بي) أي : مر عليّ (خالي) وأنا جالس (سماء) أي : سمى ذلك الخال (هشيم) بن بشير (في حديثه) أي : في روايته بـ (الحارث بن عمرو و) الحال أنه (قد عقد) وربط (له) أي : لذلك الخال (النبي صلى الله عليه وسلم لواء) أي : علماً يعرف به أنه سفير النبي صلى الله عليه وسلم .

قال المظهر : وكان اللواء علامة له على كونه مبعوثاً من جهة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الأمر .

قال البراء : (فقلت له) أي : لذلك الخال : (أين تريد) يا خالي وإلى أين تذهب ؟ (فقال) لي ذلك الخال : (بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم)

إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ مِنْ بَعْدِهِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ .

أي أرسلني (إلى رجل) لم أر من ذكر اسمه (تزوج امرأة أبيه) وزوجته ؛ أي : نكحها على نظام الجاهلية ودستورها ؛ فإنهم كانوا يتزوجون بأزواج آبائهم ؛ يعدون ذلك من باب الإرث ، ولذلك ذكر الله النهي عن ذلك بخصوصه بقوله : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ ﴾ ^(١) في الزجر عن ذلك (من بعده) أي : من بعد وفاة أبيه (فأمرني) النبي صلى الله عليه وسلم (أن أضرب عنقه) وأقتله وآتاه برأسه ؛ كما في رواية الترمذي ، فالرجل سلك مسلكهم في عد ذلك حلالاً ، فصار مرتدّاً ، فقتل لذلك ، وهكذا أول الحديث مَنْ يقول بظاهره .

وفي رواية أبي داود والنسائي وابن ماجه والدارمي : (فأمرني أن أضرب عنقه وأخذ ماله) والحديث دليل على أنه يجوز للإمام أن يأمر بقتل من خالف قطعياً من قطيعات الشريعة ؛ كهذه المسألة ؛ فإن الله تعالى يقول : ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ ، ولكنه لا بد من حمل الحديث على أن ذلك الرجل الذي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتله عالم بالتحريم ، وفعله مستحلاً ، وذلك من موجبات الكفر ، والمرتد يقتل ويؤخذ ماله .

قال الترمذي : حديث البراء حديث حسن غريب ، رواه الخمسة ، قال المنذري : وقد اختلف في هذا الحديث اختلافاً كثيراً ، فذكره .

وساق شمس الدين ابن القيم رحمه الله تعالى كلام المنذري إلى آخره ، ثم قال : وهذا كله يدل على أن الحديث محفوظ ولا يوجب هذا تركه ؛ فإن البراء بن عازب حدث به عن أبي بردة بن نيار ، واسمه الحارث بن عمرو ، وأبو بردة كنيته ، وهو عمه وخاله ، وهذا واقع في النسب ، وكان معه رهط ، فاقتصر

(١) سورة النساء : (٣٢) .

.....

على ذكر الرهط مرة ، وعين من بينهم أبا بردة بن نيار باسمه مرة ، وبكنيته أخرى ، وبالعمومة تارة ، وبالخؤولة أخرى ، فأبي علة في هذا الحديث توجب ترك الحديث ؟! والله الموفق للصواب .

والحديث له طرق حسان يؤيد بعضها بعضاً ؛ منها : مطرف عن أبي الجهم عن البراء .

ومنها : شعبة عن الثركين بن الربيع عن عدي بن ثابت عن البراء ، ومنها : الحسن بن صالح عن السدي عن عدي عن البراء ، ومنها : معمر عن أشعث عن عدي عن يزيد بن البراء عن أبيه .

وذكر النسائي في « سننه » من حديث عبد الله بن إدريس : حدثنا خالد بن أبي كريمة عن معاوية بن قرة عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أباه جد معاوية إلى رجل عرس بامرأة أبيه ، فضرب عنقه ، وخمس ماله . انتهى كلام ابن القيم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الحدود ، باب في الرجل يزني بحريمه ، والترمذي في كتاب الأحكام ، باب فيمن تزوج امرأة أبيه ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب نكاح ما نكح الآباء .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن ، وإن كان سند المؤلف ضعيفاً ، فلا اعتبار به ؛ لكثرة طرقه ؛ كما بيناه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث البراء بن عازب بحديث قرة بن إياس المزني رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٧٥) - ٢٥٦٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ أَخِي الْحُسَيْنِ
الْجُعْفِيِّ ، حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مَنَازِلَ التِّيمِي ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ
خَالِدِ بْنِ أَبِي كَرِيمَةَ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٧٥) - ٢٥٦٦ - (٢) (حدثنا محمد بن عبد الرحمن) بن الحسن
(ابن أخي الحسين) بن علي بن الوليد (الجعفي) الكوفي نزيل دمشق ، صدوق
يحفظ وله غرائب ، من الحادية عشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) . يروي
عنه : (ق) .

(حدثنا يوسف بن منازل) بلفظ جمع المنزل أبو يعقوب (التيمي) الكوفي ،
ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) . يروي عنه : (س ق) .
(حدثنا عبد الله بن إدريس) بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي - بسكون
الواو - أبو محمد الكوفي ، ثقة فقيه عابد ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وتسعين
ومئة (١٩٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن خالد بن أبي كريمة) الأصبهاني أبي عبد الرحمن الإسكافي ، نزيل
الكوفة ، صدوق يخطئ ويرسل ، من السادسة . يروي عنه : (س ق) .

(عن معاوية بن قرة) بن إياس بن هلال المزني أبي إياس البصري ، ثقة
عالم ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبيه) قرة بن إياس بن هلال المزني أبي معاوية الصحابي المشهور نزل
البصرة ، مات سنة أربع وستين (٦٤ هـ) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) قرة بن إياس : (بعثني) أي : أرسلني (رسول الله صلى الله عليه وسلم

إِلَى رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً أَبِيهِ أَنْ أَضْرِبَ عُنُقَهُ وَأُصْفِيَ مَالَهُ .

إلى رجل تزوج امرأة أبيه (أي : زوجة أبيه بـ) (أن أضرب عنقه وأصفي ماله)
أي : وبأن أصفي ماله ؛ أي : وبأن آخذ صفي ماله وخياره وجياده ؛ من التصفية ؛
وهو آخذ صفة المال وخياره وجيده ؛ والصفي : ما يصطفيه الرئيس من المغنم
لنفسه قبل القسمة ، ومنه : صفية بنت حبي أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب الرجم عن
العباس بن محمد عن يوسف بن منازل به ، ورواه الدارقطني في « سننه » من
طريق معاوية بن قرة أيضاً ، ورواه الحاكم في « المستدرک » من طريق محمد بن
إسحاق الصنعاني عن يوسف بن منازل فذكره ، ورواه البيهقي في « الكبرى » عن
الحاكم بالإسناد والمتن ، وله شاهد من حديث البراء بن عازب رواه أصحاب
« السنن الأربعة » المذكور في أول هذا الباب .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ؛ ولأن له شاهداً من
حديث البراء بن عازب المذكور قبله في هذا الباب ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٦) - (٨٩٦) - بَابُ مَنْ أَدَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ

(٧٦) - (٢٥٦٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا
أَبْنُ أَبِي الضَّيْفِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُثَيْمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ،
عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَنْتَسَبَ

(٣٦) - (٨٩٦) - (باب من ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه)

(٧٦) - (٢٥٦٧) - (١) (حدثنا أبو بشر بكر بن خلف) البصري ختن
المقرئ ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د
ق) .

(حدثنا) محمد (بن أبي الضيف) - بالضاد المعجمة - اسمه زيد الحجازي
المخزومي مولا هم ، مستور ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم) - بالمعجمة والمثلثة مصغراً - القارئ
المكي أبو عثمان ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة
(١٣٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن سعيد بن جبیر) الأسدي مولا هم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ،
وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسله ، قُتِلَ بين يدي الحجاج دون
المئة سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) ، ولم يكمل الخمسين . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وفي إسناده مقال ؛ لأن ابن أبي الضيف لم أر
من جَرَّحه ولا من وثَّقه ، وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم ، فحكم سنده :
الحسن ؛ لأن فيه مستوراً .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من انتسب)

إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ . . فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ
أَجْمَعِينَ » .

(٧٧) - ٢٥٦٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ،

أي : من نسب نفسه (إلى غير أبيه) الحقيقي عالماً عامداً غير مستحل لذلك
الانتساب (أو تولى غير مواليه) أي : اتخذ غير مولاه مولئاً له عامداً عالماً غير
مستحل لذلك التولي . . (فعلية) في الصورتين (لعنة الله والملائكة والناس
أجمعين) إلا أن يتوب عن ذلك .

أما إذا استحل ذلك الانتساب أو التولي . . فهو كافر لا يدخل الجنة أصلاً ؛
لأنه استحل ما هو حرام بدليل قطعي .

وهذا الحديث بالسياق المذكور انفرد به ابن ماجه ؛ لأنه قد روى أبو داود
في « سننه » الجملة الأولى من حديث أنس في كتاب الأدب ، باب في الرجل
ينتمي إلى غير أبيه ، والجملة الثانية من حديث أبي هريرة في كتاب الأدب ،
باب في الرجل ينتمي إلى غير مواليه .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً من حديث أنس
وحديث أبي هريرة المذكورين في « سنن أبي داود » ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث سعد بن أبي وقاص وحديث
أبي بكرة رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، فقال :

(٧٧) - ٢٥٦٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي

الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين
ومئتين . يروي عنه : (ق) .

حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ قَالَ : سَمِعْتُ
سَعْدًا وَأَبَا بَكْرَةَ وَكُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقُولُ : سَمِعْتُ أَذْنَائِي وَوَعَى قَلْبِي مُحَمَّدًا

(حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ، من
التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عاصم) بن سليمان (الأحول) أبي عبد الرحمن البصري ، ثقة ، من
الرابعة ، لم يتكلم فيه إلا القطان ، وكأنه بسبب دخوله في الولاية ، مات بعد سنة
أربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي عثمان) عبد الرحمن بن مل - بميم مثلثة ولام مشددة -
(النهدي) - بفتح النون وسكون الهاء - مشهور بكنيته ، من كبار الثانية ، ثقة
مخضرم ثبت عابد ، مات سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) وقيل بعدها ، وعاش مئة
وثلاثين سنة . يروي عنه : (ع) .

(قال) أبو عثمان : (سمعت سعد) بن أبي وقاص مالك بن وهيب الزهري
المدني رضي الله تعالى عنه ، مات سنة خمس وخمسين (٥٥ هـ) على المشهور .
يروي عنه : (ع) .

(وأبا بكرة) نفيح بن الحارث بن كلدة - بفتححات - ابن عمرو الثقفي
الصحابي المشهور ، أسلم بالطائف ، نزل بالبصرة ومات بها سنة إحدى أو اثنتين
 وخمسين (٥٢ هـ) رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(وكل واحد منهما) أي : من الصحابين (يقول) في حال روايته هذا
الحديث تأكيداً لسماعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم : (سمعت أذنائي)
محمداً صلى الله عليه وسلم حين يقول هذا الحديث الآتي (و) الحال أنه
(وعى) وحفظ (قلبي) ما سمعته أذنائي منه ؛ أي سمعت أذنائي (محمداً)

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَنْ ادَّعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ غَيْرُ أَبِيهِ .. فَالْجَنَّةُ عَلَيْهِ حَرَامٌ » .

(٧٨) - ٢٥٦٩ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ،

صلى الله عليه وسلم) حالة كونه (يقول : من ادعى) وانتسب نفسه (إلى غير أبيه) أي : إلى غير والده وإن علا (وهو) أي : والحال أن ذلك المنتسب (يعلم أنه) أي : أن ذلك الغير (غير أبيه) أي : غير والده وإن علا ، سواء كان ذلك الغير من أقاربه أو من الأجانب .. (فالجنة) أي : فدخل الجنة (عليه) أي : على ذلك المنتسب (حرام) أي : ممنوع أبداً إن استحل ذلك الانتساب ، أو حرام دخوله الجنة أولاً مع الفائزين حتى يعاقب ويجازى على ذلك الانتساب إن لم يستحل ، ولم يدركه العفو من الله تعالى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المغازي ، باب غزوة الطائف في شوال سنة ثمان ، ومسلم في كتاب الإيمان ، باب بيان حال إيمان من يرغب عن أبيه وهو يعلم أنه حرام ، وأبو داود في كتاب الأدب ، باب في الرجل ينتمي إلى غير مواليه .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٧٨) - ٢٥٦٩ - (٣) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني

أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

أَنْبَأَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَدْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ . . لَمْ يَرْخَ
رَائِحَةَ الْجَنَّةِ ؛ وَإِنْ رِيحَهَا لِيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ خُمْسِ مِثَّةٍ عَامٍ » .

(أنبأنا سفيان) بن عيينة الهلالي الكوفي ، ثقة ، ولكنه يدلّس عن الثقات ،
من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الكريم) الجزري أبي سعيد الأموي مولا هم ، وهو المعروف
بالخضرمي - بالخاء والضاد المعجمتين - نسبة إلى قرية من اليمامة ، ثقة متقن ،
من السادسة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مجاهد) بن جبر - بفتح الجيم وسكون الموحدة - أبي الحجاج
المخزومي مولا هم المكي ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم ، من الثالثة ، مات
سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومئة (١٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص بن وائل السهمي المدني ، أحد المكثرين
السابقين إلى الإسلام وأحد العبادلة الفقهاء ، مات في ذي الحجة ليالي الحرة
رضي الله تعالى عنهما . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات إلا محمد بن
الصباح ، قال فيه ابن معين : لا بأس به ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ،
 وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وباقي رجال الإسناد لا تسأل عن حالهم ؛
لشهرتهم .

(قال) عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من ادعى)
وانتسب نفسه (إلى غير أبيه) وإن علا . . (لم ير) ولم يشم (رائحة الجنة)
أي : طيب رائحتها (و) الحال (إن ريحها) أي : طيب رائحتها (ليوجد) أي :
ليشم (من مسيرة) أي : من مسافة (خمس مئة عام) لذكائه .

.....

قال السندي : قوله : « لم يرح رائحة الجنة » أي : لم يشم ريحها ، وهو كناية عن عدم الدخول فيها ابتداءً ؛ بمعنى : أنه لا يستحق ذلك ؛ والمعنى : لا يجد لها ريحاً وإن دخلها ، يقال : راح يريح ويراح وأراح يريح ؛ إذا وجد رائحة الشيء .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه أحمد في « مسنده » من حديث عبد الله بن عمرو ، ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة في « مسنده » ، وله شاهد في « الصحيحين » وغيرهما من حديث سعد بن أبي وقاص وأبي بكرة رضي الله تعالى عنهما .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عباس المذكور في أول الباب .

تمة

قال الأبى : انظر لو انتسب لغير أبيه ؛ لضرورة ؛ كالمسافر ينزل الخوف به ، فيقول : أنا ابن فلان لرجل محترم ؛ لصلاح أو غيره ، والظاهر أنه لا يتناوله هذا الوعيد ، بخلاف ما لو انتسب لغير أبيه ؛ ليكرم أو يعطى ، الأظهر أن هذا يتناوله الوعيد ؛ لعدم الضرورة إليه .

وانظر ما لو انتسب لأبيه من الزنا ، وكان الشيخ ابن عرفة يقول : إنه أخف ؛ لأنه أبوه لغة لا شرعاً .

ويدل على أنه أبوه لغةً : حديث جريج ؛ حيث قال الولد حين سأله جريج عن أبيه : أبي الراعي فلان .

وأما عكس ما في الحديث ؛ وهو أن ينسب الرجل إلى نفسه غير ولده .. فيحتمل أنه من الباب ، ويحتمل أن لا ؛ لأن ما في الحديث عقوق ، والعقوق

.....

كبيرة ، وكان لبعض ذوي الخطط والمناصب ربيب ، فكان يناديه : يا ولدي ،
فكان معاصروه يعدونها من مُجَرِّحاته في رواية الحديث . انتهى ، انتهى من
« الكوكب » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٧) - (٨٩٧) - بَابُ مَنْ نَفَى رَجُلًا مِنْ قَبِيلَتِهِ

(٧٩) - (٢٥٧٠) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ حَيَّانَ ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُغِيرَةِ

(٣٧) - (٨٩٧) - (بَابُ مَنْ نَفَى رَجُلًا مِنْ قَبِيلَتِهِ)

(٧٩) - (٢٥٧٠) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) (بَنَ زَاذَانَ السَّلْمِيِّ مَوْلَاهُمْ أَبُو خَالِدٍ الْوَاسِطِيُّ ، ثِقَةٌ مَتَّقْنٌ عَابِدٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَمِئَتَيْنِ (٢٠٦ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ) (بَنَ دِينَارَ الْبَصْرِيِّ أَبُو سَلَمَةَ ، ثِقَةٌ أَثْبَتَ النَّاسُ فِي ثَابِتٍ ، وَتَغْيِيرَ حِفْظِهِ فِي آخِرِهِ ، مِنْ كِبَارِ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَسِتِّينَ وَمِئَةَ (١٦٧ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م عَم) .

(ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) (بَنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَالِدٍ الذَّهْلِيَّ النَّيْسَابُورِيَّ ، ثِقَةٌ مَتَّقْنٌ ، مِنَ الْحَادِيَةِ عَشْرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٥٨ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (خ عَم) .

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) (الْأَزْدِيُّ الْوَاشِحِيُّ - بِمَعْجَمَةٍ ثُمَّ مَهْمَلَةٌ - الْبَصْرِيُّ ، قَاضِي مَكَّةَ ، ثِقَةٌ إِمَامٌ حَافِظٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٢٤ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ) (بَنَ مُوسَى) (بَنَ حَيَّانَ) (التَّمِيمِيُّ أَبُو مُوسَى الْقَزْوِينِيُّ ، وَقَدْ يَنْسَبُ لِجَدِّهِ ، ثِقَةٌ عَالِمٌ ، مِنَ الْحَادِيَةِ عَشْرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٤٨ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .

(أَنْبَأَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُغِيرَةِ) (بَنَ أُمِّی الْمَنْقَرِيَّ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الصَّفَّارِ

قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ عَقِيلِ بْنِ طَلْحَةَ السُّلَمِيِّ ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ هَيْصَمٍ ، عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ : أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَفْدِ كِنْدَةَ وَلَا يَرُونِي إِلَّا أَفْضَلُهُمْ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَلَسْتُمْ مِنَّا ؟

البصري نزيلُ الري ، صدوق ، من صغارِ التاسعة . يروي عنه : (ق) .

(قالوا) أي : قال كل من سليمان بن حرب وعبد العزيز بن المغيرة : (حدثنا حماد بن سلمة ، عن عَقِيلِ) مكبراً (ابن طلحة السلمي) - بضم السين وفتح اللام - ثقة ، من الرابعة ، ولأبيه صحبة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن مسلم بن هَيْصَمٍ) - بفتح الهاء والصاد المهملة ، وهو الصواب - العبدى ، مقبول ، من الرابعة . يروي عنه : (م د س ق) .

(عن الأشعث بن قيس) بن معدي كرب الكندي أبي محمد الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، نزل الكوفة ، مات سنة أربعين (٤٠ هـ) أو إحدى وأربعين ، وهو ابن ثلاث وستين . يروي عنه : (ع) .

وهذه الأسانيد الثلاثة من سداسياته ، وحكمها : الصحة ؛ لأن رجالها ثقات ؛ لأن عَقِيلَ بْنَ طَلْحَةَ وثقه ابن معين والنسائي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم .

(قال) الأشعث : (أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَفْدِ كِنْدَةَ) - بكسر الكاف وسكون النون - قبيلة مشهورة من العرب ، نسبوا إلى أمهم ؛ أي : جئته مع الوافدين عليه من قبيلة كندة (ولا يروني) أي : ولا يَحْسُبُنِي أولئك الوافدون ؛ أي : لا يظنونني (إلا) أنا (أَفْضَلُهُمْ) وأعقلهم وأعلمهم (فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَلَسْتُمْ) يا معاشرَ بني كنانة (منا) أي : من بني قيس ؛ أي : أليست سيرتكم وعادتكم من عادتنا وسيرتنا ؛ لأن عادة العرب واحدة ؟

فَقَالَ : « نَحْنُ بَنُو النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ لَا نَقْفُوا أُمَّنَا وَلَا نَنْتَفِي مِنْ أَبِيْنَا » ، قَالَ : فَكَانَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ يَقُولُ : لَا أُوتَى بِرَجُلٍ نَفَى رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ إِلَّا جَلَدْتُهُ أَلْحَدًا .

(فقال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (نحن بنو النضر بن كنانة لا نَقْفُوا أُمَّنَا) - بتقديم القاف على الفاء - أي : لا نَتَّبِعُ أُمَّنَا بالانتساب إليها ، ولا نقطع شرفها وفضلها ، بل نعرف فضلها وشرفها في حق نفسها ولا نَتَّسِبُ إِلَى نَسَبِهَا (ولا نَنْتَفِي) أي : ولا نقطع نسبنا (من أبينا) بل نجعل نسبنا من نسب أبينا ، وننتسب إليه .

والحاصل : أَنَّنَا نَجْعَلُ نسبنا تابعاً لنسب أبينا ، وأنتم بخلافنا ؛ لَأَنَّكُمْ تَجْعَلُونَ نسبكم تابعاً لنسب أمكم ، وتقطعون نسبكم عن أبيكم ، وتنتسبون إلى أمكم .

(قال) مسلم بن هَيْصَمٍ : (فكان الأشعثُ بن قيس يقول : لا أُوتَى) بفتح التاء على صيغة المجهول (برجلٍ نفَى رجلاً من النضر بن كنانة .. إِلَّا جَلَدْتُهُ) جَلَدَ (الحد) بأن نسبه إلى نسب أمه ؛ لأنه قذف أمه بنسبة ولدها إلى غير أبيه ، فليست سيرتنا كسيرتكم ؛ لأنكم تجعلون نسبكم نسب أمكم . وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن أخرجه أحمد والطبراني ، قال الهيثمي : فيه مَنْ لم أعرفه في « مجمع الزوائد » ، وعبدُ الرزاق في « مصنفه » . ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٨) - (٨٩٨) - (باب المخنثين)

جمع مخنث ، وقال أهل اللغة : المخنث - بكسر النون المشددة وفتحها - : هو الذي يُشَبِّهُ النساءَ في أخلاقه وكلامه وحركاته وسكناته ، وتارة يكون هَذَا خِلْقَةً مِنَ الْأَصْلِ ، وتارة بِتَكْلُفٍ وَتَكْشِيبٍ .

وهذا الثاني وهو الذي يتكلف أخلاق النساء وحركاتهن وهيئاتهن وكلامهن . . هو المذموم الذي جاء في الأحاديث الصحيحة لَعْنُهُ ، وهو بمعنى الحديث الآخر : « لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين بالنساء من الرجال » .

بخلاف الأول ؛ وهو معذور لا إثم ولا عُتْب عليه ؛ لأنه لا ضَنْعَ لَهُ فِي ذَلِكَ ، ولهذا أَقَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوَّلًا دَخُولَهُ عَلَى النِّسَاءِ ، ولما ظهر له أَنَّهُ يَعْرِفُ النِّسَاءَ . . أَنْكَرَ دَخُولَهُ عَلَيْهِنَّ ، كَذَا فِي « النَّوَوِيِّ » .

وَأَمَّا مَنْ تَخَانَثَ وَتَشَبَّهَ بِالنِّسَاءِ . . فَقَدْ أَتَى كَبِيرَةٌ مِنْ أَفْحَشِ الْكِبَائِرِ ، لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا وَرَسُولُهُ ، وَلَا يُقَرَّرُ عَلَيْهَا ، بَلْ يُؤَدَّبُ بِالضَّرْبِ الْوَجِيعِ ، وَالسَّجْنِ الطَّوِيلِ ، وَالنَّفْيِ حَتَّى يَنْزِعَ عَنْ ذَلِكَ ، وَيَكْفِي دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا : (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ بِرَقْم (٥٨٨٥) ، وَقَالَ : « أَخْرَجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ » رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا بِرَقْم (٥٨٨٦) .

وَأَخْرَجَ فَلَانًا وَفَلَانًا ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ ؛ لِمَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِرَجُلٍ قَدْ خَضَبَ يَدَيْهِ وَرَجْلَيْهِ ، فَقَالَ :

(٨٠) - ٢٥٧١ - (١) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ الْجُرْجَانِيُّ ، أَنبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ الْعَلَاءِ ، أَنَّهُ سَمِعَ بَشَرَ بْنَ نُمَيْرٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ مَكْحُولاً يَقُولُ : إِنَّهُ سَمِعَ يَزِيدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ

« ما بال هذا ؟ ! » فقيل : يَتَشَبَّهُ بالنساء ، فَأَمَرَ بِهِ وَنُفِيَ إِلَى النَّقِيعِ - بالنون - فقيل : يا رسول الله ؛ أَلَا نَقْتُلُهُ ؟ فقال : « إِنِّي نُهِيتُ عَنْ قَتْلِ الْمُسْلِمِينَ » رواه أبو داود (٤٩٢٨) . انتهى من « المفهم » .



(٨٠) - ٢٥٧١ - (١) (حَدَّثَنَا الْحَسَنُ) بن يحيى بن الجعد العبدى أبو علي (بن أبي الربيع الجرجاني) نزيل بغداد ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وستين ومئتين (٢٦٣ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(أنبأنا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أخبرني يحيى بن العلاء) البجلي أبو عمرو أو أبو سلمة الرّازي ، رمي بالوضع ، من الثامنة ، مات قرب الستين من عمره . يروي عنه : (د ق) .

(أنه سمع بشر بن نمير) القشيري البصري متروك متهم ، من السابعة ، مات بعد الأربعين ومئة . يروي عنه : (ق) .

(أنه سمع مكحولاً) الشامي أبا عبد الله ، ثقة فقيه كثير الإرسال مشهور ، من الخامسة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(يقول : إنه سمع يزيد بن عبد الله) المكي ، مجهول الحال . روى عن صفوان بن أمية ، ويروي عنه مكحول ، من الثالثة . يروي عنه : (ق) .

(أنه سمع صفوان بن أمية) بن خلف بن وهب بن قدامة بن جمح القرشي الجمحي المكي صحابي من المؤلفات رضي الله تعالى عنه ، مات أيام قتل عثمان ،

قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَجَاءَ عَمْرُو بْنُ قُرَّةَ فَقَالَ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ اللَّهَ قَدْ كَتَبَ عَلَيَّ الشَّقْوَةَ ؛ فَمَا أُرَانِي أُرْزَقُ إِلَّا مِنْ دُفِّي
بِكَفِّي ، فَأَذُنْ لِي فِي الْغِنَاءِ فِي غَيْرِ فَاحِشَةٍ ،
.....

وقيل : سنة إحدى أو اثنتين وأربعين في أوائل خلافة معاوية . يروي عنه : (م
عم) .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه يحيى بن العلاء
وهو وضاع ، وفيه بشر بن نمير ، وهو متروك ، وفيه يزيد بن عبد الله ، وهو
مجهول .

(قال) صفوان بن أمية : (كنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجاء
عمرو بن قرّة) قال ابن حجر في « الإصابة » : ذكره غير واحد في الصحابة . ولم
يذكره المزي وابن حجر في « التهذيب » و « تهذيبه » . يروي عنه : (ق) . (فقال)
عمرو : (يا رسول الله ؛ إن الله قد كتب عليّ) في سابق علمه (الشَّقْوَةَ) - بكسر
الشين المعجمة وسكون القاف - أي : التعب والفقر والخيبة والمصيبة .

(فما أراني) - بضم الهمزة - أي : فما أظن نفسي (أُرْزَقَ) على صيغة
المبني للمفعول ؛ أي : أُعْطِيَ الرِّزْقَ والقوتَ (إِلَّا مِنْ دُفِّي) بضم الدال وفتحها
في الغناء - بكسر الغين المعجمة وبالمد - أي : فما أظن نفسي أن أُعْطِيَ الرِّزْقَ
إلا بواسطة ضربِ دُفِّي وطَبْلِي في التَّغْنِي (بكفي) أي : مع ضربِ كفي مع ضرب
الدف ، أو إلا من ضرب دفي بكفي في حالة التَّغْنِي والمدح للناس بشعري أو
بسَجْعِي .

(فَأَذُنْ لِي) يا رسول الله ؛ أي : فأرخص لي (في) التَّكْسُّبِ بـ (الغناء في
غيرِ فاحشة) ومعصية وكذب ، وذلك الغير ما إذا كان ذلك الغناء في مدح مَنْ
يجوزُ مدحُه بصدق ؛ كالإسلام والمسلمين ورسول الله وكتابه .

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا آذَنْ لَكَ ، وَلَا كَرَامَةً وَلَا نِعْمَةً عَيْنٍ ، كَذَبْتَ أَيُّ عَدُوِّ اللَّهِ ؛ لَقَدْ رَزَقَكَ اللَّهُ طَيْبًا حَلَالًا ، فَأَخْتَرْتَ مَا

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لذلك المستأذن ؛ وهو عمرو بن مرة الجهني (لا آذن لك) في ذلك الغناء والدُّف ، ولا أرخصُ لك فيه (ولا) أكرمك (كرامة) أي : إكراماً بالإذن لك فيه (ولا) أنعمك ولا أبشرك (نعمة عين) أي : إنعاماً لعينٍ لك وقُرّةً لها ، وبُشْرَى لك بالإذن لك فيما استأذنت فيه .

قال السندي : قوله : (قد كتب الله علي الشّقوة) - بالكسر - أي : المصيبة ؛ أي : موت الأولاد وضيق المعيشة .

(أرزق) بالبناء للمفعول (من دفي) - بضم الدال وفتحها - : الطبلُ .

(في الغناء) - بالكسر والمد - أي : التغني .

« ولا كرامة ولا نعمة عين » - نعمة بضم النون وفتحها وكسرهما ؛ فهي مثلثة النون - أي : قرة عين وبردها وراحة قلب .

وقال السيوطي : لا أكرمك كرامة ، ولا أنعم عينيك ، قيل : هما من المصادر المنتصبة على إضمار الفعل الممنوع إظهاره ؛ كما قال سيبويه في « الكتاب » (٥٨٢/٣) ، تقول : أفعل ذلك وكرامة ونعمة عين ؛ كأنك قلت : أكرمك كرامة ونعمت عينيك نعمة ؛ وهو - بضم النون وفتحها وكسرهما - : اسم بمعنى الإنعام ، ولما كان بمعنى المصدر . . ذكر مع المصدر .

ثم قال له النبي صلى الله عليه وسلم : (كذبت) فيما قلت لي من أنك لا ترزق إلا من دفك (أي عدو الله) أي : يا عدو الله ؛ ف (أي) حرف نداء ؛ لنداء القريب ، وصّفه بعداوة الله ؛ لكذبه فيما قال ، وزجرأ له عمّا استأذن فيه ، والله (لقد رزقك الله) رزقاً (طيباً حلالاً) أي : لقد مكنك منه ؛ أي : من تحصيله بالاكْتِسَاب حيث رزقك الصحة والعافية ، وعلمك كيفية الاكْتِسَاب (فاخترت ما

حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْكَ مِنْ رِزْقِهِ مَكَانَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَكَ مِنْ حَلَالِهِ ، وَلَوْ
كُنْتُ تَقَدَّمْتُ إِلَيْكَ . . لَفَعَلْتُ بِكَ وَفَعَلْتُ ، قُمْ عَنِّي وَتُبْ إِلَى اللَّهِ ، أَمَا إِنَّكَ
إِنْ فَعَلْتَ بَعْدَ التَّقْدِمَةِ إِلَيْكَ . . ضَرَبْتُكَ ضَرْباً وَجِيعاً ، وَحَلَقْتُ رَأْسَكَ مُثْلَةً ،
وَنَفَيْتُكَ مِنْ أَهْلِكَ ، وَأَحَلَلْتُ سَلْبَكَ نُهْبَةً لِفَتَيَانِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ » ،

حرم الله عليك من) الأسباب في طلب (رزقه) وهي الغناء وضرب الدف
والتصفيق عليه بضرب الكفين ؛ أي : اخترت ما حرم الله عليك (مكان) أي :
بدل (ما أحل الله عز وجل لك من حلاله) أي : من حلال الكسب ؛ كالحرف
والصناعة والتجارة والزراعة مثلاً .

(ولو كنتُ تَقَدَّمْتُ) أي : قَدَّمْتُ (إليك) النَّهْيَ عن الكسب الحرام قبل
النهي الذي ذكرته لك الآن ؛ أي : لو بَلَغَكَ النَّهْيُ مني قبل ما ذكرته لك الآن . .
(لَفَعَلْتُ بِكَ) التعزير والتأديب على استئذانك في الكسب الحرام .

وقوله : (وفعلت) توكيد لفظي لما قبله ؛ بناءً على أن التوكيد اللفظي
يجوز فيه اقترانه بالعاطف (قم عني) أي : قم من عندي (وتب) عن كذبك
من الشقوة (إلى الله) عز وجل (أما) أي : انتبه من غفلتك واستمع ما أقول
لك من النصيحة : (إنك إن فعلت) ما نهيتك عنه من الغناء (بعد المقدمة)
أي : بعد تقديم النهي عن الغناء (إليك . . ضَرَبْتُكَ) للتعزير والتأديب (ضرباً
وجيعاً) أي : شديداً أليماً لك (وَحَلَقْتُ) شَعَرَ (رَأْسَكَ مُثْلَةً) أي : تعيباً لك
وتقبيحاً عليك وتنكيلاً لغيرك (وَنَفَيْتُكَ) أي : وَغَرَبْتُكَ (مِنْ) وَطْنِكَ وَ(أَهْلِكَ)
وزوجتك عقوبة (وَأَحَلَلْتُ سَلْبَكَ) أي : وَحَكَمْتُ بِحِلْيَةِ سَلْبِكَ وَمَتَاعِكَ ؛ أي :
حِلْيَةٍ أَخَذَ مَالَكَ لِلْمُسْلِمِينَ (نُهْبَةً) أي : حالة كونه مَنُهْباً مأخوذاً (لِفَتَيَانِ أَهْلِ
الْمَدِينَةِ) المنورة وشَبَابِهِمْ ؛ تعزيراً لك ، وتنكيلاً لغيرك وعبرةً لهم .

وقوله : « نهبة » - بضم النون - اسم مصدر بمعنى المنهوب ، وهذا حيث

فَقَامَ عَمْرُو وَبِهِ مِنَ الشَّرِّ وَالْخِزْيِ مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ ، فَلَمَّا وَلَّى . . قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هَؤُلَاءِ الْعُصَاةُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِغَيْرِ تَوْبَةٍ . . حَشَرَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَمَا كَانَ فِي الدُّنْيَا مُحْنَتًا عُرْيَانًا لَا يَسْتَتِرُ مِنَ النَّاسِ بِهَذْبَةٍ كُلَّمَا قَامَ صُرِعَ » .

التعزيزُ بالمال مشروعاً ، ولكنه نسخ إن قلنا بثبوت الحديث ، وإلا . . ففي « الزوائد » : في إسناده بِشْرُ بن نُمير ، فلا حُجَّةَ فيه ؛ لأن الحديث موضوع .

قال صفوانُ بن أمية : (فقام عمرو) بن قُرَّةَ من عند النبي صلى الله عليه وسلم (و) الحال أن (به) أي : بعمرو (من الشر) أي : من الحُزْنِ (والخزي) أي : الذل (ما لا يعلمه) أي : ما لا يعلم قَدْرَهُ في الشدة والعظم (إلا الله) عز وجل (فلما) قام عمرو من عند النبي صلى الله عليه وسلم و (وَلَّى) أي : ذهب وأدبر . . (قال النبي صلى الله عليه وسلم : هَؤُلَاءِ الْعُصَاةُ) المتشبهون بالنساء - يعني : عمراً وأمثاله من الْمُخَنَّثِينَ - (من مات منهم) على هذه الحالة التي هي التشبُّه بالنساء مُلتَبِسِينَ (ب) ها من (غير توبة) منها . . (حشره الله عز وجل) أفرد الضمير هنا ؛ نظراً لِلْفِظِ مَنْ بعدما جمعه أولاً ؛ نظراً لمعنى مَنْ .

أي : جمعهم الله تعالى (يوم القيامة كما كان) أي : على ما كان عليه كُلُّ منهم (في الدنيا) من التخنُّث والتشبه بالنساء ؛ فضيحةٌ لهم على رؤوس الأشهاد حالة كون كل منهم (مُحْنَتًا) أي : متشبهاً بالنساء (عرياناً) أي : عارياً ؛ والعريانُ : وَصِفٌ مذكَّرٌ مؤنَّثه عُرْيَانَةٌ (لا يستتر) كل منهم (من الناس بِهَذْبَةٍ) أي : بقدرِ هُذْبَةٍ ؛ والهُذْبُ : - بالضم ثم السكون وبضمين - : شَعْرُ أَشْفَارِ الْعَيْنَيْنِ ، واحِدُهَا هُذْبَةٌ (كُلَّمَا قَامَ) كُلُّ منهم في عرصات القيامة . . (صُرِعَ) على صيغة المبني للمجهول ؛ أي سَقَطَ على الأرض ؛ كالمُغْمَى عليه ، وبهذا يُعرفون في عرصات القيامة .

(٨١) - ٢٥٧٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ،

قوله : « مخنثاً » على صيغة اسم المفعول ؛ من التخنيث ، يقال : خنثه تخنيثاً : عطفه فتحنث ، ومنه المخنث ، ويقال له : خُنْثَاءٌ وَخَنِيثَةٌ ؛ وَالْخَنْثُ - بوزن كَتَفَ - من فيه انخنث ؛ أي : تكسر وتثني ، وقد خنث ؛ كفرح ، وتخنث وانخنث ، والخنثي : مَنْ له ما للرجال وما للنساء جميعاً ، يُجمع على خُنْثَاءٍ ؛ كحُبَالِي جمع حبلى . انتهى من « القاموس » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف جداً ، متناً وسنداً ، أو موضوعٌ (٧) (٢٧٦) ، وَضَعَهُ بِشْرُ بْنُ نُمَيْرٍ ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة . قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف ؛ بِشْرُ بْنُ نُمَيْرٍ البصري قال فيه يحيى بن سعيد القطان : كان رُكْنًا من أركان الكذب ، وقال أحمد : تَرَكَ النَّاسُ حَدِيثَهُ ، وقال البخاري : منكر الحديث ، وقال أبو حاتم : متروك ، وقال النسائي : غير ثقة ، ويحيى بن العلاء قال فيه أحمدٌ : كان يضع الحديث ، وقال ابن عدي : أحاديثه لا يُتَابَعُ عليها وكلُّها غَيْرُ مَحْفُوظَةٍ ، والضعفُ على رواياته وحديثه بَيِّنٌ ، وأحاديثه موضوعاتٌ .



ثم استدل المؤلف على الترجمة بحديث أم سلمة أم المؤمنين رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨١) - ٢٥٧٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ .
 (عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ) الصَّحَابِيَّةِ الْمَخْزُومِيَّةِ رَبِيبَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ .

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَمِعَ مُخَنَّثًا وَهُوَ يَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ : إِنْ يَفْتَحِ اللَّهُ الطَّائِفَ غَدًا . . دَلَّلْتُكَ عَلَى أَمْرَةٍ تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبِرُ بِثَمَانٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَخْرِجُوهُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ » .

(عن) والدتها (أم سلمة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات ، ومن لطائفه : أن فيه رواية صحابية عن صحابية ، وبنت عن والدته .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها) أي : على أم سلمة في بيتها (فسمع) النبي صلى الله عليه وسلم (مخنثاً) أي : صوته (وهو) أي : والحال أن ذلك المخنث (يقول لعبد الله بن أبي أمية) أخي أم سلمة لأبيها : (إن يفتح الله) عليكم (الطائف غداً) وغلبتم أهلها وغنمتم نساءهم وصبيانهم . . (دللتك) يا عبد الله (على) أخذ بنت غيلان ؛ فإنها (امرأة) إذا أقبلت إليك بوجهها . . (تقبل) إليك (بأربع) عكن ؛ وهي طيات البطن (و) إذا أدبرت إليك بظهرها . . (تدبر) إليك (بثمان) عكن .

وفي رواية مسلم زيادة : قالت أم سلمة : فسمع رسول الله قول هذا المخنث ؛ أي : قوله الذي قاله لعبد الله بن أبي أمية من الوصية له ببنت غيلان (فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لمن عنده من المؤمنين : (أخرجوهم) أي : أخرجوا هؤلاء المخنثين (من بيوتكم) أي : من بيوت نساءكم ، فلا يَدْخُلْنَ على نساءكم بعد اليوم ؛ فإنهم من أولي الإربة إلى النساء .

قال القرطبي : المخنث : هو الذي يَلِينُ في قوله ويتكسّر في مشيته ويتثنّى فيها ؛ كالنساء ؛ من التخنث ؛ وهو اللين والتكسر ، وقد يكون خِلقةً ، وقد يكون تصنعاً من الفسقة ، ومن كان ذلك فيه خِلقةً . . فالغالب من حاله أنه لا إزب له

.....

في النساء ، ولذلك كان أزواج النبي صلى الله عليه وسلم يَعْدُونَ هذا المخنث من غير أولي الإربة ، فكانوا لا يَحْجُبُونَهُ ، إلى أن ظهر منه ما ظهر فحَجَبُوهُ .

واختلف العلماء في اسم هذا المخنث الذي كان عند أم سلمة : والأشهر أن اسمه هَيْثُ - بياء ساكنة بعد الهاء مثناة من تحتها آخره مثناة فوقية - وقيل : صوابه : هَنْبُ - بنون وياء موحدة أخيراً - والهَنْبُ : الرجلُ الأحمق ، قاله ابن دُرستويه ، اسمه عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه من علماء اللغة ، والقولُ الأولُ هو الأصح ، وجمعَ بينهما أبو موسى المديني بأن أحدهما اسمٌ له ، والآخر لَقَبُ .

وقيل : اسم هذا المخنث : هو مَاتِعٌ - بمثناة فوقية - مولى أبي فَاخِثَةَ المخزومية ، قيل : وكان هو وهَيْثُ يدخلان بيوت النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما وقعت هذه القصة الآتية . . غَرَبَهُمَا النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة ، فوردَ في بعضها أنه صلى الله عليه وسلم أجلاه إلى الحِمَى ؛ موضع رَغِي إبل الصدقة ، وفي بعضها : إلى حَمَرَاءِ الأسد ، وفي بعضها : إلى خَاخِ ، والله أعلم . انتهى من « المفهم » .

قوله : (وهو يقول لعبد الله بن أبي أمية) أي : لأخي أم سلمة من أبيها ، وأمه عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم ، وكان قبل إسلامه شديداً على المسلمين مخالفاً مُبْغِضاً لهم ، وهو الذي قال فيما حكاه الله عنه : ﴿ لَنْ تُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى تَفْجُرَ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ يَنْبُوءًا . . . ﴾ الآيات ^(١) ، وكان شديد العداوة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم إنه خرج مهاجراً إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلقيه بالطريق بين السُّقْيَا والعُرج ، وهو صلى الله عليه وسلم يريد مكة عام الفتح فتلَقَّاه ، فأعرض عنه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم مرة بعد مرة ، فدخَلَ على أُخْتِهِ

(١) سورة الإسراء : (٩٠) .

.....

أم سلمة وسألها أن تشفع ، فشفعت له ، فشفعها رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه ، وأسلم وحسن إسلامه ، وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة مُسْلِمًا ، وشهد حيناً والطائف ، ورُمِيَ يومَ الطائف بسهم فقتله ، ومات يومئذ رضي الله عنه ، كذا في « عمدة القاري » (٥١٨/٩) .

قوله : (إن يفتح الله الطائف غداً) وسَبَيْتُمْ نساءه .. (دللْتُك على) بنت غيلان ؛ هي (امرأة تُقبل بأربع ، وتُدبر بثمان) وتلك المرأة هي بنت غيلان ، اسمها (بَادِيَّةُ) بنتُ غيلان - بالياء - وقيل : (بَادِنَةُ) - بالنون - والأول أصح ، وأبوها غيلان بن سلمة ؛ وهو الذي أسلم وتَحْتَهُ عشرةُ نسوة ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختارَ منهن أربعاً ، وكان من رؤساء ثقيف ، وعاش إلى أواخر خلافة عمر ، وبادية بنته هي التي تزوّجها عبدُ الرحمن بن عوف ؛ فقد ورد أنها استُحيِضَتْ ، وسألت النبي صلى الله عليه وسلم في المستحاضة .

قوله : (تقبل بأربع) عُكِنَ في بطنِها (وتدبر بثمان) أطرافُ من العُكْنِ في جانبي البطن ، على كُلِّ جانب أربعة ، فتصير ثمانية في خاصرتيها ؛ أربعة على الخاصرة اليمنى ، وأربعة على الخاصرة اليسرى .

وحاصله : أنه وصفها بأنها مملوءةُ البَدَنِ ؛ بحيث يظهر لبطنها أربع عكن ولخاصرتيها ثمان ، وذلك لا يكون إلا للسَّمينَةِ من النساء ، وكانت العربُ تَزْعُبُ في مَنْ تكونُ بتلك الصفة .

والعُكْن - جمع عكنة - وهو الطَّيُّ الذي يكون في جانبي البطنِ من السِّمَنِ ، وفي تعليق محمد الدهني على متن « مسلم » : والعكنة : ما انطَوَتْ وَتَثَنَّى مِنْ لحمِ البطنِ سِمناً ، والمراد : أن أطراف العكن الأربع التي في بطنها تظهر ثمانية في جَنْبَيْهَا .

قال الزركشي وغيره : وإنما قال : بثمان ، ولم يقل : بثمانية ، والأطراف مذكر ؛ لأنه لم يذكرها ؛ كما يقال : هذا الثوب سبع في ثمان ؛ أي : سبعة أذرع في ثمانية أشبار ، فلمّا لم يذكّر الأشبار .. أنت ؛ لتأنيث الأذرع التي قبلها . انتهى . قوله : « أخرجوهم من بيوتكم » وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بإخراجهم مع أنه أذن لهم أولاً في الدخول على النساء ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم إنما أذن لهم أولاً في الدخول عليهن ؛ لما كان يظن بهم من أنهم من غير أولي الإربة ، فلما عرّف بكلامه هذا الذي قاله لعبد الله بن أبي أمية أنه يعرف محاسن النساء ويصفها للأجانب .. حرّم دخوله عليهن .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المغازي ، باب غزوة الطائف ، وفي كتاب اللباس ، باب إخراج المتشبهين ، ومسلم في كتاب السلام ، باب منع المخنث من الدخول على النساء الأجانب ، وأبو داود في كتاب اللباس ، باب في قوله : غير أولي الإربة ، وأحمد في « مسنده » .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستئناس للترجمة ، والثاني للاستدلال به عليها .

والله سبحانه وتعالى أعلم

کتابُ الدیات

(٢٠) - كِتَابُ الدِّيَّاتِ

(٣٩) - (٨٩٩) - بَابُ التَّغْلِيظِ فِي قَتْلِ مُسْلِمٍ ظُلْمًا

(٨٢) - (٢٥٧٣) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ

(٢٠) - (كِتَابُ الدِّيَّاتِ)

وهي جمع دية ؛ مأخوذة من الوَدْيِ ، يقال : وَدَيْتُ الْقَتِيلَ أَدِيهَ دِيَّةً ؛
إِذَا دَفَعْتَ دِيَّتَهُ ، وهاؤُها عوضٌ عن فاء الكلمة ؛ لِأَنَّ أَصْلَهَا وَدْيٌ ؛
كعدةٍ ؛ فَإِنْ أَصْلُهَا وَعَدٌ ، حُذِفَتِ الْوَاوُ وَعُوضَ عَنْهَا الْهَاءُ ، قَالَ فِي
« الْخُلَاصَةِ » :

فَا أَمْرٍ أَوْ مَضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدٍ احْذَفَ وَفِي كَعِدَةٍ ذَلِكَ أَطْرَدَ
وَشَرَعًا : هِيَ الْمَالُ الْوَاجِبُ بِالْجَنَايَةِ عَلَى حَرٍّ فِي نَفْسٍ أَوْ طَرَفٍ .

وقولنا : (الْوَاجِبُ بِالْجَنَايَةِ) أَيُ : بِسَبَبِ الْجَنَايَةِ ، وَقَوْلُنَا : (عَلَى حَرٍّ) خَرَجَ
بِهِ الرَّقِيقُ ؛ فَالْوَجِبُ فِيهِ الْقِيَمَةُ بِالْغَةِ مَا بَلَغَتْ تَشْبِيهًا لَهُ بِالذَّوَابِ بِجَامِعِ الْمِلْكِيَّةِ ،
فَلَا يُسَمَّى الْمَالُ الْوَاجِبُ بِالْجَنَايَةِ عَلَيْهِ دِيَّةً ، بَلْ قِيَمَةٌ .

وقولنا : (أَوْ طَرَفٍ) أَيُ : أَوْ مَعْنَى ؛ كَالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ مِثْلًا .

وهي على ضربين : مغلظة في العمد وشبه العمد ، ومخففة في الخطأ ؛ كما
هو مبسوط في كتب الفروع ، والأصل فيها الكتاب والسنة والإجماع ، وهي من
خصوصيات هذه الأمة المرحومة المحمدية .



(٣٩) - (٨٩٩) - (بَابُ التَّغْلِيظِ فِي قَتْلِ مُسْلِمٍ ظُلْمًا)

(٨٢) - (٢٥٧٣) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ) الْهَمْدَانِي

وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ،
عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَوَّلُ
مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وعليُّ بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ،
مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(ومحمد بن بشار) بن عثمان العبدي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة
اثنين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قالوا) أي : قال كل من الثلاثة : (حدثنا وكيع) بن الجراح بن مليح
الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات آخر سنة ست أو أول سنة سبع
وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الأعمش) سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ،
مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن شقيق) بن سلمة الأسدي أبي وائل الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ،
مات في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وله مئة سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله) بن مسعود رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عبد الله : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَوَّلُ مَا يُقْضَى) أول
مبتدأ ، وما مصدرية ، والجملة الفعلية صلتها ، والمصدر المؤول منها في محل
الجر مضاف إليه للمبتدأ ، والظرفان في قوله : (بين الناس يوم القيامة) متعلقان

ب (يقضى) وخبر المبتدأ : قوله : (في الدماء) والتقدير : أول القضاء بين الناس يوم القيامة كائن في شأن الدماء .

قال النووي : وذلك لعظم أمرها وكثير خطرهما ، وليس هذا الحديث معارضاً للحديث المشهور في « السنن » : « أول ما يحاسب العبد به صلاته » لأن هذا الحديث في حقوق الله تعالى ، وحديث الباب في حقوق العباد . انتهى .

قال القرطبي : وهذا يدل على أنه ليس في حقوق الآدميين أعظم من الدماء ، ولا تعارض بين هذا وبين قوله صلى الله عليه وسلم : « أول ما يحاسب به العبد من عمله الصلاة » رواه النسائي (٨٣/٧) لأن كل واحد منهما أول في بابه ؛ فأول ما ينظر فيه من حقوق الله الصلاة ؛ لأنها أعظم قواعد الإسلام العملية ، وأول ما ينظر فيه من حقوق الآدميين الدماء ؛ لأنها أعظم الجرائم . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الرقاق ، باب القصاص يوم القيامة ، وفي كتاب الديات ، باب قول الله تعالى : ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم ، ومسلم في كتاب القسامة ، باب المجازاة بالدماء في الآخرة ، وأنها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة ، والترمذي في كتاب الديات ، باب الحكم في الدماء ، والنسائي في كتاب تحريم الدم ، باب تعظيم الدم ، وأحمد في « مسنده » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٨٣) - ٢٥٧٤ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا »

ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٨٣) - ٢٥٧٤ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عيسى بن يونس) بن أبي إسحاق الهمداني السبيعي أخو إسرائيل الكوفي ، نزل الشام مرابطاً ، ثقة مأمون ، من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل : سنة إحدى وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الأعمش ، عن عبد الله بن مرة) الهمداني الخارفي - بمعجمة وراء وفاء - الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن مسروق) بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي أبي عائشة الكوفي ، ثقة فقيه عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين ، ويقال : سنة ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله) بن مسعود رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عبد الله : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقتل نفس) محرم قتلها بإيمان أو أمان (ظلماً) أي : بغير استحقاق قتل ، خرج به المقتولة

إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ .

قصاصاً أو حداً . . (إلا كان على ابن آدم الأول) يعني : قابيل ؛ وهو الذي قتل أخاه هابيل ؛ كما هو المشهور عندهم ، وعكس القاضي جمال الدين بن واصل في « تاريخه » ، فجعل قابيل مقتولاً وهابيل قاتلاً ؛ كما ذكره الحافظ في « الفتح » ، واستشهد بأن قابيل مشتق من قبول قربانه ، ولكن الأكثر على أن قابيل هو القاتل ، ومجرد اشتقاق قابيل من القبول لا يصلح دليلاً على أنه هو المقتول .

وقوله : « الأول » هذا يؤيد ما هو المشهور ؛ من أن هابيل وقابيل كانا ولدي آدم لصلبه ، وبه صرح مجاهد فيما روى ابن أبي نجيح عنه ، وذكر الطبري عن الحسن أنهما لم يكونا ولدي آدم من صلبه ، وإنما كانا من بني إسرائيل ، ولكن ظاهر حديث الباب يرده . انتهى من « الفتح » (١٢ / ١٩٣) .

أي : إلا كان على ذلك الأول (كفل) - بكسر الكاف وسكون الفاء - أي : نصيب وحظ وجزء (من) وزر إراقة (دمها) أي : من دم تلك النفس المقتولة ظلماً (لأنه) أي : لأن ذلك الأول (أول من سن) وأسس وشرع (القتل) ظلماً .

فيه أن أول من سن الشيء وأسس . . كتب له أو عليه ، وهو أصل في أن المعونة على ما لا يحل حرام ، وقد صرح به في حديث جرير عند مسلم وغيره : « من سن في الإسلام سنة حسنة . . كان له أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة ، ومن سن في الإسلام سنة سيئة . . كان عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة » ، وهو محمول على من لم يتب من ذلك الذنب ، كذا في « فتح الباري » .

قوله : « لأنه أول من سن القتل » أي : جعله سيرة للناس ، فهو متبوع في هذا

.....

الفعل ، وللمتبوع نصيب من فعل تابعه وإن لم يقصد التابع اتباعه في الفعل .
قال القرطبي : قوله : « لا تقتل نفس ظلماً ... » إلى آخره ، يدخل فيه بحكم
عمومه نفس الذمي والمعاهد إذا قتلا ظلماً ؛ لأن (نفساً) نكرة في سياق النفي
فهي للعموم .

و(الكفل) الجزء والنصيب ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَشْفَعْ شَفَعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ
لَهُ كِفْلٌ مِّنْهَا ﴾ ^(١) ؛ أي : نصيب ، وقال الخليل : الكفل من الأجر والإثم :
الضعف .

وقوله : « لأنه أول من سن القتل » وهذا نص على تعليل ذلك الأمر ؛ لأنه لما
كان أول من قتل .. كان قتله ذلك تنبيهاً لمن أتى بعده وتعليماً له ، فمن قتل ..
فكانه اقتدى به في ذلك ، فكان عليه من وزره ، وهذا جار في الخير والشر ؛ كما
قد نص عليه النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم بقوله : « من سن
في الإسلام سنة حسنة ... » الحديث ، وبهذا الاعتبار يكون على إبليس كفل
من معصية من عصى بالسجود ؛ لأنه أول من عصى به ، وهذا - والله أعلم -
إذا لم يتب ذلك الفاعل الأول من تلك المعصية ؛ لأن آدم عليه السلام أول من
خالف في أكل ما نهى عنه ، ولا يكون عليه شيء من أوزار من عصى بأكل ما
نهى عنه ولا بشره ممن بعده بالإجماع ؛ لأن آدم عليه السلام تاب من ذلك ،
وتاب الله عليه ، فصار كمن لم يَجْنِ ؛ فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له ،
والله أعلم .

وابن آدم المذكور هنا هو قابيل ، قتل أخاه هابيل لما تنازعا في تزوج إقليما ،
فأمرهما آدم أن يقربا قرباناً ؛ فمن تقبل منه قربانه .. كانت له ، فتقبل قربان

(١) سورة النساء : (٨٥) .

(٨٤) - ٢٥٧٥ - (٣) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْأَزْهَرِ الْوَاسِطِيُّ ،
حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْرَقُ ، عَنْ شَرِيكِ ،
.....

هابيل ، فحسده قابيل بغياً وعدواناً ، هكذا حكاه أهل التفسير . انتهى من
« المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء ،
باب خلق آدم وذريته ، وفي كتاب الديات ، باب قوله تعالى : ومن أحيائها ،
ومسلم في كتاب القسامة ، باب بيان إثم من سن القتل ، والترمذي في كتاب
العلم ، باب ما جاء الدالُّ على الخير كفاعله ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن
صحيح ، والنسائي في كتاب تحريم الدم ، باب (١) ، رقم (٣٩٩٦) .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به للحديث قبله .



ثم ذكر المؤلف المتابعة للحديث المذكور في أول الباب من حيث السند
فقط لا من حيث المتن ؛ لأنه عين الأول ، ولو قدمه على الحديث الثاني
أوضح ، فقال :

(٨٤) - ٢٥٧٥ - (٣) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْأَزْهَرِ (بن نجيع
الواسطي) أبو عثمان ، وقد ينسب إلى جده ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة
ثلاث أو أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م ق) .
(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ (بن مرداس المخزومي الواسطي المعروف
بـ (الأزرق) ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن شريك) بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي ، صدوق يخطئ كثيراً

عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي الدِّمَاءِ » .

تغير حفظه عندما ولي القضاء بالكوفة ، كان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع ، من الثامنة ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عاصم) بن بهدلة ، وهو ابن أبي النجود الأسدي مولاهم الكوفي أبي بكر المقرئ ، صدوق له أوهام ، من السادسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي وائل) شقيق بن سلمة الأسدي ، ثقة ، من الثانية مخضرم ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز . يروي عنه : (ع) .
(عن عبد الله) بن مسعود رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) عبد الله : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أول ما يقضى) وَيُحْكَمُ (بين الناس يوم القيامة في) شأن (الدماء) .

وهذا الحديث نَفْسُ الحديث المذكور في أول الباب ، ولو قدمه على الحديث قبله ؛ أعني : الحديث الثاني في الباب . . لكان أوضح ، وغرضه بسوقه : بيان متابعة عاصم بن بهدلة لسليمان الأعمش في رواية هذا الحديث عن أبي وائل شقيق بن سلمة ؛ لأنه شارك المؤلف في روايته أيضاً : البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأحمد ؛ كما في الحديث الأول ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عبد الله المذكور أول الباب بحديث

(٨٥) - ٢٥٧٦ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِدٍ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجَهَنِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً لَمْ يَتَنَدَّ بِدَمٍ »

عقبة بن عامر الجهني رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨٥) - ٢٥٧٦ - (٤) (حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا إسماعيل بن أبي خالد) فيروز الأحمسي مولا هم البجلي ، ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة ست وأربعين ومئة (١٤٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن بن عائذ) - بهمزة بعدها ذال معجمة - الثُمَالِيُّ - بضم المثلثة - ويقال : الكندي الحمصي ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، ووهم من ذكره في الصحابة ، وقال أبو زرعة : لم يدرك معاذاً . يروي عنه : (عم) .

(عن عقبة بن عامر الجهني) الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ؛ اخْتُلِفَ في كنيته على سبعة أقوال : أشهرها : أبو حماد ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين ، وكان فقيهاً فاضلاً ، مات في قرب الستين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عقبة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : مَنْ لَقِيَ اللَّهَ) عز وجل يوم القيامة ، أو هو كناية عن الموت حالة كونه (لا يشرك به) تعالى (شيئاً) من المخلوق في عبادته وحالة كونه (لَمْ يَتَنَدَّ) أي : لم يُرَقْ في حياته الدنيا (بدم)

حَرَامٌ . . دَخَلَ الْجَنَّةَ » .

(٨٦) - ٢٥٧٧ - (٥) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ،

نَفْسٍ (حَرَامٍ) قَتَلَهَا بِإِيمَانِهَا أَوْ أَمَانِهَا . . (دخل الجنة) أَوَّلًا مَعَ السَّابِقِينَ .

قال السندي : قوله : « لَمْ يَتَذَّ » - بفتحات آخره دال مشددة - قال السيوطي :

أي : لم يصب منه شيئاً ولم يَنْلُهُ منه شيءٌ ؛ كَأَنَّهُ نَالَ نَدَاوَةً وَبَلَّةً .

والجملة حال ثانية من فاعل (لقي) وفي بعض النسخ : (لَمْ يَتَذَمَّرْ) وهو

نسخة الديميري ، فقال : (دمر) - بالبدال المهملة - : هلك (وذمر) - بالذال

المعجمة - : حَضَّ عَلَى الْقَتْلِ وَحَثَّ عَلَيْهِ . انتهى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه أبو بكر ابن أبي شيبة في

« مسنده » عن وكيع ، ورواه الحاكم في « المستدرک » في كتاب الحدود ، عن

أبي عمرو عثمان بن أحمد السَّمَّاك عن الحسن بن أبي معشر عن وكيع بن

الجراح بسنده ، وأخرجه أحمد أيضاً .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به للحديث

الأول في الباب .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً للحديث الأول بحديث البراء بن عازب رضي الله

تعالى عنهما ، فقال :

(٨٦) - ٢٥٧٧ - (٥) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (بن نصير السلمي الدمشقي ،

صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) .

يروى عنه : (خ عم) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولا هم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، ولكنه

حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ جَنَاحٍ ، عَنْ أَبِي الْجَهْمِ الْجَوْزَجَانِيِّ ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَزَوَالُ الدُّنْيَا . . أَهْوَنُ عَلَى اللَّهِ مِنْ قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِغَيْرِ حَقٍّ » .

كثير التدليس والتسوية ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا مروان بن جَنَاح) الأموي مولا هم الدمشقي ، أصله كوفي ، لا بأس به ، من السادسة . يروي عنه : (د ق) .

(عن أبي الجَهْمِ الجَوْزَجَانِي) سليمان بن الجهم بن أبي الجهم الأنصاري الحارثي أبي الجهم الجوزجاني مولى البراء ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن البراء بن عازب) بن الحارث بن عدي الأنصاري الأوسي الصحابي المشهور ، الصحابي ابن الصحابي ، رضي الله تعالى عنهما ، نزل الكوفة استصغر يوم بدر ، وكان هو وابن عمر لدة ، مات سنة اثنتين وسبعين (٧٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لزوال الدنيا) وفناؤها وانعدامها (أهون على الله) أي : أيسرُ عند الله تعالى (من قتل مؤمن بغير حق) أي : ظلماً بغير استحقاق ، قال السندي : قوله : « لزوال الدنيا » الكلامُ مسوق لتعظيم القتل وتهويل أمره ، وكيفية إفادة اللفظ ذلك : هو أنَّ الدنيا عظيمةٌ في نفوس الخلق ، فزوالها يكون عندهم على قدر عظمتها .

فإذا قيل : إنَّ زوالها أهونُ من قتلِ المؤمن . . يُفيد الكلامُ من تعظيم القتل وتهويله وتقييده وتشنيعه ما لا يحيطه الوصفُ ولا يتوقف ذلك على

.....

كون الزوالِ إثماً أو ذنباً حتى يقال : إنه ليس بذنب ؛ فكلُّ ذَنْبٍ بجهةٍ كونهِ ذنباً أعظمُ منه ، فأبغى تعظيمَ حَصلِ القتلِ بجعلِ زوالِ الدنيا أهونَ منه ، وإن أريدَ بالزوالِ : الإزالةُ . . فيإزالةُ الدنيا يَسْتَلْزِمُ قَتْلَ المؤمنين ، فكيف يُقال : إِنَّ قَتْلَ واحدٍ أعظمُ مما يَسْتَلْزِمُ قَتْلَ الكلِّ ، وكذا لا يتوقَّفُ على كونِ الدنيا عظيمة في ذاتها عند الله حتى يقال : هي لا تُساوي جناحَ بعوضة عند الله ؛ فكلُّ شيءٍ أعظمُ منها ، فلا فائدة في القول بأن قتل المؤمن أعظم منها مثلاً .

وقيل : المراد بالمؤمن : الكاملُ الذي يكون عارفاً بالله تعالى وصفاته ؛ فإنه المقصود من خلق العالم ؛ لكونه مظهراً لآياته وأسراره ، وما سواه في هذا العالم الحسي من السماوات والأرض مقصود لأجله ، ومخلوق ؛ ليكون مسكناً له ومحلّاً لتفكيره ، فصار زواله أعظم من زوال التابع . انتهى منه .

قوله : (لزوال الدنيا) اللام لام الابتداء (أهون) أي : أحقر وأسهل (على الله) أي : عند الله (من قتل رجل مسلم) قال الطيبي رحمه الله تعالى : الدنيا عبارة عن الدار القربى التي هي معبر الدار الأخرى ، وهي مزرعة لها ؛ كما قيل : (وما خُلِقَت السماوات والأرض إلا لتكون أنظارَ المتبصرين ومتعبداتِ المطيعين ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ وَتَنفَكُّوْنَ فِي خَلْقِ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هٰذَا بَطِلًا ﴾ ^(١) ؛ أي : بغير حكمة ، بل خلقتها لأن تجعلها مساكنَ المكلفين ، وأدلة لهم على معرفتك ؛ فمن حاول قَتْلَ مَنْ خُلِقَت الدنيا لأجله . . فقد حاول زوال الدنيا ، وبهذا لَمْحَ ما ورد في الحديث الصحيح : « لا تقوم الساعة على أحد يقول : الله الله » ، قال القاريُّ : وإليه الإيماء بقوله تعالى : ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ

(١) سورة آل عمران : (١٩١) .

(٨٧) - ٢٥٧٨ - (٦) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ،
حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زِيَادٍ ،
.....

أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ﴿١﴾ . انتهى من « تحفة الأحوذى » .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو ، رواه الترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء في تشديد قتل المؤمن عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً وموقوفاً ، وقال : وهذا أصح من الحديث المرفوع الذي رواه النسائي في « الصغرى » من حديث بُريدة بن الحصيب ، ومن حديث عبد الله بن مسعود المذكور هنا .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن مسعود الأول .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، فقال :
(٨٧) - ٢٥٧٨ - (٦) (حدثنا عمرو بن رافع) بن الفرات القزويني البجلي أبو حجر - بضم المهملة وسكون الجيم - ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا مروان بن معاوية) بن الحارث بن أسماء الفزاري أبو عبد الله الكوفي ، نزيل مكة ودمشق ، ثقة حافظ ، وكان يدلّس أسماء الشيوخ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا يزيد بن زياد) ويقال : ابن أبي زياد القرشي الدمشقي . روى عن الزهري ، ويروي عنه مروان بن معاوية ، و(ت ق) ، متروك ، من السابعة .

(١) سورة المائدة : (٣٢) .

عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ .. لَقِيَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ : آيسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ » .

(عن الزهري) محمد بن مسلم .

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة ، من كبار التابعين ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه يزيد بن زياد ، وهو متفق على تركه .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أعان) مَنْ أَرَادَ قَتْلَ مُؤْمِنٍ ظُلْمًا ؛ أَي : أَعَانَهُ (على قتل مؤمن) ولو كانت إيعانته له عليه (بشطر كلمة) أَي : ببعض كلمة ، قيل : هو أَنْ يَقُولَ : اق ؛ مِنْ أَقْتُلْ ؛ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : « مَنْ » فَكَيْفَ مَنْ أَمَرَ بِقَتْلِهِ ؛ كَالْقَاضِي ، أَوْ تَسَبَّبَ فِيهِ ؛ كَالشَّاهِدِ يَشْهَدُ عَلَيْهِ بِمَا يُوْجِبُ قَتْلَهُ شَهَادَةً زُورًا .. (لقي) الذي أعان على قتله يوم موته (الله عز وجل) أو يوم القيامة ، قوله : (مكتوب) خبر لمحدوف ؛ تقديره لقي الله تعالى يوم القيامة وهو (مكتوب) أي : والحال أنه مكتوب (بين عينيه) بقلم القدرة : هذا (آيس) أي : قانط (من رحمة الله) تعالى وهذه الجملة الثانية وقعت حالاً بلا واو ، ومعنى كونه آيساً يستحق ذلك ، فظاهره يوافق ظاهر قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ... ﴾ الآية^(١) .

(١) سورة النساء : (٩٣) .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف (٨) (٢٧٧) ؛
لضعف سنده ؛ كما مر ، قال السندي : وهذا الحديث أورده أبو الفرج ابن الجوزي
في « الموضوعات » ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ستة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثالث للمتابعة ، والأخير للاستئناس ، والبواقي
للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٠) - (٩٠٠) - بَابُ هَلْ لِقَاتِلِ مُؤْمِنٍ تَوْبَةٌ ؟

(٨٨) - ٢٥٧٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمَّارِ الدَّهْنِيِّ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ : سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَمَّنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ثُمَّ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ أَهْتَدَى

(٤٠) - (٩٠٠) - (بَابُ هَلْ لِقَاتِلِ مُؤْمِنٍ تَوْبَةٌ ؟)

(٨٨) - ٢٥٧٩ - (١) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروى عنه : (د ق) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن عمار) بن معاوية (الدهني) - بضم أوله وسكون الهاء بعدها نون - أبو معاوية البجلي الكوفي ، صدوق يتشيع ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث وثلاثين ومئة (١٣٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن سالم بن أبي الجعد) رافع الغطفاني الأشجعي مولاهم الكوفي ، ثقة وكان يرسل كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين (٩٨ هـ) ، وقيل :
مئة ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(قال) سالم : (سئل ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما ، ولم أر من ذكر اسم السائل .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(عمن) أي : عن كافر (قتل مؤمناً متعمداً) أي : قاصداً قتله لا خطأ (ثم تاب) من قتله (وآمن) بالله تعالى بنطق الشهادتين (وعمل) عملاً (صالحاً) من الصلاة والصيام وغيرهما من المأمورات (ثم اهتدى) أي :
واظب على الهداية بفعل المأمورات واجتناب المنهيات ؛ كالوَحْشِي قاتل

قَالَ : وَيَحَهُ ! وَأَتَى لَهُ الْهُدَى ، سَمِعْتُ نَبِيَّكُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « يَجِيءُ الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُتَعَلِّقٌ بِرَأْسِ صَاحِبِهِ يَقُولُ : رَبِّ ؛ سَلْ هَذَا لِمَ قَتَلَنِي ؟ » ، وَاللَّهِ ؛ لَقَدْ أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى نَبِيِّكُمْ ثُمَّ مَا نَسَخَهَا بَعْدَهَا أَنْزَلَهَا .

حمزة بن عبد المطلب رضي الله تعالى عنهما .

(قال) ابن عباس في جواب السائل : (ويحَهُ !) أي : حَقَّقَ اللَّهُ هَلَاكَه بِقَتْلِ الْمُؤْمِنِ (وَأَتَى لَهُ الْهُدَى) أي : وَمِنْ أَيْنَ لَهُ الْهُدَى وَقَدْ قَتَلَ مُؤْمِنًا ؟! ثُمَّ اسْتَدَلَّ ابن عباس على ما قاله بقوله : (سَمِعْتُ) أنا (نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول : يَجِيءُ) من المجيء ؛ أي : يُعْرَضُ (الْقَاتِلُ) لِلْمُؤْمِنِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى (وَالْمَقْتُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) وَالْحَالُ أَنَّهُ (مُتَعَلِّقٌ بِرَأْسِ صَاحِبِهِ) أي : بِرَأْسِ قَاتِلِهِ حَالَهُ كَوْنِ الْمَقْتُولِ (يَقُولُ) لِلرَّبِّ جَلَّ جَلَالُهُ وَعِزَّ كَمَالُهُ : يَا (رَبِّ ؛ سَلْ) لِي قَاتِلِي (هَذَا لِمَ قَتَلَنِي ؟) وأنا على هدى وإسلام ، قَتَلِي حَرَامٌ عَلَى مَنْ أَرَادَ قَتْلِي .

قال ابن عباس : (وَاللَّهُ) أي : أَقْسَمْتُ لَكُمْ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ : (لَقَدْ أَنْزَلَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ) أي : أَنْزَلَ هَذِهِ الْآيَةَ ؛ يَعْنِي : قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَدِّيًا ﴾ ^(١) (عَلَى نَبِيِّكُمْ ، ثُمَّ مَا نَسَخَهَا) أي : مَا نَسَخَهَا اللَّهُ (بَعْدَهَا أَنْزَلَهَا) أي : بَعْدَهَا أَنْزَلَ هَذِهِ الْآيَةَ بآيَةٍ أُخْرَى نَاسِخَةٌ لَهَا ؛ فَهِيَ مُحْكَمَةٌ لَمْ يَنْسَخْهَا شَيْءٌ ، وَظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ لَا تَوْبَةَ لِقَاتِلِ الْمُؤْمِنِ عَمْدًا ، قِيلَ : هَذَا تَغْلِيظٌ مِنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، كَيْفَ يَصِحُّ هَذَا وَالْمَشْرُكُ تُقْبَلُ تَوْبَتُهُ ؟!

وقال تعالى فيه : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ^(٢) ،

(١) سورة النساء : (٩٣) .

(٢) سورة النساء : (٤٨) .

.....

وكان ابن عباس يتمسك في قوله بظاهر قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا... ﴾ الآية ، ويُجيب عن قوله : ﴿ وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ءَاخَرَ... ﴾ ^(١) تارة بالنسخ ، وتارة بأن ذاك إذا قتل ؛ وهو أي القاتل كافر ، ثم أسلم ؛ كالوحشي ، وقوله : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا ﴾ مقيد بالموت بلا توبة ، ويؤولون ذلك بأن المراد بالخلود : طول المكث ، وبأن هذا بيان ما يستحقه بعمله ؛ كما يشير إليه قوله : ﴿ فَجَزَّأُوهُ جَهَنَّمَ ﴾ ، ثم أمره إلى الله تعالى إن شاء .. عذبه ، وإن شاء .. عفا عنه ، وبأن هذا في المستحل ولهم في ذلك متمسكات كثيرة من الكتاب والسنة . انتهى من « السندي » .

فمذهبه أن قاتل المؤمن يعذب على قتله وإن آمن بعد قتله بقدر جزاء قتله إن لم يعف الله عنه ، ثم يخرج من النار ، والمراد بالخلود : المكث الطويل ؛ لأن الآية محكمة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب تحريم الدم ، باب تعظيم الدم ، وفي كتاب القسامة ، باب تأويل قول الله عز وجل : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَّأُوهُ جَهَنَّمَ خَلِيدًا فِيهَا ﴾ ^(٢) .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١) سورة الفرقان : (٦٨) .

(٢) سورة النساء : (٩٣) .

(٨٩) - ٢٥٨٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنْبَأَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الصَّدِّيقِ النَّاجِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ

(٨٩) - ٢٥٨٠ - (٢) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة) العبسي الكوفي ، ثقة متقن حافظ ، من العاشرة له تصانيف ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا همام بن يحيى) بن دينار العوزي - بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة الْمُحَلِّمِي - مولا هم أبو عبد الله البصري ، ثقة ربما وهم ، من السابعة ، مات سنة أربع أو خمس وستين ومئة (١٦٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة بن قتادة السدوسي أبي الخطاب البصري ، ثقة ثبت ، يقال : ولد أكمه ، وهو رأس الطبقة الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الصديق) - بوزن السكين ؛ أي : بتشديد الدال المكسورة - بكر بن عمرو ، وقيل : ابن قيس (الناجي) - بالنون والجيم - البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثمان ومئة (١٠٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سعيد الخدري) سعد بن مالك الأنصاري رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَ : أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِمَا سَمِعْتُ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، سَمِعْتُهُ أَذْنَايَ وَوَعَاهُ قَلْبِي : « إِنَّ عَبْدًا قَتَلَ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ نَفْسًا ، ثُمَّ عَرَضَتْ لَهُ التَّوْبَةُ ، فَسَأَلَ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ ، فَذُلَّ عَلَى رَجُلٍ فَأَتَاهُ فَقَالَ :

(قال) أبو سعيد : (ألا) أي : انتبهوا واستمعوا ما أقول لكم : إني (أخبركم) وأحدثكم (بما) أي : بحديث (سمعت من في) أي : من فم (رسول الله صلى الله عليه وسلم) مشافهةً لا بواسطة (سَمِعْتُهُ) بقاء التأنيث قبل الهاء ؛ لأنه مسند إلى (أذناي) بصيغة التثنية ؛ أي : سمعت لفظ ذلك الحديث أذناي من فم رسول الله صلى الله عليه وسلم (ووعاه) أي : ووعى معنى ذلك (قلبي) على ظهرها ؛ أي : لم أنس لفظه ولا معناه إلى الآن ، وجملة قوله : (إن عبداً . . .) إلى آخره ، مستأنفة استئنافاً بيانياً ، ساقها لبيان ما سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : إن عبداً كان فيمن قبلكم ، وفي رواية شعبة عند البخاري : (كان في بني إسرائيل) .

(قتل تسعة وتسعين نفساً) ظلماً ، فندم على ذلك (ثم عَرَضَتْ لَهُ) أي : ظهرت له (التوبة) أي : ظهر له أن يتوب إلى الله تعالى من تلك الذنوب (فسأل) ذلك العبدُ الناسَ (عن أعلم أهل الأرض) في ذلك الزمان ؛ أي : أكثرهم علماً بحكم الذنوب وشروط التوبة عنها ليسأله (فذُلَّ) ذلك العبد العاصي بصيغة المجهول ؛ أي : دله الناس الذين سألهم عنه (على رجل) راهب ؛ كما في رواية مسلم ؛ أي : على رجل عابد من رهبان النصارى ؛ أي : من عبّادهم ، واستنبط الحافظ في « الفتح » (٥١٧/٦) من لفظ الراهب : أن ذلك كان بعد رفع عيسى عليه السلام ؛ لأن الرهبانية إنما ابتدعها أتباعه بَعْدَ رفعه إلى السماء ؛ كما دل عليه القرآن الكريم .

(فأتاه) أي : فأتى ذلك العبد الرجل الذي دل عليه ؛ يعني : الراهب (فقال)

إِنِّي قَتَلْتُ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ نَفْسًا فَهَلْ لِي مِنْ تَوْبَةٍ ؟ قَالَ : بَعْدَ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ نَفْسًا ، قَالَ : فَأَنْتَضَى سَيْفَهُ فَقَتَلَهُ ، فَأَكْمَلَ بِهِ الْمِئَةَ ، ثُمَّ عَرَضَتْ لَهُ التَّوْبَةُ ، فَسَأَلَ عَنْ أَعْلَمِ أَهْلِ الْأَرْضِ ، فذُلَّ عَلَى رَجُلٍ فَأَتَاهُ ، فَقَالَ : إِنِّي قَتَلْتُ مِئَةَ نَفْسٍ فَهَلْ

الْقَتَالُ لِلرَّاهِبِ : (إِنِّي قَتَلْتُ تِسْعَةَ وَتِسْعِينَ نَفْسًا) ظِلْمًا (فهل) يكون (لي من توبة) عند الله تعالى من تلك الذنوب الكثيرة ، (قال) الراهب للقَتَال : لا توبة لك (بعد) ما قتل (تسعة وتسعين نفساً ، قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (فانتضى) القَتَالُ ؛ أي : أخرج (سيفه) من غمده ؛ وهو بالضاد المعجمة (فقتله) أي : فقتل القَتَالُ الراهبَ (فأكمل) القَتَالُ (به) أي : بقتل الراهب (المئة) أي : مئة نفس مقتولة ، وأخذ بعضهم من قول الراهب : لا توبة لك أن هذا الراهب لم يكن عالماً ، وإنما أفتى بغير علم .

وَرَدَّ عَلَيْهِ الْأَبِي لاحتِمال أن يكون في توبة القاتل خلاف في شريعتهم ؛ كما هو عندنا ، فأفتاه الراهب بقول من يقول منهم : لا توبة للقاتل ، وعلى كل حال ، فجواب الراهب كان على خلاف المصلحة ؛ لأنه وإن كانت المسألة مجتهداً فيها . . لم يكن له أن يقطع بعدم صحة توبته ويوقعه في اليأس بعدما ظهر ندمه على فعله .

(ثم) بعدما قتل القَتَالُ الراهبَ (عَرَضَتْ لَهُ) أي : ظهرت للقَتَالُ (التوبة) أي : ظهر له أن يتوب إلى الله تعالى (فسأل) القَتَالُ الناس مرة ثانية (عن أعلم أهل الأرض) في ذلك الزمان (فذُلَّ) القَتَالُ بالبناء للمجهول ؛ أي : دله الناس (على رجل) هو أعلم أهل الأرض في ذلك الوقت (فأتاه) القَتَالُ ؛ أي : أتى ذلك الرجل العالم الذي دُلَّ عليه .

(فقال) القَتَالُ للرجل العالم : (إِنِّي قَتَلْتُ مِئَةَ نَفْسٍ) ظِلْمًا (فهل) يوجد

لِي مِنْ تَوْبَةٍ ؟ فَقَالَ : وَيَحَكَ ! وَمَنْ يَحُولُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ التَّوْبَةِ ؟! أَخْرِجْ مِنْ الْقَرْيَةِ الْخَبِيثَةِ الَّتِي أَنْتَ فِيهَا إِلَى الْقَرْيَةِ الصَّالِحَةِ قَرْيَةً كَذًا وَكَذَا فَأَعْبُدْ رَبَّكَ فِيهَا ، فَخَرَجَ يُرِيدُ الْقَرْيَةَ الصَّالِحَةَ فَعَرَضَ لَهُ أَجَلُهُ فِي الطَّرِيقِ ،

(لي من) الله (توبة ؟ فقال) الرجل العالم له : (وَيَحَكَ !) أي : ألزمك الله الرحمة ! (ومن يحول) ويحجر (بينك) أيها القتال (وبين التوبة) من الله تعالى ؟! فإن أردت التوبة إلى الله تعالى . . (اخرج من القرية الخبيثة التي أنت فيها) المشؤومة التي لا خير لك فيها ؛ لكونها قرية أهل الفجور والمعاصي (إلى القرية الصالحة) أي : التي فيها أهل الصلاح والخير ، ثم أبدل من القرية الصالحة قوله : (قرية كذا وكذا) أي : أخرج من قريتك الخبيثة (إلى قرية كذا وكذا) التي فيها أهل الصلاح والخير ؛ وفي رواية مسلم زيادة : (فإن بها) أي : بتلك القرية (أناساً يعبدون الله تعالى) بأنواع العبادات (فاعبد ربك فيها) أي : في تلك القرية معهم .

(فخرج) ذلك القتال من قريته الخبيثة حالة كونه (يريد) ويقصد (القرية الصالحة) لعبادة الله فيها مع أهلها ، وفي رواية مسلم زيادة : (ولا ترجع إلى أرضك ؛ فإنها أرض سوء) ، (فعرض) أي : جاء (له أجله) أي : أجل موته (في الطريق) أي : في طريق ذهابه إلى القرية الصالحة .

وفي قوله : (فخرج من قريتك إلى قرية كذا وكذا ، واعبد ربك فيها) الحَضُّ على مفارقة الأرض التي اقترف فيها الذنب ، وعلى مفارقة الإخوان الذين ساعدوه عليه مبالغة في التوبة ، وعلى استبدال ذلك بصحبة أهل الخير والصلاح .

ووقع في « المعجم الكبير » للطبراني أن اسم تلك القرية التي هاجر إليها (نَصْرَةٌ) واسمُ القرية التي أذنب فيها : (كَفْرَةٌ) ذكره الحافظ .

فَاخْتَصَمْتُ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ ، قَالَ إِبْلِيسُ : أَنَا أَوْلَى بِهِ ،
إِنَّهُ لَمْ يَعَصِنِي سَاعَةً قَطُ ، قَالَ : فَقَالَتْ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ : إِنَّهُ خَرَجَ تَائِباً .
قَالَ هَمَّامٌ : فَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ الطَّوِيلُ

وفي قوله : (ولا ترجع إلى أرضك ...) إلى آخره : استحباب مفارقة
التائب الأرض التي تكثر فيها الدواعي للذنوب ، وأن يلتمس صحبة أهل الخير
والصلاح ؛ فإنها أكبر عون له في إصلاح نفسه وتزكية خُلُقِهِ وسُلُوكِهِ ، قال النبي
صلى الله عليه وسلم : (فخرج) ذلك القتال من قريته الخبيثة يريد الهجرة إلى
القرية الصالحة (فلما انتصف الطريق) بين القريتين ؛ أي : بلغ وسط الطريق بين
القريتين . . (أتاه الموت) أي : مقدمات الموت .

(فاختمت) أي : تخاصمت (فيه) أي : في قبض روحه (ملائكة الرحمة
وملائكة العذاب) كلاهما من أعوان ملك الموت (قال إبليس) أي : فجاء
إبليس اللعين ، فقال : (أنا أولى) وأحق (به) أي : بولاية أموره وشؤونه ؛
ف (إنه) أي : فإن هذا القتال (لم يعصني) ولم يخالفني فيما أمرته به من
المعاصي (ساعة) في حياته (قط) أي : فيما مضى من عمره ، فلتقبض روحه
ملائكة العذاب الذين هم ملائكة داري ومنزلي في الآخرة .

(قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فقالت ملائكة الرحمة : إنه)
أي : إن هذا القتال (خرج) من قريته الخبيثة التي ارتكب فيها الذنوب ، حالة
كونه (تائباً) أي : راجعاً إلى طاعة ربه عن ارتكاب المعاصي (مقبلاً بقلبه)
أي : متوجهاً بقلبه (إلى) طاعة (الله) تعالى وامتنال أمره ؛ فنحن أحق بقبض
روحه .

(قال همام) بن يحيى بن دينار بالسند السابق : (فحدثني) هذا الحديث
أيضاً (حميد الطويل) ابن أبي حميد ، اسمه : تير ، أو تيرويه ، البصري ، ثقة

عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ قَالَ : « فَبَعَثَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مَلَكًا فَاخْتَصَمُوا إِلَيْهِ ثُمَّ رَجَعُوا فَقَالَ : أَنْظِرُوا أَيُّ الْقَرِيَتَيْنِ كَانَتْ أَقْرَبَ فَأَلْحِقُوهُ بِأَهْلِهَا » .

مدلس ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين ، ويقال : ثلاث وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن بكر بن عبد الله) المزني أبي عبد الله البصري ثقة ثبت جليل ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي رافع) الضائع نفيح المدني نزيل البصرة مولى ابنة عُمَرَ ، وقيل : مولى بنتِ العجماء ، أدرك الجاهلية . روى عن : الخلفاء الأربعة ، وابن مسعود ، ويروي عنه : (ع) ، وبكر بن عبد الله المزني ، ثقة ثبت مشهور بكنيته ، من الثانية . غرضه بسوق هذا السند : بيان متابعة أبي رافع لأبي الصديق الناجي .

(قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فبعث الله عز وجل ملكاً) بصورة آدمي ؛ كما في رواية مسلم إلى الملائكتين ؛ ليكون ذلك الملك محكماً بينهم (فاختصموا) أي : فاختصمت الملائكتان (إليه) أي : إلى ذلك الملك (ثم رجعوا) أي : رجعت الملائكتان إلى حكمه ؛ أي : إلى حُكْمِ ذَلِكَ الْمَلِكِ الْمُحَكِّمِ بينهما .

(فقال) الملك للملائكتين المتخاصمتين : (انظروا أي القريتين) برفع (أي) على أنه اسم استفهام مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، خبرها جملة قوله : (كانت أقرب) إلى المحل الذي أتاه فيه الأجل (فألحقوه) أي : فألحقوا هذا القتال (بأهلها) أي : بأهل إحدى القريتين التي كانت أقرب إليه ، فاجعلوه منهم .

ولفظ « مسلم مع شرحه » : (فأتاهم) أي : أتى الفريقين من الملائكة (ملك)

قَالَ قَتَادَةُ : فَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ قَالَ : لَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ . . اخْتَفَرَ بِنَفْسِهِ
فَقَرَّبَ مِنَ الْقَرْيَةِ الصَّالِحَةِ وَبَاعَدَ مِنْهُ الْقَرْيَةَ الْخَبِيثَةَ ، فَأَلْحَقُوهُ بِأَهْلِ الْقَرْيَةِ
الصَّالِحَةِ .

متصور (في صورة آدمي) وشكله (فجعلوه) أي : فجعل الفريقان من الملائكة
ذلك الملك المتصور بصورة آدمي محكماً (بينهم) فيما تنازعوا فيه (فقال)
لهم ذلك الملك المحكم : (قيسوا) أي : حاسبوا بالمساحة قدر مسافة (ما بين
الأرضين) أي : القريتين التي خرج منها والتي ذهب إليها (فإلى أيتهما) أي :
إلى أية الأرضين (كان) ذلك الرجل القتال (أدنى) وأقرب . . (فهو) أي :
فذلك القتال (له) أي : لذلك الأقرب إليه من الأرضين .

(فقاوسه) أي : قاست الملائكتان وحسبت قدر مسافة ما بين الأرضين
(فوجدوه) أي : فوجدوا ذلك القتال (أدنى) وأقرب (إلى الأرض التي أراد)
الهجرة إليها (بقدر شبر ، فقبضته) أي : فقبضت روح ذلك القتال (ملائكة
الرحمة) فكان من أهل الجنة بفضل الله تعالى وكرمه . انتهى منه .

(قال قتادة) بن دعامة بالسند السابق : (فحدثنا) هذا الحديث (الحسن) بن
أبي الحسن) اسمه : يسار البصري الأنصاري مولاهم ، ثقة فقيه ، من الثالثة ،
مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : (قال) رسول الله صلى الله
عليه وسلم : (لَمَّا حَضَرَهُ) أي : حضر ذلك القتال (الموت) أي : مقدماته
(اخْتَفَرَ) ذلك القتال (بنفسه) الباء للتعدية ؛ أي : دفع نفسه ومال بها إلى
القرية الصَّالِحَةِ (فَقَرَّبَ مِنَ الْقَرْيَةِ الصَّالِحَةِ وَبَاعَدَ) أي : أَبْعَدَ ذلك القتال
(مِنْهُ) أي : من نفسه (الْقَرْيَةَ الْخَبِيثَةَ ، فَأَلْحَقُوهُ بِأَهْلِ الْقَرْيَةِ الصَّالِحَةِ)
فقبضته ملائكة الرحمة .

(٨٩) - ٢٥٨٠ - (م) أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ الْقَطَّانُ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْبَغْدَادِيُّ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأنبياء ، باب حديث الغار ، ومسلم في كتاب التوبة ، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث ابن عباس .



ثم ذكر المؤلف رحمه الله تعالى المتابعة في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٨٩) - ٢٥٨٠ - (م) أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَلَمَةَ الْقَطَّانُ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ (لم أر من ذكر ترجمته ، ؛ وفي بعض النسخ : (حدثنا أبو الحسن) تلميذ المؤلف (حدثنا أبو العباس) (بن عبد الله) وفي بعض : (ابن عبيد الله) - بالتصغير - (ابن إسماعيل البغدادي) ثقة ، لعله من الحادية عشرة .

(حدثنا عفان) بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري ، ثقة ثبت ، كان من كبار العاشرة ، مات بعد سنة تسع عشرة ومئتين بيسير . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا همام) بن يحيى بن دينار .

غرضه بسوق هذا السند : بيان متابعة عفان ليزيد بن هارون في رواية هذا الحديث عن همام بن يحيى (فذكر) عفان (نحوه) أي : بنحو حديث يزيد بن

.....

هارون وقريبه لفظاً ومعنى ، غرض أبي الحسن بسوق هذا السند : بيان أنه سمع هذا الحديث من غير طريق المؤلف .

تتمة

وقد يشكل على توبة هذا القاتل بأنه ارتكب ذنباً يتعلق بحقوق العباد ، فكيف يغفر له بدون أن يعفو عنه صاحب الحق ، وهو مقتول لا يمكن إرضاءه؟! وأجاب عنه الحافظ في « الفتح » والعيني في « العمدة » (٤٦٩/٧) بأن الله تعالى إذا قبل توبة القاتل . . تكفل برضا خصمه . انتهى من « الكوكب الوهاج » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤١) - (٩٠١) - بَابُ : مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ .. فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثِ

(٩٠) - (٢٥٨١) - (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ وَأَبُو بَكْرٍ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ قَالَا :
حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ وَعُثْمَانُ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ قَالَا :
حَدَّثَنَا جَرِيرٌ

(٤١) - (٩٠١) - (باب : مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ .. فهو بالخيار بين إحدى ثلاث)

(٩٠) - (٢٥٨١) - (١) (حدثنا عثمان) بن محمد (وأبو بكر) عبد الله بن محمد (ابنا أبي شيبة) إبراهيم بن عثمان ، وهو صفة لمحمد .

أما عثمان .. فهو عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي أبو الحسن ابن أبي شيبة الكوفي ، ثقة حافظ شهير وله أوهام ، وقيل : كان لا يحفظ القرآن ، من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين (٢٣٩ هـ) وله ثلاث وثمانون (٨٣) سنة ، وكان أكبر من أبي بكر بسنتين . يروي عنه : (خ م د س ق) .

وأما أبو بكر .. فهو عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، واسم أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل ثم الكوفي ، ثقة ، حافظ صاحب تصانيف ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(قالوا : حدثنا أبو خالد الأحمر) سليمان بن حيان الأزدي الكوفي ، صدوق يخطئ ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا أبو بكر وعثمان ابنا أبي شيبة ، قالوا : حدثنا جرير) بن عبد الحميد بن قرط - بضم القاف وسكون الراء بعدها طاء مهملة - الضبي

وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ جَمِيعاً ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ
فُضَيْلٍ أَظْنَهُ عَنْ ابْنِ أَبِي الْعَوْجَاءِ وَأَسْمُهُ سَفْيَانُ ،
.....

الكوفي نزيل الري وقاضيها ، ثقة ، من الثامنة صحيح الكتاب ، مات سنة ثمان
وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وعبد الرحيم بن سليمان) الكناني أو الطائي أبو علي الأشل المروزي
نزيل الكوفة ، ثقة له تصانيف ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة
(١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(جميعاً) أي : كل من أبي خالد وجريز وعبد الرحيم روى (عن محمد بن
إسحاق) بن يسار المطلبي مولاهم المدني إمام المغازي ، ثقة . أو صدوق ،
من صغار الخامسة ، والراجح أنه ثقة إمام حجة في المغازي ؛ كما في
« التهذيب » ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه :
(م عم) .

(عن الحارث بن فضيل) الأنصاري الخطمي أبي عبد الله المدني ، ثقة ، من
السادسة . يروي عنه : (م د س ق) .

قال محمد بن إسحاق : (أظنه) أي : أظن الحارث بن فضيل روى (عن
ابن أبي العوجاء واسمه) أي : واسم ابن أبي العوجاء (سفيان) بن أبي العوجاء
السلمي أبي ليلى الحجازي ، من الثالثة ، روى عن أبي شريح الخزاعي ، ويروي
عنه : (د ق) ، والحارث بن فضيل ، قال البخاري : فيه نظر ، وقال أبو أحمد
الحاكم : حديثه ليس بالقائم ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، روى له أبو داود
وابن ماجه حديثاً واحداً في القصاص .

قلت : وقال أبو حاتم : ليس بالمشهور ، وقرأت بخط الذهبي : حديثه منكر
ولا يعرف إلا به ، كذا قال ، وقد أخرج له أحمد في « مسنده » حديثاً آخر من

عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْخُزَاعِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَصِيبَ بِدَمٍ أَوْ خَبَلٍ - وَالْخَبَلُ الْجُرْحُ - .. فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَيْنَ إِحْدَى ثَلَاثٍ ؛ فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ .. فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ :

حديث ابن مسعود في الكسوف ، وقد ظهر من هذا أنه مختلف فيه لا ضعيفٌ بَحَثٌ ، والله أعلم . انتهى من « التهذيب » .

(عن أبي شريح) - بضم الشين المعجمة وفتح الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وبعدها حاء مهملة - اسمه خويلد بن عمرو ، ويقال : كعب بن عمرو ، ويقال : هَانِي ، ويقال : عبد الرحمن بن عمرو ، وقيل : غير ذلك ، والأول هو المشهور ، قاله المنذري (الخزاعي) - بضم أولي المعجمتين - الكعبي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، نزل المدينة ، ومات بها سنة ثمان وستين (٦٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهلذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الحسن ؛ لأن فيهما سفيان بن أبي العوجاء ، وهو مختلف فيه .

(قال) أبو شريح : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أصيب) وَابْتُلِيَ (بـ) إِرَاقَةً (دم) مُورَثَهُ وَقَتْلِهِ (أو) بِـ (خَبَلٍ) مُورَثَهُ وَجَرْحِهِ ؛ كَأَن قَتَلَ وَلَدَهُ أَوْ قَطَعَ يَدَهُ أَوْ جَرَحَ رَأْسَهُ جِرَاحَةً تَوْجِبُ الْقَصَاصَ ؛ كَالْمَوْضُحَةِ ، قَتْلًا مُحَرَّمًا أَوْ جَرْحًا كَذَلِكَ ، وَفَسَّرَ بَعْضُ الرِّوَاةِ الْخَبْلَ بِقَوْلِهِ : (وَالْخَبْلُ : الْجَرْحُ .. فَهُوَ) أَي : فَالْوَارِثُ الَّذِي أَصِيبُ بِقَتْلِ مُورَثِهِ أَوْ بِجَرْحِهِ أَوْ قَطْعِ عَضْوِهِ مَلْتَبَسٌ (بِالْخِيَارِ بَيْنَ) اسْتِيفَاءِ (إِحْدَى ثَلَاثٍ) خِصَالٍ مِنَ الْجَانِي ؛ إِمَّا الْقَصَاصَ ، أَوِ الدِّيَةَ ، أَوِ الْعَفْوَ عَنْهُ (فَإِنْ أَرَادَ) ذَلِكَ الْوَارِثُ الَّذِي هُوَ وَلِي الدَّمِ بَعْدَ اسْتِيفَاءِ إِحْدَى الثَّلَاثِ الْخِصْلَةِ (الرَّابِعَةَ) بِأَن أَرَادَ قَتْلَ الْجَانِي بَعْدَ أَخْذِ الدِّيَةِ أَوْ بَعْدَ الْعَفْوِ .. (فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ) أَي : فَامْنَعُوا أَيُّهَا الْحُكَّامُ

أَنْ يَقْتُلَ أَوْ يَعْفُو أَوْ يَأْخُذَ الدِّيَّةَ ؛ فَمَنْ فَعَلَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ فَعَادَ . . فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِداً مُخَلِّداً فِيهَا أَبَداً » .

ذلك الوارث من تلك الرابعة التي هي قتل الجاني بعد أخذ الدية مثلاً .
وفصّل تلك الثلاث بقوله : (أن يقتل) أي : فله الخيار بين أن يقتل الجاني قصاصاً (أو) أن (يعفو) عن القصاص بلا عوض (أو) أن (يأخذ الدية ، فمن) اختار إحدى تلك الثلاث و (فعل شيئاً) اختاره (من ذلك) الثلاث المذكور ؛ بأن عفا عن القصاص (فعاد) إليه وقتل الجاني . . (فإن له) أي : لذلك العائد إلى ما عفا عنه (نار جهنم) حالة كونه (خالداً) أي : ماكثاً فيها مكثاً طويلاً (مخلداً) أي : محبوساً (فيها) أي : في جهنم (أبداً) أي : مدة لا نهاية لها ولا آخر ، ولفظة (أبداً) ظرف مستغرق لما يستقبل من الزمان لا نهاية له .

وعبارة « أبي داوود مع العون » : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أصيب) أي : ابتلي (بقتل) نفس محرمة ممن يرثه (أو خبل) - بفتح الخاء المعجمة وسكون الموحدة - والخبل : الجرح - بضم الجيم - قاله القاري .

وقال في « النهاية » : الخبل - بسكون الباء - فساد الأعضاء ، يقال : خبل الحُبُّ قلبه ؛ إذا أفسده يَخْبِلُه وَيَخْبِلُهُ خَبْلاً ، ورجل خبل ومختبل ؛ والمعنى : أي : من أصيب بقتل نفس أو قطع عضو ، يقال : بنو فلان يطالبون بدماء وخبل ؛ أي : بقطع يد أو رجل . . (فهو) أي : فالمصاب الذي أصابته المصيبة ؛ وهو الوارث ، قاله القاري (بالخيار) أي : ملتبس بالخيار في المطالبة (بين إحدى ثلاث) خصال (فإن أراد) وقصد المطالبة (بالرابعة) بعد هذه الثلاث ؛ بأن أراد الاقتصاص بعد العفو عنه ، أو بالدية بعد العفو عنها . . (فخذوا على يديه) أي : امنعوه عن تلك الرابعة .

وقوله : (أن يقتل . . .) إلى آخره ، متعلق بالخيار ؛ أي : فهو ملتبس بالخيار

.....

بين (أن يقتل) ويقتص (أو يعفو) بلا طلب معاوضة (أو يأخذ الدية ، فمن فعل شيئاً من ذلك) الثلاث باختياره إياه (فعاد) إلى طلب الرابعة (بعد ذلك) أي : بعد بلوغ هذا البيان ، أو بعد منع الناس إياه ، والأول أحسن ، قاله في « فتح الودود » .

أو المعنى : إن من اعتدى إلى الرابعة ؛ أي : تجاوز الثلاث ، وطلب شيئاً آخر ؛ بأن قتل القاتل بعد ذلك ؛ أي : بعد العفو ، أو أخذ الدية ، أو بأن عفا ثم طلب الدية . . (فله) أي : فلذلك المعتدي (عذاب أليم) أي : موجه شديد .

قال الحافظ في « الفتح » : إنَّ المخيَّر في القود أو أخذ الدية هو الوليُّ ، وهو قول الجمهور ، وقرره الخطابي .
وذهب مالك والثوري وأبو حنيفة إلى أن الخيار في القصاص أو الدية للقاتل . انتهى .

وأطال الحافظ الكلام في ذلك ، في باب من قُتِلَ له قَتِيلٌ . . فهو بخير النظرين ، فليرجع إليه . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم .
فدرجةُ هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ كما تقدم في محله ، وللمشاركة ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي شريح بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩١) - ٢٥٨٢ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ،
حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قُتِلَ لَهُ
قَتِيلٌ »

(٩١) - ٢٥٨٢ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن عمرو
العثماني مولاهم (الدمشقي) أبو سعيد ، لقبه دحيم - بمهملتين مصغراً - ثقة
حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي
عنه : (خ د س ق) .

(حدثنا الوليد) بن مسلم القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، لكنه
كثير التدليس والتسوية ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس
وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو أبو عمرو الفقيه ،
ثقة فاضل ، من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حدثني يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي مولاهم أبو نصر
اليمامي ، ثقة ثبت ، لكنه يدلّس ويرسل ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين
ومئة (١٣٢ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ،
من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل له قتيل)

فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ ؛ إِمَّا أَنْ يُقْتَلَ ، وَإِمَّا أَنْ يُفْدَى .

أي : مَنْ صُيِّرَ قَرِيبٌ لَهُ قَتِيلًا بهذا القتل لا بقتل سابق ؛ لأن قتل القتيل محال ، وجواب الشرط قوله : (فهو) أي : فوليُّ القتيل ووارثه ملتبس (بخير النظرين) أي : مخير بخير الأمرين في نظره ؛ وهما : القتل والدية (إما أن يقتل) قاتل قريبه إن اختار الاقتصاص (وإما أن يفدى) بالبناء للمجهول ؛ أي : وإما يعطى فداء قتيله ؛ أي : بدل دمه ؛ وهو الدية .

ولفظ « مسلم مع شرحه الكوكب » : (ومن قتل له قتيل) أي : من قتل له قريب كان حياً فصار قتيلاً بذلك القتل . . (فهو) أي : فولي الدم يختار (بخير النظرين) أي : يختار بخير الأمرين له وأفضلهما عنده . وقوله : (إما) حرف تفصيل للنظرين .

وجملة قوله : (أن يقتل) بالبناء للفاعل في تأويل مصدر مجرور على البدلية من خير النظرين ؛ بدل تفصيل من مجمل ؛ تقديره : إما قتل قاتل قتيله . وجملة قوله : (وإما يفدى) بالبناء للمجهول معطوفة على جملة قوله : (إما أن يقتل) فهو أيضاً في تأويل مصدر مجرور على البدلية من النظرين ؛ بدل تفصيل من مجمل ؛ تقديره : وإما أخذ الفدية ؛ أي : الدية ، سميت الدية بذلك ؛ لأنها فداء عن نفس القاتل .

قال النووي : يعني : أن ولي الدم مخير بين أخذ الدية وبين إجراء القود ، وهو مذهب الإمام الشافعي ، خلافاً للأحناف .

قال القرطبي : الحديث حجة للشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور ، وروي عن ابن المسيب وابن سيرين على قولهم : إن ولي دم العمد بالخيار بين القصاص والدية ، ويجبر القاتل عليها إذا اختارها الولي ، وهو رواية أشهب عن مالك .

وذهب مالك في رواية ابن القاسم وغيره إلى أن الذي للولي إنما هو القتل

.....

فقط أو العفو ، وليس له أن يجبر القاتل على الدية ؛ تمسكاً بقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسُ بِالنَّفْسِ ﴾ ^(٢) ، وقوله صلى الله عليه وسلم : « كتاب الله القصاص » ، وفي المسألة أبحاث تنظر في مسائل الخلاف . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب اللقطة ، باب كيف تعرف لقطة الحاج ، ومسلم في كتاب الحج ، باب تحريم مكة وصيدها وخلاها وشجرها ولقطتها إلا لمنشد على الدوام ، وأبو داود في كتاب الديات ، باب ولي العمد يرضى بالدية ، والترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب هل يؤخذ من قاتل العمد الدية إذا عفا ولي المقتول عن القود ، والبيهقي ، والدارقطني .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة البقرة : (١٧٨) .

(٢) سورة المائدة : (٤٥) .

(٤٢) - (٩٠٢) - بَابُ مَنْ قَتَلَ عَمْدًا فَرَضُوا بِالِدِّيَّةِ

(٩٢) - ٢٥٨٣ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ضَمِيرَةَ ، حَدَّثَنِي أَبِي وَعَمِّي
.....

(٤٢) - (٩٠٢) - (بَابُ مَنْ قَتَلَ عَمْدًا فَرَضُوا بِالِدِّيَّةِ)

(٩٢) - ٢٥٨٣ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ) سليمان بن حيان الأزدي الكوفي ، صدوق ، من الثامنة ، مات سنة تسعين أو قبلها . يروي عنه : (ع) .
(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولا هم المدني ، ثقة ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .
(حدثني محمد بن جعفر) بن الزبير بن العوام الأسدي المدني ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (ع) ، مات سنة بضعة عشرة ومئة (١١٣ هـ) .
(عن زيد بن ضميرة) ويقال : زيد بن سعد بن ضميرة ، ويقال : زياد بن ضميرة بن سعد ، مقبول ، من الرابعة . يروي عنه : (د ق) .
(حدثني أبي) ضميرة بن سعد (وعمي) لم أر من ذكر اسم عمه ، وفي رواية أبي داود : (حدثني محمد بن جعفر أنه سمع زياد بن سعد بن ضميرة) بالتصغير (السُّلَمِيُّ يُحَدِّثُ) أي : زياد بن سعد (عروة بن الزبير) أي : سمع محمد بن جعفر زيادَ بن سعد حالة كون زياد يُحَدِّثُ لعروة بن الزبير (أنه) أي : أن زياداً سمع (أباه) سعداً (وجدّه) ضميرة .
وهذا السند من سدايساته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه زيدَ بن سعد بن ضميرة ؛ وهو مقبول .

- وَكَانَا شَهِدَا حُخَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهْرَ ثُمَّ جَلَسَ تَحْتَ شَجَرَةٍ ، فَقَامَ إِلَيْهِ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ وَهُوَ سَيِّدُ خِنْذِفٍ يَزُودُ عَنْ دَمِ مُحَلِّمِ بْنِ جَثَامَةَ ،

(وكانا) أي : وكان أبي سعدٌ وجدي ضميْرُ ، رضي الله تعالى عنهما (شهدا حُخَيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

(قالَا :) أي : قال كل من أبي وجدي (صَلَّى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر ثم) بعدما صلى الظهر (جَلَسَ) النبي صلى الله عليه وسلم (تحت شجرة) هناك (فقام إليه) صلى الله عليه وسلم (الأقرعُ بن حابس) التميميُّ ، وليس له رواية في الحديث (وهو) أي : الأقرع (سيدُ خِنْذِفٍ) أي : رئيسُهم ، حالة كون الأقرع (يَزُودُ) ويُدافع (عن دم محلم بن جَثَامَةَ) أي : يرد الأقرعُ عن محلم بن جثامة الدم الذي ادَّعَى عليه أنه قَتَلَهُ ، وإنما دافع الأقرعُ عنه ؛ لأن محلمًا من قبيلة الخِنْذِف التي كان منها الأقرع ، وكان مُحَلِّم قتل عامرَ بن الأَضْبَط الأشْجَعِي الذي قَتَلَتْهُ سَريَّةُ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وَضَبَطُ مُحَلِّم : هو بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد اللام وكسرهما وبعدها ميم .

وَجَثَامَةُ : بفتح الجيم وتشديد الثاء المثناة وفتحها وبعد الألف ميم مفتوحة وتاء تأنيث ، قاله المنذري .

وَأَمَّا خِنْذِفٌ . . فهي بكسر الخاء المعجمة وسكون النون وبعدها الدال المهملة المكسورة ؛ وهي زَوْجُ إلياس بن مضر ، واسمُها : ليلي ، انتسب إليها ولدُ إلياس بن مضر ، وهي أمُّهم ، وكان سببُ تَلَقُّبِهَا بِذَلِكَ أَنَّ إلياس بن مضر خرج مُنْتَجِعًا - قال في « المصباح » : انتجع القوم ؛ إذا ذهبوا لطلب الكلاء - فَتَفَرَّتْ إِبِلُهُ مِنْ أَرْزَنِ ، فَطَلَبَهَا ابْنُهُ عَمْرُو بْنُ إِلْيَاس فَأَذْرَكَهَا ، فَسُمِّي مُدْرِكَةً ، وخرج عامر بن

وَقَامَ عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ يَطْلُبُ بَدَمَ عَامِرِ بْنِ الْأَضْبَطِ وَكَانَ أَشْجَعِيًّا ،

إلياس في طلبها فأخذها فطبخها ، فسُمِّيَ طابخة ، وانقَمَعَ عميرُ بن إلياس في الخباء فلم يخرج ، فسُمِّيَ قَمِعةً ، فخرجتُ أمه ليلئ تَنْظُرُ مَشْيَ الخَنْدِفَةِ ؛ وهو ضَرْبٌ مِنَ المَشْيِ فِيهِ تَبَخُّرٌ ، فقال لها إلياسُ : أين تُخَنْدِفِينَ وقد رُدَّتِ الإبلُ ؟! فسُمِّيت خندفاً ، قاله المنذري . انتهى من « العون » .

(وقام عيينة بن حصن) بن حذيفة (يطلب بـ) ثأر (دم عامر بن الأضبَط ، وكان) عامرُ المقتولُ (أشجعياً) أي : منسوباً إلى أشجع بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان ، وهو الذي قَتَلَتْهُ سرية رسول الله صلى الله عليه وسلم مُتَعَوِّذاً بالشهادة ، وكان عامرُ المقتولُ أشجعياً ؛ كما كان عُيَيْنَةُ بْنُ حِصْنٍ أَشْجَعِيًّا ؛ لأن عيينة هو ابن حصن بن حذيفة بن بدر بن عمرو بن جُوَيْرِيَّةَ بن لُؤْذَانَ بن ثعلبة بن عدي بن فزارة بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان الفزاري ، والمقتول : عامر بن الأخضر بن ريث بن غطفان بن سعد بن قيس عيلان ، وكان عيينة بن حصن وعامر بن الأخضر المقتول من قبيلة واحدة ، ولذلك طلب ثأر دمه ، قاله المنذري .

وفي رواية لابن إسحاق في « المغازي » : يقول زياد بن سعد بن ضميرة : حدثني أبي وجدي ، وكانا شهدا حينئذ مع النبي صلى الله عليه وسلم قالوا : صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر يوم حنين ، ثم جلس إلى ظل شجرة ، فقام إليه الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن ، وعيينة يومئذ يطلب بدم عامر بن الأضبَطِ المقتول ، قتله محلم بن جثامة ، وهو في سرية رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما تعوذ عامر بالشهادة ، وكان عيينة وعامر المقتول من قبيلة واحدة ، والأقرع بن حابس يدافع عن محلم بن جثامة ، وهما أيضاً من قبيلة واحدة ؛ لأنهما من خندف . انتهى منه بزيادة .

فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَقْبَلُونَ الدِّيَّةَ ؟ » ، فَأَبَوْا ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي لَيْثٍ يُقَالُ لَهُ : مُكَيْتِلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ وَاللَّهِ ؛ مَا شَبَّهْتُ هَذَا الْقَتِيلَ فِي غُرَّةِ الْإِسْلَامِ إِلَّا كَغَنَمٍ وَرَدَّتْ فَرُمَيْتٌ

(فقال لهم) أي : لقوم عيينة بن حصن وهم أولياء الدم (النبي صلى الله عليه وسلم تقبلون الدية ؟) بتقدير همزة الاستفهام ؛ أي : هل تقبلون يا قوم عيينة الدية ، أو خبر بمعنى الأمر ؛ أي : اقبلوا دية قتيلكم عامر بن الأخضر الأشجعي ، قال زيد بن ضميرة : قال أبي وجدي : (فأبوا) أي : أبى قوم عيينة الذين هم أولياء الدم ، وامتنعوا من قبول الدية ، وطلبوا القصاص ؛ أي : قتل محلم بن جثامة .

ولفظ رواية أبي داود : (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا عيينة ؛ ألا تقبل الغير) - بكسر الغين وفتح الياء - هو الدية ، والاستفهام فيه للتقرير (فقال عيينة : لا والله) لا نقبل (حتى أُدْخِلَ على نسائه) أي : القتال (من الحرب) - بفتح الحاء وسكون الراء - أي : من المقاتلة (والحرز) - بفتح الحين - : الأسف والفجع (ما أُدْخِلَ) القتال (على نسائي ، قال) أي : أبي سعد أو وجدي ضميرة : (ثم ارتفعت الأصوات ، وكثرت الخصومة واللغط ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) ثانياً : (يا عيينة ؛ ألا تقبل الغير ؟ فقال عيينة : مثل ذلك أيضاً .

(فقام رجل من بني ليث يقال له : مكيتل) بمثناة مصغراً (فقال) ذلك الرجل ، وهو من قوم القتيل عامر بن الأخضر : (يا رسول الله ؛ والله) أي : أقسمت لك بالإله الذي لا إله غيره (ما شَبَّهْتُ) ولا مثَلْتُ (هذا القتيل) الذي قُتِلَ (في غُرَّةِ الْإِسْلَامِ) وبدايته .

قال في « النهاية » : غُرَّةُ الْإِسْلَامِ : بدايته وأوله ، وغرة كل شيء : أوله ؛ أي : ما مثَلْتُهُ هو وقومه ، بل وجميع الناس (إلا كغنم وردت) الماء للشرب (فَرُمَيْتِ)

فَنَفَرَ آخِرُهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَكُمْ خَمْسُونَ فِي سَفَرِنَا ، وَخَمْسُونَ إِذَا رَجَعْنَا » ، فَقَبِلُوا الدِّيَّةَ .

تلك الغنم بسهم فُقِيتْ واحدةٌ مِنْ أوائلها (فنَفَرَ) أي : شرد (آخِرُهَا) أي : من الماء ولم تشرب ؛ أي : رجعت بقيَّةُ الغنم ؛ لخوفِ القَتْلِ ، فكذلك ينبغي لك أن تَقْتَلَ هذا الأول ، حتى يكون قَتْلُهُ عِظَةً واعتباراً للآخرين ، قاله السندي .

(فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم) لقوم عيينة : يُعْطَى (لكم خمسون) من الإبل (في سفرنا و) يُعْطَى (خمسون) منها (إذا رجعنا) إلى المدينة (فقبِلُوا الدِّيَّةَ) .

قوله : (وقال رجل من بني ليث يقال له مكيتل : يا رسول الله ؛ والله ما شبهتُ هذا القَتيل في غرة الإسلام) قال السيوطي في « مرقاة الصعود » : معنى هذا المثل : إن مَثَلَ محلِّم في قتله الرجل وطلبه ألا يُقْتَصَّ منه ، وتُؤْخَذ منه الدية ، والوقتُ أولَ الإسلام وصَدَرَه ؛ كمثال هذه الغنم النافرة ؛ يعني : إن جرى الأمر مع أولياء هذا القَتيل على ما يريد محلِّمٌ . . ثَبَّطَ الناسَ عن الدخول في الإسلام مَعْرِفَتُهُمْ أَنَّ القود يغير بالدية والعوضِ خصوصاً ، وهم جَرَّاصٌ على ذِكِّ الأوثار ، وفيهم الأنفةُ مِنْ قبولِ الديات .

قوله : « لكم خمسون في سفرنا . . . » إلى آخره ؛ أي : (خمسون) إبلاً لولي المقتول (في فورنا هذا) أي : في الوقت الحاضر لا تأخير فيه (وخمسون) إبلاً له (إذا رجعنا) من سفرنا إلى المدينة (فقبِلُوا) أي : قبل أولياء القَتيل (الدية) ورضوا بها ، وهذا موضع الترجمة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم ، أخرجه مطولاً ، وأما ابن ماجه . . فرواه مختصراً جداً ، فراجع « أبا داود » .

(٩٣) - ٢٥٨٤ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الدَّمَشْقِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ،
حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ،
عَنْ أَبِيهِ ،
.....

فدرجة لهذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ كما مر ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث سعد وضميرة بحديث عبد الله بن عمرو
رضي الله عنهم ، فقال :

(٩٣) - ٢٥٨٤ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الدَّمَشْقِيُّ (أبو علي
السلمي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) ،
وله ثلاث وسبعون سنة . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا أبي) خالد بن يزيد السلمي أبو هاشم الأزرق ، مقبول ، من الثامنة .
يروى عنه : (د ق) .

(حدثنا محمد بن راشد) المكحولي الخزاعي الدمشقي أبو يحيى ، سكن
البصرة ، صدوق يهيم بالقدر ، من السابعة ، مات بعد الستين ومئة . يروي
عنه : (عم) .

(عن سليمان بن موسى) الأموي مولا هم الدمشقي الأشدق ، صدوق فقيه في
حديثه بعضُ لين ، وخولط قبل موته بقليل ، من الخامسة . يروي عنه : (م عم) .
(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ،
من الخامسة ، مات سنة ثمانين ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ،
ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَتَلَ عَمْدًا .. دُفِعَ إِلَى أَوْلِيَاءِ الْقَتِيلِ ؛ فَإِنْ شَاءُوا .. قَتَلُوا ، وَإِنْ شَاءُوا .. أَخَذُوا الدِّيَّةَ ؛ وَذَلِكَ ثَلَاثُونَ حِقَّةً وَثَلَاثُونَ جَذَعَةً وَأَرْبَعُونَ خَلْفَةً ؛ »

(عن جده) أي : عن جد شعيب عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي المدني أبي محمد أحد السابقين المكثرين من الصحابة ، رضي الله تعالى عنهما ، مات ليالي الحرة على الأصح . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سباعاته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن عمرو بن شعيب فيما روى عن أبيه عن جده مختلف فيه ؛ لأنه إنما رواه عن كتاب ، ولأن فيه خالد بن يزيد السلمي ، وهو مقبول .

(قال) عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل) مؤمناً (عمداً .. دفع) ذلك القاتل (إلى أولياء القتيل) وورثته (فإن شاءوا) أي : شاء أولياء القتيل قتلَه قصاصاً .. (قتلوا) ه قصاصاً لا مانع لهم من ذلك ؛ لأنهم استحقوا قتلَه (وإن شاءوا) أخذَ الدية بدلَ دم قتيْلهم .. (أخذوا الدية ؛ وذلك) الواجب في دية العمد الذي استحقوا أخذه بدلَ دم قتيْلهم (ثلاثون حقة) سميت حقة ؛ لاستحقاقها الركوب وطروق الفحل عليها والحمل عليها (وثلاثون جذعة) سميت جذعة ؛ لأنها أجذعت ؛ أي : أسقطت مقدم الأسنان (وأربعون خلفه) أي : حاملة .

وفي « التحفة » : قوله : « حقة » - بكسر الحاء - وهي التي دخلت في السنة الرابعة ؛ لأنها استحققت الركوب والحمل عليها .

قوله : « جذعة » - بفتحيتين - وهي التي دخلت في السنة الخامسة .

وقوله : « خلفه » - بفتح الخاء المعجمة وكسر اللام وبعدها فاء - وهي الحامل ، وتجمع على خلفات وخلائف . انتهى منه .

وَذَلِكَ عَقْلُ الْعَمَدِ ، وَمَا صُولِحُوا عَلَيْهِ . . فَهُوَ لَهُمْ ؛ وَذَلِكَ تَشْدِيدُ الْعَقْلِ » .

(وذلك عقل العمدة ، وما صولحوا عليه) أي : وما تصالح واتفق القاتل وأولياء الدم عليه من القصاص أو الدية . . (فهو) أي : فما اتفقوا عليه من القصاص أو الدية هو الواجب (لهم) أي : لأولياء الدم (وذلك) أي : كون الدية من الأصناف الثلاثة المذكورة ؛ من الحقة والجذعة والخلفة (تشديد العقل) أي : تشديد الدية وتغليظها ؛ لكون القتل عمداً .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب ولي يرضى بالدية ، والترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل ، وأخرجه في « السنن الكبرى » في كتاب الديات ، باب أسنان دية العمدة إذا زال فيه القصاص ، وأنها حالة في مال القاتل .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد

به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٣) - (٩٠٣) - بَابُ : دِيَّةُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغْلَظَةٌ

(٩٤) - ٢٥٨٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَيُّوبَ ، سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ رَبِيعَةَ ،
.....

(٤٣) - (٩٠٣) - (بَابُ : دِيَّةُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغْلَظَةٌ)

(٩٤) - ٢٥٨٥ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بن عثمان العبدي البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ) بن حسان العنبري مولا هم أبو سعيد البصري ، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ومحمد بن جعفر) الهذلي البصري المعروف بغندر ، ثقة ، صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما (قالا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج بن الورد العتكي مولا هم أبو بسطام البصري ، ثقة حافظ متقن عابد ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أيوب) بن أبي تميمة كيسان السخيتاني أبي بكر البصري ، ثقة ثبت حجة ، من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

قال أيوب : (سمعت القاسم بن ربيعة) بن جوشن - بجيم ومعجمة - على

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « قَتِيلُ الْخَطَا شَبِهُ الْعَمْدِ قَتِيلُ السُّوْطِ وَالْعَصَا . . مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، أَرْبَعُونَ مِنْهَا خَلِيفَةٌ فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا » .

وزن جعفر الخطفاني - بفتح المعجمة والمهملة والفاء - البصري ، ثقة عارف بالنسب ، من الثالثة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص بن وائل القرشي السهمي رضي الله تعالى عنهما الصحابي المشهور الفاضل ، من السابقين المكثرين .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : قَتِيلُ الْخَطَا) مبتدأ (شبه العمدة) بالجر بدل من الخطأ .

(قَتِيلُ السُّوْطِ وَالْعَصَا) بالرفع بدل من قَتِيلُ الْأَوَّلِ ، ولكن المبتدأ على حذف مضاف خبره : (مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ) أي : دية قَتِيلِ الْخَطَا شبه العمدة ؛ دية قَتِيلِ السُّوْطِ وَالْعَصَا مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ، وقوله : (أَرْبَعُونَ مِنْهَا) مبتدأ ، خبره قوله : (خَلِيفَةٌ) والجملة من المبتدأ والخبر صفة لمئة ، وجملة قوله : (فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا) صفة لخليفة .

ولفظ رواية أبي داود : (إِنْ دِيَةُ الْخَطَا) وقوله : (شبه العمدة) بدل من الخطأ ، وقوله : (مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا) بدل من البَدَلِ الَّذِي هُوَ شَبَهُ الْعَمْدِ ؛ أي : إِنْ دِيَةُ مَا كَانَ بِالسُّوْطِ وَالْعَصَا ، وقوله : (مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ) خبر إن ، وهذه الرواية لا تحتاج إلى تقدير مضاف ؛ كما في رواية المؤلف ، قوله : (فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا) يعني : الحوامل ؛ ففيه مجاز الأول .

قال الخطابي : في الحديث إثبات قتل شبه العمدة ، وقد زعم بعض أهل العلم أَنَّ لَيْسَ الْقَتْلُ إِلَّا الْعَمْدَ الْمُحَضَّ ، أَوِ الْخَطَا الْمُحَضَّ ، وفيه بيان أن

(٩٤) - ٢٥٨٥ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ

حَرْبٍ ،

دية شبه العمد مغلظة على العاقلة ، واختلف الناس في دية شبه العمد : فقال بظاهر الحديث عطاء والشافعي ، وإليه ذهب محمد بن الحسن ، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وأحمد وإسحاق : هي أربع ، وقال أبو ثور : دية شبه العمد أخماس ، وقال مالك بن أنس : ليس في كتاب الله عز وجل إلا الخطأ والعمد ، وأما شبه العمد . . فلا نعرفه ، ويشبه أن يكون الشافعي إنما جعل الدية في العمد أثلاثاً بهذا الحديث ؛ وذلك أنه ليس في العمد حديث مفسر ، والدية في العمد مغلظة ، وفي شبه العمد كذلك ، فحمل أحدهما على الآخر ، وهذه الدية تلزم العاقلة عند الشافعي ؛ لما فيه من شبه الخطأ ؛ كدية الجنين . انتهى ، انتهى من « العون » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب في دية الخطأ شبه العمد ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب كم دية شبه العمد ، والدارمي في كتاب الديات ، باب الدية في شبه العمد .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف رحمه الله تعالى المتابعة في حديث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩٤) - ٢٥٨٥ - (م) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) بن عبد الله بن خالد بن

فارس الدهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الأزدي البصري ، ثقة إمام حافظ ، من التاسعة ،

حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ
 أَوْسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ .
 (٩٥) - ٢٥٨٦ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ

مات سنة أربع وعشرين ومئتين (٢٢٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .
 (حدثنا حماد بن زيد) بن درهم الأزدي البصري ، ثقة ثبت فقيه ، من كبار
 الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
 (عن خالد) بن مهران بن أبي المنازل البصري (الحذاء) ثقة يرسل ، من
 الخامسة . يروي عنه : (ع) .
 (عن القاسم بن ربيعة) بن جوشن ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (د س
 ق) .

(عن عقبة بن أوس) السدوسي البصري ، صدوق ، من الرابعة . يروي عنه :
 (د س ق) .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص ، رضي الله تعالى عنهما .
 (عن النبي صلى الله عليه وسلم) .
 وهذا السند من سبأعياته ، غرضه : بيان متابعة خالد الحذاء لأيوب السخيتاني
 في رواية هذا الحديث عن القاسم بن ربيعة .
 وساق خالد الحذاء (نحوه) أي : نحو حديث أيوب عن القاسم .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن عمرو بحديث عبد الله بن عمر
 رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٩٥) - ٢٥٨٦ - (٢) (حدثنا عبد الله بن محمد) بن عبد الرحمن بن

الزُّهْرِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ جُدْعَانَ ، سَمِعَهُ مِنَ الْقَاسِمِ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ وَهُوَ عَلَى دَرَجِ الْكَعْبَةِ ،
.....

المسور بن مخرمة (الزهري) المخرمي ، صدوق ، من صغار العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا سفيان بن عيينة) ثقة إمام ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله (بن جدعان) التيمي البصري حجازي ، وهو المعروف بعلي بن زيد ابن جدعان ينسب أبوه إلى جد جده ، ضعيف ، ضعفه الجماهير ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (م عم) .

وقال العجلي : كان يتشيع ، لا بأس به ، وقال مرة : يكتب حديثه ، وليس بالقوي ، وقال يعقوب بن شيبه : ثقة ، صالح الحديث ، وقال أبو خاتم : ليس بقوي يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، فهو مختلف فيه : انتهى « تهذيب » .

قال سفيان : (سمعه) أي : سمع ابن جدعان هذا الحديث الآتي (من القاسم بن ربيعة) بن جوشن الغطفاني البصري ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه ابن جدعان ، وهو مختلف فيه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام) خطيباً (يوم فتح مكة ، وهو) أي :
والحال أنه صلى الله عليه وسلم قائم (على درج الكعبة) وفي رواية أبي داود :

فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ فَقَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَ وَعْدُهُ وَنَصَرَ عَبْدَهُ وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَخَدَهُ ، أَلَا إِنَّ قَتِيلَ الْخَطَا قَتِيلَ السُّوْطِ وَالْعَصَا فِيهِ مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ؛ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِيفَةً فِي بَطُونِهَا أَوْلَادُهَا ، »

(على درجة البيت) وفي « المجمع » : الدرجة : المرقاة ؛ أي : سلم الباب .
(فحمد الله) سبحانه وتعالى ؛ أي : نزهه عن جميع النقائص ؛ كالصاحبة والولد والند (وأثنى عليه) بجميع كمالاته (فقال) في حمده تعالى :
(الحمد لله الذي صدق) لنا (وعده) بفتح مكة (ونصر عبده) محمداً صلى الله عليه وسلم يوم بدر (وهزم) أي : فَرَّقَ وَشَتَّتَ (الأحزاب) أي : قبائل المشركين الذين تحزبوا وتجمعوا لإعدام المسلمين في يوم الخندق ، حالة كونه تعالى (وحده) أي : حالة كونه منفرداً عن المعين والمستشار ؛ أي : من غير قتال من الآدميين ؛ بأن أرسل ريحاً وجنوداً ، وهم أحزاب اجتمعوا يوم الخندق .

وقيل : هم أحزاب الكفار في جميع الدهر والمواطن . انتهى « عون » .
ثم قال صلى الله عليه وسلم : (ألا) حرف استفتاح وتنبيه وإيقاظ من الغفلة ؛ أي : استمعوا ما أقول لكم (إن قَتِيلَ الْخَطَا) أي : إن الشخص المقتول منكم بالخطأ ؛ أي : بلا عمد وقصد إلى قتله بما لا يقتل غالباً .
وقوله : (قَتِيلَ السُّوْطِ وَالْعَصَا) بدل من قَتِيلَ الْخَطَا ، أو عطف بيان له ؛ أي : إن قَتِيلَ السُّوْطِ وَالْعَصَا ؛ أي : إن الشخص المقتول بالسُّوْطِ وَالْعَصَا الخفيفين اللذين لا يقتلان غالباً (فيه) أي : في قتل ذلك القَتِيلِ (مِئَةٌ مِنَ الْإِبِلِ ؛ مِنْهَا أَرْبَعُونَ خَلِيفَةً) - بفتح فكسر - أي : حاملة (في بطونها أولادها) .

قال في « المصباح » : الخلفة - بكسر اللام - هي الحامل من الإبل ، وجمعها مخاض من غير لفظها ؛ كما تجمع المرأة على النساء من غير لفظها .

أَلَا إِنَّ كُلَّ مَأْثَرَةٍ كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَدَمٌ تَحْتَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ سِدَانَةِ الْبَيْتِ وَسِقَايَةِ الْحَاجِّ ، أَلَا إِنِّي قَدْ أَمْضَيْتُهُمَا لِأَهْلِهِمَا كَمَا كَانَا .

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ألا) أي : انتبهوا واستمعوا (إن كل مأثرة كانت في الجاهلية) ؛ والمأثرة - بثلاث المثلثة على وزن المقبرة - : هي ما يؤثر ويذكر من مكارم أهل الجاهلية ومفاخرهم (و) كل (دم) وقع إراقتة في الجاهلية ولم يقتص به (تحت قدمي هاتين) خبر إن ؛ أي : باطل وساقط .

قال الخطابي : معناه : إبطالها وإسقاطها وإهدارها (إلا ما كان) منها (من سدانة البيت) والكعبة وعمارتها وخدمتها ؛ والسدانة - بكسر السين وفتح الدال المهملتين - : هي خدمة البيت والقيام بأمرها (وسقاية الحاج) من ماء زمزم باستقائه من بئرها ؛ فهما باقيان على ما هما عليه في الجاهلية ، قال الخطابي : وكانت الحجابة في الجاهلية في بني عبد الدار ، والسقاية في بني هاشم ، فأقرهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فصار بنو شيبة يحجبون البيت ، وبنو العباس يسقون الحاج . انتهى .

كما قال صلى الله عليه وسلم : (ألا) أي : انتبهوا واستمعوا : (إني قد أمضيتهما) أي : تركت السدانة والسقاية وأبقيتهما (لأهلهما) اللذين هما تحت ولايتهم في الجاهلية (كما كانا) لهم الآن .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب الدية كم ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب كم دية شبه العمد ، والدارقطني في كتاب الحدود والديات ، والبيهقي في كتاب الديات ، باب شبه العمد ، وعبد الرزاق في كتاب العقول ، باب شبه العمد .

.....

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ كما مر ، وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .

تتمة

واعلم : أن أحاديث هذا الباب قد اختلفت رواته ؛ كما بينها أبو داود ، وحاصله : أن القاسم بن ربيعة يقول مرة : عن عبد الله بن عمرو ؛ أي : ابن العاص ، ومرة : عن عبد الله بن عمر ، ثم هو قد يذكر بينه وبين عبد الله بن عمرو بن العاص واسطة عقبة بن أوس ؛ كما في رواية خالد الحذاء ، وقد لا يذكر ؛ كما في رواية أيوب وعلي بن زيد ابن جدعان ، وقد أشار إلى الجمع بينها المنذري ، فقال : يحتمل أن يكون القاسم بن ربيعة سمعه من عبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص ؛ فروى عن هذا مرة وعن هذا مرة أخرى ، وأما رواية خالد الحذاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص وسمعه عن عبد الله بن عمرو بن العاص . . فرواه مرة عن عقبة ، ومرة عن عبد الله بن عمرو . انتهى كلام المنذري ، انتهى من « العون » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة ، والثالث للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٤) - (٩٠٤) - بَابُ دِيَةِ الْخَطَا

(٩٦) - ٢٥٨٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ،

(٤٤) - (٩٠٤) - (بَابُ دِيَةِ الْخَطَا)

والدية : مصدر ودى القاتلُ المقتولَ ؛ إذا أعطى وَلِيَّه المالَ الذي هو بدلُ النفس ، ثم قيل لذلك المال : الدية تسمية بالمصدر .

واعلم : أن القتل على ثلاثة أضرب : عمد محض ، وخطأ محض ، وشبه عمد ، وإليه ذهب الشافعية والحنفية والأوزاعي والأذري والشوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ؛ فجعلوا في العمد القصاص ، وفي الخطأ الدية ، وفي شبه العمد الدية مغلظة ، وسيأتي تفصيل الدية وبيان تغليظها . انتهى من « العون » .

قال في « الهداية » : العمد : ما تعمد ضربه بسلاح ، أو بما جرى مجرى السلاح ؛ كالمحدّد من الخشب وليطة القَصَب ، وشبه العمد عند أبي حنيفة : أن يتعمد الضرب بما ليس بسلاح ولا ما أجري مجرى السلاح .

وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن وهو قول الشافعي : إذا ضربه بحجر عظيم أو بخشبة عظيمة . . فهو عمد ، وشبه العمد : أن يتعمد ضربه بما لا يُقتلُ به غالباً . انتهى منه .



واستدل المؤلف على الترجمة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩٦) - ٢٥٨٧ - (١) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدي أبو بكر

البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَانِئٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ
عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ جَعَلَ الدِّيَّةَ
اِثْنَيْ عَشَرَ أَلْفًا .

(حدثنا معاذ بن هانيء) القيسي البصري أبو هانيء ، ثقة ، من كبار العاشرة ،
مات سنة تسع ومئتين (٢٠٩ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا محمد بن مسلم) الطائفي واسم جده سوس ، وقيل : سوسن بزيادة
نُونٍ في آخره ، صدوق يخطئ من حفظه ، من الثامنة ، مات قبل التسعين ومئة .
يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة
ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) الهاشمي مولا هم المكي ؛ مولى ابن عباس أبي عبد الله
البربري ، ثقة عالم بالتفسير والعلم ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد
ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، لكن
اختلف في رفعه وإرساله ، ورواه الترمذي مرفوعاً ومرسلاً ، وأرسله النسائي ،
ورواه ابن ماجه مرفوعاً ؛ كما قد علمت ، والأصح الرفع ؛ لما في الرفع من زيادة
علم .

(أنه) صلى الله عليه وسلم (جعل الدية) أي : جعل بدل الدية عند فقدان
الإبل أو في حق أهل الحضر عند تعذر الإبل عليهم ؛ أي : جعل بدل الدية
الكاملة ؛ وهي مئة إبل (اثني عشر ألفاً) من الدراهم ، ولفظ أبي داود عن

.....

عكرمة عن ابن عباس : (أن رجلاً من بني عدي قُتِل ، فجعل النبي صلى الله عليه وسلم ديتَه اثني عشر ألفاً) ، قال أبو داود : رواه ابن عيينة عن عمرو عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لم يذكر ابن عباس ، حاصله : أن الحديث رواه سفيان مرسلاً ؛ فإنه لم يذكر ابن عباس .

وفي الحديث دليل على أن الدية من الفضة اثنا عشر ألف درهم ، قال الخطابي : قال مالك وأحمد وإسحاق : إن الدية إذا كانت نقداً . . فمن الذهب ألف دينار ، ومن الورق اثنا عشر ألفاً ؛ وروي ذلك عن الحسن البصري وعروة بن الزبير ، وعند أبي حنيفة من الذهب ألف دينار ، ومن الدراهم عشرة آلاف ، وكذلك قال سفيان الثوري ، وحكي ذلك عن ابن شبرمة . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب كم هي ، والترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء في الدية كم هي ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب ذكر الدية من الورق .

فدرجته : أنه حسن ؛ لأن فيه محمد بن مسلم الطائفي ، فهو مختلف فيه ، وفي رفع سنده وإرساله خلاف أيضاً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قال المنذري : وأخرج هذا الحديث الترمذي مرفوعاً ومرسلاً ، وأرسله النسائي ، ورواه ابن ماجه مرفوعاً ، وقال الترمذي : ولا نعلم أحداً يذكر في هذا الحديث عن ابن عباس غير محمد بن مسلم ، هذا آخر كلامه ، ومحمد بن مسلم هذا هو الطائفي ، وقد أخرج له البخاري في المتابعة ، ومسلم في الاستشهاد ، وقال يحيى بن معين : ثقة ، وقال مرة : إذا حدث من حفظه . . يخطئ ، وإذا حدث من كتابه . . فليس به بأس ، وضعفه الإمام أحمد ابن حنبل ، وذكر أبو داود : أن ابن عيينة لم يذكر ابن عباس ، وذكر الترمذي أنه لا يعلم أحداً ذكر ابن عباس

(٩٧) - ٢٥٨٨ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ الْمَرْوَزِيُّ ، أَنبَأَنَا
يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ،
.....

في هذا الحديث غير محمد بن مسلم ، وقد أخرج النسائي عن محمد بن ميمون
عن ابن عيينة ، وقال فيه : سمعناه مرة يقول : عن ابن عباس ، وأخرجه الدارقطني
في « سننه » عن أبي محمد بن صاعد عن محمد بن ميمون ، وقال فيه : عن
ابن عباس .

وقال الدارقطني : قال ابن ميمون : وإنما قال لنا فيه : عن ابن عباس مرة
واحدة ، وأكثر ذلك كان يقول : عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم ،
وذكره البيهقي من حديث الطائفي موصولاً ، وقال : ورواه أيضاً سفيان عن
عمرو بن دينار موصولاً ، ومحمد بن ميمون هذا هو أبو عبد الله المكي الخياط ،
روى عن ابن عيينة وغيره ، قال النسائي : صالح ، وقال أبو حاتم الرازي : كان أمياً
مغفلاً ، ذكر له أنه روى عن أبي سعيد مولى بني هاشم عن شعبة حديثاً باطلاً ،
وما أبعد أن يكون وضع للشيخ ؛ فإنه كان أمياً . انتهى كلام المنذري .

فتحصل لنا : أن الحديث حسن مرفوع ، غرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٩٧) - ٢٥٨٨ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ (بن بهرام الكوسج
أبو يعقوب التميمي (المروزي) ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة
إحدى وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(أنبأنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي ، ثقة
متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

أَنْبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ قَتَلَ خَطَأً . . فِدَيْتُهُ مِنَ الْإِبِلِ ثَلَاثُونَ بَنْتَ مَخَاضٍ ، وَثَلَاثُونَ بَنْتَ لَبُونٍ ، وَثَلَاثُونَ حِقَّةً ، وَعَشْرَةُ بَنِي لَبُونٍ » ،

(أنبأنا محمد بن راشد) المكحولي الخزاعي الدمشقي أبو يحيى نزيل البصرة ، صدوق ، من السابعة ، مات بعد الستين ومئة . يروي عنه : (عم) .

(عن سليمان بن موسى) الأموي مولاهم الدمشقي ، صدوق فقيه في حديثه بعض لين ، من الخامسة . يروي عنه : (عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد ، صدوق ، ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) أي : عن جد شعيب عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سبائعاته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن عمرو بن شعيب مختلف فيه فيما روى عن أبيه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من قتل خطأ . . فديته) إذا كانت (من الإبل ثلاثون بنت مخاض) بالنصب على التمييز ، وكذا يقال فيما بعده ؛ وهي التي طعنت في السنة الثانية ، سميت بذلك ؛ لأن أمها صارت ذات مخاض بأخرى (وثلاثون بنت لبون) وهي التي طعنت في الثالثة ، سميت بها ؛ لأن أمها ولدت أخرى وكانت ذات لبن (وثلاثون حقة) وهي : التي طعنت في الرابعة ، وحق لها أن تركب وتحمل (وعشرة بني لبون) بالإضافة إلى تمييزه .

وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَوِّمُهَا عَلَى أَهْلِ الْقُرَى أَرْبَعَ مِثَّةَ دِينَارٍ
أَوْ عَدْلَهَا

قال الخطابي في « المعالم » : لا أعرف أحداً من الفقهاء قال بهذا الحديث
وجرى عليه .

وقال المنذري : وفي إسناد هذا الحديث عمرو بن شعيب ، وقد اختلفوا في
ضعفه وتوثيقه : قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين : إذا حدث عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده . . فهو كتاب ، ومن هنا جاء ضعفه ، وإذا حدث عن
سعيد بن المسيب أو سليمان بن يسار أو عروة . . فهو ثقة عن هؤلاء ، وقال
الدوري ومعاوية بن صالح عن ابن معين : ثقة ، فهو مختلف فيه ، ومن دون
عمرو بن شعيب ثقات إلا محمد بن راشد المكحولي ، وقد وثقه أحمد وابن
معين والنسائي ، وضعفه ابن حبان وأبو زرعة ، فهو مختلف فيه أيضاً ، فيكون
سنده حسناً ؛ كما مر .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد
به لحديث ابن عباس .

وأما قوله : (وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم . . .) إلى آخره . . فليس
من تتممة الحديث ؛ لأنه من كلام عبد الله بن عمرو ، فهو موقوف ، ولذلك لم
يذكره أكثر أهل السنن .

قال عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهما : (وكان رسول الله صلى الله
عليه وسلم) في حياته (يقومها) أي : يقوم المِثَّةَ إِبِلَ التي هي الأصل في
الدية ؛ أي : يوجب قيمتها (على أهل القرى) والمدن (أربع مئة دينار) أي :
يجعل قيمة المِثَّةِ أربع مئة دينار ويوجبها عليهم في الدية الكاملة إن كانوا من
أهل الذهب ؛ لتعذر الإبل عليهم (أو) يوجب عليهم (عدلها) أي : ما يساوي

مِنَ الْوَرَقِ ، وَيُقَوِّمُهَا عَلَى أَزْمَانِ الْإِبِلِ إِذَا غَلَّتْ رَفَعَ فِي ثَمَنِهَا ، وَإِذَا هَانَتْ
نَقَصَ مِنْ ثَمَنِهَا عَلَى نَحْوِ الزَّمَانِ مَا كَانَ ، فَبَلَغَ قِيَمَتُهَا
.....

الأربع مئة دينار (من الورق) إن كانوا من أهلها ؛ وهي أربعة آلاف وثمانين
مئة درهم (و) كان صلى الله عليه وسلم (يقومها) أي : يقوم مئة الإبل التي
هي الأصل في الدية مخالفاً بين قيمتها (على) حسب اختلاف (أزمان) قيمة
(الإبل) غلاءً ورخصاً .

ف (إذا غلت) وارتفعت قيمتها .. (رفع في ثمنها) أي : ثمن الإبل وبدلها
الذي يكون عوضاً عنها في الدية ، سواء كان من الذهب أو من الورق (وإذا
هانت) الإبل ورخص وانخفض سعرها .. (نقص من ثمنها) الذي يُدْفَع في
الدية بدلاً عنها .

وقوله : (على نحو الزمان ما كان) متعلق بكل من قوله : « رفع ثمنها » ،
وقوله : « نقص من ثمنها » وفي هذا الكلام أيضاً تقديم وتأخير وحذف ؛
والتقدير : رفع ثمنها على نحو ما كان ووجد في ذلك الزمان الذي ارتفع فيه
سعرها ؛ أي : رفع ثمنها المدفوع في الدية على قدر ما وقع ووجد في ذلك الزمان
قلة وكثرة ، أو نقص من ثمنها المدفوع في الدية على نحو ما كان ووقع في ذلك
الزمان الذي انخفض ورخص فيه سعرها ؛ أي : نقص من ثمنها على قدر ما كان
ووقع في ذلك الزمان الذي هانت فيه .

والفاء في قوله : (فبلغ) فاء الإفصاح « لأنها أفصحت عن جواب شرط
مقدر ؛ تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك من أنه صلى الله عليه وسلم رفع من
ثمنها إذا غلت ، ونقص من ثمنها إذا هانت ، وأردت بيان ما بلغت قيمتها في
عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .. فأقول لك : بلغ (قيمتها) أي : قيمة
تلك الإبل المئة التي هي الأصل في الدية ؛ أي : بلغ ثمنها المدفوع في الدية

عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا بَيْنَ الْأَرْبَعِ مِثَّةٍ دِينَارٍ إِلَى ثَمَانِ مِثَّةٍ دِينَارٍ أَوْ عَدْلُهَا مِنَ الْوَرَقِ ثَمَانِيَةَ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، وَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ مَنْ كَانَ عَقْلُهُ فِي الْبَقْرِ عَلَى أَهْلِ الْبَقْرِ مِثَّتِي بَقْرَةٍ ، وَمَنْ كَانَ عَقْلُهُ فِي الشَّاءِ عَلَى أَهْلِ الشَّاءِ أَلْفِي شَاةٍ .

بدلاً عنها (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : في زمن حياته (ما بين الأربع مئة دينار) وما فوقها من خمس مئة دينار (إلى ثمان مئة دينار ، أو) بلغت قيمتها (عدلها) أي : عدل الأربع مئة دينار وثمان مئة دينار ومساويها (من الورق) أي : من الفضة ؛ من أربعة آلاف درهم إلى (ثمانية آلاف درهم) .
وقوله : (وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من كان عقله في البقر ...) إلى آخره ، فيه تقديم وتأخير وإسقاط ، والتقدير : وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم (على أهل البقر) في ديتهم (مئتي بقرة) ؛ لأن عقلهم كان في البقر ، وكذا قوله : (ومن كان عقله في الشاء على أهل الشاء ألفي شاة) فيه تقديم وتأخير وإسقاط وحذف ؛ والتقدير : وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل الشاء ألفي شاة ؛ والشاة : اسم لواحدة من الجنس ؛ لأن عقلهم كان في الشاء ؛ والشاء - بالهمز في آخره - اسم جنس ، والله أعلم ، إلى هنا تم أثر عبد الله بن عمرو ، وقد ذكره بالسند السابق تبعاً للحديث .

قال الخطابي : وإنما قومها رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل القرى ؛ لعزة الإبل عندهم ، فبلغت القيمة في زمانه من الذهب ثمان مئة دينار ، ومن الورق ثمانية آلاف درهم ، فجري الأمر كذلك إلى أن كان عمر ، وعزت الإبل في زمانه ، فبلغ بقيمتها من الذهب ألف دينار ، ومن الورق اثنا عشر ألفاً ، وعلى هذا بنى الشافعي أصل قوله في دية العمد ، فأوجب فيه الإبل وإن كان لا يصار إلى النقود إلا عند إعواز الإبل ، فإذا أعوزت . . كانت فيها قيمتها ما

(٩٨) - ٢٥٨٩ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا الصَّبَّاحُ بْنُ مُحَارِبٍ ، حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ ،
.....

بلغت ولم تعتبر فيها قيمة عمر التي قومها في زمانه ؛ لأنها كانت قيمة تعديل في ذلك الوقت ، والقيم تختلف فتزيد وتنقص باختلاف الأزمنة ، وهذا على قوله الجديد .

وقال في قوله القديم بقيمة عمر رضي الله تعالى عنه ؛ وهو اثنا عشر ألفاً أو ألف دينار ، وقد روي مثل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم في الورق . انتهى كلامه ، انتهى من « العون » .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٩٨) - ٢٥٨٩ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَاصِمٍ (الجعفي الهسنجاني - بكسر الهاء والمهملة وسكون النون بعدها جيم - الرازي ، مقبول ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا الصباح بن محارب) التيمي الكوفي نزيل الري ، صدوق ربما خالف ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا حجاج بن أَرْطَاةَ) - بفتح الهمزة وسكون الراء - ابن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي القاضي أحد الفقهاء ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا زيد بن جبیر) - مصغراً - ابن حرمل - بفتح المهملة وسكون الراء - الطائي ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ خِشْفِ بْنِ مَالِكٍ الطَّائِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فِي دِيَةِ الْخَطَا عِشْرُونَ حِقَّةً ، وَعِشْرُونَ جَذَعَةً ، وَعِشْرُونَ بِنْتَ مَخَاضٍ ، وَعِشْرُونَ بِنْتَ لَبُونٍ ، وَعِشْرُونَ بَنِي مَخَاضٍ ذُكُوراً »

(عن خشف) بكسر أوله وسكون المعجمة بعدها فاء (ابن مالك الطائي) وثقه النسائي ، من الثانية . يروي عنه : (عم) .

(عن عبد الله بن مسعود) الهذلي الكوفي الصحابي المشهور ، رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف ، ولأن فيه خشف بن مالك ، وهو مجهول .

(قال) عبد الله بن مسعود : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في) بيان (دية الخطأ) : هي (عشرون حقة) وقوله : حقة - بكسر الحاء وتشديد القاف - منصوب على التمييز ، وكذا ما بعده (وعشرون جذعة) - بفتح الجيم والذال المعجمة - وهي التي طعنت في الخامسة ، وهي أكبر سن يؤخذ في الزكاة (وعشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون بني مخاض) وقوله : (بني مخاض) منصوب على التمييز لعشرين ؛ كسابقه ، وعلامة نصبه الياء ؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم .

وقوله : (ذكوراً) بالنصب صفة لـ (بني مخاض) ، وبالرفع عطف بيان لـ (عشرون) وفي بعض النسخ : (ذكر) - بضمتين - ولعله تخفيف ذكور ، كذا في « العون » .

وبهذا الحديث قال أبو حنيفة ، وذهب الليث ومالك والشافعي إلى أن دية الخطأ عشرون بنت مخاض ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون ابن لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب الدية كم هي ، والترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء في الدية كم هي من الإبل ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب ذكر أسنان دية الخطأ ، قال أبو عيسى : حديث ابن مسعود هذا لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه ، وقد روي عن عبد الله موقوفاً ، وقد ذهب بعض أهل العلم إلى هذا الحديث ، وهو قول أحمد وإسحاق .

وقد أجمع أهل العلم على أن الدية تؤخذ في ثلاث سنين ؛ في كل سنة ثلث الدية ، ورأوا أن دية الخطأ على العاقلة .

ورأى بعضهم أن العاقلة قرابة الرجل من جهة أبيه ، وهو قول مالك والشافعي ، وقال بعضهم : إنما الدية على الرجال دون النساء والصبيان من العصابة ، يحمل كل رجل منهم ربع دينار ، وقد قال بعضهم إلى نصف دينار ، فإن تمت ، وإلا . . نظر إلى أقرب القبائل منهم ، فألزموا ذلك . انتهى « سندي » .

وقال أبو بكر البزار : وهذا الحديث لا نعلمه روي عن عبد الله مرفوعاً إلا بهذا الإسناد ، وذكر الخطابي أن خشف بن مالك مجهول لا يعرف إلا بهذا الحديث ، وعدل الشافعي عن القول به ؛ لما ذكرنا من العلة في رواته ، ولأن فيه بني مخاض ، ولا مدخل لبني مخاض في شيء من أسنان الصدقات ، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة القسامة أنه ودئ قتيل خيبر بمئة من إبل الصدقة ، وليس في أسنان الصدقة ابن مخاض ؛ لاجتماع نقصين فيه ؛ الذكورة والصغر .

وقال الدارقطني : هذا حديث ضعيف غير ثابت عند أهل المعرفة بالحديث ، وبسط الكلام في ذلك ، وقال : لا نعلمه رواه إلا خشف بن مالك عن ابن مسعود ،

(٩٩) - ٢٥٩٠ - (٤) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

سِنَانٍ ،

وهو رجل مجهول لم يرو عنه إلا زيد بن جبير ، ثم قال : لا نعلم أحداً رواه عن زيد بن جبير إلا حجاج بن أرطاة ، والحجاج رجل مشهور بالتدليس ، وبأنه يحدث عمن لم يلقه ولم يسمع منه ، ثم ذكر أنه قد اختلف فيه على الحجاج بن أرطاة . انتهى من « العون » ، وقال البيهقي : وخشف بن مالك مجهول ، وقال الموصلي : خشف بن مالك ليس بذلك ، وذكر له هذا الحديث .

وخشف - بكسر الخاء وسكون الشين المعجمة وفاء - واختلف على الحجاج بن أرطاة ، والحجاج غير محتج به ، والله أعلم .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (٩) (٢٧٨) ؛ لضعف سنده ؛ كما مر ، وغرضه بسوقه : الاستئناس به للترجمة ، والله أعلم .



ثم ذكر المؤلف المتابعة لحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما المذكور في أول هذا الباب ، ولو ذكرها متصلة بذلك الحديث ؛ بأن جعلها ثانية أحاديث الباب . . لكان أوضح ، فقال :

(٩٩) - ٢٥٩٠ - (٤) (حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ جَعْفَرٍ) بن عبد الله بن الزبير

البغدادي أبو محمد بن أبي طالب أخو يحيى ، أصله من واسط ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ) الباهلي أبو بكر البصري العوفي - بفتحيتين بعدهما

قاف مكسورة - ثقة ثبت ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئتين (٢٢٣ هـ) . يروي عنه : (خ د ت ق) .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ الدِّيَّةَ اثْنِي عَشَرَ أَلْفًا قَالَ :
وَذَلِكَ

(حدثنا محمد بن مسلم) الطائفي واسم جده سوس ، وقيل : سوسن - بزيادة
نون في آخره - صدوق يخطئ من حفظه ، من الثامنة ، مات قبل التسعين ومئة .
يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست
وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله الهاشمي مولاهم المكي ؛ مولى
ابن عباس ، ثقة عالم بالتفسير والعلم ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل
بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سدادسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، ولكن
اختلف في رفعه وإرساله ، ورواه الترمذي مرفوعاً ومرسلاً ، ورواه ابن ماجه
مرفوعاً هنا وفي أول الباب ، والرفع مقدم على الإرسال ؛ لما في الرفع من زيادة
علم ، وغرضه بسوق السند : بيان متابعة محمد بن سنان لمعاذ بن هانئ في
رواية هذا الحديث عن محمد بن مسلم الطائفي ، وإنما ذكر المتابعة هنا ؛ لما
بين الروایتين من المخالفة في اللفظ ، فجعل هذه الرواية كالحديث المستقل ،
فرواها هنا ، والله أعلم .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الدية) الكاملة ؛ وهي دية الرجل
المسلم المحترم (اثني عشر ألفاً) من الدراهم في رجل قتل من بني عدي ؛
كما مر في أول الباب (قال) ابن عباس : (وذلك) أي : ومصدق ذلك الجعل

قَوْلُهُ : ﴿ وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ قَالَ : بِأَخْذِهِمُ الدِّيَّةَ .

وشاهده (قوله) تعالى في سورة التوبة : (﴿ وَمَا نَقَمُوا ﴾) أي : وما أنكر هؤلاء المنافقون ، وما كرهوا من أمر الإسلام وبعثة الرسول صلى الله عليه وسلم فيهم شيئاً يقتضي الكراهة والانتقام من الرسول ؛ حيث قصدوا قتله (﴿ إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾) ^(١) ؛ أي : من عطائه .

(قال) ابن عباس : أغناهم بأخذ دية قتلهم اثني عشر ألف درهم ، وبالغنائم أيضاً ، وكانوا أولاً عائلة فقراء .

وأخرج ابن جرير وأبو الشيخ عن عكرمة أن مولى بني عدي بن كعب قتل رجلاً من الأنصار ، فقاضى النبي صلى الله عليه وسلم بالدية اثني عشر ألفاً ، وفيه نزلت : ﴿ وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ ؛ أي : (بأخذهم الدية) . انتهى من « الحقائق » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للاستئناس ، والرابع للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة التوبة : (٧٤) .

(٤٥) - (٩٠٥) - بَابُ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَاقِلَةً . . فَفِي
بَيْتِ الْمَالِ

(١٠٠) - ٢٥٩١ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا
أَبِي ، عَنْ مَنْصُورٍ ،

(٤٥) - (٩٠٥) - بَابُ الدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَاقِلَةً . . فَفِي
بَيْتِ الْمَالِ

وعاقلة الرجل : قراباته من قبل الأب المجمع على إرثهم وقت الجناية ، من
الرجال البالغين .

سموا بذلك ؛ لأنهم يعقلون إبل الدية بفناء ولي المقتول ؛ كالأخوة وبنيتهم
والأعمام وبنيتهم ، يقدم الأقرب ثم الأقرب ؛ فأقربهم : الإخوة ، ثم بنوهم وإن
سفلوا ، ثم الأعمام ، ثم بنوهم وإن سفلوا .



(١٠٠) - ٢٥٩١ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين
ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بن الجراح الرُّؤَاسِي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا أَبِي) الجراح بن مليح بن عدي الرُّؤَاسِي الكوفي ، صدوق يهيم ، من
السابعة ، مات سنة خمس ، ويقال : ست وسبعين ومئة (١٧٦ هـ) . يروي عنه :
(م د ت ق) .

(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبي عتاب - بمثناة مشددة ثم

عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ نَضْلَةَ ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْدِّيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ .

موحدة - الكوفي ، ثقة ثبت ، وكان لا يدلّس ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبي عمران الكوفي ، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً ، من الخامسة ، مات دون المئة سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد بن نضلة) - بفتح النون وسكون المعجمة - الخزاعي أبي معاوية الكوفي ، ثقة ، من الثانية ، ووهم من ذكر أن له صحبة ، مات في ولاية بشر على العراق . يروي عنه : (م عم) .

(عن المغيرة بن شعبة) بن مسعود بن معتب الثقفي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، أسلم قبل الحديبية ، وولي إمرة البصرة ثم الكوفة ، مات سنة خمسين (٥٠ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سباعاته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) شعبة : (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية على العاقلة) أي : قضى بغرم الدية على عاقلة الجاني وعصبته الذين يستحقون إرثه ولو حجّبوا ؛ أي : يتحملونها عنه ، وهذا الحديث أصل عظيم في وجوب الدية على العاقلة ؛ إذا كان القتل خطأ أو شبه عمد .

ثم اختلفوا في تعيين مصداق العاقلة : وقال الشافعي وأحمد : إن العاقلة هم عصبة القتال على كل حال ، ولا يعتبر كونهم وارثين في الحال ، بل متى كانوا وارثين لولا الحجب عقلوا الدية ، كذا في « المغني » لابن قدامة (٥١٦/٩) .

وقال أبو حنيفة : إن العاقلة هم الذين يتناصر بهم القتال ، وكان التناصر في

(١٠١) - ٢٥٩٢ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ دُرُسْتَ ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ،

عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقبائل ، فكانت عاقلة الرجل قبيلته ، ثم تغير الوضع حين وضع عمر الديوان ، فكان التناصر بأهل الديوان ، فصار أهل الديوان عاقلة .

واستدل الشافعية بأن العقل كان على عشيرة القاتل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا نسخ بعده . انتهى من « الكوكب » ، ولا يدخل في العاقلة ؛ أصول الجاني وفروعه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب القسامة ، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمدة على عاقلة الجاني ، وأبو داود في كتاب الديات ، باب دية الجنين ، والترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء في دية الجنين ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب صفة شبه العمدة وعلى من دية الأجنة وشبه العمدة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث المغيرة بن شعبة بحديث المقدم الشامي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠١) - ٢٥٩٢ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ دُرُسْتَ) - بضميتين وسكون

المهملة - ابن زياد البصري ، ثقة ، من العاشرة . يروي عنه : (ت س ق) .

(حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ) بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري ،

ثقة ثبت فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ بُدَيْلِ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِي عَامِرٍ الْهُوزَنِيِّ ، عَنِ الْمِقْدَامِ الشَّامِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنَا وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ ، أَغْقِلُ عَنْهُ وَارِثُهُ ، »

(عن بُدَيْلِ) مصغراً (ابن ميسرة) العُقَيْلي - مصغراً - البصري ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس وعشرين ، أو ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن علي بن أبي طلحة) سالم مولى بني العباس ، سكن حمص أرسل عن ابن عباس ولم يره ، من السادسة ، صدوق قد يخطئ ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(عن راشد بن سعد) المَقْرِيّ - بفتح الميم وسكون القاف وفتح الراء بعدها همزة ثم ياء النسب - الحمصي ، ثقة كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة ثمان ، وقيل : ثلاث عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبي عامر الهوزني) عبد الله بن لُحَيٍّ - بضم اللام وبالمهملة مصغراً - ويقال : ابن عامر بن لحي الحمصي ، ثقة مخضرم ، من الثانية . يروي عنه : (د س ق) .

(عن المقدام) بن معدي كرب بن عمرو الكندي أبي كريمة (الشامي) الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، نزل الشام ، ومات سنة سبع وثمانين (٨٧ هـ) على الصحيح ، وله إحدى وتسعون سنة . يروي عنه : (خ عم) .
وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) المقدام : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنا وارث من لا وارث له) أي : أجعل ماله في بيت المال صرفاً له إلى مصالح المسلمين (أعقل عنه) أي : أؤدي عنه ما يلزمه بسبب الجنایات التي تتحملها العاقلة (وأرثه)

وَالْخَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ يَعْقِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ .

أي : أرث من لا وارث له ، قال القاضي رحمه الله تعالى : يريد صرف ماله إلى بيت مال المسلمين ؛ فإنه لله ولرسوله .

(والخال وارث من لا وارث له) من النسب ، فيه دليل لمن قال بتوريث ذوي الأرحام (يعقل) أي : يحمل الخال العقل (عنه) أي : عمن لا وارث له (ويرثه) أي : يرث الخال من لا وارث له من النسب .

قوله : « يعقل عنه » أي : إذا جنى ابن أخته ولم يكن له عصابة . . يؤدي الخال عنه الدية ؛ كالعصابة .

واختلف في هذا الحديث : وروي عن راشد بن سعد عن المقدم ، وروي عن راشد بن سعد عن أبي عامر الهوزني عن المقدم ، وروي عن راشد بن سعد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مرسلأ ، وقال أبو بكر البيهقي في هذا الحديث : وكان ابن معين يضعفه ، ويقول : ليس فيه حديث قوي .

وقال أيضاً : وقد أجمعوا على أن الخال الذي لا يكون ابن عم أو مولى لا يعقل إلا بالخؤولة ، فخالفوا الحديث الذي احتجوا في العقل ؛ فإن كان ثابتاً . . فيشبه أن يكون في وقت كان يعقل بالخؤولة ، ثم صار الأمر إلى غير ذلك ، أو أراد خالاً يعقل بأن يكون ابن عم أو مولى أو اختار وضع ماله فيه إذا لم يكن له وارث سواه . انتهى كلام المنذري ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الفرائض ، باب في ميراث ذوي الأرحام ، والنسائي .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد

به .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٦) - (٩٠٦) - بَابُ مَنْ حَالَ بَيْنَ وَلِيِّ الْمَقْتُولِ وَبَيْنَ الْقَوْدِ أَوْ الدِّيَةِ

(١٠٢) - (٢٥٩٣) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٤٦) - (٩٠٦) - (باب من حال بين ولي المقتول وبين القود أو الدية)

(١٠٢) - (٢٥٩٣) - (١) (حدثنا محمد بن معمر) بن ربيعي القيسي البصري البصري - بالموحدة والمهملة - صدوق ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن كثير) العبدى البصري ، ثقة ، لم يصب من ضعفه ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئتين (٢٢٣ هـ) ، وله تسعون سنة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سليمان بن كثير) العبدى أبو داود وأبو محمد البصري ، لا بأس به في غير الزهري ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثلاثين ومئة (١٣٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن طاووس) بن كيسان اليماني أبي عبد الرحمن الحميري مولاهم الفارسي ، يقال : اسمه : ذكوان وطاووس لقب ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما ، حالة كون ابن عباس (رفعه) أي : رفع هذا الحديث (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) .

قَالَ : « مَنْ قَتَلَ فِي عِمِّيَّةٍ أَوْ عَصَبِيَّةٍ بِحَجَرٍ أَوْ سَوْطٍ أَوْ عَصَاً . . فَعَلَيْهِ عَقْلُ الْخَطَا ، وَمَنْ قَتَلَ عَمْدًا . . فَهُوَ قَوْدٌ ، وَمَنْ حَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ . . فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (من قتل) نفساً محترمة (في عمية) - بكسر عين وتشديد ميم مكسورة وياء مشددة مفتوحة آخره تاء - بوزن رِمِيَّة ، ويقصر ، فيقال : عِمِّيًّا بوزن فعيلِي ؛ من العمى ؛ كالرمية والرميا ؛ من الرمي ؛ أي : من قتل نفساً محترمة في حال لم يظهر فيها غرض قتله ؛ هل لإعلاء كلمة الله وإظهار دينه ، أو لنصر عصبته وقبيلته ، أو للدفع عن وطنه أو ماله أو حريمه أو عن نفسه ؛ لكون المقتول صائلاً عليه من العمى ؛ وهو خفاء حال الشيء وعدم ظهوره ؛ أي : مَنْ قَتَلَ قَتْلًا أُعْمِيَ الغرضُ منه (أو) قَتَلَ فِي (عَصَبِيَّةٍ) أي : قَتَلَ قَتْلًا لغرضِ الدفاع عن عَصَبِيَّتِهِ وقبيلَتِهِ ؛ أي : قَتَلَهُ فِي كُلِّ مِنَ الْحَالَتَيْنِ (بحجر) خفيف لا يَقْتُلُ غالباً (أو) بـ (سوط أو عصاً) خفيفين لا يقتلان غالباً . . (فعلية) أي : فالواجبُ عليه (عَقْلُ الْخَطَا) أي : دِيَّةُ قَتْلِ الْخَطَا ؛ أي : دِيَّةٌ مخففةٌ مُؤَجَّلَةٌ على عاقلته وعصبته .

(ومن قتل) في عمية أو عصبية قتلاً (عمدًا) بأن قتله قاصداً بما يقتل غالباً ؛ كالسيف والرماح والبنادق . . (فهو) أي : فالواجب عليه (قود) أي : قصاص (ومن حال) أي : حجز (بينه) أي : بين القتال (وبينه) أي : وبين الاقتصاص منه ؛ أي : صار حائلاً ومانعاً من الاقتصاص . . (فعلية) أي : فعلى ذلك الحائل بينهما أياً كان (لعنة الله) أي : طرده من رحمته (و) لعنة (الملائكة والناس أجمعين) توكيد لكل منهما ؛ ومعنى لعنتهما : دعاؤهما عليه بلعنة الله تعالى (لا يقبل منه) أي : من ذلك الحائل بينهما (صرف ولا عدلٌ) .

.....

قال الخطابي : فسروا العدل بالفريضة ، والصرف بالتطوع . انتهى ، وقيل :
الصرف : التوبة ، والعدل : الفدية . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب
من قتل في عَمِّيًّا بين قوم ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب من قتل بحجر أو
سوط .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٧) - (٩٠٧) - بَابُ مَا لَا قُوْدَ فِيهِ

(١٠٣) - ٢٥٩٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَعَمَّارُ بْنُ خَالِدٍ
الْوَاسِطِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ دَهْشَمِ بْنِ قُرَّانَ ،
.....

(٤٧) - (٩٠٧) - (بَابُ مَا لَا قُوْدَ فِيهِ)

(١٠٣) - ٢٥٩٤ - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) بن سفيان الجرجرائي
أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروي عنه : (د ق) .

(وعمار بن خالد) بن يزيد بن دينار (الواسطي) التمار أبو الفضل ،
ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) . يروي عنه :
(س ق) .

كلاهما قالوا : (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ) - بمهمله وتحتانية مشددة وشين
معجمة - ابن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنط - بمهمله ونون - مشهور
بكنيته ، والصحيح أنها اسمه ، وقيل : اسمه محمد أو عبد الله أو سالم أو شعبة
إلى غير ذلك من عشرة أقوال ، ثقة عابد إلا أنه لما كبر . . ساء حفظه ، وكتابه
صحيح ، من السابعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) ، وقيل : قبل ذلك
بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن دهشم) بفتح فسكون وثاء مثلثة (ابن قران) - بضم القاف وتشديد
الراء - العكلي ، ويقال : الحنفي اليمامي ، متروك ، من السابعة . يروي عنه :
(ق) .

وقال النسائي : ليس بالقوي ، وقال ابن عدي : هو إلى الضعف أقرب منه إلى
الصدق ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . انتهى « تهذيب » .

حَدَّثَنِي نِمْرَانُ بْنُ جَارِيَّةَ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ رَجُلًا عَلَى سَاعِدِهِ بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا مِنْ غَيْرِ مَفْصِلٍ ، فَأَسْتَعْدَى عَلَيْهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ لَهُ بِالْدِّيَةِ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي أُرِيدُ الْقِصَاصَ ، فَقَالَ : « خُذِ الدِّيَةَ »

قال : (حدثني نمران) بكسر أوله وسكون ثانيه (ابن جارية) - بالجيم - ابن ظفر - بفتح المعجمة والفاء - مجهول ، من الرابعة . يروي عنه : (ق) .
(عن أبيه) جارية بن ظفر الحنفي والد نمران ، صحابي مقل رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه دهشم بن قران ، وهو متروك ، وفيه نمران ، وهو مجهول .

(أن رجلاً) من المسلمين (ضرب رجلاً) منهم ، لم أر من ذكر اسمهما (على ساعده) والساعد : هو المسمى بالذراع ؛ وهو ما بين مفصل الكف ومفصل المرفق ؛ أي : ضرب على ساعد الرجل (بالسيف ، فقطعها) أي : فقطع ساعده وأبانها (من غير مفصل) أي : في غير مفصل اليد ؛ ومفصلها : الكوع والمرفق ؛ أي : قطعها في وسط الساعد (فاستعدى) المقطوع ؛ أي : استنصر المقطوع (عليه) أي : على القاطع (النبي صلى الله عليه وسلم) بالنصب على أنه مفعول استعدى ؛ أي : طلب المقطوع من النبي صلى الله عليه وسلم نصره عليه ؛ أي : على القاطع بالاقتصاص له منه .

(فأمر) النبي صلى الله عليه وسلم وحكم (له) أي : للمقطوع على القاطع (بالدية) بدية اليد لا القصاص ؛ لعدم إمكانه في غير المفصل ؛ لتعذر المماثلة فيه (فقال) المقطوع للنبي صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ إنني أريد القصاص) أي : أطلب الاقتصاص لي منه بقطع يده ؛ كما قطع يدي ، ذ (قال) النبي صلى الله عليه وسلم للمقطوع : (خذ الدية) فإنها الواجبة لك عليه

بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا ، وَلَمْ يَقْضِ لَهُ بِالْقِصَاصِ .

(١٠٤) - ٢٥٩٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا رِشْدِينُ بْنُ سَعْدٍ ،

(بَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهَا) أَي : فِي دِيَةِ يَدِكَ ؛ أَي : أَنْزَلَ الْبَرَكَةَ لَكَ فِيهَا ، فَاقْنَعْ بِهَا ؛ فَإِنَّهَا الْوَاجِبَةُ لَكَ فِي الشَّرْعِ (وَلَمْ يَقْضِ) أَي : لَمْ يَحْكَمْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَهُ) أَي : لِلْمَقْطُوعِ (بِالْقِصَاصِ) أَي : بِالِاِقْتِصَاصِ مِنَ الْقَاطِعِ ؛ لِأَنَّهُ لَا قِصَاصَ فِي كَسْرِ الْعِظَامِ ؛ لِتَعَذُّرِ الْمِمَّاثِلَةِ فِيهِ .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه البيهقي في « سننه الكبرى » (٨٥/٨) في كتاب الديات ، باب ما لا قصاص فيه ، من طريق سعيد بن يحيى ، حدثنا أبو بكر بن عياش ، ذكره بإسناده ومثنه سواء ، وليس لجارية عند ابن ماجه سوى هذا الحديث وآخر ، وليس له رواية في شيء من الكتب الخمسة .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ؛ مع أنه لا شاهد له ولا مشارك ، وغرضه بسوقه : الاستئناس به للترجمة .

وعلى هذا الحديث عمل الفقهاء طراً .

قلت : وهذا الحديث حسن بما بعده وإن كان سنده ضعيفاً ، فيكون غرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف رحمه الله تعالى لحديث جارية بعديت العباس بن عبد المطلب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠٤) - ٢٥٩٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ (مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ

الْكُوفِيُّ ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ ، مِنَ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٤٧ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(حَدَّثَنَا رِشْدِينُ) - بِكَسْرِ الرَّاءِ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ - (ابْنُ سَعْدٍ) بْنُ مَفْلَحٍ

عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ ابْنِ صُهَبَانَ ، عَنْ
الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ

المهري - بفتح الميم وسكون الهاء - أبو الحجاج المصري ، ضعيف رجع عليه
أبو حاتم ابن لهيعة ، وقال ابن يونس : كان صالحاً في دينه ، فأدرسته غفلة
الصالحين ، فخلط في الحديث ، من السابعة ، مات سنة ثمان وثمانين ومئة
(١٨٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(عن معاوية بن صالح) بن حدير - بالمهملة مصغراً - الحضرمي أبي عمرو
الحمصي ، صدوق له أوهام ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ، وقيل : بعد
السبعين . يروي عنه : (م عم) .

(عن معاذ بن محمد) بن معاذ بن محمد بن أبي بن كعب (الأنصاري)
وقيل : بإسقاط محمد الثاني ، وقيل : بإسقاط معاذ الثاني ، مقبول ، من الثامنة .
يروي عنه : (ق) .

(عن) عقبة (بن صهبان) - بضم الصاد وسكون الهاء بعدها موحدة - الأزدي
البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات قبل المئة بعد السبعين . يروي عنه : (خ م د
ق) .

(عن العباس بن عبد المطلب) بن هاشم عم رسول الله صلى الله عليه
وسلم وصحابيه رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه رشدين بن سعد ،
وهو متفق على ضعفه عند الجماهير ، وفي « الزوائد » : في إسناده : رشدين بن
سعد المصري ، ضعفه جماعة ، واختلف فيه كلام أحمد ؛ فمرة ضعفه ، ومرة
قال : أرجو أنه صالح الحديث ، والله أعلم .

فيكون رشدين مختلفاً فيه ، فيكون حكم السند : الحسن .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا قَوْدَ فِي الْمَأْمُومَةِ وَلَا الْجَائِفَةِ وَلَا الْمُنْقَلَةِ » .

(قال) العباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا قود) ولا قصاص ممكن (في) الجراحة (المأمومة) أي : في الجراحة التي تسمى بالمأمومة ؛ وهي الشجة التي تبلغ أم الدماغ حتى يبقى بينها وبين الدماغ جلد رقيق ، وذلك الجلد الذي يحيط بمخ الدماغ هو المسمى بأم الدماغ . انتهى من « المختار » كما هو في كتب الفقهاء ، سميت تلك الجراحة مأمومة ؛ لوصولها إلى أم الدماغ وكيسها .

(ولا) قود أيضاً في الجراحة المسماة بـ (الجائفة) : وهي الطعنة التي لم تنفذ إلى داخل الجوف ؛ أي : إلى بطن من بطون البدن ؛ كالدماغ والجوف ؛ أي : جوف البطن .

وعبارة « المختار » : والجائفة : الطعنة التي تبلغ الجوف والتي تخالط الجوف والتي تنفذ ؛ أي : تخرج من جانب الجسم إلى جانب آخر .

(ولا) قود أيضاً في الجراحة المسماة بـ (المنقلة) : وهي الشجة التي تنقل العظم وتحركه من موضعه الأول إلى موضع آخر .

وإنما انتفى القصاص فيها ؛ لعسر ضبطها ومعرفة قدرها ، وشرط القصاص المماثلة بين الجرحين ؛ أي : جرح المجني عليه وجرح الجاني الذي وقع قصاصاً .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ لكن أخرجه البيهقي في « السنن الكبرى » ، في كتاب الجنایات ، باب ما لا قصاص فيه .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لحسن سنده على ما قاله الإمام أحمد ، وغرضه : الاستشهاد به للحديث الأول .

.....
والحديث الأول أيضاً حسن بما بعده ؛ وهو حديث العباس وإن كان سنده
ضعيفاً ؛ كما مر .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .
وعمل الفقهاء على هذين الحديثين ؛ لأنهم استدلوا بهما .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٨) - (٩٠٨) - بَابُ الْجَارِحِ يُفْتَدَى بِالْقَوْدِ

(١٠٥) - ٢٥٩٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،
أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ،
.....

(٤٨) - (٩٠٨) - (باب الجارح يفتدى بالقود)

أي : باب في (الجارح) أي : في العامل ؛ أي : عامل الزكاة الجارح رأس
الناس (يفتدى) بالبناء للمفعول ؛ أي : يفتدى (ب) المال عن استيفاء (القود)
برضا المجروح ، إذا كان الجرح مما يجري فيه القصاص ؛ كالموضحة في الرأس
أو الوجه .



(١٠٥) - ٢٥٩٦ - (١) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان
وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ، من التاسعة ، مات
سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أخبرنا معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة متقن ، من السابعة ، مات
سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) .

(عن الزهري) محمد بن مسلم بن عبيد الله القرشي الزهري المدني ، ثقة
حافظ متفق على فقهه وجلالته ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ،
وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن عروة) بن الزبير ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ أَبَا جَهْمَ بْنَ حُذَيْفَةَ مُصَدِّقًا ، فَلَاجَهُ رَجُلٌ فِي صَدَقَتِهِ فَضْرَبَهُ أَبُو جَهْمَ فَشَجَّهُ ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا : أَلْقَوَدَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَكُمْ كَذَا وَكَذَا » ، فَلَمْ يَرْضُوا ، فَقَالَ : « لَكُمْ كَذَا وَكَذَا » ، فَرْضُوا ،

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث) أي : أرسل (أبا جهم) عامر (بن حذيفة) الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، سيأتي تمام ترجمته في التتمة التي سنذكرها بعد الفراغ من الحديث ؛ أي : أرسله إلى البوادي حالة كونه (مُصَدِّقًا) أي : عاملاً في أخذ الزكاة من أرباب الأموال (فَلَاجَهُ) أي : لَاجَ أبا جهم ؛ أي : خاصمه ونازعه من اللجاج (رجل) منهم (في) أخذ (صدقته) وزكاته (فضربه) أي : فضرب ذلك الرجل (أبو جهم) في رأسه (فشجّه) أي : جرحه وشقه في رأسه جرحاً يوجب القصاص ؛ كالموضحة . والشج : ضرب الرأس خاصة .

(فأتوا) أي : أتى أهل الرجل المشجوج (النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالوا) : نريد (القود) والاقتصاص منه (يا رسول الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لأهل المشجوج : نعطي (لكم كذا وكذا) من المال ، فاعفوا عن القصاص (فلم يرضوا) ذلك المال الذي ذُكِرَ لهم (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم لهم : نعطي (لكم كذا وكذا) من المال زيادة على ما ذُكِرُوا لهم أولاً (فرضوا) أي : رضي أهل المشجوج ما ذكره لهم النبي صلى الله عليه وسلم في المرة الثانية من المال ؛ والمعنى : أنهم قالوا أولاً : نحن نريد القصاص ونطلبه ، فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم : اتركوا القصاص واعفوا عنه ،

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنِّي خَاطِبٌ عَلَى النَّاسِ وَمُخْبِرُهُمْ بِرِضَاكُمْ » ، قَالُوا : نَعَمْ ، فَخَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « إِنَّ هَؤُلَاءِ اللَّيْثِيَّينَ أَتَوْنِي يُرِيدُونَ الْقَوْدَ فَعَرَضْتُ عَلَيْهِمْ كَذَا وَكَذَا أَرْضَيْتُمْ ؟ » ، قَالُوا : لَا ، فَهَمَّ بِهِمُ الْمُهَاجِرُونَ ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَكْفُفُوا

وخذوا في عوضه كذا وكذا من المال ، فأبوا في المرة الأولى ، ورَضُوا ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في المرة الثانية .

(فقال) لهم (النبي صلى الله عليه وسلم : إِنِّي خَاطِبٌ) من الخُطْبَةِ - بالضم - أي : مُظْهِرٌ (على الناس) ما اتَّفَقْنَا عليه في خُطْبَتِي لهم (ومُخْبِرهم برضاكم) ذلك العوض (قالوا) أي : قال أهل المشجوج له صلى الله عليه وسلم : (نعم) أَخْبِرْهُمْ ما اتَّفَقْنَا عليه (فَخَطَبَ النبي صلى الله عليه وسلم الناس ، وفي رواية أبي داود زيادة لفظة : (الْعَشِيَّةُ) أي : خطبهم في العشية ؛ أي : في وقت العشية ؛ وهي ما بعد الزوال (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته : (إِنَّ هَؤُلَاءِ اللَّيْثِيَّينَ) الذين شُجَّ منهم رجل واحد (أَتَوْنِي) أي : جاءوني مع الرجل المشجوج منهم حالة كونهم (يريدون القود) أي : الاقتصاص لصاحبهم ، فطَلَبْتُ منهم العَفْوَ عن الاقتصاصِ على عوضٍ (فَعَرَضْتُ عليهم) أي : أظهرت عليهم من عوض الصلح مالا قَدَرُهُ (كذا وكذا) فقلتُ لهم : (أَرْضَيْتُمْ ؟) أي : هل رضيتم هذا القَدْرَ من عوض الصلح ؟ ف (قالوا لا) نَرَضَى هذا القَدْرَ في عوضٍ صلحنا .

قال الراوي : (فَهَمَّ) أي : قصَدَ الوُقُوعَ (بهم المهاجرون) من الصحابة حين قالوا له صلى الله عليه وسلم : لا نَرْضَى منك هذا القدر (فَأَمَرَ النبي صلى الله عليه وسلم) المهاجرين (أن يكفُوا) ويمنعوا أنفسهم عن الوقوع عليهم

فَكَفُّوا ، ثُمَّ دَعَاهُمْ فَزَادَهُمْ فَقَالَ : « أَرْضَيْتُمْ ؟ » ، قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : « إِنِّي خَاطَبْتُ عَلَى النَّاسِ وَمُخْبِرُهُمْ بِرِضَاكُمْ » ، قَالُوا : نَعَمْ ، فَخَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ : « أَرْضَيْتُمْ ؟ » ، قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ ابْنُ مَاجَهَ : (سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى يَقُولُ : تَفَرَّدَ)

(فكفُّوا) أي : فكف المهاجرون أنفسهم عن الوقوع عليهم ؛ امتثالاً لِتَهْيِ النبي صلى الله عليه وسلم إياهم عن الوقوع عليهم بالإِذَايَةِ (ثم) بعدما أبوا من قبول العوض الأول منه (دعاهم) أي : دعا النبي صلى الله عليه وسلم أولئك اللَّيْثِيَّينَ إِلَى مَجْلِسِهِ (فزادهم) النبي صلى الله عليه وسلم عوضاً آخر على العوض الأول (فقال) لهم النبي صلى الله عليه وسلم : (أَرْضَيْتُمْ ؟) أي : هل رَضِيتُمْ هَذَا الْمَالَ الزَّائِدَ فِي عَوْضِ صَلَاحِكُمْ ؟ (قالوا) أي : قال الليثيون : (نعم) رَضِينَا مِنْكُمْ هَذَا الْعَوْضَ الثَّانِيَّ فِي صَلَاحِنَا مَعَكُمْ عَلَيْهِ .

ثم (قال) لهم النبي صلى الله عليه وسلم : (إِنِّي) الْآنَ (خَاطَبْتُ) أي : مَظْهَرَ (عَلَى النَّاسِ) اتَّفَاقَنَا عَلَى عَوْضِ الصَّلَاحِ (وَمُخْبِرُهُمْ) أي : مُخْبِرُ النَّاسِ (بِرِضَاكُمْ) عَوْضِ الصَّلَاحِ (قالوا) أي : قال الليثيون للنبي صلى الله عليه وسلم : (نعم) أَظْهَرَ لَهُمْ اتَّفَاقَنَا عَلَى عَوْضِ الصَّلَاحِ وَأَخْبِرَهُمْ بِرِضَانَا ذَلِكَ الْعَوْضَ (فَخَطَبَ النبي صلى الله عليه وسلم) النَّاسَ (ثم قال) النبي صلى الله عليه وسلم للليثيين بعد خُطْبَتِهِ إِشْهَاداً لِلنَّاسِ عَلَى رِضَاهُمْ (أَرْضَيْتُمْ ؟) أي : هل رَضِيتُمْ أَيُّهَا اللَّيْثِيُّونَ هَذَا الْعَوْضَ ؟ (قالوا) أي : قال الليثيون : (نعم) رَضِينَا هَذَا الْعَوْضَ وَعَقَوْنَا عَنْ الْقِصَاصِ عَلَيْهِ ، وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً .

قال أبو الحسن تلميذ المؤلف حين روى هذا الحديث للناس : (قال) لنا شيخنا أبو عبد الله (بن ماجه) حين روى لنا هذا الحديث : (سَمِعْتُ) شيخي (مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى) بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الذَّهَلِيَّ النِّسَابُورِيَّ (يَقُولُ) لَنَا : (تَفَرَّدَ

بِهَذَا مَعْمَرٌ ، لَا أَعْلَمُ رَوَاهُ غَيْرُهُ) .

(ب) رواية (هذا) الحديث (معمر) بن راشد الأزدي البصري عن الثقات و (لا أعلم) أحداً (رواه) أي : روى هذا الحديث (غَيْرُهُ) أي : غير معمر ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

قال البيهقي : ومعمر بن راشد حافظ ، قد أقام إسناده ، فقامت به الحجة . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب العامل يصاب على يديه خطأ ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب السلطان يصاب على يده ، والبيهقي في كتاب الديات ، وعبد الرزاق في « مصنفه » وغيرهم .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قال الخطابي في « المعالم » : في هذا الحديث من الفقه : وجوب الإقادة من الوالي والعامل إذا تناول دماً بغير حق ؛ كوجوبها على من ليس بوال ، وجواز إرضاء المشجوج بأكثر من الدية في دية الشجة إذا طلب المشجوج القصاص ، وأن القول في الصدقة قول رب المال ، وليس للساعي ضربه ولا إكراهه على ما لم يُظهِر له من ماله ، وروى عن أبي بكر وعمر أنهما أقادا من العُمال ، وممن رأى عليهم القود الشافعي وأحمد وإسحاق . انتهى ملخصاً ، انتهى من « العون » .

تتمة

في ترجمة أبي الجهم

اسمه عامر بن حذيفة بن غانم بن عامر بن عبد الله بن عبيد بن عويج بن عدي بن كعب القرشي العدوي ، قال البخاري وجماعة : اسمه عامر ، وقيل :

.....

اسمه عبيد - بالضم - قاله الزبير بن بكار وابن سعد ، وقالوا : إنه من مسلمة الفتح .

وقال البغوي عن مصعب : كان من مُعَمَّرِي قريشٍ وَمِنْ مَشِيخَتِهِمْ .
وحكى ابن منده أنَّ أبا عاصم فرَّق بين أبي جهم بن حذيفة وعبيد بن حذيفة ، قال الزبير : كان من مشيخة قريش ، وهو أحد الأربعة الذين كانت قريش تأخذ عنهم النسب .

قال : وقال عمي : كان من المعمرين ، حضرَ بناء الكعبة مرتين ؛ حين بنتها قريش ، وحينَ بناها ابن الزبير ، وهو أحد الأربعة الذين تولَّوا دَفْنَ عثمان .
وأخرج البغوي من طريق حفص بن غياث عن هشام بن عروة عن أبيه قال :
لما أصيب عثمان . . أرادوا الصلاة عليه فمُنِعُوا ، فقال أبو الجهم : دعوه ؛ فقد صَلَّى اللهُ عليه ورسولُه .

وأخرج ابن أبي عاصم في كتاب الحكماء من طريق عبد الله بن الوليد عن أبي بكر بن عبيد الله ابن أبي الجهم ، قال : سمعتُ أبا الجهم يقول : لقد تركتُ الخمر في الجاهلية ، وما تركتها إلا خشيةً على عَقْلِي وما فيها من الفساد .

وَبَتَّ ذِكْرُهُ فِي « الصَّحِيحِينَ » مِنْ طَرِيقِ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا قَالَتْ : صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ ، فَقَالَ : « اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ ، وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَةِ أَبِي جَهْمٍ ؛ فَإِنِهَا أَلْهَتْنِي أَنْفًا عَنْ صَلَاتِي » .

وذكر الزبير من وجه آخر مرسلًا أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أُتِيَ بِخَمِيصَتَيْنِ سَوْدَاوَيْنِ ، فَلَبِسَ إِحْدَاهُمَا ، وَبَعَثَ الْأُخْرَى إِلَى أَبِي جَهْمٍ ، ثُمَّ إِنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى

.....

أبي جهم في تلك الخميصة ، وبعث إليه التي لبسها هو ، ولبس هو التي كانت
عند أبي جهم بعد أن لبسها أبو جهم لبسات .

وثبت ذكره أيضاً في حديث فاطمة بنت قيس لما قالت : إن معاوية وأبا جهم
خطباني ، أما أبو جهم . . فلا يضع عصاه عن عاتقه ، وقالوا : إنه كان ضرباً
للنساء ، وقال ابن سعد : كان شديد العارضة ، وكان عمر يمنعه حتى كف من
لسانه . انتهى ، قاله الحافظ في « الإصابة في تمييز الصحابة » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٩) - (٩٠٩) - بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ

(١٠٦) - ٢٥٩٧ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَنِينِ بِغُرَّةٍ

(٤٩) - (٩٠٩) - (بَابُ دِيَةِ الْجَنِينِ)

الجنين - على وزن عظيم - : هو حمل المرأة ما دام في بطنها .
سمي بذلك ؛ لاستتاره ؛ فإن خرج حياً . . فهو ولد ، أو ميتاً . . فهو سقط ،
وقد يطلق عليه جنين . انتهى « عون » .



(١٠٦) - ٢٥٩٧ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ (بن الفرافصة العبدي الكوفي ، ثقة حافظ ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن عمرو) بن علقمة بن وقاص الليثي المدني ، صدوق له
أوهام ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) على الصحيح .
يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة
ثبت ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قضى) وحكم (رسول الله صلى الله عليه وسلم في)
دية (الجنين) الساقط من بطن أمه بجناية عليها (ب) ضمان (غرة) لوارثه ،

عَبْدٍ أَوْ أُمَةٍ ،
.....

سواء كانت تلك الغرة من (عبد أو) من (أمة) سمي ذلك الرقيق غرة ؛ لأنه من خيار مال الشخص ؛ لأنه من العقلاء .

قوله : (قضى في الجنين) قال في « القاموس » : الجنين : الولد في البطن ، والجمع أجنة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ (١) .

قوله : (بغرة) بضم الغين المعجمة وتشديد الراء وبالتنوين .

وقوله : (عبد) عطف بيان لغرة (أو أمة) ، « أو » ليست للشك ، بل للتنويع والتفصيل ، قال الجزري في « النهاية » : الغرة : العبد نفسه أو الأمة ، وأصل الغرة : البياض في وجه الفرس ، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : الغرة : عبد أبيض أو أمة بيضاء .

وسمي غرة ؛ لبياضه ، فلا يقبل في الدية عبد أسود ولا جارية سوداء ، وليس ذلك شرطاً عند الفقهاء ، وإنما الغرة عندهم : ما بلغ ثمنه نصف عشر الدية الكاملة من العبيد والإماء .

وإنما تجب الغرة في الجنين إذا سقط ميتاً ؛ فإن سقط حياً ثم مات . . ففيه الدية الكاملة ، وقد جاء في بعض روايات الحديث بلفظ بغرة عبد ، أو أمة ، أو فرس ، أو بغل ، وقيل : إن الفرس والبغل غلط من الراوي . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وفي حديث المغيرة بن شعبة زيادة : (وجعله) أي : وجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الغرة (على عصة المرأة) أي : القاتلة ، وهم من عدا الولد والوالد وذوي الأرحام ؛ كالإخوة والأعمام وبنيتهم .

(١) سورة النجم : (٣٢) .

فَقَالَ الَّذِي قُضِيَ عَلَيْهِ : أَنْعِقْ مَنْ لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا صَاحَ وَلَا اسْتَهَلَ ؟
وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلَّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ هَذَا لَيَقُولُ
بِقَوْلِ شَاعِرٍ ، فِيهِ غُرَّةٌ ؛ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ » .

(فقال) بَعْضُ (الذي قُضِيَ) بالبناء للمفعول (عليه) الغرَّةُ ؛ وهو عصبَةُ
القاتلة ، والقَاتِلُ هو حَمَلٌ - بفتحَتَيْنِ - ابن مالك بن النابغة الهذلي : يا رسول الله
(أنعقل) أي : أندي ونغرم بالغرّة (من) أي : جنيناً (لا شرب ولا أكل) أي :
كيف نغرم جنيناً لم يشرب شراباً ولا أكل طعاماً (ولا صاح) أي : ولا نطق كلاماً
بعد ولادته (ولا استهل) أي : رفع صوتاً عند خروجه ؛ ليعرف أنه مات بعدما
كان حياً ؟! والاستهلال : رفع الصوت عند الولادة .

(ومثل ذلك) الجنين الذي لم يعرف حياته بالعلامة المذكورة (يطل)
- بضم الياء وفتح الطاء على صيغة المجهول - أي : يهدر ولا يضمن ، يقال : طل
دمه - بضم الطاء - إذا أهدر ، وطلَّ الحاكم ؛ إذا أهدره ، ويقال : أطلَّ أيضاً فُطْلٌ
هو وأُطِلَ مبنيين للمفعول ؛ كما في « المصباح » ، وذكر النووي رواية : (بطل)
- بالباء على صيغة الماضي - من البطلان ، وإنما غرم الغرّة حمل ابن النابغة زوج
القاتلة ؛ لكونه من عصبتها ؛ أي : ابن عمها .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) في حمل ابن النابغة عندما سمع
كلامه المُسَجَّعَ : (إن هذا) القائل (ليقول بقول شاعر) أي : ليقول قولاً يُشَبِّه
قولَ الشاعر في السجع ؛ لمشابهة كلامه كلامه في السجع ، والسجع : هو تناسب
أواخر الكلمات في النثر لفظاً ، وأصله : الاستواء ، وفي اصطلاح البديعيين : هو
الكلام المُقَفَّى بقافية مخصوصة في النثر ؛ والجمعُ أسَجَاعٌ وأسَاجِعُ .

بل (فيه) أي : في الجنين الساقط ميتاً بسبب الجناية على أمه (غرة)
هي (عبد أو أمة) هذا حكم قضاه الله تعالى من فوق سبع سموات ، ليس

.....
باطلاً تُعارضُهُ بكلامِكَ المسجِّعِ ، فلا تُنكرُهُ أيُّها الشاعر .

قال ابن بطلال : في هذا الكلام الذي قاله الرسول صلى الله عليه وسلم لحمل ابن النابعة ذم الكفار ، وذم من تشبه بهم في ألفاظهم ، وقد تمسك به من كره السجع في الكلام ، ولكن ليس على إطلاقه ، بل المكروه منه ما يقع مع التكلف في معرض مدافعة الحق ، وأما ما يقع اتفاقاً بلا تكلف في الأمور المباحة ؛ كالخطب والمواعظ وبدء المؤلفات وختمها وإنشاء الرسائل . . فجائز ، وعلى ذلك يحمل ما ورد منه صلى الله عليه وسلم في خطبه ومواعظه ، كذا في « فتح الباري » في كتاب الطب (٢١٨/١٠) .

قال النووي : قال العلماء : إنما ذم صلى الله عليه وسلم سجعه لوجهين ؛ أحدهما : أنه عارض به حكم الشرع ورام إبطاله ، والثاني : أنه تكلفه في مخاطبته ، وهذان الوجهان من السجع مذمومان .

وأما السجع الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يقوله في بعض الأوقات ، وهو مشهور في الحديث . . فليس من هذا النوع ؛ لأنه لا يعارض حكم الشرع ولا يتكلفه ، فلا نهى فيه ، بل هو حسن ، ويؤيد ما ذكرنا من التأويل قوله صلى الله عليه وسلم في بعض الروايات : « كسجع الأعراب » فأشار إلى أن بعض السجع هو المذموم . انتهى منه .

يعني بذلك : أنه تشبه بالكهان ، فسجع كما يسجعون حين يخبرون عن المغيبات ؛ كما قد ذكر ابن إسحاق من سجع شق وسطيح ؛ هما كاهنان من كهان العرب وغيرهما ، وهي عادة مستمرة في الكهان .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الطب ، باب الكهانة ، ومسلم في كتاب القسامة ، باب دية الجنين ووجوب الدية في قتل

(١٠٧) - ٢٥٩٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ الْمَسُورِ بْنِ مَخْرَمَةَ

الخطأ وشبه العمدة على عاقلة الجاني ، والترمذي في كتاب الديات ، باب في دية الجنين ، وقال : هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند أهل العلم .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث المغيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠٧) - ٢٥٩٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن عروة) بن الزبير ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عروة بن الزبير ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن المسور) بكسر الميم وفتح الواو (ابن مخرمة) - بفتحيتين بينهما خاء ساكنة - ابن نوفل بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة القرشي الزهري المكي أبي عبد الرحمن ، له ولأبيه صحبة رضي الله تعالى عنهما ، مات سنة أربع وستين (٦٤ هـ) . يروي عنه : (ع) ، وَوُلِدَ الْمَسُورُ بِمَكَّةَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنْ

قَالَ : أَسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي إِمْلَاصِ الْمَرْأَةِ ؛ يَعْنِي : سِقْطَهَا ، فَقَالَ الْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ : شَهِدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِيهِ بَغْرَةً ؛ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ فَقَالَ عُمَرُ : أَتُتْنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعَكَ ،

الهجرة ، فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ابن ثمان سنين ، وكان ممن يلزم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، وقيل : توفي مع ابن الزبير سنة ثلاث وسبعين (٧٣ هـ) ، يقال : إنه أصابه المنجنيق وهو يصلي في الحِجْر .

(قال) المسور : (استشار عمر بن الخطاب الناس) أي : شاور معهم (في) حكم (إملاص المرأة) وإسقاطها جنيها إذا أسقطته بالجناية عليها ؛ أي : شاور معهم فيما يضمن به ذلك الجنين .

قال عروة : (يعني) المسور بقوله : إملاص المرأة : (سِقْطَهَا) أي : جنيها الذي سقط منها (فقال المغيرة بن شعبة) بن مسعود بن معتب الثقفي الكوفي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، أسلم قبل الحديبية ، وولي إمرة البصرة ، ثم الكوفة ، مات سنة خمسين رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ع) .
(شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : حضرته حين (قضى) وحكم (فيه) أي : في الجنين الذي سقط من المرأة بالجناية عليها (بغرة) أي : بضمان عاقلة الجانية عليها بغرة (عبد أو أمة) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(فقال عمر) بن الخطاب للمغيرة بن شعبة : (ائتني بمن يشهد معك) ذلك الحكم الذي حكم به رسول الله صلى الله عليه وسلم في إملاص المرأة بالغرة عبد أو أمة ، ومعروف أن عمر رضي الله عنه كان يطلب شاهداً ممن يروي عنده حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيادة الاستيثاق ؛ لثلا يتسارع الناس في رواية الحديث غير مبالين لخطورته ، لا لأن خبر الواحد ليس بحجة ، والله أعلم .

فَشَهِدَ مَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ مَسْلَمَةَ .

(١٠٨) - ٢٥٩٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا

أَبُو عَاصِمٍ ،
.....

قال المسور : (فشهد معه) أي : مع المغيرة (محمد بن مسلمة) بن سلمة الأنصاري الأوسي الحارثي أبو عبد الله المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه قاتل كعب بن الأشرف ، وشهد بدرأ والمشاهد كلها ، ثم ضرب فسطاطه بالربذة ، واعتزل الفتن حتى مات سنة (٤٣ هـ) ثلاث وأربعين ، في صفر ، في خلافة معاوية بالمدينة ، وهو ابن سبع وسبعين (٧٧) سنة ، وصلى عليه مروان بن الحكم ، ودفن بالبقيع ، له ستة عشر حديثاً ، انفرد له (خ) بحديث ، ويروي عنه : (ع) ، والمسور بن مخرمة في الديات ، والمغيرة بن شعبة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب القسامة ، باب دية الجنين ، وأبو داود في كتاب الديات ، باب دية الجنين .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠٨) - ٢٥٩٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ (بن صخر) الدارمي (

أبو جعفر السرخسي ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئتين (٢٥٣ هـ) . يروي عنه : (خ م د ت ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني

البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

أَخْبَرَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُوساً ، عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ نَشَدَ النَّاسَ قَضَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ ؛ يَعْنِي : فِي الْجَنِينِ ، فَقَامَ حَمَلُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ النَّابِغَةِ فَقَالَ :
كُنْتُ

(أخبرني) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ، من
السادسة ، مات سنة خمسين ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثني عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة
ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنه) أي : أن عمراً (سمع طاووس) بن كيسان اليماني ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة ست ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

(عن عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، وفيه رواية
صحابي عن صحابي .

(أنه) أي : أن عمر (نشد) أي : سأل (الناس) سؤالاً كثيراً (قضاء النبي
صلى الله عليه وسلم) أي : عن قضائه وحكمه (في ذلك) أي : في إلقاء المرأة
جنينها ميتاً بجنابة الأخرى عليها ، قال طاووس : (يعني) ابن عباس بسؤال عمر
الناس : سؤاله الناس (في الجنين) أي : في حكم إلقاء المرأة جنينها بجنابة
الأخرى عليها ؛ أي : نشد الناس عمّا حكّم النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
الجنين ؛ أحكم فيه الدية أم العرة ؟

قال ابن عباس : (فقام حمل) بفتحيتين (بن مالك بن النابغة) الهذلي من
بين الناس الحاضرين عند عمر (فقال) حمل مجيباً لسؤال عمر : (كنت) جالساً

بَيْنَ امْرَأَتَيْنِ لِي ، فَضْرَبْتُ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِمِسْطَحٍ فَقَتَلْتُهَا وَقَتَلْتُ جَنِينَهَا ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْجَنِينِ بِغُرَّةٍ عَبْدٍ وَأَنْ تُقْتَلَ بِهَا .

(بين امرأتين) أي : زوجتين (لي) اسم إحداهما مليكة ، والأخرى أم عطية ، وكانتا ضرتين تحت حمل بن مالك بن النابغة الهذلي ، كذا أخرجه أبو داود عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ، وقيل : إن الأخرى أم عفيف بنت مسروح كذا أخرجه الطبراني بطريق ضعيف ؛ كما في « مجمع الزوائد » (٣٠٠/٦) ، وذكر الحافظ في ترجمة أم عفيف من « الإصابة » (٤٥٦/٤) أن أم عفيف يقال لها : أم غطيف أيضاً ، ولكن ذكر في ترجمة مليكة أن كنيثها أيضاً أم عفيف ، وقيل : أم غطيف ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

أي : كنت بين امرأتين لي اجتمعتا معاً عندي فتغايرتا (فضربت إحداهما) وهي المعاوية (الأخرى) وهي اللحيانية ؛ أي : منسوبة إلى بني لحيان بطن من هذيل (بمسطح) - بكسر الميم - أي : بعود من أعواد الخباء ؛ أي : الخيمة (فقتلتها) أي : قتلت الضاربة المضروبة (وقتلت) الضاربة أيضاً (جنينها) أي : جنين المضروبة (فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في) ضمان (الجنين بغرة عبد و) قضى أيضاً (أن تقتل) القاتلة بالبناء للمفعول (بها) أي : بسبب قصاص المقتولة .

قال العيني في « عمدة القاري » (٢٢٣/١١) : وفي رواية يونس وعبد الرحمن بن خالد : (فرمت إحداهما الأخرى بحجر) كما مر ، وزاد عبد الرحمن : (فأصاب بطنها ، وهي حامل) ، وروى أبو داود من طريق حمل بن مالك (فضربت إحداهما الأخرى بمسطح) ، وفي رواية أبي داود من حديث بريدة : (أن امرأة خذفت أخرى) ، وفي « مسلم » عن المغيرة بن شعبة : (ضربت امرأة ضرتها بعمود فسطاط) .

.....

قلت : فتعارضت الروايات بين الحجر والمسطح وعمود فسطاط .
فالجواب في الجمع بينها ؛ إما بأن يحمل على أن القاتلة جمعت بينها
كلها ، وإما بأن يحمل بعض الروايات على وهم بعض الرواة ، ومثل ذلك لا
يقدر في أصل الحديث ، والله أعلم . انتهى ، انتهى من « الكوكب » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب
دية الجنين ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب قتل المرأة بالمرأة .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب من الأحاديث : ثلاثة :
الأول للاستدلال به على الترجمة ، والأخيران للاستشهاد بهما للأول .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٠) - (٩١٠) - بَابُ الْمِيرَاثِ مِنَ الدِّيَةِ

(١٠٩) - ٢٦٠٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ : الدِّيَةُ لِلْعَاقِلَةِ

(٥٠) - (٩١٠) - (بَابُ الْمِيرَاثِ مِنَ الدِّيَةِ)

(١٠٩) - ٢٦٠٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ (بن الخطاب رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(كان يقول) أولاً : (الدية) أي : دية القتل موروثه (للعاقلة) أي : لعاقلة ؛ أي : لعصبته .

قال في « المجمع » : العاقلة : العصابة والأقارب من قبل الأب الذين يعطون ويغرمون دية قتل الخطأ ، وهي صفة جماعة عاقلة ، اسم فاعل من العقل ؛ كأنه رأى أنهم يتحملون عنه الدية إذا قتل إنساناً خطأً ، فينبغي أن تكون ديته لهم إذا قُتِلَ خطأً ؛ ليكون الغرم بالغنم . انتهى من « العون » .

قال الجزري : في « النهاية » : قد تكرر في الحديث ذكر العقل والعقول والعاقلة ، أما العقل . . فهي الدية ، وأصله : أن القاتل كان إذا قتل قتيلاً . . جمع الدية من الإبل ، فعقلها بفناء أولياء المقتول ؛ أي : شدها في عقلها ؛ ليسلمها إليهم ويقبضوها منه ، فسميت الدية عقلاً ؛ مصدرأ بمعنى اسم المفعول ، يقال : عقل البعير يعقله عقلاً ، وجمعها عقول .

وكان أصل الدية : الإبل ؛ لأنها أنفس أموال العرب ، ثم بُدِّلَتْ بعد ذلك بالذهب والفضة والبقر والغنم وغيرها .

وَلَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا شَيْئاً ، حَتَّى كَتَبَ إِلَيْهِ الضَّحَّاكُ بْنُ سُفْيَانَ
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَّثَ امْرَأَةً أَشِيمَ

والعاقلة : هي العصابة والأقارب من قبل الأب الذين يعطون دية قتيل الخطأ ؛
وهي صفة جماعة عاقلة ، وأصلها : اسم فاعلة من العقل ، وهي من الصفات
الغالبة . انتهى ، انتهى « تحفة الأحوذى » .

(و) كان عمر أيضاً يقول : (لا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً) لا قليلاً
ولا كثيراً ؛ لأنها ليست عاقلة تحمل الدية ، فكما أنها لا تحمل الدية . . لا
ترث الدية (حتى كَتَبَ إليه) أي : إلى عمر وأخبره (الضحَّاكُ) بتشديد الحاء
المهملة (ابنُ سُفْيَانَ) - بثلاث سينه والضم أشهر - وفي رواية الترمذي زيادة :
(الكلابي) - بكسر الكاف - صحابي معروف منسوب إلى بني كلاب ، كان من
عُمَّال النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقات .

قال صاحب « المشكاة » : يقال : إنه كان بشجاعته يُعَدُّ بمئة فارس ، وكان
يقوم على رأس النبي صلى الله عليه وسلم بالسيف عند جلوسه في الحَلَقَاتِ ؛
حراسةً له وإظهاراً لفضيلته رضي الله تعالى عنه .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم ورث) بصيغة الماضي في رواية ابن ماجه ؛
أي : حكم بتوريث (امرأة) أي : زوجة (أشيم) - بفتح الهمزة والياء المثناة
تحت بينهما شين معجمة ساكنة - وكان أشيم قتل خطأ ؛ فإن الحديث رواه
مالك من رواية ابن شهاب عن عمر ، وزاد : قال ابن شهاب : وكان قتلهم
أشيم خطأ ، وفي رواية أبي داود والترمذي : (كتب إليَّ رسول الله صلى الله
عليه وسلم) هكذا في رواية أبي داود بلفظ : (إليَّ) بضمير المتكلم ،
وفي رواية الترمذي : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إليه) بهاء
الغيبة ، وفي روايتهما جميعاً : (أن ورث) بزيادة « أن » مع صيغة الأمر في

« ورث » ، ف « أن » مصدرية أو تفسيرية ؛ فَإِنَّ الْكِتَابَةَ فِيهِ مَعْنَى الْقَوْلِ دُونَ حُرُوفِهِ .

(الضبابي) - بكسر الضاد المعجمة وتخفيف الموحدة الأولى - نسبةٌ إلى ضباب ؛ قَلْعَةٌ بالكوفةِ ، وهو صحابي ، ذكره ابن عبد البر وغيره في الصحابة ؛ أَي : وَرَثَتُهَا (من دية زوجها) حِينَ قُتِلَ خَطَأً ، وَغَرِمَتْ عَاقِلَةُ قَاتِلِهِ الدِّيَةَ ، زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ : (فرجع عمر عن قوله) أَوَّلًا : (لا ترث المرأة من دية زوجها) إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ .

قال في « شرح السنة » : في الحديث دليل على أن الدية تجب أولاً للمقتول ، ثم تنتقل منه إلى ورثته ؛ كسائر أملاكه ، وهذا قول أكثر أهل العلم .
وروي عن علي رضي الله تعالى عنه أنه كان لا يُورِثُ الإخوةَ من الأم ولا الزوج ولا المرأة من الدية شيئاً ، كذا في « المرقاة » .

وقال الخطابي : وإنما كان عمر يذهب في قوله الأول إلى ظاهر القياس ؛ وذلك أن المقتول لا تجب ديته إلا بعد موته ، وإذا مات . . بطل ملكه ، فلما بلغته السنة . . ترك الرأي ، وصار إلى السنة . انتهى .

قلت : ما ذهب إليه أكثر أهل العلم هو الحق ، يدل عليه حديث الباب ، وفي رواية أبي داود زيادة : قال أحمد بن صالح : أخبرنا عبد الرزاق هذا الحديث عن معمر عن الزهري عن سعيد وقال : (وكان النبي صلى الله عليه وسلم استعمله) أَي : استعمل الضحاك بن سفيان (على الأعراب) أَي : جعله عاملاً على أخذ زكواتهم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الفرائض ، باب في المرأة ترث من دية زوجها ، والترمذي في كتاب الفرائض ، باب ما

(١١٠) - ٢٦٠١ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنِ خَالِدٍ النَّمِيرِيُّ ، حَدَّثَنَا
الْفُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ
الْوَلِيدِ ،
.....

جاء في ميراث المرأة من دية زوجها ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن
صحيح ، والنسائي في « الكبرى » في كتاب الفرائض ، باب توريث المرأة من
دية زوجها .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث الضحاك بن سفيان بحديث عبادة بن الصامت
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٠) - ٢٦٠١ - (٢) (حدثنا عبد ربه بن خالد) بن عبد الملك بن
قدامة (النميري) أبو المغلس البصري ، مقبول ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين
وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا الفضيل بن سليمان) النميري - بالنون مصغراً - أبو سليمان البصري ،
صدوق له خطأ كثير ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) ،
وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا موسى بن عقبة) بن أبي عياش الأسدي مولى آل الزبير ، ثقة فقيه
إمام في المغازي ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئة (١٤١ هـ) ،
وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن إسحاق بن يحيى بن الوليد) بن عبادة بن الصامت ، أرسل عن عبادة ،

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى لِحَمَلِ بْنِ مَالِكٍ
الْهَذَلِيِّ اللَّحْيَانِيِّ بِمِيرَاثِهِ مِنْ أَمْرَاتِهِ الَّتِي قَتَلَتْهَا أَمْرَاتُهُ الْأُخْرَى .

وهو مجهول الحال ، قتل سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه :
(ق) .

روى عن عبادة ولم يدركه ، روى عنه موسى بن عقبة ، ولم يرو
عنه غيره ، قلت : قال البخاري : أحاديثه معروفة إلا أن إسحاق لم يلق
عبادة ، وقال ابن عدي : أحاديثه غير محفوظة ، وذكره ابن حبان في
« الثقات » .

(عن عبادة بن الصامت) بن قيس الأنصاري الخزرجي أبي الوليد المدني
أحد النقباء بذريٍّ مشهور رضي الله تعالى عنه ، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين
(٣٤ هـ) ، وقيل : عاش إلى خلافة معاوية . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه مختلفاً فيه ، إلا أن
فيه انقطاعاً .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى) وحكم (لحمل بن مالك الهذلي)
أي : المنسوب إلى هذيلة قبيلة كبيرة مشهورة في العرب (اللحياني) أي :
المنسوب إلى بني لحيان ؛ وهم بطن من هذيل ؛ أي : قضى له (بميراثه)
أي : بنصيبه ؛ أي : نصيب الزوج ؛ وهو النصف إن لم يكن لها ولد ، أو الربع إن
كان لها ولد (من) دية (امرأته) المقتولة وهي اللحيانية (التي قتلها امرأته
الأخرى) وهي المعاوية .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث الضحاك بن
سفيان المذكور قبله ، رواه أصحاب « السنن الأربعة » .

فدرجته : أنه صحيح بما قبله ، وإن كان سنده منقطعاً ، وغرضه : الاستشهاد

.....

به لحديث الضحاك بن سفيان ، فهو ضعيف السند ؛ لانقطاعه ، صحيح المتن
بما قبله .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول منهما للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥١) - (٩١١) - بَابُ دِيَةِ الْكَافِرِ

(١١١) - ٢٦٠٢ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عِيَّاشٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، ...

(٥١) - (٩١١) - بَابُ دِيَةِ الْكَافِرِ

(١١١) - ٢٦٠٢ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (بن نُصَيْر السُّلَمِي الدمشقي ، صدوق مقررٌ خطيبٌ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المدني أبو إسماعيل الحارثي مولاهم ، أضله من الكوفة ، صحيحُ الكتاب ، صدوق يهيم ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن بن عِيَّاش) - بالتحانية والمعجمة - هو عبدُ الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عِيَّاش بن أبي ربيعة المخزومي أبي الحارث المدني ، نُسب إلى جد أبيه ؛ لشهرته به ، صدوق له أوهام ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو ، صدوقٌ ، من الخامسة ، مات سنة ثمانٍ عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

قلتُ : عمرو بن شعيب إذا روى عن سعيد بن المسيب ، أو سليمان بن يسار أو عروة .. فهو ثقةٌ يُحتَجُّ بحديثه ، وإذا روى عن أبيه عن جده .. فإنه إنما يروي عن كتابٍ ما لم يَسْمَعْ ، فهذا محلٌ خلاف في حديثه .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن العاص ، صدوق ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ عَقْلَ أَهْلِ الْكِتَابَيْنِ
نِصْفُ عَقْلِ الْمُسْلِمِينَ ؛ وَهُمْ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما ، أحد
السابقين .

وهذا السند من سداسياته ، وحُكْمُهُ : الْحُسْنُ ؛ لِأَنَّ فِي رَجَالِهِ عَمْرُو بْنُ
شَعِيبٍ ، فَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ .

قال البوصيري : هذا إسناد فيه مقال ؛ عبد الرحمن بن عياش لم أرَ مَنْ
ضَعَّفَهُ ، وَلَمْ أَرِ مَنْ وَثَّقَهُ ، وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده مختلف فيهِ ، رواه
أبو داود في « سننه » من طريق عمرو بن شعيب بلفظ : « دية المعاهد نصف دية
الحر » .

ورواه الترمذي في « الجامع » من طريق عمرو بن شعيب أيضاً بلفظ : « دية
عَقْلِ الْكَافِرِ نِصْفُ دِيَةِ عَقْلِ الْمُؤْمِنِ » ، وقال : حديث حسن . انتهى ، ورواه الإمام
أحمد في « مسنده » والدارقطني في « سننه » من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده أيضاً .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى) وحكم (أن عَقْلَ) ودية (أهل
الكتابين) اليهود والنصارى (نصف عقل) ودية (المسلمين) وعقل المسلمين
كامله خمسون إبلاً ، قال الراوي مفسراً لأهل الكتابين : (وهم) أي : أهل الكتابين
(اليهود والنصارى) قال السندي : قال الخطابي : ليس في دية أهل الكتاب شيء
أُنْبِتُ مِنْ هَذَا ، وإليه ذهب مالك وأحمد ، وقال أصحاب أبي حنيفة : دِيَّتُهُ دِيَةُ
المسلم .

وقال الشافعي : دِيَّتُهُ ثُلُثُ دِيَةِ الْمُسْلِمِ ، وَالْوَجْهُ : الْأَخْذُ بِحَدِيثِ الْبَابِ ، وَلَا
بِأَسَاسٍ بِإِسْنَادِهِ . انتهى .

.....

وهذا الحديثُ انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن ؛ لكونِ سنده حسناً ،
وغرضُه : الاستدلالُ به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى اعلم

(٥٢) - (٩١٢) - بَابُ : الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ

(١١٢) - ٢٦٠٣ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ الْمِصْرِيُّ ، أَنْبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ ابْنِ أَبِي فَرْوَةَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(٥٢) - (٩١٢) - بَابُ : الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ (مِنْ قَتِيلِهِ)



(١١٢) - ٢٦٠٣ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ (بن المهاجر الثَّجِيبِي مولاہم (المصري) ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن إسحاق) بن عبد الله (بن أبي فروة) الأموي مولاہم المدني ، متروك ، من الرابعة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني ، ثقة متفق على جلالته ، من رؤوس الطبقة الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة (١٢٥ هـ) ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن حميد) بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، روى عن أبي هريرة ، ويروي عنه : الزهري ، ثقة ، من الثانية ، مات سنة خمس ومئة (١٥٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ » .

وهذا السند من سدايساته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إسحاق ابن أبي فروة ، وهو متروك .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « القاتل لا يرث ») قَتِيلَه .
وفي الحديث دليل على أَنَّ القاتل لا يرث من المقتول ، سواء كان قَتْلُهُ عمداً
أو خطأ ، وإليه ذهب أكثر أهل العلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الفرائض ، باب
في إبطال ميراث القاتل ، وأخرجه النسائي في « الكبرى » ، في كتاب الفرائض ،
باب توريث القاتل ، قال أبو عيسى : هذا حديث لا يصح ؛ لضعف سنده ، ولا
يعرف إلا من هذا الوجه ، وإسحاق بن عبد الله بن فروة قد تركه بعض أهل
الحديث ؛ منهم : أحمد ابن حنبل ، والعمل على هذا الحديث عند أهل العلم ؛
أَنَّ القاتل لا يرث ، سواء كان القَتْلُ عمداً أو خطأ .

وقال بعضهم : إذا كان القَتْلُ خطأ . . فإنه يرث ، وهو قول مالك .

قال الشوكاني في « النيل » تحت حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
مرفوعاً : « لا يرث القاتل شيئاً » أخرجه أبو داود والنسائي : استدلالاً به من قال
بأن القاتل لا يرث ، سواء كان القَتْلُ عن عمد أو خطأ ، وإليه ذهب الشافعي
وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر أهل العلم ، قالوا : ولا يرث من المال ولا من
الدية .

وقال مالك والنخعي والهادوية : إن قاتل الخطأ يرث من المال دون الدية ،
ولا يَخْفَى أَنَّ التخصيص لا يُقبل إلا بدليل ، وحديث عمرو بن شيبة بن أبي كثير
الأشجعي عند الطبراني نصٌّ في محل النزاع ؛ فإنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال
له : « اغْلِبْهَا وَلَا تَرِثْهَا » ، وقد كان قَتَلَ امرأته خطأ .

وكذلك عديُّ الجُدَامِي عند البيهقي في « سننه » بلفظ : أَنَّ عدياً كانت له امرأتان اقتتلتا ، فرمى إحداهما فماتت ، فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم . . أتاه فذكر له ذلك ، فقال له : « اغْلِلْهَا وَلَا تَرْتِهَا » .

وأخرج البيهقي أيضاً أَنَّ رجلاً رمى بحجر فأصاب أمه ، فماتت من ذلك ، فأراد نصيبه من ميراثها ، فقال له إخوانه : لا حق لك ، فارتفعوا إلى علي رضي الله تعالى عنه ، فقال له : حَقُّكَ من ميراثها الْحَجَرُ ، وَغَرَمَةُ الْبَدْيَةِ ، ولم يُعْطِهِ من ميراثها شيئاً ، وأخرج أيضاً عن جابر بن زيد قال : أيُّما رجلٍ قتل رجلاً أو امرأةً عمداً أو خطأ . . فلا ميراث له منهما ، وأيُّما امرأةً قتلت رجلاً أو امرأةً عمداً أو خطأ . . فلا ميراث لها منهما ، وقال : قضى بذلك عُمر بن الخطاب وعليُّ وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين ، وقد ساق البيهقي في البابِ آثاراً عن عمر وابن عباس وغيرهما تُفيد كُلُّها أنه لا ميراث للقاتل مطلقاً . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوزي » .

فدرجةٌ حديث أبي هريرة هذا المذكور في أوَّل الباب : أنه صحيح بغيره من الحديث المذكور بعده ، ومِمَّا بيَّنه الشوكاني وغيره ، وإن كان سنده ضعيفاً ؛ لما تقدم ؛ لأن له شواهد كثيرة مما بيَّنه الشوكاني في « النيل » وغيرها ، فهذا الحديث درجته : أنه صحيح المتن بغيره ، ضعيف السند ؛ لما تقدم ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٣) - ٢٦٠٤ - (٢) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء بن كريب

وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ - رَجُلًا مِنْ بَنِي مُدَلِّجٍ - قَتَلَ ابْنَهُ ، فَأَخَذَ مِنْهُ عُمَرُ

الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(وعبد الله بن سعيد) بن حصين (الكندي) أبو سعيد الأشج الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
كلاهما (قالا : حدثنا أبو خالد الأحمر) سليمان بن حيان الأزدي الكوفي ، صدوق يُخطئ ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مختلف فيه فيما رواه عن أبيه عن جده ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(أن أبا قتادة - رجل من بني مدلج - قتل ابنه) أي : ولده عمداً ؛ كما يدل عليه تفصيل الدية المذكورة بعده ، ولم أر من صنف في « المبهمات » ذكر اسم الرجل واسم ابنه ، ولا يقدح ذلك في الصحابة ؛ لأن الصحابة كلهم عدول . انتهى « سندي » (فأخذ منه) أي : من الرجل الذي قتل ابنه (عمر) بن الخطاب في دية ابنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن عمرو بن شعيب روى عن غير أبيه ؛ لأن الاختلاف فيه فيما إذا روى عن أبيه .

مِئَّةً مِنَ الْإِبِلِ ؛ ثَلَاثِينَ حِقَّةً ، وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً ، وَأَرْبَعِينَ خِلْفَةً ، فَقَالَ : أَيْنَ أَخُو الْمَقْتُولِ ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَيْسَ لِقَاتِلٍ مِيرَاثٌ » .

أي : أخذ عمر من الرجل (مئة من الإبل ؛ ثلاثين حقة ، وثلاثين جذعة وأربعين خلفه ، فقال) عمر للرجل القاتل : (أين أخو المقتول ؟) ليعطي له الدية حالة كونه يقول : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ليس لقاتل ميراث) من قتيله دية ولا مالا .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٣) - (٩١٣) - بَابُ : عَقْلُ الْمَرْأَةِ عَلَى عَصَبَتِهَا وَمِيرَاثُهَا لَوْلِدِهَا

(١١٤) - ٢٦٠٥ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَنَّبَانَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنَّبَانَا مُحَمَّدُ بْنُ رَاشِدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ
.....

(٥٣) - (٩١٣) - بَابُ : عَقْلُ الْمَرْأَةِ عَلَى عَصَبَتِهَا وَمِيرَاثُهَا لَوْلِدِهَا

(١١٤) - ٢٦٠٥ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ (بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .
(أنبأنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أنبأنا محمد بن راشد) المكحولي الخزاعي الدمشقي نزيل البصرة ، صدوق يهم ورمي بالقدر ، من السابعة ، مات بعد الستين ومئة . يروي عنه : (عم) .
(عن سليمان بن موسى) الأموي مولا هم الدمشقي الأشدق ، صدوق فقيه في حديثه بَعْضُ لِينٍ ، وَخُلُوطٌ قَبْلَ مَوْتِهِ بِقَلِيلٍ ، من الخامسة . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو ، صدوق ، من الخامسة ، مختلف فيه فيما يرويه عن أبيه عن جده ، ثقة في غيره ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو ، صدوق ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما من السابقين

قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ يَعْقَلَ الْمَرْأَةَ عَصَبُهَا مَنْ كَانُوا ، وَلَا يَرِثُوا مِنْهَا شَيْئاً إِلَّا مَا فَضَلَ عَنْ وَرَثَتِهَا ، وَإِنْ قُتِلَتْ . . فَعَقَلُهَا بَيْنَ وَرَثَتِهَا ،

المكثرين ، مات ليالي الحرة على الأصح . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عمرو بن شعيب ؛ وهو مختلف فيه فيما روى عن أبيه عن جده ، ثقة في غيره .

(قال) عبد الله بن عمرو : (قضى) وحكم (رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعقل) ويحمل (المرأة) أي : الدية الواجبة على المرأة الجانية القاتلة ؛ أي : يعقلها عنها (عصبها) أي : أقاربها الوارثون لها بالعصبة .

وقوله : (من كانوا) يحتمل كون (من) استفهامية ؛ بمعنى أيأ ؛ خبراً لكانوا ؛ أي : أيأ كانت تلك العصبة ؛ أي : سواء كانوا قُربى ؛ كالأعمام والإخوة ، أو بُعْدَى ؛ كأبنائهم ، ويحتمل أن تكون موصولة بدلاً من عصبها ؛ أي : يحملها عنها عصبها الموجودون ، سواء كانوا من جهة الأبوة أو العمومة ، ولا تحملها فروعها وأصولها (ولا يرثوا) أي : ولا يرث عصبها (منها) أي : من مالها (شيئاً) أي : قليلاً ولا كثيراً (إلا ما فضل عن ورثتها) أي : عن ذوي الفروض منهم بعد قسمتهم ، وهذا تصريح بما علم من فن الميراث ؛ كما هو معنى العصبة عندهم .

(وإن قُتِلَتْ) بالبناء للمفعول ؛ أي : وإن قتلت المرأة وأخذت ديتها من قاتلها ؛ لكون القتل خطأ . . (فعقلها) أي : فديتها مقسومة (بين ورثتها) أي : بين أهل الفروض منهم ؛ من الأصول والفروع والزوج على قانون قسمة التركات ، ولا يجد الذين حملوا ديتها فيما إذا كانت قاتلة شيئاً من مالها ؛ فهم يغرمون ولا يغرمون هذا إذا كان القتل خطأ .

فَهُمْ يَقْتُلُونَ قَاتِلَهَا .

(١١٥) - ٢٦٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ
أَسَدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ،
.....

وأما إذا كان القتل عمداً . . (فهم) أي : فورثتها الذين يرثون مالها من أهل
الفروض (يَقْتُلُونَ قَاتِلَهَا) أي : قاتل المرأة المقتولة للتشقي ؛ لأنهم أقرب إلى
تلك المقتولة .

قال السندي : قوله : « فَعَقَلُهَا بَيْنَ وَرَثَتِهَا » أي : الدية موروثة لهم ؛ كسائر
الأموال التي كانت تملكها أيام حياتها ، يرثها الزوج وغيره من أصحاب الفروض .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن عمرو بحديث جابر رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(١١٥) - ٢٦٠٦ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين
ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا المعلى) بفتح ثانيه وتشديد اللام المفتوحة (ابن أسد) العمي
- بفتح المهملة وتشديد الميم - أبو الهيثم أخو بهز ، ثقة ثبت ، قال أبو حاتم :
لم يخطئ إلا في حديث واحد ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثمان وعشرة ومئتين
(٢١٨ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(حدثنا عبد الواحد بن زياد) العبدي مولا هم البصري ، ثقة ، في حديثه

حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : جَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدِّيَةَ عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاتِلَةِ ، فَقَالَتْ عَاقِلَةُ الْمَقْتُولَةِ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ مِيرَاثُهَا لَنَا ،
.....

عن الأعمش وحده مقال ، من الثامنة ، مات سنة ست وسبعين ومئة (١٧٦ هـ) ، وقيل : بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا مجالد) - بضم أوله وتخفيف الجيم - ابن سعيد بن عمير الهمداني - بسكون الميم - أبو عمرو الكوفي ، ليس بالقوي ، وقد تغير في آخر عمره ، من صغار السادسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

قال النسائي : ليس بالقوي ، ووثقه مرة ، وقال ابن عدي : له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة وعن غير جابر ، وعامة ما يرويه غير محفوظة ، وقال العجلي : جائز الحديث ، فهو مختلف فيه .

(عن) عامر بن شراحيل الحميري (الشعبي) أبي عمرو الكوفي ، ثقة مشهور فقيه فاضل ، من الثالثة ، قال مكحول : ما رأيت أفقه منه ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه مجالد بن سعيد ، وهو مختلف فيه .

(قال) جابر : (جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الدية) أي : دية المرأة المقتولة (على عاقلة القاتلة) وعصبتها إذا كان القتل خطأ أو شبه خطأ (فقالت عاقلة) المرأة (المقتولة : يا رسول الله ؛ ميراثها) أي : ميراث المقتولة وديتها مستحقة (لنا) كما أنا نحن نحمل عنها الدية لو كانت قاتلة . . نرث ديتها إذا

قَالَ : « لَا ، مِيرَاثُهَا لِزَوْجِهَا وَوَلَدِهَا » .

كانت مقتولة ، فيكون غُثْمُنَا في مقابلة غرمنَا ، ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا) أي : لا يكون ميراثها لكم ، بل (ميراثها لزوجها) فرضاً (وولدها) عصوبة ، فليس ميراثها لكم ، وفيه دليل على أن الزوج والولد ليسا من العاقلة ، وإليه ذهب مالك والشافعي .

قوله : « لا » أي : ليس ميراثها لكم ، بل ميراثها لزوجها وولدها ؛ كأن تخصيص التوريث بين زوجها وولدها ؛ لأجل أنهم هم كانوا من الورثة في الواقع ، وإلا . . فالظاهر أن ميراثها لورثتها أياً ما كان .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب دية الجنين .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ وإن كان سنده حسناً ؛ لما له من المشاركة ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٤) - (٩١٤) - بَابُ الْقِصَاصِ فِي السِّنِّ

(١١٦) - ٢٦٠٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَبُو مُوسَى ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ وَأَبْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : كَسَرَتِ الرُّبَيْعُ

(٥٤) - (٩١٤) - (بَابُ الْقِصَاصِ فِي السَّنِ)

(١١٦) - ٢٦٠٧ - (١) (حدثنا محمد بن المثنى) بن عبيد العنزي - بفتح النون والزاي - (أبو موسى) البصري المعروف بالزمن ، مشهور بكنيته وباسمه ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا خالد بن الحارث) بن عبيد بن سليم الهجيمي أبو عثمان البصري ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة ست وثمانين ومئة (١٨٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(و) محمد بن إبراهيم (بن أبي عدي) وقد ينسب إلى جده ، وقيل : هو إبراهيم أبو عمرو البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما (عن حميد) الطويل ابن أبي حميد تير ، أبي عبيدة البصري ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين ، ويقال : ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس) بن مالك الأنصاري الخزرجي خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من ربايعاته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أنس : (كسرت الربيع) - بضم الراء وفتح الباء وكسر الياء المشددة -

عَمَّةُ أَنَسٍ ثَنِيَّةٌ جَارِيَةٌ فَطَلَبُوا الْعَفْوَ فَأَبَوْا ، فَعَرَضُوا عَلَيْهِمُ الْأَرْضَ ؛ فَأَبَوْا ،
فَأَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَ بِالْقِصَاصِ ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ تُكْسِرُ ثَنِيَّةَ الرَّبِيعِ ؟! وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ؛ لَا تُكْسِرُ ، فَقَالَ
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا أَنَسُ ؛ كِتَابُ اللَّهِ الْقِصَاصُ » ،

وهي الربيع بنت النضر بن ضمضم الأنصارية الخزرجية ، وهي (عمة أنس) بن
مالك بن النضر خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخت أنس بن النضر (ثنية
جارية) أي : بنت شابة ، لم أر من ذكر اسمها ؛ والثنية : مقدم الأسنان (فطلبوا)
أي : طلب أهل الربيع (العفو) عن القصاص على الدية من أهل الجارية .

(فأبوا) أي : أبى أهل الجارية من العفو عن القصاص (فعرضوا) أي :
عرض أهل الربيع (عليهم) أي : على أهل الجارية (الأرض) أي : أرش الثنية
وديتها ؛ وهي خمس من الإبل (فأبوا ، فأتوا) أي : أتى وجاء أهل الجارية (النبي
صلى الله عليه وسلم) فتحاكموا إليه في الاقتصاص لهم من الربيع (فأمر)
النبي صلى الله عليه وسلم أهل الربيع (بالقصاص) أي : بتمكين المستحقين ؛
وهم أهل الجارية من الاقتصاص من الربيع .

(فقال أنس بن النضر) بن ضمضم أخو الربيع ، وعم أنس بن مالك خادم
رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله) أ (تكسر ثنية الربيع) أختي ؟!
بتقدير همزة الاستفهام الإنكاري ؛ أي : لا تكسر ثنيئها (والذي بعثك بالحق)
أي : وأقسمت لك يا رسول الله ، بالإله الذي بعثك وأرسلك بالدين الحق
والشرع الذي أنزل عليك (لا تكسر) بالبناء للمفعول ، ويحتمل بناؤه للفاعل
بإسناده إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، والمطلوب له من ذلك القسم الإخبار
بأن الكسر لا يتحقق ، لا رَدُّ الحكم الشرعي .

(فقال النبي صلى الله عليه وسلم : يا أنس ؛ كتابُ الله) تعالى وحكمه
(القصاص) أي : الاقتصاص للجارية من الربيع ؛ أي : قال له ذلك إنكاراً لما

قَالَ : فَرَضِيَ الْقَوْمُ فَعَفَوْا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ » .

حَلَفَ عَلَيْهِ مِنْ رَدِّ حَكْمِهِ فِي الظَّاهِرِ (قَالَ) أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رَاوِي الْحَدِيثِ : (فَرَضِيَ الْقَوْمُ) أَيُ : قَوْمُ الْجَارِيَةِ الْأَرَشِ (فَعَفَوْا) عَنْ الْقِصَاصِ عَلَى الْأَرَشِ (فِ) لَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَفْوَ الْقَوْمِ عَلَى الْأَرَشِ .

(قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ) الصَّالِحِينَ (مِنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى) حَصُولِ أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ أَوْ عَلَى نَفْيِهِ بِاسْمِ (اللَّهِ) أَيُ : بِاسْمِ مِنْ أَسْمَائِهِ تَعَالَى . . (لِأَبْرَهُ) اللَّهُ ؛ أَيُ : لِجَعْلِهِ بَارَأً صَادِقًا فِيمَا حَلَفَ عَلَيْهِ بِحَصُولِهِ أَوْ بَعْدَمِهِ ؛ لِكِرَامَتِهِ وَمَنْزِلَتِهِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الجهاد ، باب من المؤمنين رجال ، وفي كتاب الصلح ، باب الصلح في الدية ، وفي كتاب تفسير سورة المائدة ، باب والجروح قصاص ، ومسلم في كتاب القسامة ، باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها ، وأبو داود في كتاب الديات ، باب القصاص في السن ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب القصاص في الثنية .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

تتمة

في دفع التعارض الواقع بين الروايات المختلفة الواقعة في هذه القصة واعلم : أنه وقع التعارض بين روايات مسلم ، وبين روايات البخاري ، وبين روايات غيرهما في هذه القصة في ثلاثة أمور :

الأول : أن الجانية في رواية مسلم وفي رواية من النسائي أخت الربيع ، وفي

.....
أكثر روايات البخاري وأبي داوود وابن ماجه وفي أخرى للنسائي أن الجانية هي الربيع نفسها دون أختها .

الثاني : الجانية في رواية مسلم هي الجرح فقط ، وفي أكثر روايات البخاري أنها كسر الثنية .

الثالث : أن الحالفة في رواية مسلم أم الربيع ، وفي أكثر روايات البخاري أن الحالف أنس بن النضر عم أنس بن مالك وأخو الربيع ، وكذا في رواية ابن ماجه .
وجمع النووي بين هذه الروايات بأنها قصتان متغايرتان ، قد جرحت أخت الربيع في إحداهما إنساناً ، فحلفت أم الربيع .

وكسرت الربيع في أخراهما ثنية جارية ، فحلف أنس بن النضر ، وبه جزم الكرمانى في « شرح البخاري » (٢٤/٢١) ، وإليه مال العيني في « عمدة القاري » (١١/٢٠٣) ، والأبى في « شرح مسلم » (٤/٤١٧) وغيرهم .

ولكن حمل الروايتين على تعدد القصتين بعيد ؛ لأن الراوي واحد ، وسياق القصة واحد ، وربما يخطر بالبال احتمال أن رواية ثابت عند مسلم كانت في الأصل هكذا : (عن أنس أن أخت الربيع جرحت إنساناً) ، فصارت في بعض الكتابات : عن أن أخت الربيع جرحت ، بما يظهر منه أن أخت الربيع هي الجارحة ، مع أنه كان لبيان أن الربيع أخت أنس ، ومثل ذلك لا يبعد عن النسخ ؛ لأن الفرق في كتابة (أخت) و (أخته) يسير جداً ، فإن كان هذا صحيحاً . .
فيرتفع الخلاف في الأمر الأول ، والله أعلم .

وأما الأمر الثاني . . فرفع الاختلاف فيه أيسر ؛ لأن الجرح شامل لكسر الثنية ، فلا منافاة بينهما .

وبقي الاختلاف في الأمر الأخير في تعيين الحالف ، ويحتمل أن يكون أحد

.....

الرواية وهم في تعيينه ، ووقع مثل ذلك لكثير من الرواة الثقات ، وقد قدمنا مراراً أن ذلك لا يقدر في ثبوت أصل الحديث ، ويظهر من كلام الحافظ في « الفتح » (٢١٥/١٢) أنه يميل إلى تصحيح رواية ثابت ونسبة الوهم إلى غيره ، وجزم التهانوي في « إعلاء السنن » (١١٠/١٨) بأنها قصة واحدة ، وأن رواية حميد مفسرة لما أبهمه ثابت في حديث الباب . انتهى من « التكملة » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١١٧) - ٢٦٠٨ - (١) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنِي شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْأَسْنَانُ سَوَاءٌ ؛ الثَّانِيَةُ وَالضَّرْسُ »

(١١٧) - ٢٦٠٨ - (١) حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ (بن إسماعيل العنبري) أَبُو الْفَضْلِ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ حَافِظٌ ، مِنْ كِبَارِ الْحَادِثَةِ عَشْرَةٍ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٤٠ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (م عَم) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ) بن سعيد العنبري مولا هم التنوري - بفتح المثناة وتشديد النون المضمومة - أَبُو سَهْلٍ الْبَصْرِيُّ ، صَدُوقٌ ثَبَتَ فِي شُعْبَةٍ ، مِنْ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَمِئَتَيْنِ (٢٠٧ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(حَدَّثَنِي شُعْبَةُ) بن الحجاج .

(عَنْ قَتَادَةَ) بن دُعَامَةَ السَّدُوسِيِّ ، مِنْ الرَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ بَضْعَ عَشْرَةٍ وَمِئَةٍ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ عِكْرَمَةَ) الْهَاشِمِيِّ مَوْلَاهُمْ ؛ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، مِنْ الثَّلَاثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِئَةٍ ، وَقِيلَ بَعْدَ ذَلِكَ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .
(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الأسنان) كلها (سواء) في كون أرش كل منها خمس إبل (الثانية والضرس) والرباعية والنواجد والأنياب كلها

(سواء) في الحكم والأرش ، وإن اختلفت مبانيها ومعانيها ؛ قصداً للضبط والتمييز بينها ؛ ففي كل واحدة منها خمس من الإبل .

قوله : « الثنية » واحدة الثنايا ؛ وهي الأسنان المتقدمة في مقدم الفم ؛ اثنتان فوق ، واثنتان أسفل .

والضرس واحد الأضراس ؛ وهي ما سوى الثنايا من الأسنان ؛ يعني : أن الأسنان كلها سواء لا تفاوت فيما ظهر منها وما بطن ، وما يفتقر إليه كل الافتقار وما ليس كذلك . انتهى من « العون » .

والرباعية بوزن الثمانية : السن التي بين الثنية والنانب ، والجمع رباعيات .

والنواجذ جمع ناجذ ؛ والناجذ : آخر الأضراس .

وللأسنان أربعة نواجذ في أقصى الأسنان بعد الأرحاء ، ويسمى ضرس الحلم ؛ لأنه ينبت بعد البلوغ ، وكمال العقل ؛ يقال : ضحك حتى بدت نواجذه ؛ إذا استغرق فيه .

والأنياب جمع ناب ؛ والنانب : السن التي بين الرباعية والأضراس ، وهي نحيفة الطرف ، يصيد بها الكلاب والنمر والأسد وحتى الهرة ، ولكل حيوان أربعة ؛ اثنتان فوق ، واثنتان أسفل ، يميناً وشمالاً . انتهى من « المختار » مع زيادة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب دية الأعضاء .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(١١٨) - ٢٦٠٩ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَالِسِيُّ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ الْمُرُوزِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ النَّحْوِيُّ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَضَى فِي السِّنِّ خُمْسًا مِنَ الْإِبِلِ .

ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٨) - ٢٦٠٩ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَالِسِيُّ (ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ) أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُرُوزِيُّ ، ثقة حافظ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس عشرة ومئتين (٢١٥ هـ) ، وقيل : قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ الْمُرُوزِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ السَّكْرِيُّ ، ثقة فاضل ، من السابعة ، مات سنة سبع أو ثمان وستين ومئة (١٦٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حَدَّثَنَا يَزِيدُ) بْنُ أَبِي سَعِيدٍ (النَّحْوِيُّ) أَبُو الْحَسَنِ الْقُرَشِيُّ مَوْلَاهُمُ الْمُرُوزِيُّ ، ثقة عابد ، من السادسة ، قتل ظلماً سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عَنْ عِكْرَمَةَ) مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَضَى) وَحُكِمَ (فِي) أَرَشَ (السِّنِّ) الْوَاحِدَةُ (خُمْسًا مِنَ الْإِبِلِ) سِوَاءَ كَسَرِهَا أَوْ قَلَعَهَا .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب
دية الأسنان .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد
به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٦) - (٩١٦) - بَابُ دِيَةِ الْأَصَابِعِ

(١١٩) - ٢٦١٠ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَأَبْنُ أَبِي عَدِيٍّ قَالُوا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ،
.....

(٥٦) - (٩١٦) - (بَابُ دِيَةِ الْأَصَابِعِ)

(١١٩) - ٢٦١٠ - (١) (حَدَّثَنَا عَلِي بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بن الجراح الرُّؤَاسِي الكوفي .

(ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بن عثمان العبدي البصري .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) بن فروخ التميمي القطان البصري ، ثقة عالم بالجرح والتعديل ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) الهذلي غندر ربيب شعبة ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(و) محمد بن إبراهيم (بن أبي عدي) السلمي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلهم (قالوا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج العتكي البصري .

(عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباس ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « هَذِهِ وَهَذِهِ سَوَاءٌ » ،
يَعْنِي : الْخِنْصَرَ وَالْإِبْهَامَ .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : هذه وهذه) أرشهما (سواء يعني)

أي : يريد النبي صلى الله عليه وسلم باسمي الإشارة (الخنصر والإبهام) تفسير
من الراوي ؛ أي : حتى الإبهام والخنصر سواء وإن كانا مختلفين في المفاصل ؛
أي : في كل إصبع من الأصابع عشر من الإبل وأصابع اليد والرجل في ذلك
سواء ؛ أي : فالإبهام والخنصر متساويان في الدية وإن كان الإبهام أقل مفصلاً من
الخنصر ؛ إذ في كل إصبع عشر الدية ؛ وهي عشر من الإبل .

وفي « شرح السنة » : يجب في كل إصبع يقطعها عشر من الإبل ، وإذا قطع
أنملة من أنامله .. ففيها ثلث دية إصبع ، إلا أنملة الإبهام .. ففيها نصف دية
إصبع ؛ لأنه ليس فيها إلا أنملتان ، ولا فرق فيه بين أنامل اليد والرجل ، كذا
في « المرقاة » .

قال الترمذي : وهذا الحديث حسن صحيح ، وقال ابن القطان في كتابه :
رجال إسناده كلهم ثقات ، وقال أبو عيسى : والعمل على هذا عند بعض
أهل العلم ، وبه يقول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق ، وبه قال
أبو حنيفة ، وهو الحق ، وقد روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان
يجعل في الخنصر ستاً من الإبل ، وفي البنصر تسعاً ، وفي الوسطى عشراً ،
وفي السبابة اثنتي عشرة ، وفي الإبهام ثلاث عشرة ، ثم روي عنه الرجوع عن
ذلك .

وروي عن مجاهد أنه قال : في الإبهام خمس عشرة ، وفي التي تليها عشر ،

(١٢٠) - ٢٦١١ - (٢) حَدَّثَنَا جَمِيلُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَتَكِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ،
.....

وفي الوسطى عشر ، وفي التي تليها ثمان ، وفي الخنصر سبع ، وهو مردود بأحاديث الباب ، قاله الشوكاني .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الديات ، باب دية الأصابع ، وأبو داود في كتاب الديات ، باب دية الأعضاء ، والترمذي في كتاب الديات ، باب دية الأصابع ، وقال : حديث حسن صحيح ؛ كما مر ، والنسائي في كتاب الديات ، باب عقل الأصابع ، والدارمي في كتاب الديات ، باب في دية الأصابع ، وابن حبان في « صحيحه » ، وقال في « التحفة » : فهذا الحديث أخرجه الجماعة إلا مسلماً .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٢٠) - ٢٦١١ - (٢) (حدثنا جميل) بفتح الجيم (ابن الحسن) بن جميل (العتكي) الجهضمي أبو الحسن البصري نزيل الأهواز ، صدوق يخطئ ، أفرط فيه عبدان ، من العاشرة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الأعلى) بن عبد الأعلى السامي - بالمهملة - البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سعيد) بن أبي عروبة مهران العدوي الإشكري مولاهم أبو النضر البصري ، ثقة حافظ له تصانيف ، لكنه كثير التدليس من أثبت الناس في قتادة ،

عَنْ مَطَرٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْأَصَابِعُ سِوَاءُ كُلُّهُنَّ ؛ فِيهِنَّ عَشْرٌ عَشْرٌ مِنَ الْإِبْلِ » .

من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مطر) - بفتحتين - ابن طهمان الوراق أبي رجاء السلمي مولاهم الخراساني ، سكن البصرة ، صدوق كثير الخطأ ، وحديثه عن عطاء ضعيف ، من السادسة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، ويقال : سنة تسع وعشرين ومئة . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانى عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) ، فهو مختلف فيه فيما روى عن أبيه عن جده ؛ لأنه يرويه عن الكتاب .

(عن أبيه) شعيب بن محمد ، صدوق ، من الثالثة ، ثبت سماعه من جده . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عمرو بن شعيب وهو مختلف فيه فيما رواه عن أبيه عن جده ؛ كما مر مراراً .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الأصابع سواء كلهن) أي : متساوية في الأرش ، وإن اختلفت في الجرم (فيهن) أي : في قطعهن (عشر عشر من الإبل) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به .



(١٢١) - ٢٦١٢ - (٣) حَدَّثَنَا رَجَاءُ بْنُ الْمُرْجَى السَّمَرْقَنْدِيُّ ، حَدَّثَنَا
النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ غَالِبِ التَّمَارِ ، عَنْ
حُمَيْدِ بْنِ هَلَالٍ ، عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ أَوْسٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ،

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس بحديث أبي موسى الأشعري
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٢١) - ٢٦١٢ - (٣) (حدثنا رجاء بن المرجي) بالقصر بصيغة اسم
المفعول ؛ من رجلي المضعف بالقصر ، وفي بعض النسخ كذلك بالمد الغفاري
المروزي (السمرقندي) أي : نزيل سمرقند ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ،
مات سنة تسع وأربعين ومئتين (٢٤٩ هـ) . يروي عنه : (د ق) .
(حدثنا النضر بن شميل) المازني أبو الحسن النحوي البصري نزيل مرو ،
ثقة ثبت ، من كبار التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (١٠٤ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حدثنا سعيد بن أبي عروبة) مهران العدوي الإشكري البصري ، ثقة ، من
السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن غالب) بن مهران ، وقيل : ابن ميمون (التمار) العبدي أبي غفار
البصري ، صدوق ، من السادسة . يروي عنه : (د س ق) .
(عن حميد بن هلال) العدوي أبي نصر البصري ، ثقة عالم توقف فيه
ابن سيرين ؛ لدخوله في عمل السلطان ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .
(عن مسروق بن أوس) ويقال : أوس بن مسروق التميمي ، مقبول ، من
الثانية . يروي عنه : (د س ق) .

(عن أبي موسى) عبد الله بن قيس (الأشعري) الكوفي الصحابي المشهور
رضي الله تعالى عنه ، مات سنة خمسين ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْأَصَابِعُ سَوَاءٌ » .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الأصابع) كلها سواء كانت ليد أو رجل (سواء) في الأرش والديات ؛ يعني : كلها ديتها عشر عشر من الإبل على القول الحق ؛ أي : كلها سواء في أرشها حتى الإبهام والخنصر ، وإن كانا مختلفين في المفاصل .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب ديات الأعضاء ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب عقل الأصابع ، وابن حبان في الإحسان ، في كتاب الديات .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب من الأحاديث : ثلاثة :
الأول للاستدلال به على الترجمة ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٧) - (٩١٧) - بَابُ الْمَوْضِحَةِ

(١٢٢) - ٢٦١٣ - (١) حَدَّثَنَا جَمِيلُ بْنُ الْحَسَنِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ مَطَرٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « فِي الْمَوْضِحِ خَمْسٌ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ » .

(٥٧) - (٩١٧) - (بَابُ الْمَوْضِحَةِ)

(١٢٢) - ٢٦١٣ - (١) (حَدَّثَنَا جَمِيلُ بْنُ الْحَسَنِ) بن جميل العتكي البصري ، صدوق ، من العاشرة . يروي عنه : (ق) .
(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) بن عبد الأعلى السامي البصري .
(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ) اليشكري البصري .
(عَنْ مَطَرٍ) بن طهمان الوراق .
(عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ) رضي الله تعالى عنه :
وهذا السند من سباعاته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عمرو بن شعيب ، وهو مختلف فيه فيما رواه عن أبيه ؛ كما مر مراراً .

(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فِي الْمَوْضِحِ خَمْسٌ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ) أي : في كل واحدة منها خمس ، سواء قلت أو كثرت ؛ وهي جمع موضحة ؛ وهي الشجة التي توضح العظم ؛ أي : تظهره ، والشجة : الجراحة ، وإنما تسمى شجة ؛ إذا كانت في الوجه والرأس ؛ والمراد : في كل واحدة من الموضحة خمس ، قالوا : والتي فيها خمس خمس من الإبل ما كان في الرأس والوجه ، وأما التي في غيرهما . . ففيها ما حكمه القاضي باجتهاده . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب

.....

دية الأعضاء ، ولفظه : (في المواضع خمس) ، والترمذي في كتاب الديات ،
باب ما جاء في الموضحة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، والعمل على
هذا عند أهل العلم ، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق ؛ أن
في الموضحة خمساً من الإبل ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب المواضع ،
والدارمي في كتاب الديات ، باب في المواضع .

ودرجته : أنه حديث حسن صحيح ؛ لما فيه من المشاركة ، وإن كان سنده
حسناً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٨) - (٩١٨) - بَابُ مَنْ عَضَّ رَجُلًا فَنَزَعَ يَدَهُ فَندَرَ ثَنَائِيَهُ

(١٢٣) - ٢٦١٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَمِّيهِ يَغْلَى
.....

(٥٨) - (٩١٨) - (بَابُ مَنْ عَضَّ رَجُلًا فَنَزَعَ يَدَهُ فَندَرَ ثَنَائِيَهُ)

(١٢٣) - ٢٦١٤ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة) العَبْسِيُّ الكوفي ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا عبد الرحيم بن سليمان) الكِنَانِي أو الطائِي أبو علي الأشُّلُّ المروزي نزيل الكوفة ، ثقة له تصانيف ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبِي مولا هم المدني نزيل العراق ، إمام المغازي ، وأحفظُ الناس في الحديث وأوثقُ الناس فيه ، راجع « تهذيب التهذيب » ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن عطاء) بن أبي رباح أسلم القرشي مولا هم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، لكنه كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن صفوان بن عبد الله) بن صفوان بن أمية القرشي ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (م س ق) .

(عن عَمِّيهِ يَغْلَى) بن أمية بن أبي عُبَيْدَةَ بن هَمَّام التميمي حليف قريش ،

وَسَلَمَةَ ابْنِي أُمِّيَّةَ قَالَا : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي غَزْوَةِ
تَبُوكَ وَمَعَنَا صَاحِبٌ لَنَا ، فَأَقْتَتَلَ هُوَ وَرَجُلٌ آخَرُ وَنَحْنُ بِالطَّرِيقِ ، قَالَ : فَعَضَّ
الرَّجُلُ يَدَ صَاحِبِهِ ، فَجَذَبَ صَاحِبُهُ يَدَهُ مِنْ فِيهِ فَطَرَحَ ثَنِيَّتَهُ ،

وهو يعلى ابن مُنيَّة - بضم الميم وسكون النون بعدها تحتانية مفتوحة - وهي
أُمُّهُ ، الصحابيُّ المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة بضع وأربعين (٤٣ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(وَسَلَمَةُ) بن أمية التميمي الكوفي أخى يعلى بن أمية ، صحابي فاضل
رضي الله تعالى عنه . يروى عنه : (س ق) ، له حديث واحد ، وهو المذكورُ
هنا ، وَجَمَعَهُمَا الْمُؤَلَّفُ بقوله : (ابْنِي أُمِّيَّةَ) بلفظ التثنية .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالا) أي : قال يعلى وسلمة ابنا أمية : (خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عليه وسلم فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ) قال يعلى : (وَمَعَنَا صَاحِبٌ لَنَا) أي : أجيْرٌ لنا
(فَأَقْتَتَلَ) أي : تَضَارَبَ (هُوَ) أي : ذَلِكَ الصَّاحِبُ وَهُوَ أَجِيرُهُمَا (وَرَجُلٌ آخَرُ)
من المسلمين معطوف على الضمير المستتر في (أَقْتَتَلَ) بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِالضَّمِيرِ
المنفصل ؛ وذلك الرجل الآخر هو يَعْلَى بن أُمِّيَّةَ نَفْسُهُ ، وهذا صريحٌ في أنَّ
يَعْلَى بن أُمِّيَّةَ هو الذي قَاتَلَ أَجِيرَهُ (وَنَحْنُ) مَاشُونَ (بِالطَّرِيقِ) أي : فِي طَرِيقِ
سَفَرِ تَبُوكَ لَا نَازِلُونَ لِلِاسْتِرَاحَةِ .

(قَالَ) يعلى بنُ أُمِّيَّةَ : (فَعَضَّ الرَّجُلُ) الْآخَرُ ؛ مِنْ بَابِ رَدَّ ؛ وَهُوَ يَعْلَى
نَفْسُهُ أَبْهَمَهُ ؛ اخْتِشَامًا مِنْ نِسْبَةِ الْعَضِّ إِلَيْهِ (يَدَ صَاحِبِهِ) الْمُتَضَارِبِ مَعَهُ الَّذِي
هُوَ أَجِيرُهُ (فَجَذَبَ صَاحِبُهُ) أي : صَاحِبُ الْعَاضِ ؛ وَهُوَ الْأَجِيرُ الْمَعْضُوضُ ؛
أي : نَزَعَ (يَدَهُ مِنْ فِيهِ) أي : مِنْ فَمِ الْعَاضِ ؛ وَهُوَ يَعْلَى (فَطَرَحَ) أي : أَسْقَطَ
الْمَعْضُوضُ بِسَبَبِ نَزْعِ يَدِهِ مِنْ فَمِ الْعَاضِ (ثَنِيَّتَهُ) أي : ثَنِيَّةَ الْعَاضِ الَّذِي هُوَ

فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْتَمِسُ عَقْلَ ثَنِيَّتِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى أَخِيهِ فَيَعَضُّهُ كِعِضَاضِ الْفَحْلِ ، ثُمَّ يَأْتِي يَلْتَمِسُ الْعَقْلَ ؟! لَا عَقْلَ لَهَا » ، قَالَ : فَأَبْطَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

يعلى ؛ والثنية ؛ واحد الثنايا ؛ وهي مُقَدَّمُ الأسنان .

(فَأَتَى) العاضُ الذي سقطت أسنانه ؛ وهو يعلى بن أمية (رسول الله صلى الله عليه وسلم) حالة كونه ؛ أي : حالة كونِ العاض (يَلْتَمِسُ) ويطلبُ (عَقْلَ ثَنِيَّتِهِ) أي : ديتها من العاضِ بترافعه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم .
والحاصلُ : أنَّ يعلى بن أمية عضَّ يدَ أجيـره ، وإنما أبهم يعلى تسمية العاض ؛ اختِشاماً من نسبة العض إلى نفسه ، ولذلك قال الحافظ في « الفتح » (٢٢٣/١٢) : وفيه أنَّ مَنْ وَقَعَ له أمر يَأْنُفُهُ أو يَخْتَشِمُ من نسبته إليه ؛ إذا حكاه لِغَيْرِهِ .. كَنَى عن نفسه ؛ بأن قال : فَعَلَ رجلٌ أو إنسانٌ كذا وكذا ، فالعاضُ هو يعلى ، والمعضوضُ هو أجيـره ، وهذا هو الذي عليه سياق الحديث .

(فقال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم) لِيَعْلَى العاضِ : أ (يعمدُ) ويقصِدُ (أحدُكم) بتقديرِ همزة الاستفهام الإنكاري ؛ كما هو مصرح في رواية مسلم (إلى) إِذَابَةٍ (أخيه) المسلم (فَيَعَضُّهُ) أي : فَيَعَضُّ أخاه بأسنانه وَيَمْضَغُهُ (كِعِضَاضِ) وأَكْلِ (الفحلِ) والجَمَلِ من الإبل الشجر (ثُمَّ يَأْتِي) وَيَجِيءُ ذلك العاضُ إِلَيَّ حالة كونه (يَلْتَمِسُ) ويطلبُ ذلك العاضُ (الْعَقْلَ ؟!) أي : عقلَ سيِّته وديتها ، فهي هَذَرٌ (لَا عَقْلَ) ولا ديةَ (لها) .

(قال) الراوي : (فَأَبْطَلَهَا) أي : حَكَمَ بِبُطْلَانِهَا وَهَدَرِهَا (رسولُ الله صلى الله عليه وسلم) .

قوله : (فطَرَخَ ثَنِيَّتَهُ) بالإفراد ، وفي رواية مسلم : (ثَنِيَّتِيهِ) بالثنائية ، وفي

.....

رواية الكُشميهني عند البخاري : (ثنایاه) بصيغة الجمع ، فَبَيَّنَ الروايات معارضةً
بالإفرادِ والتثنية والجمع ، فكَيْفَ الجمعُ بينها ؟

قال العيني في « عمدة القاري » (٢٠٧/١١) : والتوفيقُ بين هذه الروايات :
أَنَّ الاثنين يُطلق عليهما صيغةُ الجمع ، وأن رواية الأفراد على إرادة الجنس
الصادق بالواحد وما فوقه ، كذا قيل ، لكن يعكزُ عليه روايةُ محمد بن علي :
فَانْتَزَعَ (إِحدى ثنيتيه) فعلى هذا يُحملُ الاختلافُ على التعدد ، ولكن استبعد
الحافظ حَمَلُهُ على التعدد ؛ لاتحادِ مَخْرَجِ الحديث ، فالظاهر أَنَّ أحدَ الرواة وَهَمَ
في تعيينِ عدد الساقطةِ من الثنايا وقد قَدَّمْنَا مراراً أَنَّ الرُّوَاةَ إِنَّمَا يَعْتَنُونَ بحفظِ
أصلِ القصة ولا يَسْأَلُونَ بتفصيلِ جزئياتِها في كثيرٍ من المواقع ، فَمِنَ الطبيعيِّ
أَنَّ يَجْرِيَ مثل هذه الخلافات البسيطة فيما بَيَّنَّ الرواة ، ولا سبيلَ إلى القطعِ
بتصحيحِ بعضِ الرواياتِ في مثْلِها ، ولا حاجةً إلى تحصيلِ القطع واليقين فيها ؛
فإنَّه لا يَقْدَحُ ذلك في ثبوتِ أَصْلِ الحديث ، فالرجوعُ في مثلِ هذه الخلافاتِ
إِلَى حَمَلِ الرواياتِ على تعدُّدِ القصة . . تكلَّفُ لا دَاعِيَ إِلَيْهِ ، والأقربُ حَمَلُها
على وقوعِ الوَهْمِ مِنْ بعضِ الرواة . انتهى من « شرح مسلم » .

قوله : « لا عَقْلَ لَهَا » أي : لا ديةَ لثنيتيه ولا قصاص ، وبه أَخَذَ الجمهور ،
فقالوا : لا يلزم المعضوضُ قصاص ولا ديةٌ ؛ لأنه في حكمِ الصائل ، واحتجُّوا
أيضاً بالإجماعِ على أَنَّ مَنْ شَهِرَ سلاحاً على آخَرٍ لِيَقْتُلَهُ ، فدَفَعَ عن نفسه ، فقتَلَ
الشاهرَ . . أنه لا شيءَ عليه ، فكذا لا يَضْمَنُ سِنَّهُ بِدَفْعِهِ إِيَّاه عن نفسه ، وكذا
لو قَصَدَ رجلٌ الفُجورَ بامرأة ، فلا يُمكنُها الخَلاصُ إلا بِقَتْلِهِ فقتَلَتْهُ . . لا شيءَ
عليها ؛ كما في « المبارق » ، وهو مذهبُ أبي حنيفة والشافعي ، على أَنَّ الحافظ
في « الفتح » (٢٢٢/١٢) قَيَّدَهُ بِأَنَّ يتألَّم المعضوضُ ، ولا يُمكنه تَخْلِيصُ يَدِهِ

(١٢٤) - ٢٦١٥ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى ،

بغير ذلك ؛ مِنْ ضَرْبٍ فِي شِدْقَيْهِ أَوْ فَمِكَ لَحْيَيْهِ ؛ لِيُرْسِلَهَا ، وَمَهْمَا أَمَكَّنَهُ التَّخْلِيسُ بِدُونِ ذَلِكَ ، فَعَدَلَ إِلَى الْأَثْقَلِ . . لَمْ يَهْدِرْ ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَجْهٌ : أَنَّهُ يَهْدُرُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَوَجْهٌ : أَنَّهُ لَوْ دَفَعَهُ بغيرِ الجذبِ مِنَ الجرحِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ . . ضَمِنَ ، وَقَالَ مَالِكٌ : يَضْمَنُ الْمَعْمُوضُ سِنَّ الْعَاضِ مَطْلَقًا . انْتَهَى مِنْهُ .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث يعلى وسلمة بحديث عمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٢٤) - ٢٦١٥ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن أبي عروبة) مهران الشكري البصري ، ثقة مدلس ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة مدلس ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن زرارة بن أوفى) - بضم الزاي - العامري الحَرْشي - بمهملة وراء

عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ رَجُلًا عَلَى ذِرَاعِهِ ، فَفَنَزَعَ يَدَهُ فَوَقَعَتْ ثَنِيَّتُهُ ، فَرَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .. فَأَبْطَلَهَا وَقَالَ : « يَقْضَمُ أَحَدُكُمْ كَمَا يَقْضَمُ الْفَحْلُ ؟ » .

مفتوحتين ثم معجمة - أبي حاسب البصري قاضيها ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) ، مات فجأة في الصلاة سنة ثلاث وتسعين (٩٣ هـ) .

(عن عمران بن حصين) بن عبيد بن خلف الخزاعي البصري الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحُكْمُهُ : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رجلاً) من المسلمين ؛ وهو يعلى بن أمية الصحابي المشهور (عَضَّ) أي : مضغَ وأكلَ بأسنانه (رجلاً) منهم ؛ وهو أجيرُ يعلى ، استأجره يعلى ؛ لِيَخْدِمَهُ في سفرِ تبوك ؛ أي : عَضَّهُ (عَلَى ذِرَاعِهِ فَفَنَزَعَ) أي : جَذَبَ ذَلِكَ المعضوضُ الذي هو أجيره (يَدَهُ) أي : ذِرَاعَهُ مِنْ فَمِ العاض الذي هو يعلى (فَوَقَعَتْ) أي : سَقَطَتْ (ثَنِيَّتُهُ) أي : ثَنِيَّةُ العاض ؛ وهو يعلى (فَرَفَعَ) أَمْرُهُمَا وشَأْنُهُمَا (إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمَا .

(فَأَبْطَلَهَا) أي : أَبْطَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَنِيَّةَ العاض ؛ أي : جَعَلَهُمَا غير مضمونة بقصاص ولا دية (وَقَالَ) النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أ (يَقْضَمُ) أي : أَيَاكُلُ (أَحَدُكُمْ) أَيُّهَا الْمُسْلِمُونَ يَدَ صَاحِبِهِ (كَمَا يَقْضَمُ) وَيَأْكُلُ (الْفَحْلُ) وَالْجَمْلُ أَغْصَانُ الشَّجَرِ ؟! اسْتَفْهَامُ إنْكَارِي تَوْبِيخِي .

قال الحافظ في « الفتح » (٢٢٠/١٢) : ليس في رواية مسلم ولا في رواية غيره من الكتب الستة ولا غيرها أن يعلى هو المعضوض ، لا صريحاً ولا إشارةً ، فتعين أن يعلى هو العاض ، ويظهر من روايات هذه القصة ، ما قاله العراقي في « شرح الترمذي » من أن المعضوض هو أجير يعلى لا يعلى ؛ فقد صرح عمران في

.....

رواية الباب أن يعلى بن أمية أحد المتقاتلين ، وصرح في رواية صفوان بن يعلى المذكورة في « مسلم » أن أجير يعلى هو المعضوض ، فتلخص من الروایتين أن العاض هو يعلى ، والمعضوض هو أجيره .

قال السندي : (فنزع ثنيته) أي : أسقط المعضوض ثنية العاض من فيه ، والثنية : واحد الثنايا مقدم الأسنان ؛ كما (يقضم) أي : يعض بالأسنان ؛ وهو - بقاف وضاد معجمة - من القضم ؛ وهو الأكل بأطراف الأسنان (الفحل) الذكر من الحيوان . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الديات ، باب إذا عض رجلاً فوقعت ثناياه ، ومسلم في كتاب القسامة ، باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه ، وأبو داود في كتاب الديات ، والترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء في القصاص ، قال أبو عيسى : حديث عمران بن حصين حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب القود في العضة .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث يعلى .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٩) - (٩١٩) - بَابُ : لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ

(١٢٥) - (٢٦١٦) - (١) حَدَّثَنَا عَلْقَمَةُ بْنُ عَمْرِو الدَّارِمِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ

(٥٩) - (٩١٩) - (باب : لا يقتل مسلم بكافر)

(١٢٥) - (٢٦١٦) - (١) (حدثنا علقمة بن عمرو) بن الحصين بن لبید التميمي (الدارمي) العطاردي أبو الفضل الكوفي ، صدوق له غرائب ، من الحادية عشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(حدثنا أبو بكر بن عياش) - بتحتانية ومعجمة - ابن سالم الأسدي الكوفي المقرئ الحنات - بمهملة ونون - مشهور بكنيته ، والأصح أنها اسمه ، وقيل : اسمه محمد أو عبد الله أو سالم أو شعبة إلى غير ذلك من أقوال عشرة ، ثقة عابد إلا أنه لما كبر . . ساء حفظه وكتابه صحيح ، من السابعة ، مات سنة أربع وتسعين ومئة (١٩٤ هـ) ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن مطرف) - بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء المكسورة - ابن طريف الكوفي ، ثقة فاضل ، من صغار السادسة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئة (١٤١ هـ) ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن الشعبي) ، عامر بن شراحيل الحميري الكوفي ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي جحيفة) - بضم الجيم وفتح الحاء المهملة وسكون تحتية بعدها فاء - اسمه وهب ابن عبد الله العامري ، نزل الكوفة ، وكان من صغار الصحابة ، ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم توفي ولم يبلغ الحلم ، ولكنه سمع منه ،

قَالَ : قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ : هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ لَيْسَ عِنْدَ النَّاسِ ؟
قَالَ : لَا وَاللَّهِ ؛ مَا عِنْدَنَا إِلَّا مَا عِنْدَ النَّاسِ إِلَّا أَنْ يَرْزُقَ اللَّهُ رَجُلًا فَهُمَا فِي
الْقُرْآنِ ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ فِيهَا الدِّيَاتُ ،

وروى عنه رضي الله تعالى عنه ، مات بالكوفة سنة أربع وسبعين (٧٤ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو جحيفة : (قلت لعلي بن أبي طالب) رضي الله تعالى عنهما :
(هل عندكم) يا أهل البيت ، وضمير الجمع ؛ للتعظيم ، أو أراد جميع أهل
البيت وهو رئيسهم ، ففيه تغليب (شيء من العلم) والوحي (ليس عند الناس)
خصكم رسول الله صلى الله عليه وسلم به ، وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك ؛
لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت لا سيما علياً أشياء من
الوحي خصهم النبي صلى الله عليه وسلم بها لم يطلع عليها غيرهم ، وقد سأل
علياً عن هذه المسألة أيضاً قيس بن عباد والأشتر النخعي ، وحديثهما في « مسند
النسائي » (قال) له علي : (لا) شيء عندنا خصنا به رسول الله صلى الله عليه
وسلم من بين الناس (و) أقسمت لك بـ (الله) الذي لا إله غيره (ما عندنا)
أهل البيت شيء خصنا به (إلا ما عند الناس) كافة (إلا أن يرزق الله) تعالى
(رجلاً) منا (فهماً في) معاني (القرآن أو ما في هذه الصحيفة) معطوف على
(فهماً) ، وفي رواية : (وما في هذه الصحيفة) .

والمراد بالصحيفة : الورقة المكتوبة المعلقة بغلاف سيف علي رضي الله
تعالى عنه ، وفي رواية الترمذي زيادة : (قال) أبو جحيفة : (قلت : وما في
هذه الصحيفة ؟) قال علي : (فيها) أي : في هذه الصحيفة (الديات)
أي : أحكام الديات ؛ يعني : فيها ذكر ما يجب في دية النفس والأعضاء من

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَأَلَّا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ .

الإبل ، وذكرُ أسنانٍ تؤدّي فيها وعدّها ، حالة كون تلك الأحكام منقولة (عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و) فيها أيضاً (ألا يقتل مسلم بكافر) وهذا موضع الترجمة .

قال القاضي : هذا عام يدل على أن المؤمن لا يقتل بكافر قصاصاً ، سواء الحربي والذمي ، وهو قول عمر وعثمان وعلي وزيد بن ثابت ، وبه قال عطاء وعكرمة والحسن وعمر بن عبد العزيز ، وإليه ذهب الثوري وابن شُبْرُمة والأوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق .

وقيل : يقتل المسلم بالذمي ، والحديث مخصوص بغيره ، وهو قول النخعي والشعبي ، وإليه ذهب أصحاب أبي حنيفة ؛ لما روى عبد الرحمن بن البيهاني أن رجلاً من المسلمين قتل رجلاً من أهل الذمة ، فرفع ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : « أنا أحق من أوفى بدمته » ، ثم أمر به فقتل .

وأجيب عنه : بأنه منقطع لا احتجاج به ، ثم إنه خطأ ؛ إذ قيل : إن القاتل كان عمرو بن أمية الضمري ، وقد عاش بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم سنتين ، ومتروك بالإجماع ؛ لأنه روي أن الكافر كان رسولاً ، فيكون مستأمناً ، والمستأمن لا يقتل به المسلم وفاقاً ، وإن صح . . فهو منسوخ ؛ لأنه روي عنه أنه كان قبل الفتح ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح في خطبة خطبها على درج البيت : « ولا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده » كذا في « المرقاة » ، رواه أحمد وأبو داود ، كذا في « المنتقى » .

والقول الأول الذي يدل عليه حديث الباب أصح ؛ لأنه صحيح صريح في أنه لا يقتل مسلم بكافر ، ولفظ : (الكافر) صادق على الذمي ؛ كما هو صادق على الحربي ، وكذا يدل على القول الأول ، أحاديث أخرى ؛ منها : ما رواه عبد الرزاق

عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه : أن مسلماً قتل رجلاً من أهل الذمة ،
فرفع إلى عثمان ، فلم يقتله ، وغلظ عليه الدية .

قال ابن حزم : هذا في غاية الصحة ، فلا يصح عن أحد من الصحابة شيء
غير هذا .

وأما القول الثاني - أعني : أن المسلم يقتل بالذمي - فليس دليل صريح
يدل عليه ، ومن جملة ما استدل أهل القول الثاني من الحنفية وغيرهم ما روى
عبد الرحمن البيلماني ، وقد عرفت أنه لا يصلح الاحتجاج به . انتهى من
« تحفة الأحوذى » بتصرف واختصار .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الديات ، باب
العاقلة ، وفي كتاب العلم ، والترمذي في كتاب الديات لا يقتل مسلم بكافر ،
والنسائي في كتاب القسامة ، باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس ،
والبيهقي في كتاب الجنائيات ، وابن أبي شبة في « مصنفه » في كتاب الديات ،
باب من قال : لا يقتل مسلم بكافر .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي جحيفة بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٢٦) - ٢٦١٧ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (بن نصير السلمي
الدمشقي ، صدوق مقرئ خطيب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يُقْتَلُ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ » .

(حدثنا حاتم بن إسماعيل) المدني أبو إسماعيل الحارثي مولاهم ، أصله من الكوفة صحيح الكتاب ، صدوق يهم ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الرحمن بن عياش) - بالتحانية والمعجمة - ابن الحارث بن عبد الله بن عياش ، نسب لجد أبيه ابن أبي ربيعة المخزومي أبو الحارث المدني ، صدوق له أوهام ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن عمرو بن شعيب) صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد ، صدوق ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .
(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عمرو بن شعيب ، وهو مختلف فيه فيما روى عن أبيه عن جده ؛ لأنه يروي ما لم يسمع من الكتاب .
(قال) عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يقتل مسلم بكافر ») .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب في دية الذمي ، والترمذي في كتاب الديات ، في باب لا يقتل مسلم بكافر .

(١٢٧) - ٢٦١٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ ،
 حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَنْشٍ ،
 به .

فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد
 به .

وزاد الترمذي في الحديث بهذا الإسناد : (عن النبي صلى الله عليه وسلم :
 دية عقل الكافر نصف عقل المسلم) ، وفي رواية غير الترمذي : (عقل الكافر)
 يحذف لفظ : (الدية) ، وهو الظاهر ؛ فإن العقل هو الدية .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي جحيفة بحديث ابن عباس رضي الله
 تعالى عنهم ، فقال :

(١٢٧) - ٢٦١٨ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ (البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ) بن طرخان التيمي البصري ، ثقة ، من كبار
 التاسعة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) سليمان بن طرخان التيمي أبي المعتمر البصري ، نزل في التيم ،
 فنسب إليهم ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) .
 يروي عنه : (ع) .

(عن حنش) - بفتحيتين - لهذا لقبه ، واسمه الحسين بن قيس الرحبي - براء
 ومهملة مفتوحتين وبموحدة - منسوب إلى رحبة بن زرعة أبي علي الواسطي .
 روى عن : عكرمة مولى ابن عباس ، ويروي عنه : سليمان التيمي ، متفق على
 ضعفه ، متروك ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) .

عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يُقْتَلُ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ ، وَلَا ذُو عَهْدٍ فِي عَهْدِهِ » .

(عن عكرمة) الهاشمي مولاهم ؛ مولى ابن عباس ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حنش بن قيس ، وهو متفق على ضعفه .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده ») قالوا ؛ أي : قال أهل القول الثاني في الحديث السابق في أول الباب ؛ وهم القائلون بأن المسلم يقتل بالذمي : إن قوله : « ولا ذو عهد » معطوف على قوله : « مسلم » فيكون التقدير : ولا ذو عهد في عهده بكافر ؛ كما في المعطوف عليه .

والمراد بالكافر المذكور في المعطوف : هو الحربي فقط ؛ بدليل جعله مقابلاً للمعاهد ؛ لأن المعاهد يقتل بمن كان معاهداً مثله من الذميين إجماعاً ، فيلزم أن يقيد الكافر المذكور في المعطوف عليه بالحربي ؛ كما قيد في المعطوف ؛ لأن الصفة بعد متعدد ترجع إلى الجميع اتفاقاً ، فيكون التقدير : لا يقتل مسلم بكافر حربي ، وهذا يدل بمفهومه على أن المسلم يقتل بالكافر الذمي .

ويجاب عنه : بأن هذا مفهوم صفة ، والخلاف في العمل به مشهور بين أئمة الأصول ، فلا يصح الاستدلال به على قولهم : بأن المسلم يقتل بذمي ، ومن جملة القائلين بعدم العمل به الحنفية ، فكيف يصح احتجاجهم به . انتهى من « التحفة » باختصار .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن درجته : أنه صحيح المتن بما
قبله من الحديثين ، ضعيف السند ؛ لما تقدم ، والغرض منه : الاستشهاد به ثانياً
لحديث أبي جحيفة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال به ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٠) - (٩٢٠) - بَابُ : لَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِوَلَدِهِ

(١٢٨) - ٢٦١٩ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ،
عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(٦٠) - (٩٢٠) - بَابُ : لَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِوَلَدِهِ

(١٢٨) - ٢٦١٩ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ (بن سهل الهروي الأصل ،
صدوق في نفسه ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروي عنه : (م ق) .

(حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) - بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء - على
صيغة اسم الفاعل ، القرشي الكوفي ، قاضي الموصل ، ثقة له غرائب بعدما
أضر ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن إسماعيل بن مسلم) المكي أبي إسحاق البصري ، سكن مكة ، ولكثرة
مجاورته ، قيل له : المكي وكان فقيهاً عابداً ، روى عن عمرو بن دينار ، ويروي
عنه : (ت ق) ، وعلي بن مسهر ، ضعيف الحديث ، من الخامسة .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ثبت ، من الرابعة ، مات سنة
ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن طاووس) بن كيسان اليماني الحميري مولا هم الفارسي ، اسمه ذكوان ،
وطاووس لقبه ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) ،
وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه إسماعيل بن مسلم ،
وهو متفق على ضعفه .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يُقْتَلُ بِالْوَلَدِ الْوَالِدُ » .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يقتل) بالبناء للمفعول (بالولد) أي : بقتله (الوالد) نائب فاعل الفعل المغير وإن علا ذلك ، قالوا : والحكمة في ذلك أن الوالد سبب لوجود الولد ، فلا يحسن أن يكون هو سبباً لعدمه ، كذا في « اللمعات » .

قال السيد في « شرح الفرائض » : ولعل الابن كان مجنوناً أو صبيّاً . انتهى من « التحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه أيقاد منه أم لا ، قال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه بهذا الإسناد مرفوعاً إلا من حديث إسماعيل بن مسلم ، وأخرجه أحمد في « مسنده » ، والحاكم في « المستدرک » ، وإسماعيل بن مسلم المكي ، تكلم فيه بعض أهل العلم من قبل حفظه .

قال الحافظ : لكن تابعه الحسن بن عبيد الله العنبري عن عمرو بن دينار .

قال البيهقي : وقال عبد الحق : هذه الأحاديث كلها معلولة لا يصح منها شيء ، وقال الشافعي : حفظت من عدد من أهل العلم لقيتهم : (ألا يقتل الوالد بالولد) ، وبذلك أقول أنا .

قال البيهقي : طرق هذا الحديث منقطعة ، وأكدته الشافعي ؛ بأن عدداً من أهل العلم يقولون به . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوزي » .

قلت : طرق هذا الحديث لكثرتها يقوي بعضها بعضاً ، فارتفعت إلى درجة الصحة ، وزادها قوة كون أكثر أهل العلم على هذا الحديث ، ولذلك قواه الشافعي .

(١٢٩) - ٢٦٢٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ

فدرجة لهذا الحديث : أنه صحيح ؛ لكثرة طرقه ، ولكون أكثر أهل العلم عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، فهذا الحديث : ضعيف السند ؛ لما علمت ، صحيح المتن ؛ لكونه محفوظاً من أكثر أهل العلم ، ولعملهم به .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٢٩) - ٢٦٢٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ (سليمان بن حيان الأزدي الكوفي ، صدوق يخطئ ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن حجاج) بن أروطة النخعي الكوفي القاضي أحد الفقهاء ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن شعيب) مختلف فيه فيما روى عن أبيه عن جده ، ثقة في غيره ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد صدوق ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما .

(عن عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا يُقْتَلُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ » .

وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف ، وفيه رواية صحابي عن صحابي .

(قال) عمر : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يقتل الوالد بالولد ») .

أي : لا يقتل والد بقتل ولده ؛ لأنه السبب في إيجاده ، فلا يكون سبباً في إعدامه ، كذا في « شرح الجامع الصغير » للمناوي .

قال في « التلخيص » : هذا حديث في إسناده ضعف ، وفيه اضطراب واختلاف على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلا واسطة ، وقيل : عن عمرو عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب ، وقيل : عن عمرو عن أبيه عن جده عن سراقه بن مالك ، وقيل : وفيه عند أحمد : ابن لهيعة ، وفيه أيضاً : حجاج بن أرطاة عن عمرو .

فحكم سنده : الضعف ، ولكن لكثرة طرقه يقوي بعضها بعضاً ، فترتفع إلى درجة الصحة ، فيكون الحديث صحيحاً ؛ كما مر آنفاً في الحديث الذي قبل هذا .

فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن ، فغرضه : الاستشهاد به لما قبله .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦١) - (٩٢١) - بَابُ هَلْ يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ ؟

(١٣٠) - ٢٦٢١ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ »

(٦١) - (٩٢١) - (بَابُ هَلْ يَقْتُلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ ؟)

(١٣٠) - ٢٦٢١ - (١) (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن أبي عروبة) مهران اليشكري البصري ، ثقة ثبت ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري الأكمه ، ثقة ثبت مدلس ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن الحسن) بن أبي الحسن يسار الأنصاري مولا هم البصري ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سمرة بن جندب) بن هلال الفزاري حليف الأنصار الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه له أحاديث ، مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين (٥٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) سمرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل عبده ..)

قَتَلْنَاهُ ، وَمَنْ جَدَعَهُ .. جَدَعْنَاهُ » .

قتلناه (قصاصاً ، فيه دليل لمن قال : إن من قتل عبده .. يقتل (ومن جدعه) أي : قطع أطراف عبده .. (جدعناه) أي : قطعنا أطرافه .

قال في « شرح السنة » : ذهب عامة أهل العلم إلى أن طرف الحر لا يقطع بطرف العبد ، فثبت بهذا الاتفاق أن الحديث محمول على الزجر والردع ، أو هو منسوخ بقوله تعالى : ﴿ اَلْحُرُّ بِاَلْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِاَلْعَبْدِ ﴾ ^(١) ، كذا في « المرقاة » .

وفي رواية لأبي داود والنسائي زيادة : (ومن خصى عبده .. خصيناه) . قال الترمذي : وقد ذهب بعض أهل العلم من التابعين - منهم : إبراهيم النخعي - إلى ظاهر هذا الحديث .

قال في « النيل » : حكى صاحب « البحر » الإجماع على أنه لا يقتل السيد بعبده ، إلا ما روي عن النخعي .

قال صاحب « المنتقى » : قال البخاري : قال علي بن المديني : سماع الحسن من سمرة صحيح ، وأخذ بحديثه : (من قتل عبده .. قتلناه) .

وأكثر أهل العلم على أنه لا يقتل السيد بعبده ، وأولوا الخبر على أنه أراد من كان عبده أولاً ثم أعتقه ؛ أي : فيقتل بقتل عتيقه ؛ لأنه حر مثله ، فلا يتوهم تقدم الملك مانعاً من الاقتصاص .

وقال الترمذي أيضاً : وقال بعض أهل العلم - منهم : الحسن البصري وعطاء بن أبي رباح - : ليس بين الحر والعبد قصاص في النفس ولا فيما دون النفس ، وهو قول أحمد وإسحاق .

(١) سورة البقرة : (١٧٨) .

.....

قال الشوكاني في « النيل » بعد ذكر كلام الترمذي هذا : وحكاه صاحب « الكشاف » عن عمر بن عبد العزيز والحسن وعطاء وعكرمة ومالك والشافعي . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب من قتل عبده ، والترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء في الرجل يقتل عبده ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب القود من السيد للمولى ، وأحمد ، وابن أبي شيبة في « مصنفه » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، ولكن العبد مؤول بالعتيق ؛ كما تدل عليه ترجمة النسائي ، أو منسوخ ، وناسخه الآية المذكورة آنفاً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة بتأويل العبد بالعتيق ، والاستفهام فيها تقرير ؛ أي : يقتل السيد بعبده الذي أعتقه ؛ لأنه حر مثله ، وفي تعبيره بالعبد مجاز بما كان .

قال السندي : قوله : « قتلناه » اتفق الأئمة على أن السيد لا يقتل بعبده ، وقالوا : الحديث وارد على الزجر والردع والتهديد ؛ ليرتدعوا ولا يقدموا على ذلك ، وقيل : ورد في عبد أعتقه سيده ، فسمي عبده باعتبار ما كان ، وقيل : منسوخ .

قلت : حاصل الوجه الأول : أن المراد بقوله : « قتلناه » وأمثاله ؛ كجذعناه ، عاقبناه ، وجازيناه على سوء صنيعه ، إلا أنه عبر بلفظ القتل ونحوه للمشاكلة ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلَهَا ﴾ ^(١) ، وفائدة هذا التعبير : الزجر والردع ، وليس المراد : أنه تكلم بهذه اللفظة ؛ لمجرد الزجر من غير أن يريد

(١) سورة الشورى : (٤٠) .

.....

به معنى ، أو أنه أراد حقيقة الزجر ؛ فإن الأول يقتضي أن تكون هذه الكلمة مهمة ، والثاني يؤدي إلى الكذب لمصلحة الزجر ، وكل ذلك لا يجوز ، وكذا كل ما جاء في كلامهم من نحو قولهم : هذا وارد على سبيل التخليط والتشديد . . فمرادهم : أن اللفظ يحمل على معنى مجازي يناسب المقام ، وفائدة التعبير إيهام الحقيقة ؛ للتشديد والتخليط ، وإن كان كلام بعض آبياً عن هذا ، وهذه الفائدة في مواضع ، فاحفظها .

وأما قولهم : ورد في عبد أعتقه سيده . . فمبني على أن (من) موصولة لا شرطية ، والكلام إخبار عن واقعة بعينها . انتهى منه .

وقال القاري : قال الخطابي : هذا زجر ليرتدعوا فلا يُقَدِّمُوا على ذلك ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم في شارب الخمر إذا شرب : « فاجلدوه ، فإن عاد . . فاجلدوه ، فإن عاد . . فاجلدوه » ، ثم قال في الرابعة أو الخامسة : « فإن عاد . . فاقتلوه » ، وقد تأوله بعضهم على أنه إنما جاء في عبد كان يملكه ، فزال عنه ملكه ، فصار كفوّاً له بالحرية .

وذهب بعضهم إلى أن الحديث منسوخ بقوله تعالى : ﴿ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ ﴾ ^(١) . انتهى .

ومذهب أصحاب أبي حنيفة : أن الحر يقتل بعبد غيره دون عبد نفسه ، وذهب الشافعي ومالك أنه لا يقتل الحر بالعبد وإن كان عبد غيره ، وذهب إبراهيم النخعي والثوري إلى أنه يقتل بالعبد ، وإن كان عبد نفسه . انتهى من « العون » .



(١) سورة البقرة : (١٧٨) .

(١٣١) - ٢٦٢٢ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو الطَّبَّاعِ ،
حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ ، عَنْ
إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَلِيٍّ ،
.....

ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث علي وعبد الله بن عمرو رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٣١) - ٢٦٢٢ - (٢) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين
ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا ابن الطَّبَّاعِ) إِسْحَاقُ بْنُ عِيَّاسٍ بن نجيح البغدادي أَبُو يعقوب ،
المعروف بابن الطباع ، سكن أذنة ، صدوق ، من التاسعة ، مات سنة أربع عشرة
ومئتين (٢١٤ هـ) ، وقيل بعدها بسنة . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ) بن سليم العنسي - بالنون - الحمصي ، صدوق
في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو
اثنين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ) الأموي مولا هم المدني ، متروك ،
من الرابعة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُنَيْنٍ) الهاشمي مولا هم المدني ، ثقة ، من
الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أَبِيهِ) عبد الله بن حنين الهاشمي مولا هم المدني ، ثقة ، من الثالثة ،
مات في أول خلافة يزيد بن عبد الملك ، في أوائل المئة الثانية . يروي عنه :
(ع) .

(عن علي) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَتَلَ رَجُلٌ عَبْدَهُ عَمْدًا مُتَعَمِّدًا فَجَلَدَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِئَةً ، وَنَفَاهُ سَنَةً وَمَحَا سَهْمَهُ مِنْ الْمُسْلِمِينَ .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف إسحاق ابن أبي فروة .
قوله : (وعن عمرو بن شعيب) معطوف على إبراهيم بن عبد الله بن حنين ؛
أي : وروى أيضاً إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن عمرو بن شعيب ، صدوق ،
من الخامسة ، مات سنة ثمان مائة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .
(عن أبيه) شعيب بن محمد (عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص
رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند أيضاً من سبائياته ، وحكمه أيضاً : الضعف ؛ لأن مداره إلى
إسحاق ابن أبي فروة .

(قال) كل من علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمرو بن العاص ، ولو قال
المؤلف : (قالوا) بألف التثنية . . لكان أوضح : (قتل رجل) من المسلمين ، لم
أر من ذكر اسمه (عبده) المملوك له ؛ أي : قتله (عمداً) أي : عالماً بحرمة قتله
لا جهلاً (متعمداً) أي : قاصداً لقتله لا نسياناً ولا خطأ ، وقيل : معناهما واحد ،
فيكون الثاني تأكيداً لفظياً ، يقال : عمد للشيء ؛ من باب ضرب ؛ إذا قصده ،
فتعمد مبالغة في معنى الثلاثي ؛ أي : صار مهتماً به معتنياً إليه ، فرفع ذلك
الرجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (فجلده) أي : ضربه (رسول الله
صلى الله عليه وسلم) تعزيراً له على سوء صنيعه (مئة) جلدة (ونفاه) أي :
غربه ونحاه من وطنه (سنة) واحدة (ومحا) أي : مسح (سهمه) ؛ أي : كتابة
رزقه وراتبه (من) ديوان سهام (المسلمين) تأديباً له على معصيته .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الحاكم في « المستدرک »

.....

من طريق أبي بكر ابن أبي شيبة عن إسماعيل بن عياش ، ورواه البيهقي في « الكبرى » عن الحاكم ، ولكن فصل حديث كل صحابي بسند على حدته ، ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة ، والحاثر بن أبي أسامة ، وأبو يعلى الموصلي من طريق إسماعيل بن عياش به زيادة ، ولم يذكر طريق عبد الله بن عمرو ؛ كما أفردته في « زوائد المسانيد العشرة » .

فدرجته : أنه ضعيف ؛ لضعف سنده ، وغرضه بسوقه : الاستئناس به للترجمة ، فالحديث : ضعيف متناً وسنداً (١٠) (٢٧٩) .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال به على الاحتمالات السابقة فيه ، والثاني للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى اعلم

(٦٢) - (٩٢٢) - بَابُ : يُقْتَادُ مِنْ الْقَاتِلِ كَمَا قَتَلَ

(١٣٢) - ٢٦٢٣ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيًّا رَضَخَ رَأْسَ امْرَأَةٍ
بَيْنَ حَجْرَيْنِ

(٦٢) - (٩٢٢) - (باب : يقتاد) أي : يقتص (من القاتل كما قتل)



(١٣٢) - ٢٦٢٣ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين
ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن همام بن يحيى) بن دينار العوذلي - بفتح المهملة وسكون الواو وكسر
المعجمة - المحلمي مولاهم البصري ، ثقة ربما وهم ، من السابعة ، مات سنة
أربع أو خمس وستين ومئة (١٦٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي
عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن يهودياً) من يهود المدينة (رضح) أي : شدخ (رأس امرأة) أي : كبيرة
من الأنصار ، لم أر من ذكر اسمها (بين حجرين) قال النووي : رضح بين
الحجرين ، ورضه بالحجارة ، ورجمه بالحجارة ، هذه الألفاظ معناها واحد ؛

فَقَتَلَهَا ، فَرَضَخَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْنِ .

لأنه إذا وضع رأسه على حجر ورمى بحجر آخر . . فقد رجم ورض وقد رضخ . انتهى منه .

(فقتلها) أي : فقتل ذلك اليهودي تلك المرأة بالحجارة (فرضخ) أي : شدخ (رسول الله صلى الله عليه وسلم رأسه) أي : رأس ذلك اليهودي (بين حجرين) مجازاة له بمثل عمله .

وفي هذا الحديث دلالة على أن من قتل بشيء . . قتل به ، وقد اختلف فيه : فذهب الجمهور إلى أنه يقتل بمثل ما قتل به من حجر أو عصاً أو تغريق أو خنق أو غير ذلك ما لم يقتله بفسق ؛ كاللوطية وإسقاء الخمر ، فيقتل بالسيف ، وحجتهم هذا الحديث ، وقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ أَعْتَذَى عَلَيْكُمْ فَاَعْتَذُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا آعْتَذَى عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١) ، وقوله تعالى : ﴿ وَالْجُورُ قَصَاصٌ ﴾ ^(٢) ، والقصاص في أصله : المساواة في الفعل ، ومن هؤلاء من خالف في التحريق بالنار وفي قتله بالعصا ، فجمهورهم على أنه يقتل بذلك .

وقال ابن الماجشون وغيره : لا يحرق بالنار ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « ولا يعذب بالنار إلا الله » رواه أحمد والبخاري وأبو داود والترمذي ، وقال مالك في إحدى الروايتين عنه : إنه إن كان في قتله بالعصا تطويل وتعذيب . . قتل بالسيف ، وفي الأخرى : يقتل بها وإن كان فيها ذلك ، وهو قول الشافعي . وقال الشافعي فيمن حبس رجلاً أياماً حتى مات جوعاً أو عطشاً ، أو قطع يديه ورجليه ، ورمى به من جبل : أن يفعل به مثل ذلك ؛ فإن مات . . فذاك ، وإلا . . قتل ، وذهبت طائفة إلى خلاف ذلك كله فقالوا : لا قود إلا بالسيف ، وهو مذهب

(١) سورة البقرة : (١٩٤) .

(٢) سورة المائدة : (٤٥) .

.....

أبي حنيفة والشعبي والنخعي ، واحتجوا على ذلك بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا قود إلا بحديدة » رواه البيهقي وعبد الرزاق ، والصحيح مذهب الجمهور ؛ لما تقدم ، ولأن الحديث الذي هو « لا قود إلا بحديدة » ضعيف عند المحدثين لا يروى من طريق صحيح ، ولأن النهي عن المثلة نقول بموجبه إذا لم يمثل بالمقتول ، فإن مثل . . مثلنا به ؛ لقوله تعالى : ﴿ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ﴾ ^(١) ، ولحديث العرينين على ما تقدم .

وقد شذ بعضهم فقال فيمن قتل بخنق أو بسم أو تردية من جبل أو في بئر أو بخشبة : إنه لا يقتل ولا يقتص منه أصلاً إلا إذا قتل بمحدد حديد أو حجر أو خشب ، أو كان معروفاً بالخنق والتردية ، وهذا منه رد للكتاب والسنة ، وإحداث ما لم يكن عليه أمر الأمة ، وذريعة إلى رفع القصاص الذي شرعه الله تعالى حياةً للنفوس ، فليس عنه مناص . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الديات ، باب سؤال القاتل حتى يقر والإقرار في الحدود ، ومسلم في كتاب القسامة ، باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات والمثقات وقتل الرجل بالمرأة ، وأبو داود في كتاب الديات ، باب يقاد من القاتل ، والترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء فيمن رضح رأسه بصخرة ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب قتل المرأة بالمرأة .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(١) سورة البقرة : (١٩٤) .

(١٣٣) - ٢٦٢٤ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ قَالَا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ

ثم استشهد المؤلف لحديث أنس بحديث آخر له رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٣٣) - ٢٦٢٤ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدى البصرى ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي البصري ربيب شعبة ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا إسحاق بن منصور) بن بهرام الكوسج التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(حدثنا النضر بن شميل) المازني النحوي البصري نزيل مرو ، ثقة ثبت ، من كبار التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما (قالا) أي : كل من محمد بن جعفر ، والنضر بن شميل : (حدثنا شعبة) بن الحجاج بن الورد العتكي البصري ، ثقة حافظ إمام ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن زيد) بن أنس بن مالك الأنصاري ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) .

(عن) جده (أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .
وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

أَنَّ يَهُودِيًّا قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحِ لَهَا ، فَقَالَ لَهَا : أَقَتَلَكِ فُلَانٌ ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا ، ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّانِيَةَ ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لَا ، ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّلَاثَةَ ، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ نَعَمْ ، فَقَتَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ حَجَرَيْنِ .

(أن يهودياً) من يهود المدينة (قتل جارية) أي : بنتاً صغيرة لم تبلغ ، قال الحافظ في « الفتح » (١٩٨/١٢) : لم أقف على اسمها ، لكن في بعض طرقه أنها من الأنصار (على أوضاع لها) أي : لأجل أخذ حلي لها من قطع الفضة ؛ والأوضاع جمع وضح - بفتحتين - وهو نوع من حلي الفضة ؛ سمي به ؛ لبياضه ، كذا في « مجمع البحار » .

فأتي بها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كما في رواية مسلم (فقال لها) رسول الله صلى الله عليه وسلم ذاكراً لها من اتهموه بقتلها من اليهود : (أقتلك) بهمزة الاستفهام الاستخباري وكسر الكاف ؛ أي : هل قتلك (فلان) بن فلان ؟ (فأشارت) الجارية (برأسها) ب (أن لا) أي : بأن المشار إليه لم يقتلني .

(ثم سألتها) رسول الله صلى الله عليه وسلم المرة (الثانية) بقوله : أقتلك فلان ؟ ذاكراً لها غير المذكور لها في المرة الأولى ممن اتهموه بقتلها (فأشارت) الجارية له صلى الله عليه وسلم في المرة الثانية (برأسها) ب (أن لا) أي : بأن المذكور لها في المرة الثانية ما قتلها .

(ثم سألتها) رسول الله صلى الله عليه وسلم المرة (الثالثة) فقال لها : أقتلك فلان ؟ ذاكراً غير الأولين (فأشارت) له صلى الله عليه وسلم (برأسها) ب (أن نعم) أي : بأنه قتلني ؛ أي : بأن المذكور لها في المرة الثالثة هو الذي قتلني ، وفيه أن الإشارة المفهمة معتبرة عند العجز عن النطق اللساني .

(فقتله) أي : فقتل (رسول الله صلى الله عليه وسلم) اليهودي الذي أشارت إليه في المرة الثالثة ؛ أي : رضه (بين حجرين) أي : أمر بقتله بعد

إقراره ؛ كما هو المذكور في بعض رواية مسلم والترمذي .
والحاصل : أن النبي صلى الله عليه وسلم عد بين يديها أسماء عدة أشخاص
ممن يحتمل كونهم قاتلاً لها ، فأشارت في الجميع بالنفي ، حتى سمي لها
اليهودي القاتل لها ، فأشارت بالإثبات .

وفيه دليل على أن الرجل يقتل بالمرأة ، وانعقد عليه الإجماع ، إلا
من شذ ، فقال : لا يقتل بها ؛ لفضيلة الذكورة ؛ وهم : عطاء والحسن ومن
وافقهما ، وقد روي ذلك أيضاً عن علي رضي الله تعالى عنه ، وأما القصاص
بينهما في الأطراف . . فهو أيضاً مذهب الجمهور ، وقد ذهب إلى نفيه فيها
من نفاه في النفس وأبو حنيفة وحماد ، وإن قالوا به في النفس ، والصحيح
قول الجمهور في المسألتين ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ
بِالنَّفْسِ ﴾ ^(١) .

وفي الحديث أيضاً جواز ذكر من اتهم وعرضهم على المقتول واحداً فواحداً
بعينه واسمه ، وإن لم تقم دلالة على لطمه أكثر من أن يحتمل ذلك احتمالاً
قريباً .

وفيه أيضاً قتل الكبير بالصغير ؛ لأن الجارية صغيرة ؛ لأنها اسم لمن لم
يبلغ من النساء ؛ كالغلام في الرجال ، وهذا مما لا يختلف فيه . انتهى من
« المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الطلاق ، باب
الإشارة في الطلاق والأمور ، ومسلم في كتاب الحدود ، باب ثبوت القصاص في
القتل بالحجر وغيره من المحددات والمثقلات وقتل الرجل بالمرأة ، وأبو داود

(١) سورة المائدة : (٤٥) .

.....
في كتاب الدييات ، باب يقاد من القاتل ، والترمذي في كتاب الدييات ، باب ما
جاء فيمن رضى رأسه بصخرة .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث أنس الأول .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٣) - (٩٢٣) : بَابُ : لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ

(١٣٤) - ٢٦٢٥ - (١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُسْتَمِرِّ الْعُرُوقِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ ،
.....

(٦٣) - (٩٢٣) : بَابُ : لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ

(١٣٤) - ٢٦٢٥ - (١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُسْتَمِرِّ الْعُرُوقِيُّ (بالقاف الناجي - بالنون والجيم - البصري ، صدوق يغرب ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (د س ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) النَّبِيلُ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ بْنُ الضَّحَّاكِ بْنِ مُسْلِمِ الشَّيْبَانِيِّ الْبَصْرِيِّ ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ وَمِائَتَيْنِ (٢١٢ هـ) ، أَوْ بَعْدَهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ سُفْيَانَ) بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ الْكُوفِيِّ ، ثَقَّةٌ ثَبَتَ فَقِيهٌ ، مِنَ السَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَسِتِّينَ وَمِئَةَ (١٦١ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ جَابِرٍ) بْنُ يَزِيدَ بْنِ الْحَارِثِ الْجَعْفِيِّ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيِّ ، ضَعِيفٌ رَافِضِيٌّ ، مِنَ الْخَامِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ وَعَشْرِينَ وَمِئَةَ (١٢٧ هـ) ، وَقِيلَ : سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ . يَرْوِي عَنْهُ : (د ت ق) . انْتَهَى « تَقْرِيبٌ » .

وَفِي « التَّهْذِيبِ » : وَقَالَ ابْنُ عَلِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ : جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ صَدُوقٌ فِي الْحَدِيثِ ، وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي بَكِيرٍ عَنْ شُعْبَةَ : كَانَ جَابِرٌ إِذَا قَالَ : حَدَّثَنَا ، وَسَمِعْتُ . . فَهُوَ مِنْ أَوْثَقِ النَّاسِ ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي بَكِيرٍ أَيْضاً عَنْ زَهِيرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ : كَانَ إِذَا قَالَ : سَمِعْتُ ، أَوْ سَأَلْتُ . . فَهُوَ مِنْ أَصْدَقِ النَّاسِ .

وَقَالَ وَكِيعٌ : مَهْمَا شَكَكْتُمْ . . فَلَا تَشْكُوا فِي أَنْ جَابِراً ثَقَّةٌ ، حَدَّثَنَا عَنْهُ مَسْعَرٌ وَسُفْيَانٌ وَشُعْبَةُ وَحَسَنُ بْنُ صَالِحٍ .

عَنْ أَبِي عَازِبٍ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا قُودَ إِلَّا بِالسَّيْفِ » .

وقال ابن عبد الحكم : سمعت الشافعي يقول : قال سفيان الثوري لشعبة : لئن تكلمتُ في جابر الجعفي . . لأتكلَّمَنَّ فيك . انتهى منه باختصار .

والحاصل مما ذكرنا : أنه مختلف فيه .

(عن أبي عازب) مسلم بن عمرو ، أو ابن أراك الكوفي ، مستور ، من الرابعة . يروي عنه : (ق) ، روى عن : النعمان بن بشير ، وقيل : عن أبي سعيد ، ويروي عنه : جابر الجعفي ، والحارث بن زياد . انتهى « تهذيب » .

(عن النعمان بن بشير) بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي ، له ولأبويه صحبة رضي الله تعالى عنهم ، ثم سكن الشام ، ثم ولي إمرة الكوفة ، ثم قتل بحمص سنة خمس وستين (٦٥ هـ) ، وله أربع وستون سنة . يروي عنه : (ع) . وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه جابراً الجعفي ، وهو مختلف فيه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا قود) أي : لا اقتصاص من الجاني إذا كان قتلاً جائزاً (إلا بالسيف) قال السندي : أي : لا يجب القصاص إذا كان قتلاً إلا بالسيف ؛ أي : إلا بالمحدد .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه الدارقطني في « سننه » من طريق الحسن عن النعمان ، ورواه الحاكم في « المستدرک » من طريق يوسف بن يعقوب عن شعبة وسفيان عن جابر الجعفي به ، ورواه البيهقي في « الكبرى » في كتاب الجنائيات ، باب ما روي أن لا قود إلا بحديدة ، ورواه أيضاً من طريق قيس بن الربيع الذي قال : لا يحتج به ، ورواه الإمام أحمد في « مسنده » من حديث النعمان أيضاً ، ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة في « مسنده » ، وغيرهم .

(١٣٥) - ٢٦٢٦ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُسْتَمِرِّ ، حَدَّثَنَا الْحُرُّ بْنُ مَالِكٍ الْعَنْبَرِيُّ ، حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، ولكن لا يصلح لمعارضة الأحاديث السابقة في الباب قبله ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث النعمان بحديث أبي بكر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٥) - ٢٦٢٦ - (٢) (حدثنا إبراهيم بن المستمير) العروقي - بضميتين - البصري ، صدوق ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا الحر) بضم أوله وتشديد ثانيه (ابن مالك) بن الخطاب (العنبري) أبو سهل البصري ، صدوق ، من التاسعة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا مبارك بن فضالة) - بفتح الفاء وتخفيف المعجمة - أبو فضالة البصري ، صدوق يدلّس ويسوي ، من السادسة ، مات سنة ست وستين ومئة (١٦٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (د ت ق) ، وقال العجلي : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، فهو مختلف فيه .

(عن الحسن) البصري ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بكر) نفيح بن الحارث الثقفي البصري الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه مبارك بن فضالة ، وهو مختلف فيه .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا قَوْدَ إِلَّا بِالسَّيْفِ » .

(قال) أبو بكرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا قود إلا بالسيف)
مر ما فيه من المعنى .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الدارقطني في « سننه » من
طريق مبارك عن الحسن مرسلاً ، ورواه البيهقي عن طريق الدارقطني به ، ورواه
أيضاً عن طريق المبارك بن فضالة ، فذكره مرفوعاً ؛ كما رواه ابن ماجه .
ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ كما مر ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .
ولا معارضة لهما للأحاديث السابقة في الباب قبله ؛ لأنها كلها صحاح .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٤) - (٩٢٤) - بَابُ : لَا يَجْنِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ

(١٣٦) - ٢٦٢٧ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ : « أَلَا لَا يَجْنِي »

(٦٤) - (٩٢٤) - (بَابُ : لَا يَجْنِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ)

(١٣٦) - ٢٦٢٧ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) العبسي الكوفي ، ثقة متقن ، من العاشرة .

(حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ) سلام بن سليم الحنفي مولا هم الكوفي ، ثقة متقن صاحب حديث ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن شبيب بن غرقدة) - بمعجمة وقاف - ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) .
(عن سليمان بن عمرو بن الأحوص) الجشمي - بضم الجيم وفتح المعجمة - كوفي مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) عمرو بن الأحوص الجشمي - بضم الجيم وفتح المعجمة - الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، له حديث واحد في حجة الوداع . يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عمرو بن الأحوص رضي الله عنه (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في حجة الوداع) في خطبته يوم عرفة : (ألا) حرف تنبيه واستفتاح ؛ أي : انتبهوا من غفلتكم واستمعوا ما أقول لكم من المواعظ من أنه (لا يجني)

جَانٍ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ ، لَا يَجْنِي وَالِدٌ عَلَى وَلَدِهِ ، وَلَا مَوْلُودٌ عَلَى وَالِدِهِ » .

أي : لا يتعدى (جان) منكم ؛ أي : لا يتعدى أحد منكم على غيره بظلم ولا جناية ، سواء كانت من الكبائر أو غيرها ؛ كالسب والشتم . . (إلا) كانت عقوبتها في الدنيا أو في الآخرة (على نفسه) أي : على نفس ذلك الجاني ، سواء كانت جانيته على غيره كبيرة ؛ كالقتل والقذف ، أو صغيرة ؛ كالسب .

و(لا يجني) أي : لا يتعدى (والد) منكم أيها الناس (على ولده) وإن سفل ؛ بأن سبه أو ضربه بغير حق . . إلا كانت تلك الجناية ؛ أي : عقوبتها على ذلك الوالد الجاني (ولا) يجني (مولود) أي : ولد (على والده) بأن عق عليه وقطع بره الواجب له عليه أو سبه أو لعنه . . إلا كانت عقوبة تلك الجناية على ذلك الولد العاق على والده ؛ كما قال تعالى : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ ^(١) ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ ^(٢) ، وكما قال : ﴿ لَا يَكْلَفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ ^(٣) .

قال السندي : فجناية كل واحد منهما قاصرة عليه لا تتعداه إلى غيره ، سواء كانت تلك العقوبة في الدنيا ؛ كالقصاص إن اقتص منه ، وكعذاب جهنم إن لم يقتص منه ، قال في « النهاية » : الجناية : الذنب والجرم وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العذاب أو القصاص في الدنيا والآخرة .

والمعنى : أنه لا يطالب بجناية غيره من أقاربه وأباعده ، فإذا جنى أحدهما جناية . . لا يعاقب بها الآخر ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ .

ولفظ الترمذي في (باب ما جاء في تحريم الدماء والأموال) (٣٧٦/٦) :

(١) سورة فصلت : (٤٦) .

(٢) سورة الأنعام : (١٦٤) .

(٣) سورة البقرة : (٢٨٦) .

(١٣٧) - ٢٦٢٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ،
.....

(ألا لا يجني جان إلا على نفسه ، ألا لا يجني جان على ولده ، ولا مولود على والده) .

قال في « تحفة الأحوذى » : يحتمل أن يكون المراد : النهي عن الجنابة عليه ؛ لاختصاصها بمزيد قبح ، ويحتمل أن يكون المراد تأكيد قوله : « لا يجني جان إلا على نفسه » ، فإن عادتهم جرت بأنهم يأخذون أقارب الشخص بجنابته .
والحاصل : أن هذا ظلم يؤدي إلى ظلم آخر ، والأظهر أن هذا نفي ، فيوافق قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ ^(١) ، وإنما خص الولد والوالد ؛ لأنهما أقرب الأقارب ، فإذا لم يؤاخذا بفعله . . فغيرهما أولى ، وفي رواية : « لا يؤاخذ الرجل بجريمة أبيه » ، وضبط بالوجهين النفي والنهي . انتهى من « تحفة الأحوذى » (٣٧٦/٦) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمرو بن الأحوص بحديث طارق المحاربي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٧) - ٢٦٢٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .
(حدثنا عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(١) سورة الأنعام : (١٦٤) .

عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زَيْادٍ ، حَدَّثَنَا جَامِعُ بْنُ شَدَّادٍ ، عَنْ طَارِقِ الْمُحَارِبِيِّ قَالَ :
رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْتُ بَيَاضَ إِبْطَيْهِ

(عن يزيد بن أبي زياد) القرشي الهاشمي أبي عبد الله مولا هم الكوفي رأى
أنساً .

وقال في « التقريب » : ضعيف وصار يتلقن ، وكان شيعياً ، من الخامسة ،
مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . انتهى « تقريب » .

وقال يعقوب بن سفيان : ويزيد وإن كانوا يتكلمون فيه لتغيره ، فهو
على العدالة والثقة ، وإن لم يكن مثل الحكم ومنصور ، وقال ابن شاهين في
« الثقات » : قال أحمد بن صالح المصري : يزيد بن أبي زياد ثقة ، ولا يعجبني
قول من تكلم فيه ، وقال ابن سعد : كان ثقةً في نفسه إلا أنه اختلط في آخر
عمره ، فجاء بالعجائب . انتهى منه . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا جامع بن شداد) المحاربي أبو صخرة الكوفي ، ثقة ، من
الخامسة ، مات سنة سبع ، ويقال : سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن طارق) بن عبد الله (المحاربي) الكوفي الصحابي الفاضل رضي الله
تعالى عنه ، له حديثان أو ثلاثة . يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) طارق : (رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه) رفعاً
بليغاً (حتى رأيت بياض) وعفرة (إبطيه) ثنية إبط ؛ وهو الموضع المنخفض
تحت العضد .

وفي « المختار » : الإبط - بسكون الباء - : ما تحت الجناح ، يذكر ويؤنث ،
والجمع آباط . انتهى .

يَقُولُ : « أَلَا لَا تَجْنِي أُمُّ عَلِيٍّ وَلَدٌ ، أَلَا لَا تَجْنِي أُمُّ عَلِيٍّ وَلَدٌ » .

(١٣٨) - ٢٦٢٩ - (٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ،

أي : سمعته حالة كونه (يقول : ألا) حرف تنبيه ؛ أي : انتبهوا واستمعوا ما أقول لكم ؛ وهو قلبي : (لا تجني) ولا تتعدى (أم) أي : والدة (علي ولد) ها بسبه وضربه ولعنه ؛ فإن عقوبة كل جناية ومظلمة علي جانيها لا يحمل عنه غيره ، وكرره ثانياً بقوله : (ألا لا تجني أم علي ولد) تأكيداً ومبالغة في الزجر والردع .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه أبو بكر ابن أبي شيبة في « مسنده » ضمن حديث طويل ، وروى النسائي طرفاً منه في كتاب القسامة ، باب لا يؤخذ أحد بجريرة أحد ، ورواه الدارقطني في « سننه » من حديث طارق بن عبد الله أيضاً ، وله شاهد من حديث عمرو بن الأحوص ، رواه أصحاب « السنن الأربعة » يعني : المذكور في أول هذا الباب ، ورواه ابن حبان في « صحيحه » في كتاب المغازي والسير ، باب دعاء النبي صلى الله عليه وسلم الناس إلى الإسلام وما لقيه ، وهو حديث طويل .

قال البوصيري : هذا حديث صحيح رجاله ثقات ، له شواهد .

فدرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عمرو بن الأحوص .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عمرو بن الأحوص بحديث الخشخاش العنبري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٨) - ٢٦٢٩ - (٣) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ (بن الفرات القزويني

البجلي ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) .
يروى عنه : (ق) .

حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ أَبِي الْحَرِّ ، عَنْ الْخَشْخَاشِ الْعَنْبَرِيِّ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعِيَ ابْنِي فَقَالَ : « لَا تَجْنِي عَلَيْهِ وَلَا يَجْنِي عَلَيْكَ » .

(حدثنا هشيم) بن بشير - بوزن عظيم - ابن القاسم بن دينار السلمي الواسطي ، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يونس) بن عبيد بن دينار العبدي البصري ، ثقة ثبت فاضل ورع ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة (١٣٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حصين بن أبي الحر) مالك بن الخشخاش - بمعجمتين - وهو ابن أبي الحر التميمي العنبري أبو القلوص - بفتح القاف وضم اللام الخفيفة ثم مهملة - ثقة ، من الثانية ، عَمِلَ لِعُمَرَ بن الخطاب ، ثم عاشَ إلى قرب التسعين . يروي عنه : (س ق) .

(عن الخشخاش العنبري) جد حُصَيْن بن أبي الحر الصحابي الجليل رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) الخشخاش : (أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَعِيَ ابْنِي ، فَقَالَ) لي : (لَا تَجْنِي) وَلَا تَعْدِي وَلَا تَظْلِمَ يَا خَشْخَاشَ (عَلَيْهِ) أَي : عَلَى وَلَدِكَ هَذَا (وَلَا يَجْنِي) وَلَدُكَ هَذَا (عَلَيْكَ) يَا خَشْخَاشَ ؛ لِأَن كُلَّ نَفْسٍ عَلَيْهَا عَقُوبَةٌ جَنَائِطُهَا ، لَا يَحْمِلُ عَنْهَا غَيْرَهَا ، وَلَوْ كَانَ أَقْرَبَ قَرِيبًا وَأَصْدَقَ صَدِيقًا ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ ^(١) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه ابن أبي شيبة في « مسنده »

(١) سورة الأنعام : (١٦٤) .

(١٣٩) - ٢٦٣٠ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُبَيْدِ بْنِ عَقِيلٍ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعَوَّامِ الْقَطَّانُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَحَادَةَ ،

عن سعيد بن سليمان عن هشيم به ، ورواه أحمد بن منيع في « مسنده » ، ورواه أبو يعلى الموصلي في « مسنده » : حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي ، أنبأنا يونس أخبرني مخبر عن حصين فذكره ، ورجال إسناده كلهم ثقات إلا أن هشيماً كان يدلّس ، وليس للخشخاش عند ابن ماجه سوى هذا الحديث ، وليس له شيء في الأصول الخمسة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عمرو بن الأحوص بحديث أسامة بن شريك رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٩) - ٢٦٣٠ - (٤) (حدثنا محمد بن عبد الله بن عبيد بن عكيل) - مكبراً - الهلالي أبو مسعود البصري ، صدوق ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا عمرو بن عاصم) بن عبيد الله الكلابي القيسي أبو عثمان البصري ، صدوق في حفظه شيء ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو العوام القطان) عمران بن داود - بفتح الواو بعدها راء - البصري ، صدوق يهم ورمي برأي الخوارج ، من السابعة ، مات بين الستين والسبعين . يروي عنه : (عم) .

(عن محمد بن جحادة) - بضم الجيم وتخفيف المهملة - ثقة ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ شَرِيكِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَجْنِي نَفْسٌ عَلَى أُخْرَى » .

(عن زياد بن علاقة) - بكسر المهملة وبالقاف - الثعلبي - بالمثلثة والمهملة - أبي مالك الكوفي ، ثقة رمي بالنصب ، من الثالثة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئة (١٣٥ هـ) ، وقد جاوز المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أسامة بن شريك) الثعلبي - بالمثلثة والمهملة - الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، تفرد بالرواية عنه زياد بن علاقة على الصحيح . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أسامة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تجني) ولا تتعدى (نفس على) نفس (أخرى) . . . إلا كانت عقوبة جنايتها عليها لا على غيرها ، ولو كانت تلك الأخرى قريبها أو صديقها .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، قال البوصيري : إسناده صحيح ، رجاله ثقات ، ومحمد بن عبد الله ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وأبو العوام قد وثقه الجمهور وإن ضعفه النسائي ، وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :

الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٥) - (٩٢٥) - بَابُ الْجُبَارِ

(١٤٠) - ٢٦٣١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ،
عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْعَجَمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ ، »

(٦٥) - (٩٢٥) - (باب الجبار)

بضم الجيم وتخفيف الباء ؛ أي : هدر لا ضمان فيها .



(١٤٠) - ٢٦٣١ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا سفيان) بن
عينه ، (عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) رضي الله عنه .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العجماء) مؤنث
الأعجم ؛ وهي البهيمة ، وقال النووي : العجماء : هي كل الحيوان غير الآدمي ،
وسميت البهيمة عجماء ؛ لأنها لا تتكلم .

(جرحها) - بفتح الجيم لا غير - كما في « السندي » أي : جرح البهيمة
وإتلافها شيئاً ؛ والجرح - بفتح الجيم - مصدر لجرح الثلاثي ، وبضمها اسم
مصدر ، أو اسم عين ، وإنما عبر بالجرح مع أن إتلافها قد يكون بغير الجرح ؛
لأنه الأغلب ، أو هو مثال منه لا قيد ، يطلق على ما عداه ، وقد وقع في بعض
الروايات : (العجماء جبار) بدون لفظ (الجرح) ، فمعناه عليها : إتلاف العجماء
بأي وجه كان بجرح أو غيره ، كذا في « عمدة القاري » (٢٦ / ١١) .

أي : جرح العجماء وإتلافها شيئاً من المال ونحوه (جبار) - بضم الجيم
وفتح الباء المخففة - أي : هدر لا ضمان على صاحبها إذا لم يوجد منه تفريط ،

وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ ،
.....

أما إذا وجد ؛ كما في صورة كونه راكباً عليها أو قائداً لها أو سائقاً أو راعياً لها . .
ففيه ضمان على التفصيل المذكور في الفقه .

وقوله : « العجماء » مبتدأ « جرحها » بدل اشتمال منه ، وقوله : « جبار » خبره .
قال ابن الأثير نقلاً عن الأزهري : الجرح ها هنا بفتح الجيم على المصدر لا
غير . انتهى .

والتعبير بالجرح باعتبار الأغلب ، وليس في كل روايات البخاري لفظ الجرح ،
فيكون المعنى : إتلاف العجماء بأي وجه كان ؛ بجرح أو بغيره . . هدر لا شيء
فيه ، وقال الشافعي رحمه الله تعالى : إذا كان مع البهيمة إنسان . . فإنه يضمن
ما أتلفته من نفس أو عضو أو مال ، سواء كان سائقاً أو راكباً أو قائداً ، وسواء
كان مالكاً أو أجيراً أو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً ، وسواء أتلفت بيدها أو
برجلها أو ذنبها أو رأسها ، وسواء كان ذلك ليلاً أو نهاراً ؛ لأن الإتلاف لا فرق فيه
بين العمد وغيره ، ومن هو مع البهيمة حاكم عليها ، فهي كالألة بيده ، ففعلها
منسوب إليه ، سواء حملها أم لا وسواء علم به أم لا ، كذا في « فتح الباري »
(٢٥٨ / ١٢) ، قال الخطابي : وإنما يكون جرحها هدرأ ؛ إذا كانت منفلة عائرة
على وجهها ليس لها قائد ولا سائق ولا عليها راكب .

(والمعدن) بكسر الدال (جبار) أي : وتلف الواقع فيه ، إذا حفره إنسان في
ملكه ، أو في موات ؛ لاستخراج ما فيه من الجواهر لا ضمان عليه ، وكذا إذا
أنهار على حافره .

قال ابن حجر : ويلتحق بالبئر والمعدن في ذلك كل أجير على عمل ؛ كمن
استؤجر على صعود نخلة لقطف ثمرها ، أو صعود سطح للبناء فسقط منها
فمات . انتهى .

وفي « العون » : ومعناه : أن الرجل إذا حفر المعدن في ملكه ، أو في موات ، فمر بها مار فسقط فيها فمات ، أو استأجر أجراً يعملون فيه فسقط عليهم فماتوا . . فلا ضمان في ذلك . انتهى .

(والبئر) أي : وتلف الواقع في بئر حفرها إنسان في ملكه أو في موات (جبار) أي : هدر لا ضمان فيه إذا لم يكن منه سبب إلى ذلك ولا تغير ، وكذا لو استأجر إنساناً ليحفر له البئر فانهارت عليه ، أو لبني عمارةً فسقط منها . . فلا ضمان ، وأما من حفرها تعدياً ؛ كأن حفرها في طريق أو في ملك غيره بغير إذن فتلف بها إنسان . . فإنه تجب ديته على عاقلة الحافر ، والكفارة في مال الحافر ، وإن تلف بها غير آدمي . . وجب ضمانه في مال الحافر ، ويلتحق بالبئر كل حفرة على التفصيل المذكور ، كذا في « فتح الباري » .

قال أبو عبيدة : والمراد بالبئر ها هنا : العادية القديمة التي لا يعلم لها مالك ، تكون في البادية فيقع فيها إنسان أو دابة ، فلا شيء في ذلك على أحد . انتهى . وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الزكاة ، وفي باب الركاز ، ومسلم في كتاب الحدود ، باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار ، وأبو داود في كتاب الديات ، باب العجماء والمعدن والبئر جبار ، والترمذي في كتاب الزكاة ، باب (١٦) ، رقم (٦٤٢) ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب المعدن ، وعبد الرزاق في « مصنفه » ، والدارمي في كتاب الديات ، باب العجماء وجرحها جبار .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(١٤١) - ٢٦٣٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « الْعَجَمَاءُ جَرَحُهَا جُبَارٌ ، وَالْمُعَدِنُ جُبَارٌ » .

ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث عمرو بن عوف رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤١) - ٢٦٣٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ (القُطَوَانِي - بفتح القاف والطاء - أبو الهيثم البجلي مولا هم الكوفي ، صدوق يتشيع ، من كبار العاشرة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) ، وقيل : بعدها . يروي عنه : (خ م ن ت س ق) .

(حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ) (المزنِي المدني ، ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب ، من السابعة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عَنْ أَبِيهِ) (عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد المزنِي المدني والد كثير ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عَنْ جَدِّهِ) (عمرو بن عوف بن زيد بن ملحمة - بكسر أوله ومهملة - أبي عبد الله المزنِي المدني الصحابي الشهير رضي الله تعالى عنه ، مات في ولاية معاوية . يروي عنه : (د ت ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه كثير بن عبد الله ، وهو مجمع على ضعفه .

(قَالَ) (عمرو بن عوف : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : العجماء) أي : البهيمة (جرحها) أي : متلفاتها (جبار) أي : هدر لا ضمان فيه (والمعدن) أي : متلفات حفيرته (جبار) أي : هدر لا ضمان فيه .

(١٤٢) - ٢٦٣٣ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنِ خَالِدٍ النُّمَيْرِيُّ ، حَدَّثَنَا
فُضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ ، حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ
الْوَلِيدِ ،
.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه أبو بكر ابن أبي شيبة في
« مسنده » .

فدرجته : أنه صحيح بغيره ، وإن كان سنده ضعيفاً ؛ لأن له شاهداً من
حديث أبي هريرة المتفق عليه الجماعة المذكور قبله ، فالحديث : صحيح
المتن ، ضعيف السند ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة
المذكور قبله .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث عبادة بن الصامت
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤٢) - ٢٦٣٣ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ رَبِّهِ بْنِ خَالِدٍ (بن عبد الملك بن
قدامة (النميري) - مصغراً - أبو المغلس البصري ، مقبول ، من العاشرة ، مات
سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا فَضَيْلُ بْنُ سُلَيْمَانَ (النميري - بالنون مصغراً - أبو سليمان البصري ،
صدوق له خطأ كثير ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) ،
وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ (بن أبي عياش - بتحتانية ومعجمة - الأسدي مولى
آل الزبير ، ثقة فقيه إمام في المغازي ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وأربعين
ومئة (١٤١ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ الْوَلِيدِ (بن عبادة بن الصامت ، أرسل عن

عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ الْمَعْدِنَ جُبَّارٌ ، وَالْبِئْرَ جُبَّارٌ ، وَالْعَجَمَاءُ جَزْحُهَا جُبَّارٌ ، وَالْعَجَمَاءُ : الْبَهِيمَةُ مِنَ الْأَنْعَامِ وَغَيْرِهَا ، وَالْجُبَّارُ : هُوَ الْهَدْرُ الَّذِي لَا يُعْرَمُ .

عبادة ، وهو مجهول الحال ، قتل سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) ، من الخامسة . يروي عنه : (ق) .

(عن عبادة بن الصامت) بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي أبي الوليد المدني أحد النقباء ليلة العقبة ، بدري مشهور رضي الله تعالى عنه ، مات بالرملة سنة أربع وثلاثين (٣٤ هـ) ، وقيل : عاش إلى خلافة معاوية . يروي عنه : (ع) . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه إسحاق بن يحيى ، وهو مجهول الحال ، وأيضاً هو لم يدرك عبادة بن الصامت .

(قال) عبادة : (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن المعدن) أي : متلفاته (جبار) أي : هدر (والبئر) أي : متلفاته (جبار) أي : هدر (والعجماء جرحها) أي : متلفاتها (جبار) أي : هدر .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لأن له شاهداً من حديث أبي هريرة المذكور أول الباب ، وغرضه : الاستشهاد به له .

وقوله : (والعجماء : البهيمة من الأنعام) الثلاثة (وغيرها) كالدواب الثلاثة (والجبار : هو الهدر الذي لا يغرم) بالبناء للمفعول ؛ من الغرم ؛ أي : لا يضمن بقيمة ولا مثل . . تفسير مدرج من بعض الرواة ، أو من أبي الحسن بن بحر ، أو من المؤلف ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث أبي هريرة الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٤٣) - ٢٦٣٤ - (٤) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ هَمَّامٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « النَّارُ جَبَّارٌ ، وَالْبُيُوتُ جَبَّارٌ » .

(١٤٣) - ٢٦٣٤ - (٤) (حدثنا أحمد بن الأزهر) بن منيع أبو الأزهر العبدى النيسابورى ، صدوق كان يحفظ ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وستين ومئتين (٢٦٣ هـ) . يروى عنه : (س ق) .

(حدثنا عبد الرزاق) بن همام بن نافع الحميرى مولا هم أبو بكر الصنعانى ، ثقة حافظ مصنف شهير ، عمى فى آخر عمره فتغير ، وكان يتشيع ، من التاسعة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) ، وله خمس وثمانون سنة . يروى عنه : (ع) .

(عن معمر) بن راشد الأزدي مولا هم أبي عروة البصري نزيل اليمن ، ثقة ثبت فاضل ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) ، وهو ابن ثمان وخمسين سنة . يروى عنه : (ع) .

(عن همام) بن منبه بن كامل الصنعانى أخى وهب ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروى عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضى الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : النار) أي : متلفاتها (جبار) أي : هدر (والبئر) أي : متلفاتها (جبار) وصورتها : أن يوقد الرجل النار فى حطب مملوك له لحاجة له فيها ، فتطيرها الريح فتشعلها فى مال غيره من حيث لا يملك ردها ، فيكون ما أتلفته هدرًا غير مضمون عليه .

.....
قال الخطابي : لم أزل أسمع أصحاب الحديث يقولون : غلط فيه عبد الرزاق ، وإنما هو : (البئر جبار) حتى وجدته لأبي داود عن عبد الرزاق الصنعاني عن معمر ، فدل على أن الحديث لم ينفرد به عبد الرزاق ، هذا آخر كلامه .

ومن قال : هو تصحيف (البئر) . . احتج في ذلك بأن أهل اليمن يميلون النار بكسر النون منها ، فسمعه بعضهم على الإمامة ، فكتبه بالياء ؛ أي : بلفظ البير ، فنقله مصحفاً ، فعلى هذا الذي ذكره ، هو على العكس مما قاله .

قلت : وهذا يقتضي أن يكون البئر مصحفاً من النار ، ويكون الأصل النار لا البئر ، وهو خلاف المطلوب ، فليتأمل . انتهى من « العون » مع « السندي » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب في النار تعدى .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٦) - (٩٢٦) - بَابُ الْقَسَامَةِ

(١٤٤) - ٢٦٣٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ ،
سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو لَيْلَى ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ
سَهْلٍ بْنِ حَنِيفٍ ،
.....

(٦٦) - (٩٢٦) - (باب القسامة)

(١٤٤) - ٢٦٣٥ - (١) (حدثنا يحيى بن حكيم) المقوم - بتشديد الواو
المكسورة - أبو سعيد البصري ، ثقة حافظ عابد مصنف ، من العاشرة ، مات سنة
ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .
(حدثنا بشر بن عمر) بن الحكم الزهراني - بفتح الزاي - الأزدي أبو محمد
البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع ، وقيل : تسع ومئتين (٢٠٩ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

قال : (سمعت مالك بن أنس) الأصبحي المدني ، إمام دار الهجرة وإمام
الفروع ، ثقة حجة ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(حدثني أبو ليلى) عبد الله بن سهل (بن عبد الله بن عبد الرحمن بن
سهل بن حنيف) - مصغراً - ابن كعب من بني عامر بن عدي بن جشم بن
مُجَدَّعة بن الأوس ، هو الذي روى عنه مالك حديث القسامة .

قال ابن سعد : أبو ليلى اسمه عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن بن سهل بن
كعب من بني عامر بن عدي بن جشم بن مُجَدَّعة بن الأوس ، وهو الذي روى عنه
مالك حديث القسامة .

وقال البخاري : أبو ليلى اسمه : عبد الله بن سهل ، سمع عائشة ، وروى

عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ رِجَالٍ مِنْ كُتُبَاءِ قَوْمِهِ ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدٍ

محمد بن إسحاق عن عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن بن سهل بن أبي حثمة عن عائشة وجابر ، كذا نسبه .

قلت : وقال ابن حبان في « الثقات » : عبد الله بن سهل بن عبد الرحمن بن سهل أحد بني حارثة ، كنيته أبو ليلى .

وقال ابن عبد البر : أجمعوا على أنه ثقة . انتهى من « التهذيب » .

وقال في « التقريب » : ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (خ م د س ق) .

أي : روى أبو ليلى عبد الله بن سهل (عن سهل بن أبي حثمة) - بفتحيتين بينهما مثلثة ساكنة - اسمه عبد الله بن ساعدة بن عامر بن ساعدة الأنصاري الخزرجي الصحابي الصغير رضي الله تعالى عنه ، ولد سنة ثلاث من الهجرة (٣ هـ) له أحاديث ، مات في خلافة معاوية . يروي عنه : (ع) .

(أنه) أي : أن سهل بن أبي حثمة (أخبره) أي : أخبر أبا ليلى (عن رجال من كبراء قومه) أي : قوم سهل ؛ يعني : الخزارجة ، ولم أر من ذكر أسماء أولئك الكبراء ، ولكن الجهالة في الصحابة لا تضر في السند ؛ لأنهم كلهم عدول .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات أثبات .

وذكر المفعول الثاني لأخبر بقوله : (أن عبد الله بن سهل) بن زيد (و)

ابن عمه (محيصة) - بضم الميم وفتح الحاء وتشديد الياء المكسورة -

ابن مسعود بن زيد الأنصاريين الحارثيين (خرجا) من المدينة (إلى خيبر)

موضع من الحجاز قريب إلى المدينة المنورة ، كان مسكن اليهود في ذلك

الزمن ، سميت باسم أول من نزلها أخو يثرب الذي نزل في المدينة (من جهد)

أَصَابَهُمْ ، فَأَتَى مُحَيِّصَهُ فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَالْقِي فِي فَقِيرٍ
أَوْ عَيْنٍ بِخَيْبَرَ ، فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ : أَنْتُمْ وَاللَّهُ ؛ قَتَلْتُمُوهُ ، قَالُوا : وَاللَّهُ ؛ مَا
قَتَلْنَاهُ ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ
.....

أي : لأجل جهد وجوع وضيق معيشة (أصابهم) أي : أصاب أهل المدينة ،
وهذه الواقعة كانت بعد فتح خيبر .

قوله : (فأتى محيصة) بالبناء للمفعول ، وكذا قوله : (فأخبر) محيصة
بالبناء للمفعول معطوف على محذوف ؛ كما في « مسلم » تقديره : حتى إذا
دخلا خيبر .. تفرقا لطلب حوائجهما ؛ أي : ذهب أحدهما إلى موضع ، والآخر
إلى موضع آخر (ف) بعدما تفرقا (أتى محيصة) أي : أتاه آت من أهل البلد
(فأخبر) أي : فأخبره ذلك الآتي (أن عبد الله بن سهل) بن زيد رفيقك وابن
عمك (قد قتل وألقي) بالبناء للمفعول فيهما ؛ أي : قتله قاتل فألقاه ورماه (في
فقير) والفقير : على وزن الفقير الذي هو مقابل الغنى : اسم لبئر قريبة القعر
واسع الفم (أو) قال : ألقاه في (عين) ماء (بخيبر) بالشك من الراوي ، وهنا
حذف أيضاً ؛ تقديره : (فأتى محيصة إلى عبد الله بن سهل ، وهو يتشحط في
دمه قتيلاً) أي : يضطرب ويتمرغ في دمه (فدفنه) أي : فدفن محيصة عبد الله
القتيل هناك .

(فأتى) محيصة (يهود) خيبر (فقال) لهم : (أنتم) أيها اليهود (والله
قتلتموه) ورميتموه في فقير ، فليس هنا إنسان يقتله غيركم ، ف (قالوا) أي :
قالت اليهود لمحيصة : (والله ؛ ما قتلناه) أي : ما قتلنا عبد الله ولا عرفنا من
قتله ، فنحن بريئون من قتله (ثم أقبل) أي : ثم بعدما دفنه وتبرأت اليهود
من قتله .. أقبل محيصة وتوجه للسفر إلى المدينة ، فسافر إِلَيْهَا (حتى قدم)
محيصة (على قومه) وأقاربه .

فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُمْ ، ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ ، فَذَهَبَ مُحَيِّصَةً يَتَكَلَّمُ وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْبَرَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِمُحَيِّصَةَ : « كَبُرَ كَبْرُ » ، يُرِيدُ أَلْسَنَ ،
.....

(فذكر) محيصة (ذلك) القتل الذي وقع لعبد الله (لهم) أي : لقومه (ثم) بعدما أخبر لقومه قَتَلَ عبد الله بن سهل (أقبل هو) أي : ذهب محيصة (وأخوه حويصة) بن مسعود - بضم الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الياء المشددة - على صيغة المصغر ؛ أي : ذهب محيصة وأخوه حويصة ابنا مسعود ، وهما ولدا عم المقتول (وهو) أي : حويصة (أكبر منه) أي : من محيصة .

(وعبد الرحمن بن سهل) معطوف على أخوه ، وهو أخو عبد الله المقتول ، والظاهر أنهما التحقا بمحيصة حين عاد إلى المدينة ، فجاءوا ثلاثة مجتمعين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ ليخبروه بشأن قتل عبد الله بن سهل في خيبر (ف) لما وصلوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ذهب) أي قصد (محيصة) أن (يتكلم) ويخبر خبر القتل لرسول الله ؛ لأنه حاضر قتله ومتول تجهيزه ؛ كما قال : (وهو) أي : محيصة هو (الذي كان) مع القتل (بخيبر) وتولى دفنه .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمحيصة) الذي كان مع القتل وأراد الإخبار لرسول الله صلى الله عليه وسلم خبره : (كبر كبر) - بتشديد الباء أمر من التكبير - أي : قدم في الكلام معي يا محيصة الأخ الأكبر منك (يريد) النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : كبر كبر (السن) أي : كبر السن والعمر لا كبر الفضل والدرجة ، قالوا : هذا عند تساويهم في الفضل ، وأما إذا كان الصغير ذا فضل . . فلا بأس أن يتقدم ، روي أنه قدم وفد من العراق على عمر بن عبد العزيز ، فنظر عمر إلى شاب يريد الكلام ، فقال

فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةً ، ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« إِمَّا أَنْ يَدُودًا صَاحِبُكُمْ ، وَإِمَّا أَنْ يُؤْذَنُوا بِحَرْبٍ » ، فَكَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيْهِمْ

عمر : كبر ، فقال الفتى : يا أمير المؤمنين ؛ إن الأمر ليس بالسن ، ولو
كان كذلك .. لكان في المسلمين من هو أسن منك ، قال : صدقت ، تكلم
رحمك الله .

(ف) لما قال النبي صلى الله عليه وسلم لمحبيصة : كبر كبر .. (تكلم
حويصة) مع رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم) بعدما تكلم حويصة (تكلم
محبيصة) مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه أكبر من عبد الرحمن ،
ولأنه الحاضر لواقعة قتل عبد الله بن سهل .

واعلم : أن حقيقة الدعوى هي لأخيه عبد الرحمن ، لا حق فيها لابني عمه ،
وإنما أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يتكلم الأكبر ؛ وهو حويصة ؛ لأنه لم
يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى ، بل سماع صورة القصة ، وكيف جرت ، فإذا
أراد حقيقة الدعوى .. تكلم صاحبها ؛ وهو عبد الرحمن . انتهى « نوي » .

(ف) لما عرف النبي صلى الله عليه وسلم قصة الواقعة .. (قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم) للنفر الثلاثة أولياء الدم : فلتختر اليهود (إِمَّا أَنْ يَدُودًا)
مضارع من ودئ ؛ نظير وفي يفي ؛ لأنه مثال واوي ؛ أي : فليختاروا بين أن يعطوا
دية (صاحبكم) وهي مئة إبل (وَإِمَّا أَنْ يُؤْذَنُوا) بالبناء للمفعول ؛ أي : وبين
أن يعلموا (بحرب) من الله ورسوله ؛ لأنهم نقضوا عقد الذمة بقتل رجل منا ؛
والمراد : أنهم يفعلون أحد الأمرين إن ثبت عليهم القتل ؛ إما إعطاء الدية ، وإما
الحرب من الله ورسوله .

(فكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم) رسالة واصله (إليهم) أي :

فِي ذَلِكَ ، فَكَتَبُوا : إِنَّا وَاللَّهِ ؛ مَا قَتَلْنَاهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَوِیَصَةَ وَمُحَيِّصَةَ وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ : « تَخْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ » ، قَالُوا : لَا ، قَالَ : « فَتَخْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ » ، قَالُوا : لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ ، فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ

إلى اليهود (في ذلك) أي : في شأن عبد الله القتيل (فكتبوا) أي : فكتبت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب رسالته : (إنا) معشر اليهود (والله ؛ ما قتلناه) أي : ما قتلنا قتيلكم بأنفسنا ولا عرفنا من قتله (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحويصة ومحيصة) ابني مسعود (وعبد الرحمن) بن سهل أخي القتيل : أنتم ورثة القتيل (تحلفون) أنتم خمسين يميناً موزعة عليكم (وتستحقون) عليهم بدل (دم صاحبكم) وقتيلكم ؛ إما الدية عند الجمهور ، وإما القصاص عند مالك إذا حلفوا على أن القاتل فلان بعينه .

(قالوا) أي : قال أولياء الدم معشر الثلاثة : (لا) نحلف يا رسول الله ؛ لهذا أمر لم نشهده ، فكيف نحلف يا رسول الله ؟! (قال) لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ف) إذا ؛ أي : فإذا أنتم لم تحلفوا لإثبات القتل عليهم . . (تحلف لكم) أي : تحلف (يهود) دفعاً لخصومتكم وبراءة منها على أنهم ما قتلوه فيهدر دم صاحبكم (قالوا) أي : قال أولياء الدم معشر الثلاثة : هؤلاء اليهود (ليسوا بمسلمين) فكيف نصدق بأيمانهم ؛ لأنهم لا يتورعون ، فأبوا من أيمانهم ومن أيمان اليهود (فوداه) أي : فادى دية القتيل (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بنوق (من عنده) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : من خالص ماله ؛ تسكيناً للفتنة ، وجبراً لقلوبهم .

وقوله : (فبعث) أي : أرسل (إليهم) أي : إلى أولياء الدم (رسول الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِئَةَ نَاقَةٍ حَتَّى أُدْخِلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ ، فَقَالَ سَهْلٌ : فَلَقَدْ رَكَضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ .

صلى الله عليه وسلم مئة ناقة (عطف تفسير لقوله : (فوداه) أي : أرسل إليهم مئة ناقة ، وسيقت تلك المئة إلى منازلهم (حتى أدخلت) تلك المئة (عليهم) أي : على أولياء الدم (الدار) أي : في دارهم ، و (حتى) غاية لمحذوف ؛ كما قدرناه أولاً ؛ تقديره : وسيقت تلك المئة إليهم حتى أدخلت عليهم وهم في دارهم ؛ أي : أدخلت في مربدهم عند دارهم (فقال سهل) بن أبي حثمة راوى الحديث بالسند السابق : (ف) والله (لقد) دخلت مربد تلك النوق و (ركضتني) أي : ضربتني برجلها (منها) أي : من تلك النوق (ناقة حمراء) أي : ناقة حمراء منها .

قوله : (فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : أعطى دية القتل من عند نفسه ، قال : إنما أعطى دفعا للتنازع ، وإصلاحاً لذات البين ، وجبراً لما يلحقهم من الكسر بواسطة قتل قريبهم ، وإلا . . فأهل القتل لا يستحقون إلا أن يحلفوا أو يستحلفوا المدعى عليهم مع نكولهم ، ولم يتحقق شيء من الأمر ، ثم روايات هذا الحديث لا تخلو عن اضطراب واختلاف ، ولذلك ترك بعض العلماء روايته ، وأخذوا بروايات أخر لما ترجح عندهم . انتهى « سندی » .

وفيه من الفقه : أن أهل الذمة يحكم عليهم بحكم الإسلام لا سيما إذا كان الحكم بين ذمي ومسلم ؛ فإنه لا يختلف في ذلك ، وكذلك لو كان المقتول من أهل الذمة فادعي به على مسلم . . فإن أولياء الدم يحلفون بخمسين يميناً ، ويستحقون به دية ذمي ، هذا قول مالك ، وقال بعض أصحابه : يحلف المسلم المدعى عليه خمسين يميناً ويبرأ ، إلى غير ذلك . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الصلح ، باب

(١٤٥) - ٢٦٣٦ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ
الْأَحْمَرُ ، عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ،
.....

الصلح مع المشركين ، وفي كتاب الديات ، باب القسامة ، ومسلم في كتاب
الحدود ، باب القسامة ، وأبو داود في كتاب الزكاة ، باب كم يُعطى الرجل الواحد
من الزكاة ، والترمذي في كتاب الديات ، باب في القسامة ، قال أبو عيسى : لهذا
حديث حسن صحيح ، وعليه العمل عند أهل العلم في القسامة ، والنسائي في
كتاب القسامة ، باب تبرئة أهل الدم في القسامة .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث سهل بن أبي حثمة بحديث عبد الله بن عمرو
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٤٥) - ٢٦٣٦ - (٢) (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ) بن حصين الكندي
أبو سعيد الأشج الكوفي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين
ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ) سليمان بن حيان الأزدي الكوفي ، صدوق يخطئ ،
من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن حجاج) بن أرطاة بن ثور النخعي الكوفي ، صدوق كثير الخطأ
والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه :
(م عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ،
من الخامسة ، إلا أنه مختلف فيه فيما رواه عن أبيه عن جده ؛ لأنه إنما رواه من

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ حُوَيْصَةَ وَمُحَيِّصَةَ ابْنَيْ مَسْعُودٍ وَعَبْدَ اللَّهِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ
ابْنَيْ سَهْلٍ خَرَجُوا يَمْتَارُونَ بِخَيْبَرَ ، فَعُدِّي عَلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقَتِلَ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ
لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « تُقْسِمُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ » ، فَقَالُوا :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ كَيْفَ نُقْسِمُ وَلَمْ نَشْهَدْ ؟ قَالَ :

الكتاب لا بالسماع ، مات سنة ثمان مائة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد ، صدوق ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما ، مات ليالي

الحررة على الأصح . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لتدليس حجاج بن أرطاة .

(أن حويصة ومحبيصة ابني مسعود) بن زيد الأنصاريين (و) أن (عبد الله

وعبد الرحمن ابني سهل) بن زيد الأنصاريين أيضاً (خرجوا) كلهم من المدينة

إلى خيبر ، وفي هذا تصحيف ؛ لأن الخارج منها هو محبيصة وعبد الله فقط ،

حالة كونهم (يمتارون) أي : يطلبون ميرة الطعام وشرائه (بخيبر) أي : من خيبر

(ف) لما دخلوا خيبر وتفرقوا في نخيلها .. (عدي) بالبناء للمفعول ؛ أي : جني

(على عبد الله) بن سهل (فقتل) ورمي في فقير أو عين ماء .

(ف) لما رجعوا إلى المدينة .. (ذكر ذلك) القتل الذي فعل بعبد الله بن

سهل ؛ أي : ذكره وأخبروه (لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال) لهم

رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تقسمون) خمسين يمينا موزعة على ورثة

القتيل على أن رجلاً معيناً من اليهود قتله (وتستحقون) بدل دم صاحبكم من

الدية عند الجمهور ، والقصاص عند مالك وأصحابه .

(فقالوا) أي : قال هؤلاء الثلاثة المذكورون : (يا رسول الله ؛ كيف نقسم)

ونحلف على أن رجلاً منهم قتله (ولم نشهد) ونحضر قتله ؟! (ف) قال (لهم

« فَتَبَرُّكُمْ يَهُودُ » ، قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِذَا تَقَتَّلْنَا ، قَالَ : فَوَدَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عِنْدِهِ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أبيتم وامتنعتم من حلفكم . . (فتبرئكم يهود) أي : فتبرئ اليهود أنفسهم من خصومتكم وتهمتكم وظنكم فيهم أنهم قتلوه بخمسين يمينا على أنهم ما قتلوه ولا عرفوا من قتله .

(قالوا) أي : قال هؤلاء الثلاثة المدعون على اليهود : (يا رسول الله ؛ إذا) أي : إذا تبرؤوا من خصومتنا ودم صاحبنا بخمسين يمينا . . (تقتلنا) اليهود ؛ أي : تقتل اليهود المسلمين في أي مكان وجدوهم ويحلفون أنهم ما قتلوهم (قال) الراوي عبد الله بن عمرو بالسند السابق : (فوداه) أي : أدى دية القتل (رسول الله صلى الله عليه وسلم) بنوق (من عنده) تسكيناً للفتنة وجبراً لقلوب أهل القتل .

قال السندي : قوله : (يمتارون) أي : يطلبون الطعام (فقال : تقسمون) - بضم التاء - من الإقسام ؛ من أقسم الرباعي (فتبرئكم) من التبرئة ؛ أي : يرفعون ظنكم وتهمتكم أو دعوتكم على أنفسهم ، وقيل : يخلصونكم عن اليمين ؛ بأن يحلفوا فتنتهي الخصومة بحلفهم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح بما قبله ؛ وسنده ضعيف ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة ، وهو مدلس .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى اعلم

(٦٧) - (٩٢٧) - بَابُ : مَنْ مَثَلَ بَعْدِهِ .. فَهُوَ حُرٌّ

(١٤٦) - ٢٦٣٧ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ رَوْحِ بْنِ زَنْبَاعٍ ، عَنْ جَدِّهِ

(٦٧) - (٩٢٧) - (باب : من مثل بعده .. فهو حرّ)

(١٤٦) - ٢٦٣٧ - (١) حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا إسحاق بن منصور (السلولي - بفتح المهملة واللامين - مولا هم أبو عبد الرحمن ، صدوق تكلم فيه ؛ للثبوت ، من التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(قال) إسحاق : (حدثنا عبد السلام) بن حرب بن سلم النهدي - بالنون - الملائي - بضم الميم وتخفيف اللام - أبو بكر الكوفي ، أصله بصري ، ثقة حافظ له مناكير ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وله ست وتسعون سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة) الأموي مولا هم المدني ، متروك ، من الرابعة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .
(عن سلمة بن روح بن زنباع) الجذامي ، مجهول ، من الثالثة . يروي عنه : (ق) .

(عن جده) زنباع بن روح بن سلامة الجذامي الفلسطيني والد روح الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، له حديثان . يروي عنه : (ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لضعف إسحاق ابن أبي فروة ، ولأن سلمة بن روح مجهول .

أَنَّهُ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ أَخْصَى غُلَامًا لَهُ ، فَأَعْتَقَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمُثْلَةِ .

وليس لزنباع عند ابن ماجه سوى هذا الحديث ، وليس له رواية في شيء من الأصول الخمسة .

وفي هامش بعض نسخ المتن : ورد في المخطوطة : حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وإسحاق بن منصور قالا : حدثنا عبد السلام ، وهذا خطأ من النسخ ؛ لأنه حكم على إسحاق بن منصور أنه إسحاق بن منصور الكوسج التميمي المروزي ، فهذا الأخير لم يرو عن عبد السلام ولم يلقه ، بل روى عنه ابن ماجه مباشرة ، والصواب أنه إسحاق بن منصور السلولي الذي التقى بعبد السلام وحدث عنه ، وكذلك لم يرو عنه ابن ماجه مباشرة ؛ كإسحاق ابن منصور التميمي ، بل روى عنه بواسطة أبي بكر ابن أبي شيبة ؛ والصواب ما أثبتناه من المطبوعة ، والله تعالى أعلم ، راجع « تهذيب الكمال » (٢ / ٤٧٤) و (٢ / ٤٧٨) .

(أنه) أي : أن جده زنباع بن روح (قدم على النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد أخصى) قال السندي : (وقد خصى) على ما في « الصحاح » يقال : خصى الفحل ؛ إذا سللت وأخرجت خصيتيه ؛ أي : بيضتيه من مقرهما . انتهى .

وقد خصى زنباع (غلاماً) أي : عبداً مملوكاً (له) فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم (فأعتقه النبي صلى الله عليه وسلم) أي : حكم النبي صلى الله عليه وسلم عتق ذلك الغلام (بالمثل) بسبب المثلة التي فعلها بالغلام .

والمثلة - بضم الميم وسكون المثلثة - : قطع الأطراف ؛ كالمذاكير والأنوف والأذان ، يقال : مثل بالقتيل ؛ إذا جدعه ، وبابه نصر .

قوله : (وقد أخصى) الصواب : وقد خصى ، يقال : خصى الفحل أخصيه

(١٤٧) - ٢٦٣٨ - (٢) حَدَّثَنَا رَجَاءُ بْنُ الْمُرَجَّى السَّمَرْقَنْدِيُّ ، حَدَّثَنَا
النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ الصَّيْرَفِيُّ ،
.....

خصاء - بالكسر والمد - إذا سللت خصيتيه ، والرجل خصي ، والجمع خصيان
وخصية - بكسر أولهما وسكون ثانيهما - وقال أبو عمرو : الخصيتان : البيضتان ،
والخصيان : الجلدتان اللتان فيهما البيضتان ، وقال الأموي : الخصية : البيضة .
انتهى من « المختار » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه أبو بكر ابن أبي شيبة في
« مسنده » هكذا ، وله شاهد من حديث سمرة رواه الترمذي في « الجامع » ، ورواه
الحاكم في « المستدرک » من حديث ابن عمر .
ودرجته : أنه حسن بغيره ؛ وسنده ضعيف جداً ، وغرضه : الاستدلال به على
الترجمة ، فهو حسن المتن ، ضعيف السند .



ثم استشهد المؤلف لحديث زنباع بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٤٧) - ٢٦٣٨ - (٢) حَدَّثَنَا رَجَاءُ بْنُ الْمُرَجَّى (- على صيغة اسم
المفعول بالقصر وبالمد - الغفاري المروزي (السمرقندي) أي : نزيل سمرقند ،
ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة تسع وأربعين ومئتين (٢٤٩ هـ) . يروي
عنه : (د ق) .

(حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شَمِيلٍ (المازني أبو الحسن النحوي البصري نزيل مرو ،
ثقة ثبت ، من كبار التاسعة ، مات سنة أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) ، وله اثنتان
وثمانون سنة . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا أَبُو حَمْزَةَ الصَّيْرَفِيُّ (سوار - بتشديد الواو آخره راء - ابن داوود

حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَارِخًا ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا لَكَ ؟ » ، قَالَ : سَيِّدِي رَأَيْتُ أُقْبَلُ جَارِيَةً لَهُ

المزني البصري ، صاحب الحلي ، صدوق له أوهام ، من السابعة . يروي عنه : (د ق) .

(حدثني عمرو بن شعيب) صدوق ، من الخامسة ، مختلف فيه فيما رواه عن أبيه عن جده ؛ لأنه إنما يروي ذلك من الكتاب بلا سماع له ، ثقة في غير ذلك ، مات سنة ثمان مائة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد ، صدوق ، من الثالثة ، ثبت سماعه من جده . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما ، من السابقين المكثرين ، مات ليالي الحرة على الأصح . يروي عنه : (ع) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عمرو بن شعيب ، وهو مختلف فيه .

(قال) عبد الله بن عمرو : (جاء رجل) أي : عبد (إلى النبي صلى الله عليه وسلم صارخاً) أي : صائحاً مستغيثاً به صلى الله عليه وسلم من الصراخ - بضم الصاد - وهو الصوت الرفيع بالاستغاثة من صرخ ؛ من باب نصر ، والمستصرخ : المستغيث بغيره على عدوه .

(فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما لك ؟) أي : أي شيء ثبت لك تستغيث منه إلي ؟ (قال) الرجل : (سيدي) ومولاي (رأني) حالة كوني (أقبل) من التقبيل (جارية) أي : أمة (له) ، فغار علي من قبلتها ؛ أي : أخذته الغيرة ؛ والغيرة : هي الحمية والأنفة ، يقال : رجل غيور وامرأة غيور

فَجَبَّ مَذَاكِيرِي ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عَلَيَّ بِالرَّجُلِ » ،
 فَطُلِبَ فَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَيْهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَذْهَبَ
 فَأَنْتَ حُرٌّ » ، قَالَ : عَلَيَّ مَنْ نُصِرْتِي يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : يَقُولُ : أَرَأَيْتَ إِنْ
 اسْتَرْقَنِي مَوْلَايَ ؟

يستوي في وصفه المذكر والمؤنث ؛ نظير صبور وجريح ؛ أي : أخذته الغيرة
 على قبلي لجاريته (فجب) أي : قطع (مذاكير) أي : ذكرى آلة الرجال ؛
 والمذاكير جمع ذكر : آلة الرجل ، جمعه على مذاكير ؛ تمييزاً عن جمع الذكر
 ضد الأنثى ؛ لأن ذلك يجمع على ذكور وذكران وذكرارة ؛ نظير حجر وحجارة .
 انتهى « م خ » .

(فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لمن عنده : (علي بالرجل) أي : اثتوني
 بالرجل القاطع ؛ يعني : سيده (فطلب) بالبناء ؛ أي : طلب ذلك السيد القاطع
 له (فلم يقدر عليه) بالبناء للمفعول أيضاً ؛ أي : لم يتمكن من أخذه ، لاختفائه
 من الناس ، وفي « المصباح » : قدرت على المشي : قويت عليه وتمكنت منه .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) للعبد المقطوع مذاكيره : (اذهب)
 في أي مكان شئت (فأنت حر) أي : مستقل بنفسك استقلال الأحرار لا ملك
 عليك لبني آدم ؛ كأنه صلى الله عليه وسلم أعتق عليه ؛ لثلا يجترئ الناس على
 مثل عمله من جب الذكر ، والصحيح أن من يفعل ذلك الفعل الشنيع بعبد
 يعتق عليه العبد ويصير حراً ، ف (قال) العبد لرسول الله صلى الله عليه وسلم :
 (علي من نصرتي) علي ذلك السيد إذا أخذني وأرقني ؛ أي : من يفكني منه
 (يا رسول الله ؟) إذا أرقني واستعبدني .

(قال) الراوي عبد الله بن عمرو بالسند السابق : (يقول) أي : يريد العبد
 بقوله : علي من نصرتي : (أرايت) يا رسول الله (إن استرقني مولاي)

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَوْ مُسْلِمٍ » .

واستعبدني بعدما حررتني ، من ينصرني عليه ؟ (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) للعبد : نصرك على ذلك السيد وإنقاذك منه واجب (على كل مؤمن أو) قال النبي صلى الله عليه وسلم أو الراوي : نصرك واجب على كل (مسلم) بالشك من الراوي أو ممن دونه ، وفي بعض نسخ « سنن أبي داود » : قال أبو داود : الذي عتق كان اسمه روح بن دينار ، قال أبو داود : الذي جبه زنباع أبو روح ، كان مولى العبد . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب من قتل عبده أو مثل به أيقاد منه أم لا .
فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٨) - (٩٢٨) - بَابُ : أَعَفُّ النَّاسِ قِتْلَةَ أَهْلِ الْإِيمَانِ

(١٤٨) - ٢٦٣٩ - (١) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ شِبَاكِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ
.....

(٦٨) - (٩٢٨) - (بَابُ : أَعَفُّ النَّاسِ قِتْلَةَ أَهْلِ الْإِيمَانِ)

(١٤٨) - ٢٦٣٩ - (١) (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي مولا هم أبو يوسف (الدورقي) ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) ، وله ست وثمانون سنة ، وكان من الحفاظ . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بن بشير بن القاسم بن دينار السلمى أبو معاوية الواسطي ، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مغيرة) بن مقسم - بكسر الميم - الضبي مولا هم أبي هشام الكوفي الأعمى ، ثقة متقن إلا أنه كان يدلّس ولا سيما عن إبراهيم ، من السادسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن شباك) - بكسر أوله ثم موحدة خفيفة ثم كاف - الضبي الكوفي الأعمى ، ثقة له ذكر في « صحيح مسلم » ، وكان يدلّس ، من السادسة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبي عمران الكوفي الفقيه ، ثقة إلا أنه يرسل كثيراً ، من الخامسة ، مات دون المئة سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن علقة) بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه عابد ،

قَالَ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ مِنْ أَعْفِ النَّاسِ قِتْلَةَ أَهْلِ الْإِيمَانِ » .

(١٤٩) - ٢٦٤٠ - (٢) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ،

من الثانية ، مات بعد الستين ، وقيل : بعد السبعين . يروي عنه : (ع) .

(قال) علقمة : (قال عبد الله) بن مسعود رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن من أَعْفِ الناس) - بتشديد الفاء -

اسم تفضيل من العفة ؛ وهي الكف عما لا ينبغي شرعاً وعقلاً ؛ أي : إن من أكف الناس والأمم (قتلة) من جهة القتل الحرام وأحفظهم مما لا ينبغي شرعاً من المحرمات والشبهات وأبعدهم عن القتل الحرام والمثلة (أهل الإيمان) بالنصب اسم إن مؤخر ؛ أي : إن أحفظهم وأكفهم من القتل الحرام أهل الإسلام ؛ كما قال صلى الله عليه وسلم : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث » فقتل نساء الحربيين وذرائعهم حرام في شريعتنا ، بخلاف غيرنا من الأمم ؛ أي : إن الذين هم أَعْفِ من الحرام والشبهات وخارم المروءات من حيث الملة والشريعة هم أهل الإيمان والإسلام ، والقتلة - بكسر القاف - : اسم للهيئة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،

وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن مسعود بحديث آخر له رضي الله تعالى

عنه ، فقال :

(١٤٩) - ٢٦٤٠ - (٢) (حدثنا عثمان ابن أبي شيبة) العبسي الكوفي ،

حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مُغِيرَةَ ، عَنْ شِبَاكِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ هُنَيِّ بْنِ نُوَيْرَةَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ أَعَفَّ النَّاسِ قِتْلَةُ أَهْلِ الْإِيمَانِ » .

ثقة ، من العاشرة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئتين (٢٣٩ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا غندر) محمد بن جعفر الهذلي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن شعبة) بن الحجاج ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مغيرة) بن مقسم الضبي الكوفي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن شباك) الضبي الكوفي ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (د س ق) .
(عن إبراهيم) النخعي ، من الخامسة ، مات دون المئة سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن هني بن نويرة) - بالتصغير - فيهما الضبي الكوفي ، مقبول ، من الثالثة ، قتل قبل الثمانين . يروي عنه : (د ق) .

(عن علقمة ، عن عبد الله) بن مسعود رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من تساعياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه هني بن نويرة ، وهو مقبول ، وباقي رجال الإسناد ثقات .

(قال) عبد الله : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أَعَفَّ النَّاسِ) وأكفهم مما لا ينبغي (قتلًا) ومثله وأرحمهم وأمنعهم مما لا ينبغي في هيئة القتل التي لا يحل فعلها ؛ من تشويه المقتول بالمثلة وإطالة تعذيبه (أهل الإيمان)

.....
والإسلام ؛ لما جعل الله في قلوبهم من الرحمة والشفقة لجميع خلقه ، بخلاف أهل الكفر والشرك ؛ كما فعلوا المثلة بشهداء أحد وساداتهم رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم ، كذا في « السراج المنير » . انتهى من « العون » .

ولكن انقلب الحال في عصرنا هذا ؛ كما سمعنا من الشام .
وقوله : « أعف » أفعل تفضيل ؛ من عف عفاً وعفافاً وعفة ؛ أي : كفّاً عما لا يحل ولا يحسن .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود .
ودرجته : أنه حسن ؛ لأن سنده حسن ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين فقط :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٩) - (٩٢٩) - بَابُ : الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ

(١٥٠) - ٢٦٤١ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ حَنْشٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْمُسْلِمُونَ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ »

(٦٩) - (٩٢٩) - (باب : المسلمون تتكافأ دماؤهم)

(١٥٠) - ٢٦٤١ - (١) (حدثنا محمد بن عبد الأعلى الصنعاني) البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا المعتمر بن سليمان) بن طرخان أبو محمد البصري ، ثقة ، من كبار التاسعة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) سليمان بن طرخان التيمي أبي المعتمر البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حنش) لهذا لقبه ، واسمه حسين بن قيس الرحبي الواسطي ، متروك ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله الهاشمي مولا هم المكي ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حنشا ، وهو متروك متفق على ضعفه .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المسلمون تتكافأ) - بهمزة في آخره - أي : تتساوى (دماؤهم) في القصاص والديات ؛ فلا يفضل شريف على وضيع ،

وَهُمْ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ ، يَسْعَى بِذِمَّتِهِمْ أَذْنَاهُمْ وَيَرُدُّ عَلَى أَقْصَاهُمْ .

ولا عالم على جاهل ، ولا أمير على رعية ؛ أي : يقتص للوضع من الشريف ، وللجاهل من العالم وللكناس من الأمير .

(وهم) أي : المسلمون (يد) واحدة ؛ أي : فاللائق بهم أن يكونوا كيد واحدة في التعاون فيما بينهم ، وفي التعاضد والتناصر على الأعداء ؛ فكما أن اليد الواحدة لا يمكن أن يميل بعضها إلى جانب ، وبعضها إلى جانب آخر . . فكذاك اللائق بشأن المؤمنين الوحدة (على من سواهم) من الكفرة في مقاتلتهم وفي مصالحتهم ، ف (يسعى) أي : فيعقد (بذمتهم) وعهدهم مع غيرهم ؛ أي : فيعقد عقد الذمة والأمان مع غيرهم إذا أرادوا المصالحة معهم (أذناهم) أي : أدنى المسلمين وأقلهم عدداً ؛ كالأمراء ، والواحد منهم ؛ كالإمام ، فإذا عقد الإمام عقد الذمة والأمان مع غيرهم . . ينفذ ذلك العقد في جميع المسلمين ، أو عقد عقد الذمة مع غيرهم أسفلهم درجة ؛ كالعبد والوضيع . . ينفذ في جميع المسلمين . (ويرد) بالبناء للفاعل ؛ أي : ويرد أذناهم وأقربهم إلى المعركة ما غنمه من الكفار ؛ والمراد به : الذي باشر الحرب وغنم من الكفار (على أقصاهم) أي : على أبعدهم من المعركة ، فيتقاسمونها فيما بينهم على السوية ، فلا يختص بالغنيمة الذي باشر الحرب وغنمها ؛ أي : يرد الأقرب منهم الغنيمة على الأبعد ؛ فالمراد : أن من حضر الواقعة . . فالقريب والبعيد والقوي والضعيف منهم في الغنيمة سواء ، فلا يختص بها القريب دون البعيد والقوي دون الضعيف ، والله أعلم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث علي بن أبي طالب ، رواه النسائي في « الصغرى » ، والحاكم في « المستدرک » (٢ / ١٤١) . فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن بغيره ، ضعيف السند ؛ لما تقدم ،

(١٥١) - ٢٦٤٢ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ ، حَدَّثَنَا
أَنْسُ بْنُ عِيَاضٍ أَبُو ضَمْرَةَ ، عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْجَنُوبِ ، عَنْ الْحَسَنِ ،
عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ
.....

فالحديث : صحيح المتن ، ضعيف السند ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث معقل بن يسار رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٥١) - ٢٦٤٢ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ (أَبُو إِسْحَاقِ
الطَّبْرِيِّ ، نَزِيلُ بَغْدَادَ ، ثِقَةٌ حَافِظٌ تَكَلَّمَ فِيهِ بِلَا حِجَّةَ ، مِنْ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ فِي
حُدُودِ الْخَمْسِينَ وَمِئَتَيْنِ (٢٥٠ هـ) . يَرُوي عَنْهُ : (م ع) .

(حَدَّثَنَا أَنْسُ بْنُ عِيَاضٍ) بْنُ ضَمْرَةَ أَوْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ اللَّيْثِيُّ (أَبُو ضَمْرَةَ)
الْمَدَنِيُّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ الثَّامِنَةِ ، مَاتَ سَنَةَ مِئَتَيْنِ (٢٠٠ هـ) وَلَهُ سِتُّ وَتِسْعُونَ سَنَةً .
يَرُوي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ أَبِي الْجَنُوبِ) - بَفَتْحِ الْجِيمِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ الْمَضْمُومَةِ
وَأَخْرَجَهُ مَوْحِدَةً - الْمَدَنِيُّ ، ضَعِيفٌ لَا يُعْتَرُ بِذِكْرِ ابْنِ حَبَانَ لَهُ فِي « الثَّقَاتِ » فَإِنَّهُ
ذَكَرَهُ فِي « الضَّعَفَاءِ » أَيْضاً ، مِنْ الثَّامِنَةِ . يَرُوي عَنْهُ : (ق) .

(عَنْ الْحَسَنِ) بْنُ أَبِي الْحَسَنِ يَسَارَ - بِالتَّحْتَانِيَةِ - الْأَنْصَارِيُّ مَوْلَاهُمُ
الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ فَاقِلٌ مَشْهُورٌ ، مِنْ الثَّالِثَةِ ، مَاتَ سَنَةَ عَشْرٍ وَمِئَةِ (١١٠ هـ) .
يَرُوي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ) الْمَزْنِيُّ الصَّحَابِيُّ الشَّهِيرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ مِمَّنْ
بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ ، وَهُوَ الَّذِي يَنْسَبُ إِلَيْهِ نَهْرُ مَعْقِلٍ بِالْبَصْرَةِ ، مَاتَ بَعْدَ السَّتِينَ .
يَرُوي عَنْهُ (ع) .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْمُسْلِمُونَ يَدُّ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ وَتَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ » .

(١٥٢) - ٢٦٤٣ - (٣) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ،

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد السلام ، وهو متروك .

(قال) معقل : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المسلمون يد واحدة ، فيه تشبيه بليغ ؛ أي : كيد واحدة لا تقبل أن يميل بعضها إلى جانب ، وبعضها إلى جانب آخر ، فلا تقبل الانقسام والتجزؤ ؛ أي : كيد واحدة (على من سواهم) من المشركين في التعاضد والتناصر على غيرهم (وتتكافأ) أي : وتتماثل (دماؤهم) لا تفاوت بينها في القصاص والديات ، فيقتص للوضع من الشريف ، وللفقير من الغني ؛ كما مر في الحديث السابق .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه ابن عدي في « الكامل » عن عمر بن سنان عن إبراهيم بن سعيد عن أنس بن عياض عن عبد السلام ، فذكره بإسناده ومتمنه وسياقه أتم ، ورواه البيهقي في « سننه الكبرى » عن أبي سعد الماليني عن ابن عدي به .

فدرجته : أنه صحيح بما قبله وبما بعده ، ولكن سنده ضعيف ؛ لما تقدم ، وغرضه : الاستشهاد به لما قبله ، فالحديث : صحيح المتن ، ضعيف السند .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٥٢) - ٢٦٤٣ - (٣) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ،

حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ عِيَّاشٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ
.....

صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا حاتم بن إسماعيل) الحارثي مولا هم المدني أصله من الكوفة صحيح الكتاب ، صدوق يهم ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن ابن عياش) - بتحتانية ومعجمة - هو عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة ، اسمه عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي أبي الحارث المدني ، نسب إلى جده ؛ لشهرته به . روى عن : عمرو بن شعيب ، ويروي عنه : (عم) ، وحاتم بن إسماعيل ، صدوق له أوهام ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . انتهى « تقريب » .

وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : كان من أهل العلم ، وقال العجلي : مدني ثقة ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : لا بأس به ، وقال أحمد : متروك ، وضعفه علي بن المديني .

(عن عمرو بن شعيب) صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانى عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) ، وهو مختلف فيه .

(عن أبيه) صدوق ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنهما ، مات ليالي الحرة على الأصح . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الرحمن بن

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَدُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ تَتَكَافَأُ دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ ، وَيُجِيرُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَدْنَاهُمْ ، وَيَرُدُّ عَلَى الْمُسْلِمِينَ أَقْصَاهُمْ » .

عياش ، وهو مختلف فيه ، وعمرو بن شعيب مختلف فيه ؛ كما مر مراراً .

(قال) عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يد المسلمين) واحدة (على من سواهم) من الكفرة في التناصر والتعاقد (تتكافأ) أي : تتساوى (دماؤهم) في القصاص والدية (وأموالهم) في حرمة أكلها بالباطل (ويجير) - بضم الياء - من الإجارة ؛ بمعنى : الأمان ؛ أي : يعقد عقد الجوار والأمان والذمة للمشركين (على المسلمين أدناهم) أي : أقلهم عدداً أو أسفلهم درجة ومنزلة ؛ كالعبيد ؛ أي : إذا عقد عقد الذمة والأمان للكافر من هو أدنى منزلة أو أقل عدداً . . فذلك العقد نافذ على المسلمين كلهم ، ليس لأحد منهم نقضه .

(ويرد على المسلمين) بالبناء للفاعل ، وفاعله : (أقصاهم) أي : ويرد على المسلمين أقصاهم وأبعدهم إلى جهة العدو للجهاد ما غنم من أموال الكفار ؛ أي : يرد خمسها إلى بيت المال بعدما اقتسموا أربعة أخماسها .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه أبو داود الطيالسي في « مسنده » من طريق خليفة بن خياط عن عمرو بن شعيب ، فذكره بلفظ : (المؤمنون تتكافأ دماؤهم ، وهم يد على من سواهم) ، والبيهقي في « سننه الكبرى » ، ورواه يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرو بن شعيب ، ورواه أبو داود في « سننه » في كتاب الجهاد ، باب في السرية ترد على أهل العسكر من طريق يحيى بن سويد ، إلا أنه قال : (ويجير عليهم أقصاهم ، ويرد مشدهم على مضعفهم) .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح وإن كان سنده حسناً ؛ لأن له شواهد ومتابعات ، وغرضه : الاستشهاد به ثانياً لحديث ابن عباس .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٠) - (٩٣٠) - بَابُ مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا

(١٥٣) - ٢٦٤٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ
الْحَسَنِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا »

(٧٠) - (٩٣٠) - (بَابُ مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا)

(١٥٣) - ٢٦٤٤ - (١) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني
الكوفي ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم الضرير التيمي الكوفي ، ثقة ثبت ،
من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن الحسن بن عمرو) الفقيمي - بضم الفاء وفتح القاف - نسبة إلى فقيم ؛
بطن من تميم ، كذا في « اللب » التيمي الكوفي ، ثقة ثبت ، من السادسة ، مات
سنة اثنتين وأربعين ومئة (١٤٢ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .

(عن مجاهد) بن جبر - بفتح الجيم وسكون الموحدة - أبي الحجاج
المخزومي مولاهم المكي ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم ، من الثالثة ، مات
سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومئة (١٠٤ هـ) وله ثلاث وثمانون سنة .
يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من قتل
معاهداً) والمعاهد - بكسر الهاء - : من عاهد الإمام على ترك الحرب ذمياً كان أو

لَمْ يَرَّحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ ؛ وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَاماً .

غيره ، وروي بفتحها ؛ وهو من عاهده الإمام ، قال القاضي : يريد بالمعاهد : من كان له مع المسلمين عهد شرعي ، سواء كان بعقد جزية ، أو هدنة من سلطان ، أو أمان من مسلم .

(لم يرح) أي : لم يشم (رائحة الجنة) يقال : راح يريح أو يراح ، أو أراح يريح ؛ أي : لم يشم ريحها ؛ وهو كناية عن عدم الدخول فيها ابتداء ؛ بمعنى : أنه لا يستحق ذلك ، أو المعنى : أنه لا يجد ريحها وإن دخلها .

(و) الحال (إن ريحها ليجد من مسيرة) أي : من مسافة (أربعين عاماً) وجملة إن في محل نصب على الحالية ؛ أي : والحال أن ريح الجنة لتوجد من تلك المسافة ، قال السيوطي : وفي رواية : (سبعين عاماً) ، وفي الأخرى : (مئة عام) ، وفي « الفردوس » : (ألف عام) ، وجمع : بأن ذلك بحسب اختلاف الأشخاص والأعمال وتفاوت الدرجات ، فيدركها من شاء الله من مسيرة ألف عام ، ومن شاء من مسيرة أربعين عاماً ، وما بين ذلك ، قاله ابن العربي وغيره ، ذكره القاري في « المرقاة » ، وقال : ويحتمل أن يكون المراد من الكل : طول المسافة لا تحديدها . انتهى .

قلت : ذكر الحافظ هذه الروايات المختلفة ، وذكر أن في رواية الطبراني عن أبي بكرة : (خمس مئة عام) ، ووقع في « الموطأ » في حديث آخر : (خمس مئة عام) ، وهذا اختلاف شديد ، ثم ذكر وجه الجمع عن ابن بطال ، ولم يَرْضَ به ؛ لما فيه من التكلف ، ثم ذكر : والذي يظهر لي في الجمع أن يقال : إن الأربعين أقل زمن يدرك به ريح الجنة من في الموقف ، والسبعين فوق ذلك ، أو ذكرت للمبالغة ، والخمس مئة ثم الألف أكثر من ذلك ، ويختلف ذلك باختلاف الأشخاص والأعمال ؛ فمن أدركه من المسافة البعدى . . أفضل

(١٥٤) - ٢٦٤٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مَعْدِيُّ بْنُ
سُلَيْمَانَ ، أَنْبَأَنَا أَبُو عَجَلَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ،
.....

ممن أدركه من المسافة القربى وبين ذلك . انتهى من « التحفة » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الجزية والموادعة ،
باب إثم من قتل معاهداً بغير جرم .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن عمرو بحديث أبي هريرة رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٥٤) - ٢٦٤٥ - (٢) (حدثنا محمد بن بشار) بن عثمان العبدي
البصري ، الملقب ببندار ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين
ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا معدي بن سليمان) أبو سليمان ، صاحب الطعام ، ضعيف ، وكان
عابداً ، من الثامنة . يروي عنه : (ت ق) .

(أنبأنا) محمد (بن عجلان) المدني ، صدوق إلا أنه اختلطت عليه
أحاديث أبي هريرة ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) .
يروى عنه : (م عم) .

(عن أبيه) عجلان مولى فاطمة بنت عتبة المدني ، لا بأس به ، من الرابعة .
يروى عنه : (م عم) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ قَتَلَ مُعَاهِدًا لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ . . لَمْ يَرَحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ ؛ وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ سَبْعِينَ عَامًا » .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه معدي بن سليمان ، وهو ضعيف .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من قتل) رجلاً (معاهداً له ذمة الله وذمة رسوله) صلى الله عليه وسلم ؛ أي : عَقْدُهُمَا لَهُ بِالْأَمَانِ فِي نَفْسِهِ وَأَهْلِهِ وَمَالِهِ بِغَيْرِ جَرَمٍ مِنْهُ ، قال في « المجمع » : الذمة والذمام ؛ وهما بمعنى : العهد والأمان والضمان والحرمة والحق ، وسمي أهل الذمة بذلك ؛ لدخولهم في عهد المسلمين وأمانهم . انتهى ، انتهى من « التحفة » .

وفي رواية الترمذي زيادة : (فقد أخفر بذمة الله) أي : نقض بعهد الله له ، قال في « المجمع » : خفرته ؛ أجرته وحفظته ؛ والخفارة - بالكسر والضم - : الذمام ، وأخفرته ؛ إذا نقضت عهده وأمانه ، وهمزته للسلب .

قوله : (لم يرح) - بفتح أوله وثانيه - مضارع راح يراح ؛ من باب خاف يخاف ، ويقال : راح يريح ؛ من باب باع يبيع ، وأراح يريح ؛ من باب أخاف يخيف ؛ إذا وجد رائحة الشيء ، والثلاثة قد روي بها الحديث ، كذا في « النهاية » ، قال الحافظ : بفتح الراء والياء ، وهو أجود ، وعليه الأكثر ؛ أي : لم يشم (رائحة الجنة ، وإن ريحها ليوجد من مسيرة سبعين عاماً) تقدم ما فيه في الحديث السابق .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء فيمن يقتل نفساً معاهدة ، قال : وفي الباب عن أبي بكره أخرجه الطبراني ، قال : وفي الباب أيضاً عن عبد الله بن عمرو عند البخاري وابن ماجه ، قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، وقد روي من غير هذا الوجه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم .

.....

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله ، ولأن له شاهداً ومتابعة ، وإن كان سنده ضعيفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧١) - (٩٣١) - بَابُ مَنْ أَمِنَ رَجُلًا عَلَى دَمِهِ فَقَتَلَهُ

(١٥٥) - ٢٦٤٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ شَدَّادِ الْقِتْبَانِيِّ قَالَ : لَوْلَا كَلِمَةُ سَمِعْتُهَا مِنْ عَمْرِو بْنِ الْحَمِقِ الْخَزَاعِيِّ
.....

(٧١) - (٩٣١) - (بَابُ مَنْ أَمِنَ رَجُلًا عَلَى دَمِهِ فَقَتَلَهُ)

(١٥٥) - ٢٦٤٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ (الأموي البصري ، واسم أبي الشوارب : محمد بن عبد الرحمن بن أبي عثمان ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح - بتشديد المعجمة ثم مهملة - ابن عبد الله البشكري الواسطي البزاز ، مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة خمس أو ست وسبعين ومئة (١٧٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ) - مصغراً - ابن سويد اللخمي حليف بني عدي الكوفي ، ويقال له : الفرسى - بفتح الفاء والراء ثم مهملة - نسبة إلى فرس له سابق ، ثقة فصيح عالم تغير حفظه وربما دلس ، من الرابعة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ رِفَاعَةَ بْنِ شَدَّادٍ) ويقال : عامر بن شداد بن عبد الله بن قيس (الْقِتْبَانِيُّ) - بكسر القاف وسكون المثناة بعدها موحدة - أبي عاصم الكوفي ، ثقة ، من كبار الثالثة . يروي عنه : (س ق) .

(قَالَ) رِفَاعَةَ : (لَوْلَا كَلِمَةُ سَمِعْتُهَا مِنْ عَمْرِو بْنِ الْحَمِقِ) بفتح المهملة وكسر الميم ، بوزن كتف وفخذ (الخزاعي) صفة لعمره ؛ أي : المنسوب

لَمَشَيْتُ فِيمَا بَيْنَ رَأْسِ الْمُخْتَارِ وَجَسَدِهِ ، سَمِعْتُهُ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ أَمِنَ رَجُلًا عَلَى دَمِهِ فَقَتَلَهُ . . فَإِنَّهُ يَحْمِلُ لِيَوَاءِ غَدْرِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

إلى بني خزاعة ؛ قبيلة مشهورة من العرب ، وأما عمرو . . فهو ابن الحمق - بفتح المهملة وكسر الميم بعدها قاف - ابن كاهل ، ويقال : ابن كاهن - بالنون - ابن حبيب الخزاعي الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، سكن الكوفة ثم مصر ، قتل في خلافة معاوية . يروي عنه : (س ق) ؛ أي : لولا كلمة سمعتها من عمرو موجودة ، واللام في قوله : (لمشيت) رابطة لجواب لولا الامتناعية ؛ أي : لمشيت برجلي (فيما) أي : في مكان (بين رأس المختار وجسده) أي : فرقت رأسه بقطعه عن جسده ، ومشيت بينهما ، والمختار اسم رجل مبهم لم أر من ذكر ترجمته .

قال رفاعه : (سمعته) أي : سمعت عمراً (يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أمن رجلاً على دمه) من باب سمع ، يقال : أمنت على كذا أو ائتمنته بمعنى واحد ؛ أي : جعله مأموناً دمه من الإراقة (ف) خدعه ، ثم (قتله فإنه) أي : فإن ذلك القاتل رجلاً جعله مستأمناً (يحمل لواء غدر) وخيانة (يوم القيامة) على رقبتة فضيحة له على غدره وخداعه .

وسند هذا الحديث من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قال البوصيري : إسناده صحيح ورجالهم ثقات ؛ لأن رفاعه بن شداد أخرج له النسائي في « سننه » ووثقه ، وذكره ابن حبان في « الثقات » وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن أخرجه البيهقي في كتاب السير ،

(١٥٦) - ٢٦٤٧ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو لَيْلَى ، عَنْ أَبِي عَكَّاشَةَ ، عَنْ رِفَاعَةَ قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى الْمُخْتَارِ فِي قَصْرِهِ

باب الأسير يتوفى ، وأخرجه الطحاوي في « مشكل الآثار » ، باب بيان نقل ما روي في مقتل كعب بن الأشرف ، والخرائطي في « مكارم الأخلاق » ، وابن حبان ، باب النهي عن القَدَرِ ، ورواه الحاكم في « المستدرک » .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمرو بن الحمق بحديث سليمان بن صرد رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥٦) - ٢٦٤٧ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو ليلَى) عبد الله بن ميسرة الحراني ، ويقال : الخراساني الحارثي الكوفي أو الواسطي ، ضعيف ، من السادسة . روى عن : أبي عكاشة الهمداني ، ويروي عنه : وكيع بن الجراح . يروي عنه : (ق) .

(عن أبي عكاشة) الهمداني الكوفي ، مجهول لا يعرف اسمه ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

(عن رفاعة) بن شداد القتباني الكوفي ، ثقة ، من كبار الثالثة . يروي عنه : (س ق) .

(قال) رفاعة : (دخلت على المختار في قصره) لهذا مجهول ليس من

فَقَالَ : قَامَ جِبْرَائِيلُ مِنْ عِنْدِي السَّاعَةَ ، فَمَا مَنَعَنِي مِنْ ضَرْبِ عُنُقِهِ إِلَّا حَدِيثُ سَمِعْتُهُ مِنْ سُلَيْمَانَ بْنِ صُرَدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا أَمِنَكَ الرَّجُلُ عَلَى دَمِهِ . . فَلَا تَقْتُلْهُ » ، فَذَاكَ الَّذِي مَنَعَنِي مِنْهُ .

الرواة (فقال) المختار : (قام جبرائيل) الأمين عليه السلام (من عندي) في هذه (الساعة) الحاضرة يقول المختار ذلك كذباً ، قال رفاعه بن شداد : (فما منعني من ضرب عنقه) أي : عنق المختار بالسيف قتلاً له ؛ لأنه كذاب (إلا حديث سمعته من سليمان بن صرد) - بضم المهملة وفتح الراء - ابن الجون الخزاعي أبي مطرف الكوفي الصحابي الفاضل ، رضي الله تعالى عنه ، قتل بعين الورد سنة خمسة وستين (٦٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه أبا ليلى وأبا عكاشة ، وهما مجهولان .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : إذا أمنك الرجل) الكافر (على دمه) أي : أمن من قتلك إياه بعقد ذمة أو عهد أو أمان . . (فلا تقتله) لكفره ، قال رفاعه : (فذاك) الحديث الذي سمعته من سليمان بن صرد هو (الذي منعني منه) أي : من قتل المختار الذي يدعي نزول جبريل عليه ، الذي يدل على كفره بادعاء النبوة بنزول جبريل عليه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح بما قبله ؛ لأنه معروف من رواية رفاعه عن عمرو بن الحمق الخزاعي ، وغرضه : الاستشهاد به له ، وسنده ضعيف جداً .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٢) - (٩٣٢) - بَابُ الْعَفْوِ عَنِ الْقَاتِلِ

(١٥٧) - ٢٦٤٨ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَتَلَ رَجُلٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَدَفَعَهُ إِلَى وَلِيِّ الْمَقْتُولِ ،

(٧٢) - (٩٣٢) - (بَابُ الْعَفْوِ عَنِ الْقَاتِلِ)

(١٥٧) - ٢٦٤٨ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) محمد بن خازم الضرير التميمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الأعمش) سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي ، ثقة حافظ ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي صالح) ذكوان السمان القيسي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قتل) بالبناء للفاعل ، وفاعله قوله : (رجل) أي : قتل رجل من المسلمين إنساناً (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : في زمن حياته (فرفع ذلك) القاتل (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) ليحكم عليه (فدفعه) أي : فدفع النبي صلى الله عليه وسلم ذلك القاتل (إلى ولي المقتول)

فَقَالَ الْقَاتِلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ وَاللَّهِ مَا أَرَدْتُ قَتْلَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْوَلِيِّ : « أَمَا إِنَّهُ إِنْ كَانَ صَادِقاً ثُمَّ قَتَلْتَهُ دَخَلْتَ النَّارَ » ، قَالَ : فَخَلَّى سَبِيلَهُ ، قَالَ : فَكَانَ مَكْتُوفاً بِنِسْعَةٍ ، فَخَرَجَ يَجُرُّ نِسْعَتَهُ ؛

ووارثه ؛ ليقتله قصاصاً (فقال القاتل : يا رسول الله ؛ والله ؛ ما أردت) وقصدت (قتله) أي : قتل ذلك المقتول .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للولي) أي : لولي المقتول الذي دفع إليه القاتل أولاً : (أما) - بتخفيف الميم - حرف تنبيه واستفتاح ؛ أي : انتبه أيها الولي من غفلتك ، واستمع ما أقول لك (إنه) أي : إن هذا القاتل (إن كان صادقاً) في دعوى عدم القصد (ثم) بعدما سمعت منه دعوى عدم القصد (قتلته) أي : قتلت ذلك القاتل . . (دخلت النار) لأنك قتلته ظلماً بعدما عرفت عدم قصده القتل وأنت غير مستحق قتله .

قوله : « إن كان صادقاً » يفيد : أن ما كان ظاهره العمد لا يسمع فيه كلام القاتل : إنه ليس بعمد في الحكم .

نعم ؛ ينبغي لولي المقتول ألا يقتله ؛ خوفاً من لحقوق الإثم به على تقدير صدق دعوى القاتل .

(قال) الراوي أبو هريرة : (فخلَّى) ولي المقتول (سبيله) أي : سبيل القاتل ؛ أي : فك طريقه وترك قتله (قال) أبو هريرة : (فكان) القاتل أولاً (مكتوفاً) أي : مربوطاً على كتفيه (بنسعة) لثلا يشرذ من يد الولي .

والنسعة - بكسر النون فسكون المهملة فمهملة - : قطعة جلد تجعل زماماً للبعير وغيره ، قال في « النهاية » : المكتوف : هو الذي شدت يده من خلفه على كتفه .

(فخرج) القاتل من محبسه ، حالة كونه (يجر) ويسحب (نسعته) وحبله

فُسْمِي ذَا النَّسْعَةِ .

(١٥٨) - ٢٦٤٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو عُمَيْرٍ عَيْسَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ النَّحَّاسِ وَعَيْسَى بْنُ يُونُسَ
.....

الذي ربط به وراءه (فسمي) ذلك القاتل بعد ذلك اليوم (ذا النسعة) أي : صاحبها ، قال في « النهاية » : النسعة - بكسر فسكون - : سير مضافور يجعل زماماً للبعير ونحوه ، وقد تنسج عريضة تجعل على صدر البعير للزينة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم ، والترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء في حكم ولي القتل في القصاص والعفو ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب القود .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث أنس بن مالك رضي الله عنهما ، فقال :

(١٥٨) - ٢٦٤٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو عَمِيرٍ (عيسى بن محمد) بن إسحاق (بن النحاس) - بمهملتين - الرملي ، ويقال : اسم جده عيسى ، ثقة فاضل ، من صغار العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (د س ق) .

(وعيسى بن يونس) بن أبان الفاخوري أبو موسى الرملي الجرار ، صدوق ربما أخطأ ، من الحادية عشرة ، لم يصح أن أبا داود روى عنه . يروي عنه : (س ق) .

وَالْحُسَيْنُ بْنُ أَبِي السَّرِيِّ الْعَسْقَلَانِيُّ قَالُوا : حَدَّثَنَا ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ ، عَنْ
 ابْنِ شَوْذَبٍ ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : أَتَى رَجُلٌ بِقَاتِلِ
 وَلِيِّهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
 « أَعْفُ » ، فَأَبَى ، فَقَالَ :

(والحسين) بن المتوكل بن عبد الرحمن أبو عبد الله (بن أبي السري)
 بفتح المهملة وكسر الراء وتشديد الياء (العسقلاني) ضعيف ، من الحادية
 عشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا ضمرة بن ربيعة) الفلسطيني أبو عبد الله ، أصله دمشقي ،
 صدوق يهم قليلاً ، من التاسعة ، مات سنة اثنتين ومئتين (٢٠٢ هـ) . يروي عنه :
 (عم) .

(عن) عبد الله (بن شاذب) الخراساني أبي عبد الرحمن ، سكن البصرة
 ثم الشام ، صدوق عابد ، من السابعة ، مات سنة ست أو سبع وخمسين ومئة
 (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن ثابت) بن أسلم (البناني) البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة
 بضع وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
 (عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ، لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أنس : (أتى رجل بقاتل وليه) وقريبه ، لم أر من ذكر اسم هذا
 الرجل الآتي (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم) ليقترض له منه (فقال
 النبي صلى الله عليه وسلم) للرجل الآتي الذي هو ولي الدم : (« اعف ») لهذا
 القاتل واسمح له عن القصاص (فأبى) ولي الدم وامتنع عن ترك القصاص
 والعفو له (فقال) له النبي صلى الله عليه وسلم حين أبى عن ترك القصاص :

« خُذْ أَرْشَكَ » ، فَأَبَى ، قَالَ : « أَذْهَبَ فَأَقْتُلُهُ ؛ فَإِنَّكَ مِثْلُهُ » ، قَالَ : فَلَحِقَ بِهِ فَقِيلَ لَهُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَالَ : « أَقْتُلُهُ ؛ فَإِنَّكَ مِثْلُهُ » ، فَخَلَّى سَبِيلَهُ قَالَ : فَرُئِيَ يَجْرُ نِسْعَتَهُ ذَاهِباً إِلَى أَهْلِهِ قَالَ : كَأَنَّهُ قَدْ كَانَ أَوْثَقَهُ .

(« خذ أَرْشَكَ ») وديتك إن أبيت عن ترك القصاص بلا مقابل (فأبى) أي : امتنع عن أخذ الأرش إلا القصاص .

(قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : خذ هذا القاتل و (اذهب) به (فاقتله) أي : فاقتل هذا القاتل (فإنك) أيها الولي (مثله) أي : مثل هذا القاتل في كون كل منهما قاتل نفس ، وإن كان أحدهما وهو القاتل أولاً قتل بظلم ، والآخر قتل بحق ؛ وهو الولي الذي يستحق القتل ، إلا أنه أطلق للترغيب في العفو وإصلاح ذات البين ، والتعريض في مثله جائز ، أو المراد : أنك مثله على تقدير صدقه في قوله : ما قتلت عمداً . انتهى « سندي » .

(قال) الراوي أنس بن مالك : (فَلَحِقَ بِهِ) أي : أدرك ذلك الولي الذي أبى إلا من القصاص (فقيل له) أي : لذلك الولي : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال) لك : (اقتله) أي : اقتل ذلك القاتل (فإنك) أيها الولي (مثله) أي : مثل ذلك القاتل في كون كل منهما قاتل نفس ، فظن الولي مماثلتهما في دخول العذاب (فخلَّى) الولي وترك (سبيله) أي : سبيل ذلك القاتل ؛ أي : فك طريقه وتركه ذاهباً .

(قال) الراوي أنس بالسند السابق : (فرئى) بالبناء للمفعول ؛ أي : أبصر ذلك القاتل بعد تخليته وفكه ، حالة كونه (يجر) ويسحب على الأرض (نسعته) أي : حبله الذي ربطه به أولاً حالة كونه (ذاهباً) راجعاً (إلى أهله) أي : إلى أهل بيته (قال) الراوي : (كأنه) أي : كأن ولي الدم (قد كان أوثقه) أي : أوثق ذلك القاتل ربطه أولاً ؛ لئلا يفلت من يده ، فلذلك جر على الأرض نسعته .

قَالَ أَبُو عُمَيْرٍ فِي حَدِيثِهِ قَالَ ابْنُ شَوْذِبَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ :
فَلَيْسَ لِأَحَدٍ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يَقُولَ : « أَقْتُلْهُ ؛ فَإِنَّكَ مِثْلُهُ » ،
قَالَ ابْنُ مَاجَهَ : هَذَا حَدِيثُ الرَّمْلِيِّينَ لَيْسَ إِلَّا عَنْهُمْ .

قال ابن ماجه : (قال) لنا شيخنا (أبو عمير) عيسى بن محمد الرملي (في
حديثه) أي : في روايته : (قال) لنا عبد الله (بن شوذب) حالة كونه راوياً
(عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني :
(فليس لأحد) من الناس (بعد النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول) لولي الدم :
(اقتله) أي : اقتل القاتل (فإنك مثله) أي : مثل ذلك القاتل ؛ لأنه لم يعرف
وجه المماثلة بينهما ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم أطلقه ولم يبينه لأحد ؛
فإنه سر مكنم لا يعرفه أحد ، فلا يجوز قوله .

قال أبو الحسن بن بحر : تلميذ المؤلف : (قال) لنا (ابن ماجه : هذا)
الحديث يقال له : (حديث الرمليين) لأنه (ليس إلا عندهم) لأن أبا عمير
وعيسى بن يونس كانا رمليين ؛ كما مر في أول هذا السند .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب القسامة ، باب
ذكر اختلاف الناقلين لخبر علقمة بن وائل فيه .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد

به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :

الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٣) - (٩٣٣) - بَابُ الْعَفْوِ فِي الْقِصَاصِ

(١٥٩) - ٢٦٥٠ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَنبَأَنَا حَبَّانُ بْنُ هَلَالٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَكْرٍ الْمُزْنِي ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ : لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ،

(٧٣) - (٩٣٣) - (باب العفو في القصاص)

(١٥٩) - ٢٦٥٠ - (١) (حدثنا إسحاق بن منصور) بن بهرام الكوسج التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .
(أنبأنا حبان) بفتح المهملة وتشديد الباء الموحدة (بن هلال) أبو حبيب البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة ست عشرة ومئتين (٢١٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الله بن بكر) بن عبد الله (المزني) البصري ، صدوق ، من السابعة . روى عن : عطاء بن أبي ميمونة ، ويروي عنه : (د س ق) ، وحبان بن هلال ، ذكره ابن حبان في « الثقات » .

(عن عطاء بن أبي ميمونة) البصري أبي معاذ ، واسم أبي ميمونة منيع ، ثقة رمي بالقدر ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(قال) عطاء : (لا أعلمه) أي : لا أظن هذا الحديث (إلا) رويته .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَ : مَا رُفِعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَيْءٌ فِيهِ الْقِصَاصُ إِلَّا أَمَرَ فِيهِ بِالْعَفْوِ .

(١٦٠) - ٢٦٥١ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ،

(قال) أنس : (ما رفع إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء) من الدماء يجب (فيه القصاص) بأن كانت الجناية عمداً محضاً ، سواء كان في النفس ، أو في الأطراف ، أو في الجراح (إلا أمر) أي : حث ورغب مستحق القصاص (فيه) أي : في ذلك القصاص الذي وجب له (بالعفو) عن ذلك القصاص على الدية ، أو بلا بدل .

قال في « النيل » : والترغيب في العفو بالأحاديث الصحيحة ونصوص القرآن الكريم ، ولا خلاف في مشروعية العفو في الجملة ، وإنما وقع الخلاف فيما هو الأولي للمظلوم ؛ هل العفو عن ظالمه ، أو ترك العفو ؟ انتهى من « العون » .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الديات ، باب الإمام يأمر بالعفو في الدم ، والنسائي في كتاب القسامة ، باب الأمر بالعفو عن القصاص .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أنس بحديث أبي الدرداء رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٠) - ٢٦٥١ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في

عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي السَّفَرِ قَالَ : قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « مَا مِنْ رَجُلٍ يُصَابُ بِشَيْءٍ مِنْ جَسَدِهِ فَيَتَصَدَّقُ بِهِ .. إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهِ دَرَجَةً ، أَوْ حَطَّ عَنْهُ بِهِ خَطِيئَةٌ » ،

آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن يونس بن أبي إسحاق) السبيعي أبي إسرائيل الكوفي ، صدوق يهم قليلاً ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئة (١٥٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي السفر) - بفتح المهملة والفاء - سعيد بن محمد - بضم الياء التحتانية وكسر الميم - الهمداني الثوري الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(قال) أبو السفر : (قال) لنا (أبو الدرداء) عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري ، وقد اختلف في اسم أبيه ، وأما هو .. فمشهور بكنيته ، وقيل : اسمه عامر وعويمر لقبه ، الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، أول مشاهده أحد ، وكان عابداً ، مات في أواخر خلافة عثمان ، وقيل : عاش بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قال أبو الدرداء : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ما من رجل) ولا امرأة (يصاب) ويبتلى (بشيء من) الآلام في (جسده) أي : في نفسه وأعضائه (فيتصدق به) أي : بذلك الشيء أصيب به على من أصابه بترك الاقتصاص .. (إلا رفعه) أي : إلا رفع (الله) ذلك الرجل (به) أي : بتصدقه ذلك الذي أصيب به على من أصابه (درجة) أي : منزلة في الجنة (أو حط) وأقال (عنه) أي : عن ذلك المتصدق (به) أي بتصدقه ذلك (خطيئة) أي : ذنباً عليه .

قال أبو الدرداء : (سمعته) أي : سمعت هذا الحديث (أذناي) من رسول الله صلى الله عليه وسلم (ووعاه) أي : حفظ معنى هذا الحديث (قلبي) على ظهره . قوله : « يصاب بشيء من جسده » من نحو قطع أو جرح (فيتصدق به) أي : عفا عنه ، قال الطيبي : مرتب على قوله : « فيصاب » ومخصص له ؛ لأنه يحتمل أن يكون ذلك سماوياً ، وأن يكون من العباد ، فخص بالثاني ؛ لدلالة قوله : « فتصدق به » وهو العفو عن الجاني .

وقال المناوي : إذا جنى إنسان على آخر جنايةً ، فعفا عنه لوجه الله تعالى . . نال هذا الثواب المذكور . انتهى من « التحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الديات ، باب ما جاء في العفو (ج ٤ / ص ٦٥٠) ، وقال : هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، ولا أعرف سماعاً لأبي السفر من أبي الدرداء .

قال المنذري في « الترغيب » : وروى ابن ماجه المرفوع منه عن أبي السفر عن أبي الدرداء ، وإسناده حسن لولا الانقطاع . انتهى .

قلت : قول من رفع مقدم على من قطع ؛ لما عنده من زيادة علم .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٤) - (٩٣٤) - بَابُ الْحَامِلِ يَجِبُ عَلَيْهَا الْقَوْدُ

(١٦١) - ٢٦٥٢ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ ، عَنْ
أَبْنِ لَهَيْعَةَ ، عَنْ أَبِي أَنْعَمٍ ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ نُسَيْبٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنَمٍ ،

(٧٤) - (٩٣٤) - (باب الحامل يجب عليها القود)

(١٦١) - ٢٦٥٢ - (١) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد بن
فارس الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان
وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا أبو صالح) عبد الغفار بن داود بن مهران بن زياد البكري أبو صالح
الحراني . روى عنه : محمد بن يحيى الذهلي ، ويروي هو عن : ابن لهيعة ، نزيل
مصر ، ثقة فقيه ، من العاشرة ، مات سنة أربع وعشرين ومئتين (٢٢٤ هـ) ، وله
أربع وثمانون سنة . يروي عنه : (خ د س ق) .

(عن) عبد الله (بن لهيعة) بن عقبة الحضرمي المصري القاضي ، صدوق ،
من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، ضعيف إلا فيما روى عنه العبادلة ، مات
سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(عن) عبد الرحمن بن زياد (بن أنعم) - بفتح أوله وسكون النون وضم
المهملة - الإفريقي قاضيها ، مصروف ، ضعيف في حفظه ، من السابعة ، مات
سنة ست وخمسين ومئة (١٥٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن عبادة) بضم المهملة وتخفيف الباء الموحدة (بن نسي) - بضم النون
وفتح المهملة الخفيفة - الكندي أبي عمر الشامي ، قاضي طبرية ، ثقة فاضل ،
من الثالثة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن عبد الرحمن بن غنم) - بفتح المعجمة وسكون النون - الأشعري

حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبُو عُبَيْدَةَ ابْنُ الْجَرَّاحِ وَعُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَشَدَّادُ بْنُ أَوْسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْمَرْأَةُ إِذَا قَتَلَتْ عَمْدًا لَا تُقْتَلُ حَتَّى تَضَعَ »

مختلف في صحبته ، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين ، مات سنة ثمان وسبعين (٧٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(حدثنا معاذ بن جبل) بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن ، من أعيان الصحابة رضي الله تعالى عنه ، شهد بدرًا وما بعدها ، مات بالشام سنة ثمان عشرة (١٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وأبو عبيدة) عامر بن عبد الله (بن الجراح) بن هلال القرشي الفهري ، أحد العشرة المبشرة رضي الله تعالى عنه ، مات شهيداً بطاعون عمواس سنة ثمان عشرة (١٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وعباد بن الصامت) بن قيس الأنصاري الخزرجي أبو الوليد المدني ، أحد النقباء ، بدري مشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة أربع وثلاثين ، وقيل : عاش إلى خلافة معاوية . يروي عنه : (ع) .

(وشداد بن أوس) بن ثابت الأنصاري أبو يعلى الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، وهو ابن أخي حسان بن ثابت ، مات بالشام قبل الستين أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سبإياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنعم ، وهو متفق على ضعفه ، وكذلك الراوي عنه عبد الله بن لهيعة ضعيف .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : المرأة إذا قتلت) بالبناء للفاعل ؛ أي : قتلت غيرها (عمداً . . لا تقتل) في الحال (حتى تضع) وتلد

مَا فِي بَطْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَامِلاً ، وَحَتَّى تُكْفَلَ وَلَدَهَا ، وَإِنْ زَنْتَ . . لَمْ تُرْجَمْ
حَتَّى تَضَعَ مَا فِي بَطْنِهَا ، وَحَتَّى تُكْفَلَ وَلَدَهَا » .

(ما في بطنها إن كانت حاملاً ، وحتى تكفل ولدها) أي : حتى تجد لولدها
كفياً يتكفل حضنته (وإن زنت . . لم ترجم حتى تضع ما في بطنها) إن
كانت حاملاً (وحتى تكفل ولدها) أي : تجد لولدها كفياً يتكفل حضنته .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث بريدة الأسلمي
في الغامدية ، أخرجه مسلم في « صحيحه » .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن بغيره ، ضعيف السند ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

کتاب الوصایا

(٢١) - كِتَابُ الْوَصَايَا

(٧٥) - (٩٣٥) - بَابُ : هَلْ أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟

(١٦٢) - (٢٦٥٣) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ ،

(٢١) - (كِتَابُ الْوَصَايَا)

(٧٥) - (٩٣٥) - (بَابُ : هَلْ أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟)

والوصايا : جمع وصية ؛ كهدايا جمع هدية ؛ مأخوذة من وصيت الشيء
- بالصاد المخففة - بالشيء ؛ إذا وصلت به .

فمعنى الوصية لغةً : الإيصال ؛ لأن الموصي وصل خير عقباه ؛ وهو الوصية
بخير دنياه ؛ وهو الطاعات التي عملها في حياته .

وشرعاً : تبرع بحق مضاف لما بعد الموت ولو تقديراً ، فإذا قال : أوصيت
لزيد بكذا . . فالمعنى : بعد موتي .

ومضاف : بالجبر صفة لحق ، لا بالرفع صفة لتبرع ؛ لأن الحق إنما يعطى
للموصى له بعد موت الموصي ، والتبرع في الحال .

وأركانها أربعة : موصٍ ، وموصى له ، وموصى به ، وصيغة .



ثم استدل المؤلف على الترجمة بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها ،
فقال :

(١٦٢) - (٢٦٥٣) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ) الهمداني

- بسكون الميم - الكوفي أبو عبد الرحمن ، لقبه درة العراق ، ثقة حافظ فاضل ،
من العاشرة ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ،

(حدثنا أبي) عبد الله بن نمير - بنون مصغراً - الهمداني أبو هشام الكوفي ، ثقة ، صاحب حديث من أهل السنة ، من كبار التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) ، وله أربع وثمانون سنة . يروي عنه : (ع) .

(وأبو معاوية) محمد بن خازم التميمي الضرير الكوفي ، عمي وهو صغير ، ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش ، وقد يهم في غيره ، من كبار التاسعة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا أبو بكر) عبد الله بن محمد (بن أبي شيبة) إبراهيم بن عثمان العبسي الواسطي الأصل نزيل الكوفة ، ثقة حافظ صاحب تصانيف ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(وعلي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

كلاهما (قالوا : حدثنا أبو معاوية) هذا لفظ علي بن محمد بلا ذكر عبد الله بن نمير ، (قال أبو بكر) : حدثنا أبو معاوية (وعبد الله بن نمير) بزيادة عبد الله بن نمير مع أبي معاوية ، كلاهما ؛ أي : كل من أبي معاوية وعبد الله بن نمير روي :

(عن الأعمش) سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي أبي محمد الكوفي ، ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع لكنه يدلّس ، من الخامسة ، مات سنة سبع وأربعين ومئة (١٤٧ هـ) ، أو ثمان وأربعين . يروي عنه : (ع) .

(عن شقيق) بن سلمة الأسدي أبي وائل الكوفي ، ثقة ، من الثانية مخضرم ،

عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا تَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَاراً وَلَا دِرْهَمًا ، وَلَا شَاةً وَلَا بَعِيرًا ، وَلَا أَوْصَى بِشَيْءٍ .

مات في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وله مئة سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن مسروق) بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي أبي عائشة الكوفي ، ثقة فقيه عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين ، ويقال : سنة ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها ، ماتت سنة سبع وخمسين (٥٧ هـ) على الصحيح . يروي عنها : (ع) .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (ما ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم) لورثته (ديناراً ولا درهماً ، ولا شاةً ولا بعيراً ، ولا أوصى) لأحد من ماله (بشيء) قليل ولا كثير ؛ لعدم تركه مالاً ، وإنه أوصى بالكتاب والسنة ، ولا أوصى لأحد بالخلافة ؛ فإنها المقصودة بالنفي في قولها : (ولا أوصى بشيء) .

قوله : (ما ترك ...) إلى آخره ، ولعل من تمام هذا الحديث ما أخرجه ابن سعد في « طبقاته » (٣١٦/٢) بطرق مختلفة عن زر بن حبیش عن عائشة : (أن إنساناً سألها عن ميراث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت : عن ميراث رسول الله صلى الله عليه وسلم تسألني لا أبا لك ، توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع ديناراً ولا درهماً ، ولا عبداً ولا أمةً ، ولا شاةً ولا بعيراً) .

قوله : (ديناراً ولا درهماً ...) إلى آخره ، كذا ثبت عن غير واحد من الصحابة والتابعين أنه صلى الله عليه وسلم لم يترك ديناراً ولا درهماً ، ذكره

أيضاً عمرو بن الحارث وابن عباس وعلي بن الحسين زين العابدين وغيرهم ،
راجع لروايتهم في « طبقات ابن سعد » (٢١٦/٢) و (٢١٧) .

وذكر المحب الطبري في « خلاصة السير » : ترك رسول الله صلى الله عليه
وسلم يوم مات ثوبي حبرة ، وإزاراً عمانياً ، وثوبين صحاريين ، وقميصاً سحولياً ،
وجبةً يمنية ، وقميصاً وكساءً بيضاً ، وقلانس صغاراً لاطية ثلاثاً أو أربعاً ، وإزاراً
طوله خمسة أشبار ، وملحفة مورسة ، كذا في « تاريخ الخميس » للإمام الديار
بكري (١٧٣/٢) .

قوله : (ولا أوصى بشيء) يعني : في أمر المال والخلافة ، وإلا . . فقد ثبت
عنه صلى الله عليه وسلم عدة وصايا نصح بها الأمة ، وإن الكلام كان في وصيته
بالمال أو الخلافة ، ولذلك نفت الوصية مطلقاً .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الوصية ، باب ترك
الوصية ، وأبو داود في كتاب الوصايا ، باب ما جاء فيما يؤمر به من الوصية ،
والنسائي في كتاب الوصايا ، باب هل أوصى النبي صلى الله عليه وسلم .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٣) - ٢٦٥٤ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي

الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين .
يروى عنه : (ق) .

حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ قَالَ : قُلْتُ
لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى : أَوْصَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَيْءٍ ؟
قَالَ : لَا ،
.....

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرُّؤاسي الكوفي ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر
سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن مالك بن مغول) - بكسر أوله وسكون المعجمة وفتح الواو -
أبي عبد الله الكوفي ، ثقة ثبت ، من كبار السابعة ، مات سنة تسع وخمسين
ومئة على الصحيح (١٥٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن طلحة بن مصرف) بن عمرو بن كعب اليامي - بالتحانية - الكوفي ثقة
قارئ فاضل ، من الخامسة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) ، أو بعدها .
يروي عنه : (ع) .

(قال) طلحة : (قلت لعبد الله بن أبي أوفى) علقمة بن خالد بن الحارث
الأسلمي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، شهد الحديبية ، وعُمِّرَ بعد
النبي صلى الله عليه وسلم ، مات سنة سبع وثمانين (٨٧ هـ) ، وهو آخر من
مات بالكوفة من الصحابة . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أي : قال طلحة : قلت لعبد الله بن أبي أوفى : هل (أوصى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بشيء) من الوصايا عند وفاته ؟ بتقدير همزة الاستفهام
الاستخباري ؛ كما هو مصرح به في رواية مسلم ، ف (قال) لي عبد الله بن
أبي أوفى : (لا) أي : ما أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم بشيء عند
وفاته ، هكذا أطلق الجواب ، وكأنه فهم أن السؤال وقع عما اشتهر بين الجهال
من الوصية إلى أحد ، أو فهم السؤال عن الوصية في الأموال ، فلذلك ساغ نفيها ،

قُلْتُ : فَكَيْفَ أَمَرَ الْمُسْلِمِينَ بِالْوَصِيَّةِ ؟
.....

لا أنه أراد نفي الوصية مطلقاً ؛ لأنه ثبت بعد ذلك أنه أوصى بكتاب الله ؛ أي :
بدينه ، أو به ونحوه ؛ ليشمل السنة ؛ لأنه سيأتي حديث : « أوصيكم بثلاث ... »
إلى آخره . انتهى من بعض الهوامش .

ولعل سبب هذا السؤال أن الشيعة كانوا قد وضعوا أحاديث أن النبي
صلى الله عليه وسلم أوصى بالخلافة لعلي رضي الله تعالى عنه ، فرد عليهم
جماعة من الصحابة ذلك ، منهم علي رضي الله تعالى عنه ؛ كما سيأتي في
شرح حديثه الآتي ، وكذلك زعم بعضهم أنه صلى الله عليه وسلم ترك أموالاً
وصيةً لأقاربه .

قوله : (فقال : لا) إنما نفى عبد الله بن أبي أوفى رضي الله تعالى عنه
الوصية بالمال وبالاخلافة ، فهذا الجواب لا ينافي ما ثبت أنه صلى الله
عليه وسلم أوصى المسلمين بإخراج المشركين من جزيرة العرب ، وإجازة
الوفود بنحو ما كان يجيزه ونحو ذلك ؛ فإن السؤال كان في الوصية بالمال
وبالاخلافة ؛ كما فهمه عبد الله بن أبي أوفى من سياق الكلام ، فأجابه بما
يطابقه .

قال طلحة : (قلت) لابن أبي أوفى : إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم لم
يوص شيئاً . . (فكيف أمر المسلمين بالوصية) يعني : بقوله تعالى : ﴿ كُتِبَ
عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾ ^(١) ، وهذه الآية منسوخة عند
الجمهور بأية الميراث .

ويحتمل أن يكون طلحة بن مصرف ممن يزعم أن آية وجوب الوصية غير
منسوخة ؛ نظراً إلى تأكيد استحبابه .

(١) سورة البقرة : (١٨٠) .

قَالَ : أَوْصَى بِكِتَابِ اللَّهِ .

قَالَ مَالِكٌ : وَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ : قَالَ الْهَزِيلُ بْنُ شَرْحِبِيلٍ : أَبُو بَكْرٍ
كَانَ يَتَأَمَّرُ عَلَى وَصِيِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟!

ويحتمل أن يكون مراده ندب الوصية ، واختار لفظ : (كتب) لما هو
مستحب ؛ نظراً إلى تأكيد استحبابه .

(قال) عبد الله بن أبي أوفى في جواب سؤال طلحة : هو ؛ أي : رسول الله
صلى الله عليه وسلم (أوصى) إلى الناس (بكتاب الله) عز وجل ؛ أي :
بالتمسك بكتاب الله ودينه وسنة رسوله ، لا بالمال ولا بالخلافة ، لعله أشار
إلى قوله صلى الله عليه وسلم : « تركت فيكم ما إن تمسكتم به .. لن تضلوا :
كتاب الله » ، وأما ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم من الوصية الجزئية . .
فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يرد نفيه ، وإنما اقتصر على الوصية بكتاب الله ؛
لكونه أعظم وأهم ، ولأن فيه تبيان كل شيء ؛ إما بطريق النص ، وإما بطريق
الاستنباط ، أو كان لم يحضر شيئاً من الوصايا الجزئية ، أو لم يستحضرها حالة
الجواب ، كذا في « فتح الباري » (٢٦٨/٥) .

(قال مالك) بن مغول : (وقال طلحة بن مصرف) أيضاً معطوف على قوله :
قال : قلت لعبد الله بن أبي أوفى : (قال الهزيل) بالتصغير (ابن شرحبيل)
الأودي الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية . يروي عنه : (خ عم) : هل (أبو بكر)
الصديق (كان يتأمر) ويتسلط ، بتقدير الاستفهام الإنكاري ؛ أي : هل يجيء
ويحصل من أبي بكر أن يكلف نفسه بالإمارة (على) علي بن أبي طالب
(وصي رسول الله صلى الله عليه وسلم) لو كان هو وصياً لرسول الله صلى الله
عليه وسلم ؛ كما يزعمه الروافض ؟! ثم قال هزيل في جواب استفهامه بنفسه :
حاشاه الله ؛ أي : نزهه الله من ذلك ؛ أي : نزه الله أبا بكر من قصد تأمره عليه لو

وَدَّ أَبُو بَكْرٍ أَنَّهُ وَجَدَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَهْدًا فَخَزَمَ أَنْفَهُ
بِخَزَامٍ ؟

كان علي وصياً بالخلافة من رسول الله صلى الله عليه وسلم .
وقال الهزيل أيضاً : هل (ود) وتمنى (أبو بكر أنه) أي : أن أبا بكر (وجد)
ورأى (من رسول الله صلى الله عليه وسلم عهداً) لأحد غيره بالخلافة (فخزم)
أبو بكر ؛ أي : ربط (أنفه بخزام) أي : بحبل فيقوده ذلك الأحد الذي عهد إليه
النبي صلى الله عليه وسلم بالخلافة وينقاد له ؛ كما ينقاد الجمل بحبل في يد
قائده ويتبعه ؟ وهذه الجملة أيضاً على تقدير الاستفهام التقريري .
قال هزيل في جواب استفهامه هذا بنفسه أيضاً : نعم ، تمنى أبو بكر
ذلك .

يقال : خزم البعير بالخزامة ؛ وهي حلقة من شعر تجعل في وترة أنفه ، يشد
بها الزمام ، ثم يقاد . انتهى « م خ » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث ؛ أعني : حديث عبد الله بن أبي أوفى :
البخاري ؛ أخرجه في كتاب الوصايا ، باب الوصايا ، ومسلم في كتاب الوصية ،
باب الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ، والترمذي في كتاب الوصايا ، باب
ما جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يوص ، قال أبو عيسى : هذا حديث
حسن صحيح غريب لا نعرفه إلا من حديث مالك بن مغول ، والنسائي في كتاب
الوصايا ، باب هل أوصى النبي صلى الله عليه وسلم .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث عائشة رضي الله تعالى عنها .

وأما أثر هزيل بن شرحبيل . . فقد انفرد به ابن ماجه . انتهى « تحفة
الأشراف » .

قال القرطبي : قول طلحة بن مصرف لابن أبي أوفى : (هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟) ظاهره أنه سأل هل كانت من النبي صلى الله عليه وسلم وصية بشيء من الأشياء ؟ لأنه لو أراد شيئاً واحداً . . لعينه ، فلما لم يقيده . . بقي على إطلاقه ، فأجابه بنفي ذلك ، فلما سمع طلحة هذا النفي العام . . قال مستبعداً : كيف كتب على المسلمين الوصية ؟!

ومعناه : كيف ترك النبي صلى الله عليه وسلم الوصية ، والله تعالى قد كتبها على الناس ؟! وهذا يدل على أن طلحة وابن أبي أوفى كانا يعتقدان أن الوصية واجبة على كل الناس ، وأن ذلك الحكم لم ينسخ ، وفيه بعد ، ثم إن ابن أبي أوفى غفل عما أوصى به النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي وصايا كثيرة ؛ فمنها : أنه صلى الله عليه وسلم قال : « لا يقتسم ورثتي ديناراً ولا درهماً ، ولا نورث ؛ ما تركناه صدقة » .

وقال عند موته : « لا يبقين دينار في جزيرة العرب ، وأخرجوا المشركين منها ، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم » ، وآخر ما وصى به أنه قال : « الصلاة وما ملكت أيمانكم » ، وهذه كلها وصايا منه ذهل عنها ابن أبي أوفى .

وذكر ابن إسحاق أن النبي صلى الله عليه وسلم أوصى عند موته لجماعة من قبائل العرب بجداد أوساق من تمر سهمه بخيبر ، ذكره في « السيرة » ، ولم يذكر ابن أبي أوفى من جملة ما وصى به النبي صلى الله عليه وسلم إلا كتاب الله إما ذهولاً ، وإما اقتصاراً ؛ لأنه أعظم وأهم من كل ما وصى به ، وأيضاً : فإذا استوصى الناس بكتاب الله فعملوا به . . قاموا بكل ما أوصى به ، والله سبحانه وتعالى أعلم . انتهى من « المفهم » .



(١٦٤) - ٢٦٥٥ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : كَانَتْ عَامَّةُ وَصِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ وَهُوَ يُغْرِغُ بِنَفْسِهِ :

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة بحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٤) - ٢٦٥٥ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ (أبو الأشعث العجلي بصري ، صدوق صاحب حديث ، طعن أبو داود في مروءته ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئتين (٢٥٣ هـ) . يروي عنه : (خ ت س ق) .
(حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ (التيمي البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

قال معتمر : (سمعت أبي) سليمان بن طرخان التيمي البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(يحدث عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، ولكنه مدلس ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لقصور أحمد بن المقدام عن درجة أهل الضبط والحفظ ، قاله البوصيري .

(قال) أنس : (كانت عامة وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأغلبها (حين حضرته الوفاة) ومقدماتها (وهو) أي : والحال أنه صلى الله عليه وسلم (يغرغر بنفسه) أي : يردد نفسه وروحه في حلقومه ؛ والنفس - بسكون الفاء - : الروح ؛ والغرغرة : تردد الروح في الحلق . انتهى « م خ » .

« الصَّلَاةَ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » .

(١٦٥) - ٢٦٥٦ - (٤) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ
فُضَيْلٍ ، عَنْ مُغِيرَةَ ،
.....

قوله : (الصلاة) لازموا الصلاة وواظبوا عليها ؛ يعني : الصلاة الخمس (و)
راعوا حقوق (ما ملكت أيمانكم) من الدواب والأرقاء ، من النفقات والكسوة .
(والصلاة ...) إلى آخره .. منصوب على الإغراء بفعل محذوف وجوباً ؛ لنيابة
المعطوف منابه ، والفعل المحذوف مقول لقول محذوف منصوب على أنه خبر
لكان ؛ تقديره : كانت عامة وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم حين حضرته
الوفاة قوله : « الزموا الصلاة المفروضة ومراعاة حقوق ما ملكت أيمانكم » .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح بما بعده وإن كان
سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عائشة بحديث علي بن أبي طالب
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٥) - ٢٦٥٦ - (٤) (حدثنا سهل بن أبي سهل) زنجلة بن أبي الصغدي
الرازي الخياط الحافظ ، صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين
(٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا محمد بن فضيل) بن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي - الضبي
مولا هم الكوفي ، صدوق عارف رمي بالتشيع ، من التاسعة ، مات سنة خمس
وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مغيرة) بن مقسم الضبي مولا هم الكوفي الأعمى ، ثقة متقن ، من
السادسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أُمِّ مُوسَى ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ : كَانَ آخِرُ كَلَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الصَّلَاةُ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ » .

(عن أم موسى) سرية علي ، اسمها فاخنة ، وقيل : حبيبة ، مقبولة ، من الثالثة . روت عن : علي ، وعن أم سلمة ، ويروي عنها : مغيرة بن مقسم الضبي . قال الدارقطني : حديثها مستقيم ، وقال العجلي : كوفية تابعة ثقة . يروي عنها : (د س ق) .

(عن علي بن أبي طالب) رضي الله عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) علي : (كان آخر كلام النبي صلى الله عليه وسلم) : الزموا (الصلاة ، و) راعوا حقوق (ما ملكت أيمانكم) أي : آخر كلامه في الأحكام ، وإلا . . فقد جاء أن آخر كلامه على الإطلاق : « الرفيق الأعلى » . انتهى .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأدب ، باب في حق المملوك .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٦) - (٩٣٦) - بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْوَصِيَّةِ

(١٦٦) - ٢٦٥٧ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٌ أَنْ يَبِيتَ لَيْلَتَيْنِ »

(٧٦) - (٩٣٦) - (بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْوَصِيَّةِ)

(١٦٦) - ٢٦٥٧ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .
(حدثنا عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من كبار التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن نافع) مولى ابن عمر ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الله (بن عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما حق امرئ مسلم) ولا امرأة مسلمة ؛ لأن النساء شقائق الرجال ، و (ما) حجازية ، و (حق) اسمها .
وقوله : (أن يبيت ليلتين) خبر (ما) الحجازية ، وفي رواية : (أن يبيت ليلة أو ليلتين) ، وفي أخرى : (أن يبيت ثلاث ليال) واختلاف الروايات دال على أنه للتقريب لا للتحديد ، ووصفه بالمسلم خرج مخرج الغالب ، فلا

وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ إِلَّا وَوصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ .

مفهوم له ، أو ذكره للتهيج ؛ لتقع المبادر لامثاله . انتهى « ابن حجر » .
وإنما قال ذلك مع أن غير المسلم كالمسلم في صحة وصيته ؛ لأنها زيادة في
العمل الصالح في حق المسلم دون غيره .

وجملة قوله : (وله شيء) صفة ثانية لـ (امرئ) والواو فيه زائدة ، دل عليه
سقوطها في رواية مسلم ، والفصل بين الصفة والموصوف بالخبر لا يضرب ؛ لأنه
عمدة ، وجملة (يوصي فيه) صفة لشيء .

قال المناوي : والمعنى : ليس الحزم والاحتياط واللائق لامرئ مسلم له شيء
من المال ، أو عليه دين ، أو حق فرط فيه ، أو أمانة بيتوته ليلة أو ليليتين أو
ثلاثاً . . . إلا والحال أن وصيته مكتوبة لديه .

وقوله : (إلا) استثناء من أعم الأحوال أو الأزمان .

وقوله : (ووصيته مكتوبة عنده) مبتدأ وخبر ، والواو حالية ، والجملة الاسمية
حال من الضمير المستكن في الخبر .

وحاصل المعنى : ليس حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه ببيتوته
في حال من الأحوال أو في زمن من الأزمان . . . إلا والحال أن وصيته مكتوبة
محفوظة عنده ؛ لأنه لا يدري متى يدركه الموت .

ومعنى الحديث : أنه ليس حقه من جهة الحزم والاحتياط والانتباه للموت أن
يترك الوصية في زمن من الأزمان .

وفي بعض هوامش « مسلم » : فـ (ما) بمعنى ليس ، وجملة (له شيء) صفة
ثانية لـ (امرئ) ، و (يبيت) صفة ثالثة له ، والجملة الواقعة بعد (إلا) خبر
المبتدأ ، والواو زائدة .

وفي بعض روايات السنن : (أن يبيت) ، فيكون هو خبراً ؛ أي : لا ينبغي أن

.....

يمضي عليه زمن وإن قل في حال من الأحوال إلا في هذه الحال ؛ وهي أن تكون وصيته مكتوبة عنده ؛ لأنه لا يدري متى يدركه الموت ويحله الحمام ؛ فقد يفجأه وهو على غير وصية ، ولا ينبغي لمؤمن أن يغفل عن ذكر الموت والاستعداد له .

قال في « المبارك » : ذهب بعض العلماء إلى وجوبها ؛ لظاهر هذا الحديث ، والجمهور على استحبابها ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم جعلها حقاً للمسلم لا عليه ، ولو وجبت . . لكانت عليه لا له ، وهو خلاف ما يدل عليه اللفظ ، قيل : هذا في الوصية المتبرع بها ، وأما الوصية بقضاء الدين ورد الودائع والأمانات . . فواجبة عليه .

واعلم : أن ظاهر الحديث مشعر بأن مجرد الكتابة بلا إشهاد عليها كاف ، وليس كذلك ، بل لا بد من الشاهدين عند عامة العلماء ؛ لأن حق الغير تعلق به ، فلا بد لإزالته من حجة شرعية ، ولا يكفي أن يشهدهما على ما في الكتاب من غير أن يطلعا عليه . إلى هنا انتهى كلامه .

وقوله : « شيء يوصي فيه » عام في الأموال والبنين الصغار والحقوق التي له وعليه كلها ؛ من ديون وكفارات وزكوات فرط فيها ، فإذا أوصى بذلك . . أخرجت من رأس المال ، والكفارات والزكوات من ثلثه ، على تفصيل يعرف في الفقه . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الوصايا ، باب الوصايا ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « وصية الرجل مكتوبة عنده » ، ومسلم في كتاب الوصايا والترمذي في كتاب الجنائز ، باب ما جاء في الحث على الوصية ، قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح ، والدارمي في كتاب الوصايا ، باب من استحب الوصية ، ومالك في « الموطأ » في كتاب الوصايا ، باب الأمر بالوصية .

(١٦٧) - ٢٦٥٨ - (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا دُرُسْتُ بْنُ زِيَادٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ الرَّقَاشِيُّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْمَحْرُومُ »

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٦٧) - ٢٦٥٨ - (٢) (حدثنا نصر بن علي) بن نصر بن علي بن صهبان (الجهضمي) ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا درست) بضم الدال والراء وسكون المهملة بعدها مثناة مضمومة ضمة الإعراب (ابن زياد) العنبري ، وكان ينزل في بني قشير البصري ، ضعيف ، من الثامنة . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا يزيد) بن أبان (الرقاشي) - بتخفيف القاف ثم معجمة - أبو عمرو البصري ، القاص - بتشديد المهملة - الزاهد . روى عن : أنس بن مالك ، والحسن البصري ، ويروي عنه : (ت ق) ، من الخامسة ، قال شعبة : لأن أزني .. أحب إلي من يزيد وأبيه أبان ، مات قبل العشرين ومئة .
(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه درست بن زياد وزباد بن أبان ، وهما متفق على ضعفهما .

(قال) أنس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المحروم) من الخير

مَنْ حُرِّمَ وَصِيَّتُهُ .

(١٦٨) - ٢٦٥٩ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى الْحِمَصِيُّ ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَوْفٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ،

(من حرم) ومنع (وصيته) أي : الوصية في عياله وماله ودينه وأمانته التي كانت عنده ، وفي جميع ما يطلب الوصية فيه .

قال السندي : (المحروم) من الكمال (من حرم وصيته) فإنها آخر عمل من أعمال الدنيا ، شرعت ؛ لينتفع بها في الآخرة ، فمن حرمها . . حرم خيراً كثيراً . انتهى منه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف (١١) (٢٨٠) ؛ لضعف سنده ، ولعدم المشاركة ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ثم استأنس المؤلف للترجمة ثانياً بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٨) - ٢٦٥٩ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُصَفَّى (بن بهلول (الحمصي) القرشي ، صدوق له أوهام وكان يدلس ، من العاشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ) بن صائد بن كعب الكلاعي أبو محمد التيمي الحمصي ، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن يزيد بن عوف) الشامي ، مجهول ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .
(عن أبي الزبير) المكي محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي ، صدوق ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ مَاتَ عَلَى وَصِيَّةٍ .. مَاتَ عَلَى سَبِيلِ وَسُنَّةٍ ، وَمَاتَ عَلَى تَقَى وَشَهَادَةٍ ، وَمَاتَ مَغْفُوراً لَهُ » .

(١٦٩) - ٢٦٦٠ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ ،

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لتدليس بقية ، وشيخه يزيد بن عوف ، مجهول لم أر من تكلم فيه بجرح وتعديل .

(قال) جابر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من مات على وصية) في أمور ينبغي الإيصاء فيها .. (مات على سبيل) أي : على طريق مستقيم ودين قويم (وسنة) شرعية ، وهو بمعنى ما قبله (ومات على تقى) أي : على تقوى من الله تعالى بامتثال أوامره (و) على (شهادة) وإقرار بأمور الدين (ومات) أي : خرج من الدنيا حالة كونه (مغفوراً له) جميع ذنوبه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف (١٢) (٢٨١) ؛ لضعف سنده ، ولركاكة معناه ، ولعدم المشاركة فيه ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث ابن عمر الذي ذكره أول الباب رضي الله تعالى عنهما ، ولو قدمه على الحديثين الضعيفين اللذين ذكرهما قبل هذا الحديث .. لوافق قاعدتهم وكان أوضح ، فقال :

(١٦٩) - ٢٦٦٠ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ (بن ربيعي القيسي البصري

البحراني - بالبلاء الموحدة والحاء المهملة - صدوق ، من كبار الحادية عشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَوْفٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا حَقُّ أَمْرِي مُسْلِمٍ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي بِهِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ » .

(حدثنا روح بن عوف) وقيل : روح بن عبد الله ، وقيل : اسمه سلمى بن عبد الله - بضم السين المهملة - أبو بكر الهذلي ، أخباري متروك الحديث ، من السادسة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن روح بن عوف متروك ، وغرضه : بيان متابعة روح لعبيد الله بن عمر في الرواية عن نافع .
(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « ما حق امرئ مسلم يبيت ليلتين وله شيء يوصي به إلا ووصيته مكتوبة عنده ») قد تقدم البحث عن هذا الحديث في أول الباب ، فراجع .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ومسلم والترمذي .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : بيان المتابعة في السند ، وإنما كرر المتن ؛ لما فيه من المخالفة للرواية الأولى بحذف كلمة فيه وتعويض كلمة به عنها ؛ فالحديث : صحيح وإن كان سنده ضعيفاً ، وفائدة هذه المتابعة : بيان كثرة طرقه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والآخر للمتابعة ، والوسطان للاستئناس :

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٧) - (٩٣٧) - بَابُ الْحَيْفِ فِي الْوَصِيَّةِ

(١٧٠) - ٢٦٦١ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ زَيْدٍ الْعَمِّيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ فَرَّ »

(٧٧) - (٩٣٧) - (بَابُ الْحَيْفِ فِي الْوَصِيَّةِ)

أي : الجور والظلم للورثة ؛ بإيضاء ماله للأجانب ؛ حرماناً من إرثه .



(١٧٠) - ٢٦٦١ - (١) (حدثنا سويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل ثم الحدثاني ثم الأنباري ، صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(حدثنا عبد الرحيم بن زيد) بن الحواري (العمي) - بفتح المهملة وتشديد الميم - أبو زيد البصري ، متروك ، كذبه ابن معين ، من الثامنة ، مات سنة أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(عن أبيه) زيد بن الحواري أبي الحواري - بفتح المهملة وتخفيف الواو - العمي البصري قاضي هراة ، يقال : اسم أبيه مرة ، ضعيف ، من الخامسة . يروي عنه : (عم) .

(عن أنس بن مالك) الأنصاري البصري رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف زيد العمي ، وابنه عبد الرحيم .

(قال) أنس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من فر) بماله بصرفه

مِنْ مِيرَاثٍ وَارِثِهِ .. قَطَعَ اللَّهُ مِيرَاثَهُ مِنْ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

(١٧١) - ٢٦٦٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ

هَمَّامٍ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ،
.....

للأجانب وتوزيعه لهم (من ميراث وارثه) أي : فراراً من أن يرث وارثه ماله ،
وحرماناً له من أخذ ماله .. (قطع الله) سبحانه وتعالى ؛ أي : حرمة الله (ميراثه)
ونصيبه (من الجنة) أي : حرمة الله تعالى بعدله من نصيبه الذي يستحقه بعمله
من الجنة (يوم القيامة) متعلق بقطع .

قال السندي : قوله : « قطع الله ميراثه » أي : يستحق به ذلك ؛ مجازاةً له
بجنس عمله .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولا شاهد له ، فدرجته : أنه ضعيف
(١٣) (٢٨٢) ؛ لضعف سنده ، ولعدم المشاركة فيه ، وغرضه بسوقه :
الاستئناس به .



ثم استدل المؤلف للترجمة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، فقال :
(١٧١) - ٢٦٦٢ - (٢) (حدثنا أحمد بن الأزهر) بن منيع أبو الأزهر
العبدى النيسابورى ، صدوق كان يحفظ ثم كبر ، فكان كتابه أثبت من حفظه ، من
الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وستين ومئتين (٢٦٣ هـ) . يروي عنه : (س ق) .
(حدثنا عبد الرزاق بن همام) بن نافع الحميرى مولا هم أبو بكر الصنعاني ،
ثقة حافظ مصنف شهير عمى في آخر عمره فتغير ، وكان يتشيع ، من التاسعة ،
مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أخبرنا معمر) بن راشد الأزدي مولا هم أبو عروة البصري نزيل اليمن ،
ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود

عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْخَيْرِ سَبْعِينَ سَنَةً

وهشام بن عروة شيئاً ، وكذا ما حدث به بالبصرة ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أشعث بن عبد الله) بن جابر الحداني - بمهملتين مضمومة ثم مشددة - الأزدي البصري ، يكنى أبا عبد الله ، وقد ينسب إلى جده ، وهو الحملي - بضم المهملة وسكون الميم - صدوق ، من الخامسة . يروي عنه : (عم) .

(عن شهر بن حوشب) الأشعري الشامي ، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن ، صدوق كثير الإرسال والأوهام ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه شهر بن حوشب ، وهو مختلف فيه ، قال فيه شعبة والنضر بن شميل : إن شهراً نذكوه ، وقال ابن أبي خيثمة ومعاوية بن صالح عن ابن معين : ثقة ، وقال عباس الدوري عن ابن معين : ثبت ، وقال العجلي : شامي تابعي ثقة ، وقال يعقوب بن شيبة : ثقة ، على أن بعض الناس قد طعن فيه ، وقال يعقوب بن سفيان : وشهر وإن قال ابن عون : نذكوه .. فهو ثقة .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الرجل المسلم والمرأة المسلمة ؛ كما وقع التصريح في رواية أبي داود (ليعمل) كل منهما (بعمل أهل الخير) والإيمان ؛ من امتثال الأمور ، واجتناب المنهيات (سبعين سنة) فما فوقها أو دونها ؛ لأن الغرض منه التمثيل لا التحديد ، وإنما

فَإِذَا أَوْصَى .. حَافَ فِي وَصِيَّتِهِ فَيُخْتَمُ لَهُ بِشَرِّ عَمَلِهِ فَيَدْخُلُ النَّارَ ، وَإِنَّ
الرَّجُلَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الشَّرِّ سَبْعِينَ سَنَةً ، فَيَعْدِلُ فِي وَصِيَّتِهِ فَيُخْتَمُ لَهُ
بِخَيْرِ عَمَلِهِ فَيَدْخُلُ الْجَنَّةَ » ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَأَقْرَأُوا إِنَّ شِئْتُمْ : ﴿ تِلْكَ
حُدُودُ اللَّهِ ... ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ .

خص التمثيل به ؛ لأنه قريب إلى غالب العمر في هذه الأمة ؛ أي : ليعمل عمل
الخير الذي يثاب عليه طول عمره .

(فإذا أوصى) في شيء مما ينبغي الإيصاء فيه ؛ أي : أراد الإيصاء في آخر
عمره .. (حاف) أي : جار وظلم وعدل عن الحق ونهج الصواب ؛ بأن أوصى
جميع ماله أو ما فوق الثلث ؛ فراراً من إرث وورثته وحرماناً لهم (في وصيته)
متعلق بحاف (فيختم) بالبناء للمفعول (له) عمره (بشر عمله ، فيدخل النار)
أي : يستحق دخول النار بهذا الشر الذي وقع منه في آخره ؛ أي : يستحق
دخولها ، ولكن فضل الله تعالى واسع لمن جار في عمله بالتوبة عليه .

(وإن الرجل) وكذا المرأة ؛ لأن النساء شقائق الرجال (ليعمل بعمل أهل
الشر) من ترك المأمورات وارتكاب المنهيات (سبعين سنة) أي : طول حياته
(فيعدل) أي : يفعل العدل (في وصيته) بأن أوصى ثلث ماله أو ما دونه
في سبيل الخير ؛ كالفقراء والمساكين وبناء المساجد والربط والمدارس الدينية
(فيختم له) عمره (بخير عمله) كالعدل في وصيته (فيدخل الجنة) بالخير
الذي عمله في آخر حياته ؛ لأن العبرة في الأعمال خواتيمها .

(قال أبو هريرة) راوي الحديث رضي الله تعالى عنه : (واقرؤوا) أيها
المستمعون الكرام (إن شئتم) مصداق هذا الحديث قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ
حُدُودُ اللَّهِ ... ﴾ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ (^(١)) .

(١) سورة النساء : (١٣ - ١٤) .

وقراءة أبي هريرة لهاتين الآيتين ؛ لتأييد معنى الحديث وتقويته ؛ لأن الله تعالى قد قيد ما شرعه من الوصية بعدم التعدي ، فتكون الوصية المشتملة على التعدي مخالفة لما شرعه الله تعالى ، وما كان كذلك فهو معصية .

وفي الحديث وعيد شديد وزجر بليغ للمتعدي في الوصية ؛ كما لا يخفى . انتهى من « العون » بتصرف .

قوله : « فإذا أوصى . . حاف في وصيته » بأن يهب جميع ماله لواحد من الورثة ؛ كيلا يورث وارث آخر من ماله شيئاً ، فهذا مكروه وفرار عن حكم الله تعالى ، ذكره ابن الملك .

وقال بعضهم : كأن يوصي لغير أهل الوصية أو يوصي بعدم إمضاء ما أوصى به حقاً ؛ بأن ندم من وصيته أو ينقض بعض الوصية . انتهى من « التحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الوصايا ، باب ما جاء في كراهية الإضرار في الوصية ، والترمذي في كتاب الوصايا ، باب ما جاء في الضرر في الوصية ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ كما مر آنفاً ، وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استأنس المؤلف ثانياً للترجمة بحديث قره بن إياس المزني رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٧٢) - ٢٦٦٣ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ كَثِيرِ بْنِ

دِينَارِ الْحَمَصِيِّ ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةٌ ، عَنْ أَبِي حَلْبَسٍ ، عَنْ خُلَيْدِ بْنِ أَبِي خُلَيْدٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ ، عَنْ أَبِيهِ

دينار الحمصي (القرشي ، صدوق عابد ، من العاشرة ، مات سنة خمس وخمسين ومئتين (٢٥٥ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا بقية) بن الوليد بن صائد الكلاعي ، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء ، من الثامنة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي حلبس) - بفتح الحاء وسكون اللام وفتح الموحدة بعدها مهملة - مجهول ، من مشايخ بقية ، من السابعة . يروي عنه : (ق) ، وفي « التهذيب » : قوله : (عن أبي حلبس) قيل : هو أبو الحكم أحد المجاهيل . روى عن : خلود بن أبي خلود عن معاوية بن قرة عن أبيه في الوصية ، ويروي عنه : بقية . (عن خلود بن أبي خلود) - بالتصغير فيهما - مجهول ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

(عن معاوية بن قرة) بن إياس بن هلال المزني أبي إياس البصري ، ثقة عالم ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) قرة بن إياس بن هلال المزني أبي معاوية الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، نزل البصرة ، وهو جد إياس القاضي ، مات سنة أربع وستين (٦٤ هـ) . يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من : سداسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه بقية بن الوليد وأبا حلبس وخليد بن أبي خلود ، وكل من الثلاثة من الضعفاء ؛ لأن بقية مدلس عن الضعفاء ، والأخيران مجهولان .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ فَأَوْصَى وَكَانَتْ وَصِيَّتُهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ . . كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا تَرَكَ مِنْ زَكَاتِهِ فِي حَيَاتِهِ » .

(قال) قرّة بن إياس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من حضرته الوفاة) أي : مقدماتها (فأوصى) فيما ينبغي الإيصاء فيه (وكانت وصيته) أي : إيصاؤه (على) وفق (كتاب الله) تعالى وحكمه . . (كانت) وصيته تلك عند الله (كفارة لما ترك) أدائه (من زكاته في حياته) الدنيا .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف (١٤) (٢٨٣) ؛
لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الثاني للاستدلال ، والأول والأخير للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٨) - (٩٣٨) - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْإِمْسَاكِ فِي الْحَيَاةِ
وَالْتَّبَذِيرِ عِنْدَ الْمَوْتِ

(١٧٣) - ٢٦٦٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ،
عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقُعْقَاعِ وَأَبْنِ شُبْرُمَةَ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(٧٨) - (٩٣٨) - باب النهي عن الإمساك في الحياة
والتبذير عند الموت)

(١٧٣) - ٢٦٦٤ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة) العباسي الكوفي ،
ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (خ
م د س ق) .

(حدثنا شريك) بن عبد الله النخعي الكوفي القاضي ، صدوق يخطئ كثيراً ،
تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل
البدع ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) . يروي عنه : (م
عم) .

(عن عمار بن القعقاع) بن شبرمة - بضم المعجمة والراء بينهما موحدة
ساكنة - الضبي - بالمعجمة والموحدة - الكوفي ، ثقة أرسل عن ابن مسعود ،
من السادسة . يروي عنه : (ع) .

(وابن شبرمة) عبد الله عم عمار الكوفي ، ثقة فقيه ، من الخامسة ، مات
سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(عن أبي زرعة) هرم بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي الكوفي ، ثقة ،
من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ نَبِّئْنِي مَا حَقُّ النَّاسِ مِنِّي بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ ؟ فَقَالَ : « نَعَمْ ، وَأَبْيِكَ »

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (جاء رجل) لم أر من ذكر اسم هذا الرجل (إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال) الرجل : (يا رسول الله ؛ نبئني) أي : أخبرني ، جواب (ما حق الناس) أي : جواب هذا الاستفهام ؛ ف (ما) اسم استفهام ؛ بمعنى : من (حق الناس) مصدر بمعنى اسم التفضيل ، وفي رواية مسلم : (من أحق الناس) وهي أوضح والجار والمجرور في قوله : (مني) متعلق بمحذوف صفة للصحبة في قوله : (بحسن الصحبة) والباء متعلقة بأحق ، والإضافة في قوله : (بحسن الصحبة) من إضافة الصفة إلى الموصوف ، و (ما) مبتدأ (أحق) خبره ، أو بالعكس ؛ وقُدِّم عليه حينئذ ؛ للزومه الصدارة ؛ والمعنى : نَبِّئْنِي جواب استفهام مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِالصُّحْبَةِ والمعاشرة الواقعة مني ؛ أي : مَنْ أَوْلَاهُمْ وَأَخْرَاهُمْ وَأَحَقُّهُمْ بِهَا ، وفي رواية مسلم : (بحسن صحابتي) والصحابة : مصدر بمعنى الصحبة ، يقال : صحبه يصحبه صحبةً وصحابة ؛ من باب سلم ، والمراد بالصحبة هنا : البر وحسن العشرة .

ونبأ من الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ؛ الأول منها : ياء المتكلم ، وجملة الاستفهام سادة المفعول الثاني والثالث ..

(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم للرجل في جواب استفهامه : (نعم) حرف جواب للتصديق ؛ كما أن بلى حرف جواب للنفي قائم مقام الجواب ؛ أي : أَنْبَيْتَكَ عما سألتني (وأبيك) أي : أقسمت لك بأبيك ، لعله قال ذلك قبل النهي عن الحلف بالآباء ، أو هو خرج مخرج العادة بلا قصد الحلف .

لَتُنَبَّأَنَّ ؛ أُمُّكَ » ، قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « ثُمَّ أُمُّكَ » ، قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ :
« ثُمَّ »

واللام في قوله : (لتنبأَنَّ) بالبناء للمفعول بنون التوكيد موطئة لقسم
محذوف ؛ تقديره : والله ؛ لتنبأَنَّ ؛ أي : لتخبرن عما سألت .

وقوله : (أُمُّكَ) خبر لمبتدأ محذوف ؛ تقديره : أحقهم بحسن صحبتك
ومعاشرتك أُمُّكَ ؛ أي : والدتك ، وفيه أن الأم أحق بالبر من الأب ؛ كما أنها
أكثر تعباً منه في تربية الولد . انتهى « سندي » .

قال النووي : فيه الحث على بر الأقارب ، وأن الأم أحقهم بذلك ، ثم بعدها
الأب ، ثم الأقرب فالأقرب .

قال العلماء : والحكمة في تقديم الأم كثرة تعبها عليك ، وشفقتها
وخدمتها ومعاناة المشاق في حمله ، ثم وضعه ، ثم إرضاعه ، ثم تربيته ...
إلى آخره .

قال في « المرقاة » : قلت : وفي التنزيل إشارة إلى هذا التأويل بقوله : ﴿ حَمَلَتْهُ
أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾ ^(١) .

فالتثليث في مقابلة ثلاثة أشياء مختصة بالأم ؛ وهي : تعب الحمل ، ومشقة
الوضع ، ومحنة الرضاع . انتهى .

(قال) الرجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (ثم) بعد أُمِّي (من) أحق
الناس بحسن صحبتي ؟ (قال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ثم) بعد
أُمِّكَ أيضاً أحق الناس بحسن صحبتك (أُمُّكَ ، قال) الرجل : (ثم) أحقهم
بصحبتني (مَنْ ؟ قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ثم) أحقهم بصحبتك

(١) سورة الأحقاف : (١٥) .

أَمْكَ ، قَالَ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : « ثُمَّ أَبُوكَ » ، قَالَ : نَبِّئْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ عَنْ مَالِي كَيْفَ أَنْتَ صَدَّقُ فِيهِ ؟ قَالَ : « نَعَمْ ، وَاللَّهِ لَتُنَبَّأَنَّ ؛ أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَحِيحٍ ؛ »

(أمك ، قال) الرجل : (ثم) أحقُّهم بصحبتني (مَنْ ؟ قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ثم) أحقُّهم بصحبتك (أبوك) .

قال القرطبي : قوله : « أمك » ثلاث مرات ، و « أبوك » في الرابعة يدل على صحة قول من قال : للأم ثلاثة أرباع البر ، وللأب ربعه ؛ ومعنى ذلك : أن حقهما وإن كان واجباً . فالأم تستحق الحظ الأوفر من ذلك ، وفائدة تكرار ذلك في الأم المبالغة في القيام بحق الأم ، وأن حقها مقدم عند تزامم حقها وحقه . انتهى من « المفهم » .

(قال) الرجل : (نبئني) أي : أخبرني (يا رسول الله عن) شأن (مالي كيف أتصدق) وأتصرف (فيه) من حيث التصديق منه ؟ (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (نعم) أخبرك عن ذلك (والله ؛ لتنبأَنَّ) أي : لتخبرن عما سألته ، والجملة الفعلية بالبناء للمفعول جواب القسم وإن كان غير مقصود معناه ؛ نظراً للفظه .

والحاصل : أن السائل لما سأل النبي صلى الله عليه وسلم عمن يستحق بره وحسن معاملته .. أجابه النبي صلى الله عليه وسلم بأن تخبر بجواب سؤالك ، فأجابه بما تقدم .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خير التصديق وأفضله وأكثره أجراً لك (أن تصدق) أي : أن تتصدق - بتأين فحذفت إحداهما تخفيفاً ، ويحتمل أن يكون بتشديد الصاد والبدال جميعاً - (وأنت) أي : والحال أنك (صحيح) غير مريض يخاف من الموت (صحيح) أي : بخيل عن صرفه لشدة احتياجك إليه

تَأْمُلُ أَلْعِيشَ وَتَخَافُ أَلْفَقْرَ ، وَلَا تُمَهِّلُ ؛ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ نَفْسُكَ هَا هُنَا . .
قُلْتَ : مَالِي لِفُلَانٍ وَمَالِي لِفُلَانٍ ، وَهُوَ لَهُمْ وَإِنْ كَرِهْتَ » .

(تأمل) - بضم الميم - من باب نصر ؛ أي : ترجو (العيش) أي : الحياة ، خبر
ثالث (وتخاف) أي : تخشى (الفقر) أي : العُدمَ إن أنفقتَه معطوف على تأمل ؛
فإن المال يعز صرفه على النفس حينئذ ، فيصير محبوباً لها ، قال تعالى : ﴿ لَنْ
تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ ^(١) .

(ولا تمهل) أي : ولا تؤخره عن الإنفاق ؛ من الإمهال (حتى إذا بلغت
نفسك) أي : روحك (ها هنا) أي : الحلقوم ؛ كناية عن مقدمات الموت . .
قلت) جواب إذا بلغت : أَوْصَيْتُ (مالي لفلان و) أَوْصَيْتُ (مالي لفلان) من
الورثة (وهو) أي : والحال أن ذلك المال مملوك (لهم) أي : لورثتك (وإن
كرهت) ذلك ؛ أي : كونه لهم بغير اختيارك .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأدب ، باب
من أحق الناس بحسن الصحبة ، ومسلم في كتاب البر والصلة والأدب ، باب بر
الوالدين وأنها أحق به ، وأبو داود في كتاب الوصايا ، باب ما جاء في كراهية
الإضرار في الوصية مختصراً ، والنسائي في كتاب الوصايا ، باب الكراهية في
تأخير الوصية ، وأحمد في « المسند » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث بسر بن جحاش رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(١) سورة آل عمران : (٩٢) .

(١٧٤) - ٢٦٦٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنْبَأَنَا حَرِيزُ بْنُ عُثْمَانَ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَيْسَرَةَ ، عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نَفِيرٍ ، عَنْ بُسْرِ بْنِ جَحَّاشٍ الْقُرَشِيِّ
.....

(١٧٤) - ٢٦٦٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ (بن زاذان السلمي مولا هم الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا حريز) بفتح أوله وكسر الراء وآخره زاي (ابن عثمان) الرحبي - بفتح الراء والحاء المهملتين بعدها موحدة - الحمصي ، ثقة ثبت رمي بالنصب ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث وستين ومئة (١٦٣ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثني عبد الرحمن بن ميسرة) الحضرمي أبو سلمة الحمصي ، مقبول ، من الرابعة . يروي عنه : (د ق) .

(عن جبير بن نفير) - بالتصغير فيهما ، وبنون وفاء في نفير - ابن مالك بن عامر الحضرمي الحمصي ، ثقة فاضل مخضرم ، من الثانية ، ولأبيه صحبة ، فكأنه هو ما وفد إلا في عهد عمر ، مات سنة ثمانين (٨٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن بسر) بضم الموحدة وسكون السين المهملة (ابن جحاش) - بفتح الجيم بعدها مهملة مشددة آخره جيم - ويقال فيه : (بشر) - بكسر أوله وسكون المعجمة - الصحابي (القرشي) نزل الشام رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ق) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الرحمن بن ميسرة ، وهو مقبول .

قَالَ : بَزَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كَفِّهِ ثُمَّ وَضَعَ إِصْبَعَهُ السَّبَّابَةَ وَقَالَ : « يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَّى تُعْجِزُنِي ابْنُ آدَمَ وَقَدْ خَلَقْتُكَ مِنْ مِثْلِ هَذِهِ ؟! فَإِذَا بَلَغْتَ نَفْسُكَ هَذِهِ - وَأَشَارَ إِلَى حَلْقِهِ - قُلْتَ : أَتَصَدَّقُ وَأَنَّى أَوَانُ الصَّدَقَةِ ؟! » .

(قال) بِشَرُّ بن جَحَّاش : (بزق) أي : بصق (النبي صلى الله عليه وسلم في كفه) وراحته (ثم وضع إصبعه السبابة) التي تلي الإبهام في ذلك البزاق (وقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (يقول الله عز وجل) مخاطباً لابن آدم : (أنى) - بفتح الهمزة والنون المشددة وألف مقصورة - اسم استفهام بمعنى كيف ؛ أي : كيف (تُعْجِزُنِي) يا (بن آدم) بتقدير حرف النداء (وقد خلقتك) أي : أوجدتك (من) نطفة (مثل هذه) البزاق في كونه ماءً مهيناً ؟! (فإذا بلغت) ووصلت (نفسك) أي : روحك (هذه) الحلقوم (و) قد (أشار) النبي صلى الله عليه وسلم (إلى حلقه .. قلت) لنفسك : (أتصدق) الآن (وأنى) أي : وكيف يوجد لك (أوان الصدقة) لأن هذا الوقت وقت خروج الروح من الدنيا ؟!

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه أحمد في « مسنده » من حديث بسر ، وأصله في « الصحيحين » وغيرهما من حديث أبي هريرة .
فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧٩) - (٩٣٩) - بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ

(١٧٥) - (٢٦٦٦) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَالْحُسَيْنُ بْنُ الْحَسَنِ الْمَرْزُوقِيُّ وَسَهْلٌ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ،

(٧٩) - (٩٣٩) - (بَابُ الْوَصِيَّةِ بِالثُّلُثِ)

(١٧٥) - (٢٦٦٦) - (١) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) السلمي الدمشقي ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(والحسين بن الحسن) بن حرب السلمي أبو عبد الله (المروزي) نزيل مكة ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(وسهل) بن أبي سهل زنجلة بن أبي الصغدي الرازي الخياط ، صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(قالوا) أي : قال كل من الثلاثة :

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) بن أبي عمران ميمون الهلالي الكوفي ثم المكي ، ثقة حافظ فقيه إمام حجة إلا أنه تغير حفظه في آخره ، من رؤوس الطبقة الثامنة ، وكان أثبت الناس في عمرو بن دينار ، مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) ، وله إحدى وتسعون سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (الزهري) إمام حجة ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن عامر بن سعد) بن أبي وقاص الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : مَرِضْتُ عَامَ الْفَتْحِ حَتَّى أَشْفَيْتُ عَلَى الْمَوْتِ ،

(عن أبيه) سعد بن أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري أبي إسحاق المدني أحد العشرة رضي الله تعالى عنه وعنهم ، مات بالعقيق سنة خمس وخمسين (٥٥ هـ) على المشهور ، وهو آخر العشرة وفاة . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) سعد : (مرضت عام الفتح) فتح مكة (حتى أشفيت) أي : قاربت وأشرفت (منه) أي : من ذلك المرض ؛ كما في « مسلم » (على الموت) يقال : أشفى وأشاف بمعنى واحد ، قاله الهروي .

وقال القتيبي : لا يقال : أشفى إلا على شر ، وأصله من الشفا - بفتح الشين - وهو حد الشيء وجانبه ، فكأنه قال : بلغت حد الموت .

وفيه عيادة الفضلاء والكبراء للمرضى ، وتفقد الرجل الفاضل أصحابه وإخوانه ، وفي رواية مسلم : (في حجة الوداع) وهذا صريح في كون هذه الواقعة في حجة الوداع ، وعليه اتفق أصحاب الزهري .

وشذ ابن عيينة ، فذكر هذه الواقعة في فتح مكة ، فيما أخرجه الترمذي وابن ماجه عنه ، ويؤيده ما أخرجه أحمد (٦٠/٤) والبزار والبخاري في « التاريخ » من حديث عمرو بن القاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قدم مكة ، فخلف سعداً مريضاً في مكة حيث خرج إلى حنين ، فلما قدم من الجعرانة معتمراً . . دخل عليه وهو مغلوب ، فقال سعد : يا رسول الله ؛ إن لي مالاً ، وإنني أورث كلاله ، أفأوصي بمالي . . ؟ الحديث ، وفيه : قلت : يا رسول الله ؛ أميت أنا بالدار الذي خرجت منها مهاجراً ؟ قال : « لا ؛ إنني لأرجو أن يرفعك الله حتى ينتفع بك أقوام . . » الحديث ، ذكره الحافظ في « الفتح » (٢٧٠/٥) .

فَعَادَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

وجمع بينهما بحملهما على واقعتين ، ولكن القلب لا يطمئن بأن هذه الواقعة وقعت مرتين ، وكيف ينسى مثل سعد بن أبي وقاص ما قال له صلى الله عليه وسلم قبل سنتين في أمر الوصية حتى يسأله مرة أخرى عن عين ما سأله في فتح مكة ؟! فالأظهر ما ذكره الحافظ عن المحققين أن ابن عينة قد وهم في تاريخ هذه الواقعة حيث ذكرها في فتح مكة ، والصحيح ما ذكره أكثر أصحاب الزهري من أنها وقعت في حجة الوداع ، وبه جزم البيهقي ؛ كما في « عمدة القاري » (٩٩/٤) .

وأما حديث عمرو بن القاري . . ففيه عبد الله بن عثمان بن خثيم ، وهو وإن كان من رواة مسلم ، غير أنه جعله ابن المديني منكر الحديث ، وقال ابن معين : أحاديثه ليست بالقوية ، وقال النسائي فيه مرة : ليس بالقوي ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، ولكن قال : كان يخطئ ؛ كما في « تهذيب التهذيب » (٣١٥/٥) .

وذكر الهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢١٣/٤) هذا الحديث ، فقال : وفيه عراض بن عمرو بن القاري ، ولم يجرحه أحد ولم يوثقه ، وربما يخطر بالبال أن أحد الرواة في حديث عمرو بن القاري خلط قِصَّةَ سَعْدٍ بِقِصَّةِ جَابِرٍ رضي الله تعالى عنهما ؛ فقد تقدم في باب الكلالة أن مثل هذا الكلام جرى بين جابر وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويدل على ذلك قوله : وَإِنِّي أُورِثُ كَلَالَةً ، ولم يكن سعد بن أبي وقاص كلاله ، وإنما يحفظ هذا القول من جابر رضي الله تعالى عنه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(فعادني رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : زارني ، ولا يقال ذلك إلا لزيارة المريض ، فأما الزيارة . . فأكثرها للصحيح ، وقد يقال للمريض ، فأما

فَقُلْتُ : أَيُّ رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ لِي مَالاً كَثِيراً وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي ، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي ؟ قَالَ : « لَا » ، قُلْتُ : فَالْشَّطْرُ ؟ قَالَ : « لَا » ، قُلْتُ : فَالْثُلُثُ ؟ قَالَ :

قوله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ زُرْتُمُ الْمَقَابِرَ ﴾ ^(١) .. فكناية ؛ كنى به عن الموت .

(فقلت) له صلى الله عليه وسلم : (أي) حرف نداء ؛ لنداء القريب ؛ أي : يا (رسول الله ؛ إِنَّ لِي مَالاً كَثِيراً) قال المنذري : فيه إباحة جمع المال الكثير (وليس) لي وارث (يرثني إلا ابنة) واحدة (لي) أي : ولا يرثني من الولد وخواص الورثة إلا ابنة واحدة لي ، وإلا .. فقد كان له عصبه ، واسم تلك البنت عائشة (أ) أتبرع (فأتصدق بثلثي مالي) يا رسول الله ؟ والهمزة فيه للاستخبار والاستئذان داخل على محذوف ؛ كما قدرناه ، والفاء عاطفة ما بعدها على ذلك المحذوف .

قال القرطبي : ظاهر هذا السؤال أنه إنما سأل عن الوصية بثلثي ماله ؛ لتنفيذ بعد الموت ، يدل على ذلك قرائن المرض ، وذكر الورثة وغير ذلك .
ويحتمل أن يكون السؤال عن صدقة منجزة حالة يُخْرِجُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ تعالى في الحال ، وفيه بعد ، وكيفما كان .. فقد أجيب بأن ذلك لا يجوز إلا بالثلث خاصة .

(قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤاله التصدق بالثلثين : (« لَا ») تتصدق بثلثي مالك ، فقال سعد : (قلت) له صلى الله عليه وسلم : (فالشطر) أي : شطر مالي ونصفه أتصدق به ؟ وفي رواية مسلم : (أفأتصدق بشطره ؟) أي : بنصفه ؛ كما يدل عليه سياق الكلام (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لسعد : (« لَا ») أي : لا تتصدق الشطر (قلت : فالثلث ، قال)

(١) سورة التكاثر : (٢) .

« الثُّلُثُ وَالْثُّلُثُ كَثِيرٌ ؛ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ »

رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الثلث) تصدق به (والثلث كثير) بالمثلثة ،
ويروى بالموحدة ، وكلاهما صحيح .

قوله : « الثلث » ذكر النووي عن القاضي جواز نصب الثلث ورفع ، أما
النصب . . فعلى الإغراء أو على تقدير فعل ؛ أي : أعط الثلث ، وأما الرفع . .
فعلى أنه فاعل فعل محذوف ؛ أي : يكفيك الثلث ، أو على أنه مبتدأ حذف
خبره ، أو عكسه ؛ يعني : الثلث كافٍ مثلاً ، وأما الثلث الثاني . . فمرفوع على
كونه مبتدأ ، وخبره : (كثير) .

ثم يحتمل أن يكون المراد بقوله : « الثلث كثير » أن الثلث أقصى ما يجوز ،
ولكن يستحب أن ينقص منه ، ويحتمل أن يكون لبيان أن التصديق بالثلث هو
الأكمل ؛ أي : كثير أجره ، ويحتمل أن يكون معناه : أنه كثير غير قليل ، وعلى
الأول قول ابن عباس ؛ كما عند مسلم ، ورجح الشافعي الاحتمال الثالث ؛ كما
في « فتح الباري » (٢٧٢/٥) ، والظاهر أن الاحتمال الثاني أبعد الثلاثة .

قوله : (أن تذر) ورثتك في رواية مسلم زيادة : (إنك) بكسر الهمزة على
الاستئناف (أن تذر) وترك - بفتح الهمزة في أن على أنها مصدرية - والجملة
الفعلية صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء .

وقوله : (ورثتك أغنياء) مفعولان لتذر ، والخبر قوله : (خير) والتقدير :
على رواية المؤلف : تركك ورثتك أغنياء خير لك من أن تذرهم عالةً ، والجملة
الاسمية مستأنفة ، والجملة الاسمية على رواية مسلم في محل الرفع خبر إن ؛
والتقدير : إنك تركك ورثتك أغنياء خير لك من أن تذرهم فقراء ، وجملة إن
مستأنفة ؛ أي : إنك تركك بنتك وأولاد أخيك عتبة بن أبي وقاص - منهم
هاشم بن عتبة الصحابي - مستغنيين عن الناس . . خير (من أن تذرهم) وتركهم

(عالة) بتخفيف اللام ؛ أي : فقراء (يتكففون الناس) أي : يسألونهم بمد الأكف إليهم ؛ بأن يبسطوها للسؤال ، أو يسألونهم ما يكف عنهم الجوع .
وروي كسر همزة (إن تذر) على أنها شرطية ، و (تذر) مجزوم بها و (خير) خبر لمبتدأ محذوف مع فاء الجزاء ؛ والتقدير : إن تذر ورثتك أغنياء . . فهو خير من أن تذرهم . . . إلى آخره ، ومثل هذا الحذف سائع شائع ، غير مختص بضرورة الشعر ؛ كما قيل .

قال ابن المنير : إنما عبر له صلى الله عليه وسلم بلفظة (الورثة) ولم يقل : أن تدع بنتك ، مع أنه لم يكن له يومئذٍ إلا ابنة ؛ لكون الوارث حينئذ لم يتحقق ؛ لأن سعداً إنما قال ذلك بناءً على موته في ذلك المرض وبقائها بعده حتى ترثه ، وكان من الجائز أن تموت هي قبله ، فأجاب صلى الله عليه وسلم بكلام كلي مطابق لكل حالة ، ولم يخص بنتاً من غيرها ، وقال الفاكهي : إنما عبر النبي صلى الله عليه وسلم بالورثة ؛ لأنه اطلع بالوحي على أن سعداً سيعيش ويأتيه أولاد غير البنت المذكورة ، وقد حكى الحافظ في « الفتح » (٢٧٣/٥) القولين ، ثم قال : وليس قوله : أن تدع بنتك متعيناً ؛ لأن ميراثه لم يكن منحصراً فيها ؛ فقد كان لأخيه عتبة بن أبي وقاص أولاد إذ ذاك ، منهم هاشم بن عتبة الصحابي الذي قتل بصفين ، فجاز التعبير بالورثة ؛ لتدخل البنت وغيرها ممن يرثه لو وقع موته إذ ذاك أو بعد ذلك .

وقوله : « عالة » - بتخفيف اللام - جمع عائل ؛ والعائل : الفقير ، وقيل : العيل والعالة : الفقر ، والفعل منه عال ؛ إذا افتقر ، كذا في « فتح الباري » .
قوله : « يتكففون الناس » أي : يطلبون الصدقة من أكف الناس ، وقيل :

(١٧٦) - ٢٦٦٧ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
طَلْحَةَ بْنِ عَمْرٍو ،
.....

يسألونهم بأكفهم ، يقال : تكفف الناس واستكف ؛ إذا بسط كفه لسؤال ، أو
سأل ما يكف عنه الجوع ، أو سأل كفاً كفاً من الطعام . انتهى « كرماني » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الإيمان ، باب
ما جاء أن الأعمال بالنية الحسنة ، ومسلم في كتاب الوصية ، باب الوصية
بالثلث ، وأبو داود في كتاب الوصايا ، باب ما جاء فيما لا يجوز للموصي
في ماله ، والترمذي في كتاب الوصايا ، باب ما جاء في الوصية ، والنسائي
في كتاب الوصايا ، باب الوصية بالثلث ، وأخرجه غيرهم من أهل الصحاح
والسنن .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث سعد بن أبي وقاص بحديث أبي هريرة رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(١٧٦) - ٢٦٦٧ - (٢) (حدثنا علي بن محمد) الطنافسي الكوفي ، ثقة
عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه :
(ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو
أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن طلحة بن عمرو) بن عثمان الحضرمي المكي ، متروك ، من السابعة ،
مات سنة اثنتين وخمسين ومئة (١٥٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .

عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ عِنْدَ وَفَاتِكُمْ بِثُلْثِ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً لَكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ » .

(عن عطاء) بن أبي رباح - بفتح الراء الموحدة - اسم أبي رباح أسلم القرشي مولا هم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، ولكنه كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه طلحة بن عمرو ، وهو متروك متفق على ضعفه .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله) عز وجل (تصدق عليكم) أي : رخص لكم وأذن لكم (عند وفاتكم بثلث أموالكم) أي : في أن تتصرفوا في ثلث أموالكم من التبرعات ؛ وقفاً وهبةً وصدقةً ، حالة كون ذلك الثلث (زيادة لكم) في الأجر (في أعمالكم) أي : أجور أعمالكم التي عملتموها في حال صحتكم .

قال السندي : « تصدق عليكم » أي : جعل لكم ورخص لكم أن تتصرفوا فيه بما شئتم من التبرعات وإن لم ترض الورثة .
ومعنى : « عند وفاتكم » أي : عند قرب وفاتكم ؛ بظهور مقدمات الموت وأسبابه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وسنده : ضعيف ؛ لأن فيه طلحة بن عمرو الحضرمي ، وهم اتفقوا على ضعفه ، ولكن له شاهد في « الصحيحين » وغيرهما من حديث سعد بن أبي وقاص المذكور قبل هذا الحديث ، وحديث ابن عباس الآتي في هذا الباب .

فهذا الحديث درجته : أنه صحيح بما قبله وبما بعده ، وسنده ضعيف ،

(١٧٧) - ٢٦٦٨ - (٣) حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، أَنْبَأَنَا مُبَارَكُ بْنُ حَسَّانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا بَنَ آدَمَ ؛ ائْتِنَانِ »

وغيره : الاستشهاد به لما قبله ، فهو ضعيف السند ، صحيح المتن بغيره .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث سعد بن أبي وقاص بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٧٧) - ٢٦٦٨ - (٣) حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ (التميمي البصري ، مقبول ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (ق) .
(حدثنا عبيد الله بن موسى) بن أبي المختار بإذام العباسي أبو محمد الكوفي ، ثقة كان يتشيع ، من التاسعة ، قال أبو حاتم : كان أثبت الناس في إسرائيل من أبي نعيم ، واستصغر سفيان الثوري ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا مبارك بن حسان) السلمي أبو يونس البصري نزيل مكة ، لين الحديث ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن نافع ، عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه صالح بن محمد ، وهو مقبول ، وفيه مبارك بن حسان ، وهو لين الحديث ، ووثقه ابن معين ، وباقي رجال الإسناد على شرط الشيخين .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) فيما يرويه عن ربه : قال الله عز وجل : (يا بن آدم ؛ ائتنان) أي : خصلتان مبتدأ ، سوغ الابتداء

لَمْ تَكُنْ لَكَ وَاحِدَةٌ مِنْهُمَا ؛ جَعَلْتُ لَكَ نَصِيباً مِنْ مَالِكَ ، حِينَ أَخَذْتُ بِكَظْمِكَ لِأُطَهِّرَكَ بِهِ وَأُزَكِّيكَ ، وَصَلَاةُ عِبَادِي عَلَيْكَ بَعْدَ انْقِضَاءِ أَجَلِكَ » .

بالنكرة وصفه بقوله : (لم تكن لك واحدة منهما) وخبر المبتدأ محذوف ؛ تقديره : خصلتان عادمتان كونهما عملاً لك ، أعطيتهما لك تفضلاً مني عليك . أحدهما : أني (جعلت لك نصيباً) أي : جزءاً (من مالك حين أخذت) من جسمك (بكظمك) أي : بقوتك وصحتك وأساس حياتك ؛ أي : أحدهما : أني جعلت لك أن تتصرف في جزء مالك بما شئت من التبرعات ؛ وذلك النصيب هو ثلث ماله ؛ أي : أذنت لك في التصرف فيه بما شئت حين أخذت وأزلت عنك بكظمك وأسباب حياتك ؛ وهي صحة الجسم (لأطهرك) من الذنوب والمعاصي (به) أي : بذلك النصيب ؛ أي : بثواب تبرعك بذلك النصيب (و) ل (أذكىك) أي : ولأزيد لك في أجور أعمالك الصالحة به ؛ أي : بذلك النصيب ؛ أي : بسبب تبرعك بذلك النصيب الذي أذنت لك في التصرف فيه .

قال السندي : قوله : (لم تكن لك واحدة منهما) أي : لا تستحقها إلا برحمته تعالى ؛ إذ المال للحياة ، فإذا جاء الموت . . ينبغي أن ينتقل كله إلى غيره من الوارث ، لكنه تعالى أبقى له التصرف في الثلث .

(و) ثاني الخصلتين : (صلاة عبادي عليك) يعني : صلاة الجنازة (بعد انقضاء) وانتهاء (أجلك) ومدتك التي أجلها الله في دار الدنيا بخروج روحك ، والظرف متعلق بالصلاة ؛ لأنه اسم مصدر بمعنى وأن يُصلِّي عبادي عليك ، فصلاة المصلين على الجنازة لهم لا للميت ؛ لأنها عملهم ، فالظاهر ألا ينتفع بها الميت ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ^(١) ، لكنه تعالى بمنه وكرمه جعلها نافعة للميت ؛ كأنها بمنزلة ما سعى .

(١) سورة النجم : (٣٩) .

(١٧٨) - ٢٦٦٩ - (٤) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ
هَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
.....

قوله : « بكظمك » الكظم - بفتحيتين - : مجامع النفس وقوامها وصحتها ،
وأخذه عند خروج روحك وانقطاع نفسك .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه الدارقطني وعبد بن حميد
بإسناده ومثله .

فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستشهاد به .
وموضع الترجمة قوله : « جعلت لك نصيباً من مالك » .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث سعد بن أبي وقاص بحديث ابن عباس
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٧٨) - ٢٦٦٩ - (٤) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي
الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين
ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في
آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن عروة) بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات
سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عروة بن الزبير ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين
(٩٤ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَ : وَدِدْتُ أَنَّ النَّاسَ غَضُّوا مِنْ الثُّلْثِ إِلَى الرَّبْعِ ؛

(قال) ابن عباس : (وددت) وأحببت وتمنيت (أن الناس) الذين يريدون الإيصاء من أموالهم عند الموت أن (غضوا) ونقصوا (من الثلث إلى الربع) ولا يستكملوا الثلث ، وفي رواية مسلم : (لو أن الناس غضوا) ، فكلمة (لو) للتمني ، فلا تحتاج إلى جواب .

والمعنى : أتمنى نقصهم في الإيصاء من الثلث إلى الربع ، وإن كانت للشرط . . فالجواب محذوف ؛ تقديره : لو أنهم نقصوا من الثلث إلى الربع . . كان خيراً لهم وأحب إلي ، وكذلك رواه الإسماعيلي بلفظ : (كان أحب إلي) ، وفي رواية أخرى : (كان أحب إلي رسول الله صلى الله عليه وسلم) حكاه الحافظ في « الفتح » (٢٧٧/٥) .

والغض والغضاضة ؛ من باب نصر : النقص ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَأَعْضُصْ مِنْ صَوْتِكَ ﴾ ^(١) ؛ يعني : انقص من جهارته ، كذا في « مجمع البحار » للفيثني ، وفي هذا الأثر حجة للحنفية ؛ لاستحباب نقص الوصية من الثلث عندهم وإن كانت الورثة أغنياء .

وقوله : « من الثلث إلى الربع » هذا اجتهد من ابن عباس رضي الله تعالى عنهما في قدر النقص من الثلث .

وقد رويت عن غيره مقادير مختلفة ؛ فعن أبي بكر رضي الله عنه أنه أوصى بالخمس ، وقال : إن الله تعالى رضي من غنائم المؤمنين بالخمس ، وقال معمر عن قتادة : أوصى عمر رضي الله تعالى عنه بالربع ، وقال ابن إسحاق : السنة الربع ، وروي عن علي رضي الله عنه : لأن أوصي بالخمس . . أحب إلي من الربع ، ولأن أوصي بالربع . . أحب إلي من الثلث .

(١) سورة لقمان : (١٩) .

لَأنَّ رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الثُّلُثُ كَثِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ » .

واختار آخرون السدس ، وقال إبراهيم : كانوا يكرهون أن يوصوا مثل نصيب أحد الورثة حتى يكون أقل منه ، وكان السدس أحب إليهم من الثلث ، واختار آخرون العشر ، كذا في « عمدة القاري » (٦) (٤٨٣) .

قوله : (لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الثلث) يكفيك والثلث (كثير أو كبير) تعليل لما اختاره ابن عباس من النقصان من الثلث ، وكأنه أخذ ذلك من وصفه صلى الله عليه وسلم الثلث بالكثرة ، والله أعلم ، وكلمة (أو) في قوله : (أو كبير) للشك .

ولفظ « مسلم مع شرحه » : (وفي حديث وكيع) وروايته : (كبير) بالموحدة (أو كثير) بالمثلثة ، والشك من الراوي ، والمعنى فيهما واحد ، ويحتمل الفرق بينهما أن الكبير من حيث الذات ، والكثرة من حيث العدد .

والحاصل منهما : أن النبي صلى الله عليه وسلم استكثر الثلث مع أنه أجازه أولاً بقوله ؛ فينبغي أن ينقص منه شيء له بال ، وهو غير محدود . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث ؛ يعني : هذا الأثر : البخاري في كتاب الوصايا ، باب الوصية بالثلث ، ومسلم في كتاب الوصية ، باب الوصية بالثلث ، والنسائي في كتاب الوصايا ، باب الوصية بالثلث ، وأحمد في « مسنده » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨٠) - (٩٤٠) - بَابُ لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ

(١٧٩) - ٢٦٧٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ
.....

(٨٠) - (٩٤٠) - (بَابُ لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ)

(١٧٩) - ٢٦٧٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ (بن زاذان السلمي مولا هم الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ) مهران اليشكري البصري ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ) الأشعري الشامي ، صدوق كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
قال الترمذي : سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن شهر بن حوشب فوثقه ، وقال : إنما يتكلم فيه ابن عون ، فهو ثقة إلا عند ابن عون .
(عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ غَنْمٍ) الأشعري مختلف في صحبته ، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين ، مات سنة ثمان وسبعين (٧٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .
(عَنْ عَمْرِو بْنِ خَارِجَةَ) الأسدي ، وكان حليف أبي سفيان ، صحابي له أحاديث رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ت س ق) .
وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَهُمْ وَهُوَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَإِنَّ رَاحِلَتَهُ لَتَقْصَعُ بِجَرَّتِهَا ، وَإِنَّ لُغَامَهَا لَيَسِيلُ بَيْنَ كَتِفَيْ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ لِكُلِّ وَارِثٍ نَصِيبَهُ مِنَ الْمِيرَاثِ ، فَلَا يَجُوزُ لَوَارِثٍ وَصِيَّةٌ ؛ »

(أن النبي صلى الله عليه وسلم خطبهم) أي : خطب الصحابة ووعظهم بذكر الترغيب والترهيب (وهو) أي : والحال أنه صلى الله عليه وسلم راكب (على راحلته) أي : على ناقته ، ولم أر من ذكر موضع تلك الخطبة ، ولعلها في السفر (وإن راحلته) صلى الله عليه وسلم (لتقصع) أي : لتمضغ (بجريتها) بعد إخراجها من جوفها ، وتردّها إلى الجوف بعد الدق .

قال في القاموس : الجرّة - بكسر الجيم - : هيئة الجر وما يفيض به البعير من جوفه إلى فيه فيأكله ثانية ، ثم يرده إلى الجوف بعد دقه ومضغه .

واللُّقمة يتعلّل بها البعير ويمضغها إلى وقت علفه (وإن لغامها) أي : لغام ناقته ولُعابها (ليسيل) على ظهري (بين كتفَي) واللُّغام - بضم اللام بعدها غين معجمة وبعد الألف ميم - : هو اللعاب ؛ أي : لعابها وزبدّها الذي يُخرج من فيها ، أو هو الزبد وحده . انتهى « سندي » ، قال في « القاموس » : لَغَمَ الجملُ ؛ من باب منع : رَمَى بِلُعَابِهِ لزبده ، قال : والملاغم : ما حول الفم .

وفيه أيضاً قَصَعَ الجملُ ؛ من باب منع : ابتلع جَزَعُ الماء ، وقصعتِ الناقة بجريتها : رَدَّتْهَا إلى جوفها أو مضغتها ، أو هو ؛ أي : القَصْعُ : أن تملأ فاهها بالجرة أو شدة المضغ .

ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في خطبته وهو معطوف بعاطف مقدر على خطب (إن الله) عز وجل (قسم) وقدر في كتابه العزيز (لكل وارث نصيبه من الميراث) والتركة ؛ أي : بيّن له حظه ونصيبه الذي فرض له (فلا يجوز لوارث وصية) أي : فلا تجوز وصية لوارث .

الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ ،

وعبارة الترمذي : (فلا وصية لوارث) لأنها صارت بمنزلة الزيادة له على النصيب الذي قدر له في كتاب الله تعالى ، فلا ينبغي ذلك .

قال الأمير الصنعاني في « السبل » : الحديث دليل على منع الوصية للوارث ، وهو قول الجماهير من العلماء ، وذهب الهادي وجماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالى : ﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ ... ﴾ الآية ^(١) ، قالوا : ونسخ الوجوب لا ينافي الجواز .

قلنا : نعم ؛ لو لم يرد هذا الحديث .. فإنه ؛ أي : نسخها ينافي جوازها ؛ إذ وجوبها قد علم نسخه من آية الموارث ؛ كما قال ابن عباس : كان المال للولد والوصية للوالدين ، فنسخ الله من ذلك ما أحب ، فجعل للذكر مثل حظ الأنثيين ، وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس ، وجعل للمرأة الثمن أو الربع ، وللزوج الشطر والربع . انتهى .

ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في تلك الخطبة : (الولد للفراش) أي : للأم .

قال في « النهاية » : وتسمى المرأة فراشاً ؛ لأن الرجل يفرشها ؛ أي : الولد منسوب لصاحب الفراش ، سواء كان زوجاً أو سيداً أو واطئاً بشبهة ، وليس للزاني في نسبه حظ ، إنما الذي جعل له من فعله استحقاق الحد ، وهو قوله : (وللعاهر) أي : للزاني (الحجر) - بفتحين - أي : الخيبة والحرمان من نسب الولد .

قال التوربشتي : يريد أن له الخيبة ؛ وهو كقولك : له التراب ، والذي فسره بالرجم فقد أخطأ ؛ لأن الرجم لا يشرع في سائرته .

(١) سورة البقرة : (١٨٠) .

وَمَنْ أَدْعَى إِلَى غَيْرِ أَبِيهِ أَوْ تَوَلَّى غَيْرَ مَوَالِيهِ . . فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ
وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ، لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ - أَوْ قَالَ - : عَدْلٌ وَلَا صَرْفٌ » .
(١٨٠) - ٢٦٧١ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ،

(ومن ادعى) وانتسب بتشديد الدال ؛ أي : انتسب (إلى غير أبيه) وهو يعلم
أنه غير أبيه (أو تولى غير مواليه) أي : انتسب بولائه إلى غيرهم حتى صار
ولاؤه معروفاً بذلك الغير . . (فعلية) أي : فعلى ذلك المنتسب إلى غير أبيه ، أو
المتولي لغير مواليه (لعنة الله) تعالى ؛ أي : طرده له من رحمته (و) عليه لعنة
(الملائكة والناس أجمعين) ولعنتهما : دعاؤهم عليه بلعنة الله تعالى .
وقوله : « أجمعين » تأكيد لكل من الملائكة والناس (لا يقبل منه) أي : من
كل منهما (صرف) أي : توبة (ولا عدل) أي : فدية ؛ كما في « المختار » .
(أو قال) الراوي : (عدل) أي : فرض (ولا صرف) أي : نقل ، على خلاف
الترتيب الأول ، بالشك منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الوصايا ، باب ما
جاء لا وصية لوارث ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في
كتاب الوصايا ، باب إبطال الوصية لوارث .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عمرو بن خارجة بحديث أبي أمامة الباهلي
رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٨٠) - ٢٦٧١ - (٢) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي

حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، حَدَّثَنَا شَرْحِبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيُّ ، سَمِعْتُ
أَبَا أُمَامَةَ الْبَاهِلِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي
خُطْبَتِهِ عَامَ حِجَّةِ الْوَدَاعِ : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ؛ فَلَا وَصِيَّةَ
لِوَارِثٍ » .

الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا إسماعيل بن عياش) بن سليم - مصغراً - العنسي - بالنون -
الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم ، من الثامنة ، مات
سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(حدثنا شرحبيل بن مسلم) بن حامد (الخولاني) الشامي ، صدوق فيه
لين ، من الثالثة . يروي عنه : (د ت ق) .

قال شرحبيل : (سمعت أبا أمامة الباهلي) صدي بن عجلان الصحابي
المشهور ، سكن الشام ومات بها سنة ست وثمانين (٨٦ هـ) . يروي عنه : (ع)
رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن رجاله كلهم صدوقون ؛ لأن
إسماعيل بن عياش روى عن أهل بلده هنا ، فهو صدوق ، وإذا روى عن غيرهم
من أهل العراق والحجاز . . فهو مخلط .

أي : سمعت أبا أمامة (يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
في خطبته عام حجة الوداع : إن الله) عز وجل (قد أعطى كل ذي حق حقه)
أي : بين له حظه ونصيبه الذي فرض له في كتابه (فلا وصية لوارث) جائزة .
واعلم : أن حديث الباب أخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس ، وزاد في
آخره : (إلا أن يشاء الورثة) .

.....

قال الحافظ في « بلوغ المرام » : إسناده حسن ، وقال في « الفتح » : رجاله ثقات ، ولكنه معلول ، فقليل : إن عطاء الذي رواه عن ابن عباس هو الخراساني ، وهو لم يسمع عن ابن عباس .

وأخرجه الدارقطني أيضاً من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً : « لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة » قال الحافظ في « التلخيص » : إسناده واه .

وفي هذه الزيادة دليل على أنها تصح وتنفذ الوصية للوارث إن أجازها الورثة ، قال العيني في « العمدة » : قال المنذري : إنما تبطل الوصية للوارث في قول أكثر أهل العلم ؛ من أجل حقوق سائر الورثة ، فإذا أجازوها . . جازت ؛ كما إذا أجازوا الزيادة على الثلث .

وذهب بعضهم إلى أنها لا تجوز وإن أجازوها ؛ لأن المنع لحق الشرع ، فلو جوزناها . . كنا قد استعملنا الحكم المنسوخ ، وذلك غير جائز ، وهو قول أهل الظاهر . انتهى ، انتهى من « التحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب البيوع والإجازات ، باب في تضمين العارية ، وفي كتاب الوصايا ، باب في الوصية للوارث ، والترمذي في كتاب الوصايا ، باب ما جاء لا وصية لوارث ، قال أبو عيسى : وفي الباب عن عمرو بن خارجة ، وهو حديث حسن صحيح ، وقد روي عن أبي أمامة من غير هذا الوجه ، فالحديث روي من طرق كثيرة ، فكثرتها تجبر ضعفها ، فترقى إلى درجة الصحة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح وإن كان سنده حسناً ؛ لما ذكر آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



(١٨١) - ٢٦٧٢ - (٣) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ شَابُورَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : إِنِّي لَتَحْتَ نَاقَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسِيلُ عَلَيَّ لُعَابُهَا ،

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عمرو بن خارجه بحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٨١) - ٢٦٧٢ - (٣) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا محمد بن شعيب بن شابور) - بالمعجمة والموحدة - الأموي مولاهم الدمشقي نزيل بيروت ، صدوق صحيح الكتاب ، من كبار التاسعة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر) الأزدي أبو عتبة الشامي الداراني ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة بضع وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (ع) . (عن سعيد بن أبي سعيد) كيسان المقبري أبي سعد المدني ، ثقة ، من الثالثة ، تغير قبل موته بأربع سنين ، مات في حدود العشرين ومئة (١٢٠ هـ) ، وقيل قبلها ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(أنه) أي : أن سعيداً (حدثه) أي : حدث لعبد الرحمن بن يزيد .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أنس : (إني لـ) كائن (تحت) رأس (ناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم) حالة كوني (يسيل علي لعابها) وهذا كناية عن قربته إلى رسول الله

فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : « إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، أَلَا لَا وَصِيَّةَ لِرِثِّ » .

صلى الله عليه وسلم (فسمعته) صلى الله عليه وسلم (يقول : إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه) من الميراث (ألا) أي : انتبهوا واعلموا (لا وصية لوارث) .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الدارقطني في « سننه »
من طريق عبد الرحمن بن يزيد به ، ورواه البيهقي في « الكبرى » ، من طريق الدارقطني ، فذكروا له شاهداً من حديث خارجة السابقة ، رواه أصحاب السنن ، وقال الترمذي فيهما : حسن صحيح .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨١) - (٩٤١) - بَابُ : الدَّيْنُ قَبْلَ الوَصِيَّةِ

(١٨٢) - ٢٦٧٣ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ الْحَارِثِ ،
.....

(٨١) - (٩٤١) - (بَابُ : الدَّيْنُ قَبْلَ الوَصِيَّةِ)

أي : قضاء الدين قبل تنفيذ الوصية .



(١٨٢) - ٢٦٧٣ - (١) (حَدَّثَنَا عَلِي بْنُ مُحَمَّدٍ) بن إِسْحَاقَ الطَّنَافِسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث ، وقيل : خمس وثلاثين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) بن الجراح بن مَلِيح الرُّوَاسِي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عَبْدِ اللَّهِ الهمداني السبيعي الكوفي ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ الْحَارِثِ) بن عبد الله الأعور الهمداني - بسكون الميم - الحوتي - بضم المهملة وبالمثناة فوق - نسبة إلى حوت ؛ بطن من همدان ، أبي زهير الكوفي صاحب علي ، كذبه الشعبي في رأيه ، ورمي بالرفض ، وفي حديثه ضَعْفٌ ، مات في خلافة ابن الزبير سنة خمس وستين (٦٥ هـ) . يروي عنه : (عم) .

قال ابن عبد البر في كتاب « العلم » له : لما حُكِيَ عن إبراهيم أنه كَذَّبَ

عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالَّذِينَ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ وَأَنْتُمْ تَقْرَؤُونَهَا : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ ،

الحارث أَظُنُّ الشعبيَّ . . عُوقِبَ بقوله في الحارث : كَذَّابٌ ، ولم يَبْنُ من الحارث كَذِبٌ ، وإنما نَقِمَ عليه إفراطُه في حُبِّ علي .

وقال ابن سعد : كان له قول سوء ، وهو ضعيف في رأيه ، وقال ابن شاهين في « الثقات » : قال أحمد بن صالح المصري : الحارث الأعور ثقة ما أحفظه وما أحسن ما رَوَى عن علي ! وأثنى عليه ، قيل له : فقد قال الشعبي : كان يكذب ، قال : لم يكن يكذب في الحديث ، إنما كان كذبه في رأيه ، وقرأت بخط الذهبي في « الميزان » والنسائي مع تعنته في الرجال : قَدْ اخْتُجَّ به ، والجمهور على توهينه مع روايتهم لحديثه في الأبواب .

وقال الدوري عن ابن معين : الحارث قد سمع من ابن مسعود ، وليس به بأس ، وقال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة .

وعلى كل حال فهو مختلف فيه ، يرد السند من الصحة إلى الحسن .

(عن علي) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه الحارث الأعور ، وهو مختلف فيه .

(قال) علي : (قضى) وحكم (رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدين) أي : بقضاء الدين عن الميت من تركته (قبل الوصية) أي : قبل تنفيذ وصيته وتوزيعها للموصى لهم من ثلث ما بقي بعد الدين ، ثم قال علي لمن عنده : (وأنتم) أي : والحال أنكم أيها المسلمون (تقرأونها) أي : تقرأون الوصية قبل قراءة الدين في قوله تعالى : (﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾) (١) ، فلا

(١) سورة النساء : (١١) .

وَإِنَّ أَعْيَانَ بَنِي الْأُمِّ لَيَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَاتِ .

تفهموا ولا تظنوا من التقديم اللفظي - أي : من تقديم الوصية على الدين في قراءة الآية - التقديمَ الحكميَّ ؛ أي : تقديم الوصية على الدين في حكم الأداء والإخراج من التركة .

(و) إنما قلت : الدين مقدم على الوصية ؛ لـ (أن أعيان بني الأم) وهم الإخوة الأشقاء لأم وأب ، يقال لهم : أولاد الأعيان (ليتوارثون) من الميت (دون بني العلات) وهم الإخوة لأب ، سواء كانوا من أم ، أو أمهات آخر ؛ والعات : الضرائر .

ولعل سبب التقديم اللفظي في الوصية الاهتمام بشأنها ؛ لقلة الرغبة في إجرائها وإخراجها من التركة ؛ لأنها بلا مقابل ، بخلاف الدين ؛ فإنه يؤخذ بالجبر والقهر ؛ لأنه مقابلة ومعاوضة . انتهى من « السندي » بتصرف وزيادة .

وفي « شرح الترمذي » : قوله : وأن أعيان بني الأم والأب - بفتح أن - والواو للعطف ؛ أي : وقضى بأن أعيان الأم ؛ والمراد من أعيان بني الأم : الإخوة والأخوات لأب واحد وأم واحدة ؛ مأخوذ من عين الشيء ؛ وهو النفيس منه . قوله : (ليتوارثون) وفي بعض النسخ : (يرثون) ، (دون بني العلات) وهم : الإخوة لأب وأمهات شتى .

والمعنى : أن بني الأعيان إذا جتمعوا مع بني العلات . . فالميراث لبني الأعيان ؛ لأنهم يحجبونهم ؛ لقوة القرابة فيهم ، وازدواج الوصلة .

قال الطيبي : قوله : (وأنتم تقرأون) إخبار فيه معنى الاستفهام ؛ يعني : إنكم تقرأون هذه الآية ، هل تدرون معناها ؟ فالوصية مقدمة على الدين في القراءة مستأخرة عنه في القضاء ، والآخرة فيها مطلق يوهم التسوية ، فقضى رسول الله بتقديم الدين على الوصية ، وقضى في الإخوة بالفرق . انتهى .

.....

وذكر الحافظ هذا الحديث في « التلخيص » وفيه : يَرِثَ الرجلَ أخوهَ لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه ، وعزاه للترمذي وابن ماجه والحاكم .

فإن قلت : إذا كان الدين مقدماً على الوصية . . فلم قدمت عليه في التنزيل ؟ قلت : اهتماماً بشأنها .

وفي « الكشف » : لما كانت الوصية مشبهة بالميراث في كونها مأخوذة من غير عوض . . كان إخراجها مما يشق على الورثة ويتعاضم ولا تطيب أنفسهم بها ، كان أداؤها مظنة للتفريط ، بخلاف الدين ؛ فإن نفوسهم مطمئنة إلى أدائه ، فلذلك قدمت على الدين ؛ بعثاً على وجوبها والمسارة إلى إخراجها مع الدين ، ولذلك جيء بكلمة « أو » فيه للتسوية بينهما في الوجوب ، قاله القاري .

قال الترمذي : والعمل على هذا الحديث عند عامة أهل العلم ؛ أنه يبدأ بالدين قبل الوصية .

قال الحافظ في « الفتح » : ولم يختلف العلماء في أن الدين يقدم على الوصية إلا في صورة واحدة ؛ وهي ما إذا أوصى لشخص بألف مثلاً ، وصدقه الوارث وحكم به ، ثم ادعى آخر أن له في ذمة الميت ديناً يستغرق موجوده ، وصدقه الوارث . . ففي وجه للشافعية أنها تقدم الوصية على الدين في هذه الصورة الخاصة ، وأما تقديم الوصية على الدين في قوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنَ ﴾ ^(١) . . فقد قيل في ذلك : إن الآية ليس فيها صيغة ترتيب ، بل المراد : أن الموارث إنما تقع بعد قضاء الدين وإنفاذ الوصية ، وأتى بـ (أو) للإباحة ، وهي كقولك : جالس زيداً أو عمراً ؛ أي : لك مجالسة كل واحد منهما

(١) سورة النساء : (١١) .

اجتمعا أو افترقا ، وإنما قدمت على الدين لمعنى يقتضي الاهتمام بتقديمها ،
واختلف في تعيين ذلك المعنى .

وحاصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور :
أحدها : الخفة والثقل ؛ كربيعة ومضر ؛ فمضر أشرف من ربيعة ، لكن لفظ
ربيعة كان أخف ، قدم في الذكر ، وهذا يرجع إلى اللفظ .

ثانيها : بحسب الزمان ؛ كعاد وثمرود .

ثالثها : بحسب الطبع ؛ كثلث ورباع .

رابعها : بحسب الرتبة ؛ كالصلاة والزكاة ؛ لأن الصلاة حق البدن والزكاة حق
المال ، فالبدن مقدم على المال .

خامسها : تقديم السبب على المسبب ؛ كقوله تعالى : ﴿عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^(١) .
وقال بعض السلف : عز ، فلما عز . . حكم .

سادسها : بالشرف والفضل ؛ كقوله تعالى : ﴿مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ﴾^(٢) .

وإذا تقرر ذلك . . فقد ذكر السهيلي أن تقديم الوصية في الذكر على الدين ؛
لأن الوصية إنما تقع على سبيل البر والصلة ، بخلاف الدين ؛ فإنه إنما يقع غالباً
بعد الميت بنوع تفريط ، فوقعت البداءة بالوصية ؛ لكونها أفضل .

وقال غيره : قدمت الوصية ؛ لأنها شيء يؤخذ بغير عوض ، والدين يؤخذ
بعوض فكان إخراج الوصية أشق على الوارث من إخراج الدين ، فكان أداؤها
مظنة للتفريط ، بخلاف الدين ، وأيضاً فهي حظ فقير ومسكين غالباً ، والدين

(١) سورة البقرة : (٢٠٩) .

(٢) سورة النساء : (٦٩) .

.....
حظ غريم يطلب بقوة ، وله مقال ؛ كما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال :
« إن لصاحب الدين مقالاً » ، وأيضاً فالوصية ينشئها الموصي من قبل نفسه ،
فقدمت تحريضاً على العمل بها ، بخلاف الدين . انتهى ، انتهى من « تحفة
الأحوذى » .

وحديث علي المذكور ضعيف ، قال في « النيل » : قد أخرجه أحمد والترمذي
وابن ماجه والحاكم من طريق الحارث الأعور عن علي رضي الله تعالى عنه ، قال :
قضى محمد أن الدين قبل الوصية وأنتم تقرءون الوصية قبل الدين ، والحديث
وإن كان إسناده ضعيفاً ، لكنه معتضد باتفاق عامة أهل العلم على العمل به .
انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الوصايا ، باب
ما جاء يبدأ بالدين قبل الوصية ، وفي كتاب الفرائض ، باب ما جاء في ميراث
الإخوة من الأب والأم .

فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ كما مر ، وللمشاركة فيه ، ولاتفاق
عامة أهل العلم على العمل به ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨٢) - (٩٤٢) - بَابُ مَنْ مَاتَ وَلَمْ يُوصِ هَلْ يُتَّصَدَّقُ عَنْهُ ؟

(١٨٣) - ٢٦٧٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعُثْمَانِيُّ ،
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٨٢) - (٩٤٢) - (بَابُ مَنْ مَاتَ وَلَمْ يُوصِ هَلْ يُتَّصَدَّقُ عَنْهُ ؟)

(١٨٣) - ٢٦٧٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ (بن خالد
الأموي) العثماني (المدني نزيل مكة ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة
إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (س ق) .
(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ) سلمة بن دينار المدني ، صدوق فقيه ،
من الثامنة ، مات سنة أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي
عنه : (ع) .

(عن العلاء بن عبد الرحمن) بن يعقوب الحرقى - بضم المهملة وفتح الراء
بعدها قاف - أبي شبل - بكسر المعجمة وسكون الموحدة - المدني ، صدوق
ربما وهم ، من الخامسة ، مات سنة بضع وثلاثين ومئة (١٣٣ هـ) . يروي عنه :
(م عم) .

(عن أبيه) عبد الرحمن بن يعقوب الجهنى المدني مولى الحرقة
- بضم المهملة وفتح الراء بعدها قاف - ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (م
عم) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم) ولم أر من ذكر اسم الرجل

قَالَ : إِنَّ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالاً وَلَمْ يُوصِ ، فَهَلْ يُكَفِّرُ عَنْهُ أَنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهُ ؟
قَالَ : « نَعَمْ » .

(١٨٤) - ٢٦٧٥ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ،

ولا اسم أبيه ، ف (قال) الرجل في سؤاله : (إن أبي مات) فجأة (وترك مالا)
كثيراً (و) الحال أنه (لم يوص) في ذلك المال شيئاً من التبرعات صدقةً ولا
وقفاً ولا هبةً (فهل يكفر ؟) - بضم الياء وتشديد الفاء المكسورة - من التكفير ؛
كأنه رأى وظن أن ترك الإيصاء من مثله . . بمنزلة الذنب المحتاج إلى المكفر
(عنه) متعلق بيكفر ، والضمير عائد إلى الأب ، وكذا الضمير في (عنه) الآتي
عائد إليه .

وقوله : (أن تصدقت) بفتح همزة أن على أنها مصدرية مع ما بعدها في
تأويل مصدر يكون فاعلاً ليكفر ؛ والتقدير : فهل يكون تصدقي (عنه) من ماله
كفارة لذنوب تركه الإيصاء أم لا ؟

(قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤال السائل : (نعم)
يكون تصدقك عنه كفارة وعوضاً عما تركه ، وتداركاً له .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث عائشة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٨٤) - ٢٦٧٥ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ (بن بهرام الكوسج

التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وخمسين
ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى
النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا
.....

(حدثنا أبو أسامة) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ،
مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن عروة) بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات
سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عروة بن الزبير الأسدي المدني .

(عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وسلم) قيل : اسمه سعد بن عبادة
رضي الله عنه ، وأمه عمرة بنت مسعود (فقال) الرجل للنبي صلى الله عليه
وسلم : يا رسول الله (إن أُمِّي افتلت) بالبناء للمفعول ؛ افتعال من فَلََتَ بالفاء ؛
أي : ماتت .

وعبارة « الكوكب » : بضم التاء الأولى وكسر اللام وفتح الثانية التي هي لام
الكلمة وسكون الثالثة ؛ لأنها تاء التأنيث على صيغة المبني للمفعول .

(نفسها) بالرفع ؛ على أنه نائب الفاعل ؛ أي : أخذت نفسها وروحها افتلاتاً
وفجأةً ، فيكون الفعل متعدياً إلى واحد ، وذلك الواحد قام مقام الفاعل ؛ وهو الله
سبحانه ؛ أي : أخذ الله نفسها وقبضها افتلاتاً ؛ أي : بغتةً .

وبالنصب ؛ على أنه مفعول ثان ، والأول ضمير يعود على الأم كان نائب
فاعل .

وحاصل المعنيين : أُمِّي سلبت وأخذت نفسها وروحها افتلاتاً وبغتةً ؛ من
الافتلات ؛ وهو أخذ الشيء بسرعة ، وكل فعل بلا تفكر ولا ترو فقد افتل ،

وَلَمْ تُوصِ وَإِنِّي أَظُنُّهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ . . لَتَصَدَّقْتُ ، فَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا
وَلِيَّ أَجْرٌ ؟ قَالَ : « نَعَمْ » .

ويقال : افعلت الكلام ؛ إذا ارتجله واقترحه واقتضبه بلا ترو ولا فكر .
والمعنى : أن أمي ماتت فجأة ؛ أي : ماتت (و) الحال أنها (لم توص) شيئاً
من التبرعات (وإني أظنها) أي : أظن أمي أنها (لو تكلمت) أي : لو قدرت
على الكلام . . (لتصدقت) أي : لأوصت بتصدق شيء من مالها ، أ (فلها أجر)
بتقدير همزة الاستفهام الاستفتائي ؛ أي : هل لها أجر وثواب (إن تصدقت
عنها) الرواية الصحيحة بكسر همزة إن ؛ على أنها شرطية ، ولا يصح قول من
فتحها ؛ لأنه إنما سأل عما لم يفعله ؛ أي : إن دفعت الصدقة بنية التصديق
عنها . . هل لها أجر (ولي أجر) أيضاً ؛ أي : أجر التصديق عنها ؟
(قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم في جواب سؤاله : (نعم) أي : لك
ولها أجر التصديق ؛ أي : لها أجر الصدقة ، ولك أجر التصديق عنها .
وفيه دليل على جواز التصديق عن الميت ، وأن ذلك ينفعه بوصول ثواب
الصدقة إليه ، ولا سيما إن كان من الولد ؛ لما فيه من أجر الصلة والبر للوالدين .
قال القرطبي : ولم يختلف بين العلماء في مقتضى هذا الحديث ؛ وهو أن
الصدقة بالمال نافعة للميت .

واختلف في عمل الأبدان هل ينفع الميت إذا فعل عنه ؛ كالصوم والصلاة
والتلاوة والذكر ؟

فمن حمله على المال وقاسه عليه . . قال : ينفعه ، ومن لم يحمله عليه وأخذ
بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ ^(١) . . قال : لا ينفعه غير المال إلا
صلاة الجنازة ؛ لأنها منصوص عليها .

(١) سورة النجم : (٣٩) .

.....

وقال مالك والشافعي : العبادات البدنية المحضة ؛ كالصلاة والصوم والتلاوة
لا يصل ثوابها إلى الميت ، بخلاف غيرها ؛ كالصدقة والحج وكذا العمرة . انتهى
من « المفهم » بزيادة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الزكاة ، باب وصول
ثواب الصدقة عن الميت إليه ، وأبو داود في كتاب الوصايا ، باب ما جاء فيمن
مات بغير وصية يتصدق عنه ، عن عائشة ، والنسائي في كتاب الوصايا ، باب إذا
مات فجأة هل يستحب لأهله أن يتصدقوا عنه ، عن عائشة .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب : حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨٣) - (٩٤٣) - بَابُ قَوْلِهِ : ﴿ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (١)

(١٨٥) - ٢٦٧٦ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ

(٨٣) - (٩٤٣) - بَابُ قَوْلِهِ : ﴿ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ (١)

(١٨٥) - ٢٦٧٦ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ (بن منيع أبو الأزهر) ، العبدى النيسابورى ، صدوق كان يحفظ ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وستين ومئتين (٢٦٣ هـ) . يروى عنه : (س ق) .

(حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ) بن العلاء بن حسان القيسي أبو محمد البصري ، ثقة فاضل له تصانيف ، من التاسعة ، مات سنة خمس أو سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) . يروى عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا حُسَيْنُ) بن ذكوان (المعلم) المكتب العوذى - بفتح المهملة وسكون الواو بعدها معجمة - البصري ، ثقة ربما وهم ، من السادسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروى عنه : (ع) .

(عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ) بن محمد ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانى عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروى عنه : (عم) ، فهو مختلف فيه فيما روى عن أبيه عن جده ؛ لأنه إنما يروى من الكتاب لا بالسمع .

(عَنْ أَبِيهِ) شعيب بن محمد ، صدوق قد ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروى عنه : (عم) .

(عَنْ جَدِّهِ) عبد الله بن عمرو بن العاص القرشي السهمي ، من كبار السابقين

(١) سورة النساء : (٦) .

قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : لَا أَجِدُ شَيْئاً وَلَيْسَ لِي مَالٌ وَلِي يَتِيمٌ لَهُ مَالٌ ، قَالَ : « كُلُّ مَنْ مَالٍ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا مُتَأَثِّلٍ مَالاً - قَالَ : وَأَحْسِبُهُ قَالَ - : وَلَا تَقِي مَالَكَ بِمَالِهِ » .

رضي الله تعالى عنهما ، مات ليالي الحرة على الأصح . يروي عنه : (ع) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عمرو بن شعيب ، وهو مختلف فيه فيما روى عن أبيه عن جده ؛ كما مر آنفاً .

(قال) عبد الله بن عمرو : (جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم) ولم أر من ذكر اسمه (فقال) الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله (لا أجد شيئاً) آكله ولا أشربه (وليس لي مال) أنفقه على نفسي (ولي يتيم له مال) أعمل أنا فيه بالتجارة والزراعة مثلاً ، ف (قال) النبي صلى الله عليه وسلم للرجل : (كل) أنت (من مال يتيمك) الذي تتصرف له فيه بالإصلاح والاستثمار .

قال السندي : حملوه على ما يستحقه من الأجرة ؛ بسبب ما يعمل فيه ويصلح له حالة كونك (غير مسرف) في الأكل منه ؛ أي : غير آخذ منه أزيد من قدر الحاجة (ولا متأثِّل) منه (مالا) يختص بك .

قال الخطابي : أي : غير متخذ منه أصل مالٍ ، وأثله الشيء : أضله ؛ أي : غير متخذ منه أصل مالٍ للتجارة ونحوها ؛ أي : مالا يكون أصيلاً لك ، مختصاً بك ؛ لتتجر فيه لنفسك .

(قال) الراوي أو من دونه : (وأحسبه) صلى الله عليه وسلم (قال : ولا تقي) أي : ولا تحفظ (مالك) عن الإنفاق في حوائجك (بماله) أي : بمال اليتيم ؛ أي : بإنفاق مال اليتيم في حوائجك ؛ أي : ولا تحفظ مالك بصرف ماله في حاجتك ، والله رقيب عليك .

قال الخطابي : ووجه إباحته له الأكل من مال اليتيم : أن يكون ذلك على

.....
معنى ما يستحقُّه من العمل فيه والاستصلاح له ، وأن يأخذ منه بالمعروف على قدر مثل عمله .

وقد اختلف الناس في الأكل من مال اليتيم : فروي عن ابن عباس أنه قال : يأكل منه الوصي إذا كان يقوم عليه ، وإليه ذهب أحمد ابن حنبل ، وقال الحسن والنخعي : يأكل ، ولا يقضي ما أكل .

وقال عبيدة السلماني وسعيد بن جبير ومجاهد : يأكل ويؤديه إليه إذا كبر ، وهو قول الأوزاعي . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الوصايا ، باب ما لولي اليتيم أن ينال من مال اليتيم ، والنسائي في كتاب الوصايا ، باب ما للوصي من مال اليتيم إذا قام عليه .

فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث الواحد .
وهذا آخر كتاب الوصايا .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا المجلد :

من الأبواب : ثلاثة وثمانون باباً .

ومن الأحاديث : مئة وتسعة وثمانون حديثاً ، منها : أربعة عشر للاستئناس ،

وثمانون للاستدلال ، وسبعة للمتابعة ، والبواقي للاستشهاد .

والله وليُّ التوفيق

إلى هنا انتهى المجلد الخامس عشر من هذا الكتاب ذي العبر

ويليه المجلد السادس عشر بإذن منبت الشجر ، وأوله : كتاب الفرائض

قال المؤلف بَلَّغَهُ اللهُ أَمَلَهُ : كان الفراغ من كتابة هذا المجلد يوم الجمعة

بتاريخ (١) رجب (١٤٣٤ هـ) وقت السحر ، الموافق لـ (١٠) أيار مايو سنة (٢٠١٣ م) .

وكان تاريخ العود لتأليف هذا الكتاب يوم الجمعة (٢٥) ذو الحجة من سنة

(١٤٣٣ هـ) .



والحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وأصحابه

ومتبعيه وأحبابه إلى يوم الدين .

اللهم أصلح ذات بيننا ، وألّف بين قلوبنا ، واهدنا سبل السلام ، ونجنا من

الظلمات إلى النور ، وجنبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن .

اللهم بارك لنا في أسماعنا وأبصارنا وقلوبنا ، وأزواجنا وذرياتنا ، وتب علينا

إنك أنت التواب الرحيم ، واجعلنا شاكرين لنعمتك ، مثنين بها ، قابلين لها

وأتممها علينا بفضلك يا كريم .



فهرس الأحاديث الضعيفة

م	الرقم العام للحديث	حكمه	غرضه	موضعه
٢٧٠	٢٥٠٩	ضعيف السند والمتن	استثناسي (١)	٧١ - ٦٨
٢٧١	٢٥١٠	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٢)	٧٣ - ٧١
٢٧٢	٢٥٢٦	ضعيف	استثناسي (٣)	١١٧ - ١١٥
٢٧٣	٢٥٤٥	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٤)	١٧٩ - ١٧٦
٢٧٤	٢٥٤٦	ضعيف	استثناسي (٥)	١٨٢ - ١٨٠
٢٧٥	٢٥٤٨	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (٦)	١٨٦ - ١٨٥
٢٧٦	٢٥٧١	ضعيف جداً متناً وسنداً أو موضوع	استثناسي (٧)	٢٥٤ - ٢٤٩
٢٧٧	٢٥٧٨	ضعيف	استثناسي (٨)	٢٧٥ - ٢٧٣
٢٧٨	٢٥٨٩	ضعيف	استثناسي (٩)	٣٢٣ - ٣٢٠
٢٧٩	٢٦٢٢	ضعيف متناً وسنداً	استثناسي (١٠)	٤١٩ - ٤١٧
٢٨٠	٢٦٥٨	ضعيف	استثناسي (١١)	٥١٥ - ٥١٤
٢٨١	٢٦٥٩	ضعيف	استثناسي (١٢)	٥١٦ - ٥١٥

٥١٩ - ٥١٨	استثناسي (١٣)	ضعيف	٢٦٦١	٢٨٢
٥٢٤ - ٥٢٢	استثناسي (١٤)	ضعيف	٢٦٦٣	٢٨٣



محتوى المجلد الخامس عشر

١١	كتاب الحدود
١١	باب : لا يحل دم امرئ مسلم إلا في ثلاث
٢٢	باب : المرتد عن دينه
٢٦	باب : إقامة الحدود
٣٣	باب : من لا يجب عليه الحد
٣٩	باب : الستر على المؤمن ودفع الحدود بالشبهات
٤٣	باب : الشفاعة في الحدود
٥٢	باب : حد الزنا
٦٨	باب : من وقع على جارية امرأته
٧٤	باب : الرجم
٨٥	باب : رجم اليهودي واليهودية
٩٣	باب : من أظهر الفاحشة
٩٨	باب : من عمل عمل قوم لوط
١٠٤	باب : من أتى ذات محرم ومن أتى بهيمة
١٠٧	باب : إقامة الحدود على الإمام
١١٣	باب : حد القذف
١١٨	باب : حد السكران

باب : من شرب الخمر مراراً	١٢٧
باب : الكبير والمريض يجب عليه الحد	١٣٣
باب : من شهر السلاح	١٣٧
باب : من حارب وسعى في الأرض فساداً	١٤٤
باب : من قتل دون ماله .. فهو شهيد	١٥٨
باب : حد السارق	١٦٥
باب : تعليق اليد في العنق	١٧٦
باب : السارق يعترف	١٨٠
باب : العبد يسرق	١٨٣
باب : الخائن والمنتهب والمختلس	١٨٧
باب : لا يقطع في ثمر ولا كثر	١٩١
باب : من سرق من الحرز	١٩٥
باب : تلقين السارق	٢٠٢
باب : المستكره	٢٠٦
باب : النهي عن إقامة الحدود في المساجد	٢١٠
باب : التعزير	٢١٤
باب : الحد كفارة	٢٢٠
باب : الرجل يجد مع امرأته رجلاً	٢٢٥
باب : من تزوج امرأة أبيه من بعده	٢٣٢
باب : من ادعى إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه	٢٣٨

باب : من نفى رجلاً من قبيلته	٢٤٥
باب : المخنثين	٢٤٨
كتاب الديات	
باب : التغليب في قتل مسلم ظلماً	٢٦١
باب : هل لقاتل مؤمن توبة ؟	٢٧٦
باب : من قتل له قتيلاً فهو بالخيار بين إحدى ثلاث	٢٨٨
باب : من قتل عمداً فرضوا بالدية	٢٩٦
باب : دية شبه العمد مغلظة	٣٠٤
باب : دية الخطأ	٣١٢
باب : الدية على العاقلة ، فإن لم تكن عاقلة ففي بيت المال	٣٢٦
باب : من حال بين ولي المقتول وبين القود أو الدية	٣٣٢
باب : ما لا قود فيه	٣٣٥
باب : الجارح يفتدى بالقود	٣٤١
باب : دية الجنين	٣٤٨
باب : الميراث من الدية	٣٥٨
باب : دية الكافر	٣٦٤
باب : القاتل لا يرث	٣٦٧
باب : عقل المرأة على عصبتها وميراثها لولدها	٣٧٢
باب : القصاص في السن	٣٧٧

باب : دية الأسنان	٣٨٢
باب : دية الأصابع	٣٨٦
باب : الموضحة	٣٩٢
باب : من عض رجلاً فنزع يده فندر ثنياه	٣٩٤
باب : لا يقتل مسلم بكافر	٤٠١
باب : لا يقتل الوالد بولده	٤٠٩
باب : هل يقتل الحر بالعبد ؟	٤١٣
باب : يقتاد من القاتل كما قتل	٤٢٠
باب : لا قود إلا بالسيف	٤٢٧
باب : لا يجني أحد على أحد	٤٣١
باب : الجبار	٤٣٩
باب : القسامة	٤٤٧
باب : من مثل بعبده . فهو حر	٤٥٧
باب : أعف الناس قتلة أهل الإيمان	٤٦٣
باب : المسلمون تتكافأ دماؤهم	٤٦٧
باب : من قتل معاهداً	٤٧٤
باب : من أمن رجلاً على دمه فقتله	٤٧٩
باب : العفو عن القاتل	٤٨٤
باب : العفو في القصاص	٤٩٠
باب : الحامل يجب عليها القود	٤٩٤

- باب : هل أوصى رسول الله ﷺ ؟ ٤٩٩
- باب : الحث على الوصية ٥١١
- باب : الحيف في الوصية ٥١٨
- باب : النهي عن الإمساك في الحياة والتبذير عند الموت ٥٢٥
- باب : الوصية بالثلث ٥٣٢
- باب : لا وصية لوارث ٥٤٥
- باب : الدين قبل الوصية ٥٥٣
- باب : من مات ولم يوص هل يتصدق عنه ؟ ٥٥٩
- باب : قوله : ﴿ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ ٥٦٤



- فهرس الأحاديث الضعيفة ٥٦٩
- محتوى المجلد الخامس عشر ٥٧١



